**علم اجتماع السكان**

**الأستاذ الدكتور**

**علي عبد الرزاق جلبي**

الفهرس

|  |  |
| --- | --- |
| الموضوع | الصفحة |
| الفهرس |  |
| المقدمة |  |
| **الباب الأول****أصول علم اجتماع السكان** |  |
| **الفصل الأول: الظواهر السكانية وضرورة دراستها في المجتمع** |  |
| تمهيد |  |
| اولاً: السكان ميدان للدراسة في علم الاجتماع |  |
| ثانياً: الظواهر السكانية وانواعها |  |
| * حجم السكان Population Size
 |  |
| * تكوين السكان
 |  |
| * توزيع السكان
 |  |
| * الكثافة السكانية
 |  |
| * نمو السكان
 |  |
| * التحول الديموجرافي
 |  |
| * التغير الديموجرافي
 |  |
| ثالثاً: ضرورة دراسة الظواهر السكانية في المجتمع |  |
| * ضرورة دراسة حجم السكان
 |  |
| * ضرورة دراسة نمو السكان
 |  |
| **الفصل الثاني: علم اجتماع السكان بين الديموجرافيا والدراسات السكانية** |  |
| تمهيد |  |
| أولاً: الفكر السكاني القديم |  |
| * كونفوشيوس
 |  |
| * أفلاطون.
 |  |
| * أرسطو Aristotle
 |  |
| * ابن خلدون
 |  |
| ثانيا: عوامل نمو الديموجرافيا والدراسات السكانية |  |
| * زيادة سكان العالم
 |  |
| * النمو الصناعي
 |  |
| * نمو وتقدم البحث العلمي والاحصاء
 |  |
| * تقدم علوم البيولوجيا
 |  |
| * تزايد المحاولات العلمية الجادة في دراسة السكان
 |  |
| * ظهور مؤلف روبرت مالتس (مقال في السكان )
 |  |
| ثالثاً: وضع علم اجتماع السكان بين الديموجرافيا والدراسات السكانية |  |
| * ميدان الديموجرافيا وحدوده
 |  |
| * الجغرافيا والسكان
 |  |
| * الاقتصاد والسكان
 |  |
| * علم اجتماع السكان
 |  |
| **الفصل الثالث: نظرية علم اجتماع السكان** |  |
| تمهيد |  |
| أولاً: تصنيف نظرية علم اجتماع السكان |  |
| * المحاولة الأولى: النظريات الطبيعية والاجتماعية
 |  |
| * المحاولة الثانية: نظريات بيولوجية واقتصادية وثقافية
 |  |
| * المحاولة الثالثة: نظريات المدخل المحافظ والمدخل الراديكالي
 |  |
| ثانياً: مدلول النظرية العلمية |  |
| ثالثاً: نظريات المدخل المحافظ في تفسير الظواهر السكانية |  |
| * هربرت سبنسر H. Spencer (1820-1902م)
 |  |
| * كواردجيني Corado Gini (1884 )
 |  |
| * الكسندر كارسوندرز Carr Saunders (1886 )
 |  |
| * كنجزلي ديفز
 |  |
| رابعاً: نظريات المدخل الراديكالي في تفسير الظواهر السكانية |  |
| * كارل ماركس K. Marx (( 1883 - 1818
 |  |
| * ريابوشكين
 |  |
| * سيدني كونتز
 |  |
| * كوزولوف
 |  |
| **الفصل الرابع: منهج البحث في علم اجتماع السكان** |  |
| تمهيد |  |
| أولاً: المعطيات السكانية |  |
| ثانياً: المصادر الرئيسية للمعطيات السكانية |  |
| ثالثاً: التعداد |  |
| رابعاً: التسجيل الحيوي |  |
| خامساً: البيانات الجاهزة |  |
| سادساً: البحث الاجتماعي للسكان |  |
| * مناهج البحث الاجتماعي للسكان
 |  |
| * طرق البحث الاجتماعي للسكان
 |  |
| * أدوات جمع البيانات
 |  |
| * مستويات التحليل
 |  |
| * أنواع البحوث الاجتماعية للسكان
 |  |
| * أمثلة على بحوث السكان
 |  |
| **الفصل الخامس: نماذج التحليل السكاني** |  |
| أولاً: معنى التحليل وأهميته |  |
| ثانياً: نماذج التحليل السكاني |  |
| * التحليل الديموجرافي للظواهر السكانية
 |  |
| * التحليل الاقتصادي للسكان
 |  |
| * التحليل الجغرافي للظواهر السكانية
 |  |
| * التحليل الاجتماعي للظواهر السكانية
 |  |
| **الباب الثاني****السكان والمجتمع** |  |
| **الفصل السادس: بناء السكان والنظم الاجتماعية** |  |
| أولاً: التكوين النوعي للسكان |  |
| ثانياً: التكوين العمري للسكان |  |
| ثالثا: التكوين العمري والنوعي للسكان |  |
| رابعاً: التكوين النوعي والعمري للسكان والنظم الاجتماعية |  |
| خامساً: التكوين المهني للسكان |  |
| **الفصل السابع: الخصوبة والبناء الاجتماعي** |  |
| تمهيد |  |
| أولاً: الخصوبة: معدلاتها واتجاهاتها |  |
| ثانياً: التحليل الاجتماعي للخصوبة |  |
| * الخصوبة والأسرة
 |  |
| * السلوك الإنجابي والطبقات الاجتماعية
 |  |
| * الطبقات الاجتماعية
 |  |
| * الخصوبة والطبقات الاجتماعية
 |  |
| * السلوك الإنجابي والمهنة كمحدد للطبقة الاجتماعية
 |  |
| * السلوك الإنجابي أو الثروة كمحدد للطبقة الاجتماعية
 |  |
| ثالثاً: التباين في معدلات الخصوبة والقيم والمعايير الاجتماعية |  |
| الاختلاف في معدلات الخصوبة |  |
| أثر الاختلاف في القيم الاجتماعية والمعايير على الخصوبة |  |
| * قيم التوقيت المناسب للزواج وأثرها على الخصوبة
 |  |
| * قيم السماح بالعلاقات الجنسية قبل الزواج وأثرها على الخصوبة
 |  |
| * قيم تعويض وفيات الأطفال وأثرها على الخصوبة
 |  |
| * قيم تدعيم الروابط القرابية وأثرها على الخصوبة
 |  |
| * قيم الاعتماد على الأطفال وأثرها على الخصوبة
 |  |
| * قيم تركيز السلطة في بد الذكور وأثرها على الخصوبة
 |  |
| **الفصل الثامن: الهجرة ودورة الأسرة** |  |
| تمهيد |  |
| أولاً: تعريف الهجرة |  |
| ثانياً: تصنيف الهجرة |  |
| تصنيف الهجرة حسب المكان |  |
| * الهجرة الداخلية
 |  |
| * الهجرة الخارجية
 |  |
| تصنيف الهجرة حسب إرادة القائمين بها |  |
| * الهجرة الإرادية
 |  |
| * الهجرة الاضطرارية
 |  |
| تصنيف الهجرة حسب الزمن الذي تستغرقه |  |
| * الهجرة الدائمة
 |  |
| * الهجرة المؤقتة
 |  |
| ثالثاً: تفسير الهجرة |  |
| رابعاً: تقدير الهجرة |  |
| خامساً: عوامل الهجرة |  |
| سادساً: نتائج الهجرة |  |
| * نتائج الهجرة الدولية
 |  |
| * نتائج الهجرة الداخلية
 |  |
| سابعاً: ظاهرة الهجرة الداخلية الريفية الحضرية في مصر |  |
| ثامنا: الهجرة ودورة الأسرة |  |
| **الفصل التاسع: الوفيات والطبقات الاجتماعية** |  |
| تمهيد |  |
| أولاً: الوفيات، معدلاتها واتجاهاتها |  |
| ثانياً: الوفيات والطبقات الاجتماعية |  |
| * المهنة والوفيات
 |  |
| * المكانة الاجتماعية الاقتصادية والوفيات
 |  |
| * الخلاصة
 |  |
| ثالثاً: توقع الحياة ومستويات التنمية البشرية في البلدان النامية |  |
| **الفصل العاشر: سياسات ضبط وتوجيه الظواهر السكانية** |  |
| تمهيد |  |
| أولاً: المقصود بسياسات ضبط وتوجيه الظواهر السكانية |  |
| ثانياً: اتجاهات نمو السكان في العالم وأنواع الضبط والتوجيه السكاني |  |
| ثالثاً: دعائم الضبط والتوجيه السكاني |  |
| رابعاً: سياسات ضبط وتوجيه السكان في مصر |  |
| خامساً: تقييم السياسات السكانية في مصر |  |
| **الباب الثالث****السكان والتنمية** |  |
| **الفصل الحادي عشر: العلاقات المتداخلة بين السكان والتنمية إطار المفهومات والقضايا** |  |
| تمهيد |  |
| أولاً: عوامل الاهتمام بالعلاقات المتداخلة بين السكان والتنمية |  |
| * نمو سكان العالم
 |  |
| * التحول الديموجرافي الدولة النامية
 |  |
| * تزايد المشكلات السكانية وتنوعها
 |  |
| * الهوة الواضحة والمتزايدة بين البلاد المتقدمة والنامية
 |  |
| * الاختلاف في الرأي حول العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية
 |  |
| ثانياً: مفهومات تصورمتغيرات السكان والتنمية |  |
| * مفهوم السكان
 |  |
| * مفهوم التنمية
 |  |
| ثالثاً: قضايا تفسير العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية |  |
| * أثر عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية على الاتجاهات السكانية
 |  |
| * أثر الاتجاهات السكانية على برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية
 |  |
| **الفصل الثاني عشر: بناء السكان وديناميات التنمية** |  |
| تمهيد |  |
| أولاً: حجم السكان في العالم |  |
| ثانياً: التكوين العمري وتباينه بين البلاد المتقدمة والنامية |  |
| ثالثاً: توزيع السكان بين الريف والحضر في العالم |  |
| * نمو سكان الريف
 |  |
| * التحضر والتنمية في البلاد المتقدمة والنامية
 |  |
| رابعاً: التباين السكاني والصراع الدولي |  |
| خامساً: القوة العاملة والبطالة في العالم |  |
| * القوة العاملة والتنمية في البلاد المتقدمة والنامية
 |  |
| * البطالة والتنمية في البلاد المتقدمة والنامية
 |  |
| الخلاصة |  |
| **الفصل الثالث عشر: تغير السكان وبرامج التنمية** |  |
| تمهيد |  |
| أولاً: نمو السكان ومستويات المعيشة في العالم |  |
| * نمو سكان العالم في الماضي
 |  |
| * ديناميات النمو السكاني
 |  |
| * النمو الحديث للسكان وتباينه في البلاد المتقدمة والنامية
 |  |
| * توقعات نمو سكان العالم حتى عام 2000
 |  |
| ثانياً: انخفاض معدل الوفيات وانعكاسه على التنمية |  |
| ثالثاً: ديناميات الهجرة الدولية ومستقبل التنمية |  |
| رابعاً: الإستراتيجيات العالمية البديلة لتخفيف الهوة بين البلاد المتقدمة والنامية |  |
| * النظام الاقتصادي الدولي الجديد
 |  |
| * إشباع الحاجات الأساسية
 |  |
| * استمرار مواقف التشاؤم والتفاؤل
 |  |
| الخلاصة |  |
| **الفصل الرابع عشر: البطالة وسياق التنمية في مصر** |  |
| تمهيد |  |
| أولاً: البطالة: الحجم والنوعية |  |
| * حجم البطالة في مصر والعالم
 |  |
| * نوعية البطالة في مصر
 |  |
| ثانياً: سياق التنمية: الخصائص والآليات |  |
| * خصائص سياق التنمية والبطالة
 |  |
| * آليات تكريس البطالة
 |  |
| ثالثاً: البطالة ومستقبل التنمية |  |
| * إكساب سياق التنمية: خصائص مقصودة
 |  |
| * تطوير آليات زيادة الطلب على العمل ورفع القيود على حرية العمل
 |  |
| المراجع |  |

المقدمة

جذبت دراسة السكان انتباه الكتاب والمفكرين منذ أقدم العصور، ونتج عن الكتابات التي ظهرت في هذا الصدد فكر سكاني كان له دور بارز في نضج وتطور دراسة السكان في المراحل الحديثة والمعاصرة من تاريخ الفكر الانساني. ولقد نشطت اليوم نظم فكرية متباينة وكرست كثيراً من جهودها من أجل المزيد من الوضوح والدقة في دراسة الظواهر السكانية والتنبؤ بأحوالها في المستقبل. فأخذ عالم الاقتصاد يظهر اهتماماً متمايزاً بالسكان، واتجه علماء الجغرافيا نحو تناول موضوع السكان بالتحليل والتفسير، وتبلورت أنواع متباينة من المعادلات الإحصائية التي تدل على مدى اهتمام علماء الاحصاء بدراسة السكان، وبدأ علماء الاجتماع يشقون طريقهم بين هذه الاهتمامات المتنوعة بدراسة السكان. وانقسمت مجموعة العلوم هذه في اهتمامها بدراسة السكان إلى مجموعتين: تعرف الأولى باسم الديموجرافيا وتتمثل في اهتمام الاحصاء بدراسة السكان، وتعرف الثانية باسم الدراسات السكانية وتشمل اهتمام الاقتصاد والجغرافيا والاجتماع بدراسة الظواهر السكانية. وكانت هناك مجموعة متباينة من العوامل التي تفاعلت وتضافرت وجعلت هذه النظم الفكرية المختلفة تجد في نشاطها المعاصر نحو دراسة السكان، وتحرص في ذات الوقت على أن تقدم فهماً مغايراً لما كان سائداً في الفكر السكاني القديم من ناحية، وعلى تعميق النظرة المتخصصة التي تضع حدوداً فاصلة بين اهتمامات كل علم منها والآخر في دراسته للسكان من ناحية أخرى. وكانت ظواهر نمو السكان في العالم وزيادة عددهم بل وتضخمهم وانفجارهم في بعض المجتمعات، وانتشار أفكار روبرت مالتس التشاؤمية التي تتنبأ بمستقبل مظلم للبشرية من بين العوامل ذات الأهمية النسبية فيما حققته دراسة السكان من تطور ونضوج ووضوح على صعيد الديموجرافيا والدراسات السكانية.

 وعلى الرغم من أن علم اجتماع السكان يعد علماً حديث النشأة بمقارنته بالديموجرافيا، والدراسات السكانية الأخرى - اقتصادية وجغرافية - فقد استطاع أن يشق طريقه بصعوبة بالغة بين هذه الاهتمامات العلمية، إلا أن هذا لم يحل دون أن يتحقق لهذا العلم استقلاله كنظام فكري وأن يتمتع بمكانة لا بأس بها بين غيره من فروع علم الاجتماع من ناحية، وبين مجموعة الدراسات السكانية من ناحية أخرى.

وتشهد على ذلك مظاهر التطور التي استطاع هذا العلم النامي أن يحققها في مجال تحديد موضوعه، وبلورة قضاياه النظرية وتنمية منهجه، وتميز طريقته في تحليل وتفسير الظواهر السكانية. فلقد وجد علماء الاجتماع الذين اهتموا بدراسة السكان في ميل الديموجرافيا إلى تحليل العلاقات بين الظواهرالسكانية فقط وفي اتجاه الجغرافيا نحو تناول الظواهرالسكانية في علاقتها بالظواهر الجغرافية مثل البيئة والأرض والمناخ، وفي رغبة علماء الاقتصاد في الاستفادة من المتغيرات السكانية في تعميق فهمهم للظواهر والمتغيرات الاقتصادية، وجد علماء الاجتماع في هذه الميول والاتجاهات مبرراً قوياً لهم في تحقيق مطلبهم الملح في شرعية قيام وبلورة اهتمامهم بدراسة الظواهر السكانية في صورة علم فرعي ظهرت له تسميات مختلفة منها المورفولوجيا الاجتماعية والديموجرافيا الاجتماعية والسكان والمجتمع وعلم اجتماع السكان أخيراً.

 ويتجسد حرص علماء الاجتماع على توفير الشروط النظرية والمنهجية لهـذا العلم الفرعي. وتثبيت دعائم استقلاله وتميزه عن مجموعة النظـم الفكرية الأخرى في هذا الصدد، أولاً في وفرة القضايات الأمبيريقية الاستقرائية حول المتغيرات السكانية والاجتماعية، التي تنطوي عليها كتابات المشتغلين حديثاً بهذا العلم، وقيام محاولات متباينة لتصنيف هذه المجموعة الكبيرة من القضايا النظرية والتي من أهمها محاولة تصنيف نظرات علم اجتماع السكان إلى نظريات المدخل المحافظ ونظريات المدخل الراديكالي في تفسير الظواهر السكانية.

 وثانياً: في الاستعانة بمناهج وطرق وأدوات البحث الاجتماعي في دراسة الظواهر السكانية، وذلك في التغلب على مشكلات التعدادات والتسجيلات الحيوية والبيانات الجاهزة كمصادر أساسية للمعطيات السكانية في الديموجرافيات والدراسات السكانية الأخرى، وفي تكملة جوانب النقص في مادة ومعطيات هذه المصادر. وثالثاً، في إجراء تحليل اجتماعي للظواهر السكانية مثل ظواهر بناء السكان وتغيره على ضوء البناء الاجتماعي للمجتمع، وخصائصه البنائية والدينامية وخاصة الأسرة، والطبقات الاجتماعية والقيم والمعايير الاجتماعية والتنمية الاجتماعية. ورابعاً: في اقتراح السياسة السكانية المناسبة مع ظروف المجتمع، وتحديد القواعد اللازمة لضبط وتوجيه الظواهر السكانية.

 وينصرف اهتمام الكتاب الذي بيدنا نحو التعريف بعلم اجتماع السكان من هذه النواحي، والوقوف على أصوله النظرية والمنهجية، وبيان كيفية الربط بين السكان والمجتمع. ومن هنا قسمت الكتاب إلى ثلاثة ابواب الأول يدور حول أصول علم اجتماع السكان، وينطوي على خمسة فصول تعالج ضرورة دراسة الظواهر السكانية في المجتمع، ووضع علم اجتماع السكان بين الديموجرافيات والدراسات السكانية، ونظرية علم اجتماع السكان، ومنهج البحث في هذا العلم، ونماذج التحليل السكاني، ويدور الباب الثاني حول السكان والمجتمع، ويشتمل على خمسة فصول تتناول بناء السكان والنظم الاجتماعية، والخصوبة والبناء الاجتماعي، والهجرة ودور الأسرة، والوفيات والطبقات الاجتماعية، والسياسة السكانية، ويدور الباب الثالث حول السكان والتنمية ويشمل على اربعة فصول تتناول العلاقات المتداخلة بين السكان والتنمية وبناء السكان وتغير السكان والبطالة. وحرصت في كل هذه المعالجات على أن تكون الأمثلة المستخدمة في التحليل من واقع مجتمعنا المصري، ولذلك استفدت بما توفر تحت يدي من معطيات وبيانات سكانية تتعلق بحجم السكان في مصر ونموهم، وتكوينهم العمري والمهني، ومعدلات مواليدهم وخصوبتهم وهجرتهم ووفياتهم، كما استعنت كذلك بنتائج بعض الدراسات المصرية السابقة حول الظواهر السكانية فيما قدمت من تحليلات وتفسيرات للظواهر السكانية في المجتمع المصري.

 وبناء على هذا، وبرغم أن الكتاب الذي بيدنا يعتبر أول كتاب قد صدر بالعربية تحت هذا العنوان على حد علمي، فأنا لا أدعي بأني أول من كتب من المشتغلين بعلم الاجتماع في دراسة السكان، إذ هناك مؤلفات رائدة سبقتني في هذا المجال أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، كتاب سكان المجتمع العربي الذي وضعه المرحوم الأستاذ الدكتور أحمد الخشاب. وكتاب دراسات في السكان الذي اشترك في تأليفه السادة الأساتذة الدكتور حسن الساعاتي والدكتور عبد الحميد لطفي، الذين أعترف بفضلهم جميعاً هم وغيرهم فيما انطوى عليه كتابي من أفكار. وفي مقام الاعتراف بالفضل اسجل بكل الاعتزاز والتقدير اهتمام استاذي الدكتور محمد عاطف غيث بهذا الكتاب وتشجيعه المستمر وحثه على ضرورة الانتهاء منه. كما اذكر بالفضل لزملائي قسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة الإسكندرية تشجيعهم وتعاونهم في توفير كل ما ساعد على إخراج هذا الكتاب.

 وكل ما ارجوه أن أكون قد وفقت في تحقيق ما حددته لهذا الكتاب من أهداف، وأن يسد كتابي هذا بعض النقص في المكتبة العربية، كما ارجو أن أجد لدى المشتغلين بدراسة السكان الذين يسمح وقتهم وتسمح ظروفهم بالإطلاع على هذا الكتاب ما يعين على تلافي ما جاء به من ثغرات في المستقبل إن شاء الله.

 والله ولي التوفيق

المؤلف

الباب الأول

أصول علم اجتماع السكان

الفصل الأول: الظواهر السكانية وضرورة دراستها في المجتمع

الفصل الثاني: علم اجتماع السكان بين الديموجرافيا والدراسات السكانية

الفصل الثالث: نظرية علم اجتماع السكان

الفصل الرابع: منهج البحث في علم اجتماع السكان

الفصل الخامس نماذج التحليل السكاني.

الفصل الأول

الظواهر السكانية وضرورة دراستها في المجتمع

تمهيد

يعتبر السكان احد الموضوعات العديدة التي تدخل ضمن اختصاصات علم الاجتماع، والتي يوليها المشتغلون به جانباً لا بأس به من اهتماماتهم، ويستندون في ذلك إلى عدة اعتبارات نستطيع أن نتعرف عليها من خلال النظر إلى تعريف علم الاجتماع وتحديد موضوعه، وبيان أقسامه، ومجالات اهتمامه أو غير ذلك، واستناداً إلى ذلك يتصور المهتمون بدراسة السكان في علم الاجتماع مجموعة متباينة من الظواهر السكانية تنصرف إليها جهودهم في البحث والدراسة، ومن الضروري ونحن بصدد دراسة السكان أن نقف على أنواع هذه الظواهر السكانية. كما يرتب المشتغلون بعلم الاجتماع والمهتمون بدراسة السكان عدة نتائج توضح ضرورة وأهمية دراسة هذه الظواهر السكانية في المجتمع ومن هنا وجدت أنه من المناسب ونحن نبدا في إلقاء الضوء على علم اجتماع السكان أن نخصص الفصل الحالي لتناول الاعتبارات التي تدخل السكان ضمن اهتمامات علم الاجتماع، ولتوضيح أنواع الظواهر السكانية، ثم بيان ضرورة وأهمية دراسة هذه الظواهر السكانية في المجتمع.

أولاً: السكان ميدان للدراسة في علم الاجتماع

الواقع أن العلاقة بين علم الاجتماع ودراسة السكان ذات طبيعة خاصة تتمايز وتختلف عن العلاقة التي يمكن أن نجدها تربط بين هذه الدراسة وغيرها من علوم أخرى. فعلى الرغم من أن دراسة السكان ذاتها أقدم من علم الاجتماع وذلك لأنها ظهرت ونمت من أصول ومصادر متنوعة ومتعددة منها الفلسفة والاقتصاد والإحصاء والجغرافيا والطب والبيولوجيا وغيرها كما سنوضحه فيما بعد([[1]](#footnote-1))، إلا أن هذه الدراسة للسكان ما لبثت أن أصبحت اليوم أكثر ارتباطاً والتصاقاً بعلم الاجتماع عنه بأي علم آخر([[2]](#footnote-2))، إلى الحد الذي اكتسبت معه هذه الدراسة مكانة لا بأس بها بين غيرها من دراسات ينقسم إليها علم الاجتماع، واصبحت ميداناً متميزاً في إطاره ؛ وليس أدل على صحة هذا غير الوضع الذي تحتله دراسة السكان في تنظيم الكليات الجامعية في أغلب دول العالم فمن الملاحظ أنه قد تم توطين هذه الدراسة وبشكل متكرر في أقسام علم الاجتماع بأغلب هذه الكليات. وكان علم الاجتماع من أكثر الميادين التي حصل من خلالها دارسو السكان على درجات علمية متقدمة: أضف إلى ذلك أنه سواء تخصص الطالب في علم الاجتماع أم لا، فمن المحتمل أن يحصل الطالب الذي يلتحق بإحدى برامج علم الاجتماع العام، على مقدمة أولية في دراسة السكان على الأقل، هذا من ناحية ومن ناحية ثانية تكرس الغالبية العظمى من مراجع ومؤلفات المدخل إلى علم الاجتماع، قسماً منها لمعالجة موضوعات السكان مثل حجم السكان وتكوينهم والخصوبة والوفيات والهجرة وما إليها مع احتمال التباين بين هذه المراجع من حيث مستوى النضج النظري والمنهجي في معالجة موضوعات السكان ([[3]](#footnote-3)).

ونستطيع أن نستطرد في سرد غير ذلك من مظاهر تدل على أن دراسة السكان تمثل اليوم ميداناً متميزاً للدراسة في علم الاجتماع، غير أن هذا قد يكون على حساب تناول الاعتبارات والعوامل التي أدت بعلمــاء الاجتمــاع إلى اعتبار دراسة السكان ميداناً متميزاً في نطاق علمهم.

وقد نكتفي في هذا الصدد بالإشارة إلى أهم هذه العوامل والاعتبارات خاصــة ما تعلق بموضوع الدراسة في علم الاجتماع ومجالاته واهتماماته، وما اتصل بمستويات التحليل في نطاقه، وأخيراً ما كان له صلة بالنظرية في هذا العلم.

وليس هنالك أوضح من كتب المدخل إلى علم الاجتماع في القاء الضوء على موضوع هذا العلم ومجالات اهتمامه. كما أن عدم وجود الاتفاق بين هذه الكتب في هذا الصدد يسمح لنا بالحرية في اختيار احداها كمثال في تحديد موضوع هذا العلم ومجالات اهتمامه. ولذلك فقد اكتفينا مما ذهب اليه بروم وسليزنيك Broom & Selznick بأن « علم الاجتماع يسعى إلى اكتشاف البناء الأساسي للمجتمع الانساني والتعرف على القوى الرئيسية التي تربط بين جماعاته أو تضعف العلاقة بينها وكذلك دراسة الظروف تعمل على استمرار أو تغير المجتمع والحياة الاجتماعية»([[4]](#footnote-4)). وإن كان هذا القول يدل على شيء فإنما يدل على أن المجتمع من حيث بنائه وتغيره يمثل موضوع الدراسة علم الاجتماع، ولما كان المشتغلون بعلم الاجتماع يحرصون على بيان أقسام هذا الموضوع أو مجالات اهتمامه على حد تعبيرهم، فإننا نجد فيما ذهب إليه جرين Green أن المجتمع كموضوع للدراسة في علم الاجتماع – يتكون من السكان والتنظيم والزمن والمكان والمصالح([[5]](#footnote-5))، أقرب مثال على توضيح أقسام ومجالات اهتمام علم الاجتماع. وبناء عليه يمكن القول أن النظر السكان باعتبارهم أحد مكونات المجتمع، وواحداً من مجالات اهتمام هذا العلم كان في مقدمة الاعتبارات والعوامل التي جعلت من السكان ميداناً للدراسة في علم الاجتماع، وكان من نتيجة نظرتهم إلى السكان باعتبارهم أهم عنصر في البناء الاجتماعي، والذي يتوقف عليه وجود مختلف العناصر الأخرى هذا البناء وخاصة الجماعات والأدوار والقيم والثقافة والنشاط وما اليها، وطالما كان وجود الجماعات وتكوينها يتوقف على وجود السكان، وكان ظهور الأدوار حاجة إلى من يؤديها أو يلعبها من السكان، وطالما كان السكان هم الذين يكونون لانفسهم القيم والعـادات والتقــاليد وغيرها من أساليب الثقافة التي توجه حياتهم، وهــم أيضاً غاية أي جهد أو نشاط انساني في المجتمع، وهم في الوقت نفسه وسيلة هذا النشاط، إذ لا يمكن أن يقوم النشاط في مجال الزراعة الصناعة أو التعليم أو السياسة أو الدين أو الترفيه بغير السكان، ومثل هذا النشاط لا يهدف احد غير السكان([[6]](#footnote-6)). ولقد كانت هذه النظرة إلى السكان من أهم الاعتبارات والعوامل التي أدت إلى اعتبارهم ميداناً للدراسة في علم الاجتماع. كما وجد هذا الاعتبار ما يدعمه فيما درج عليه المشتغلون بعلم الاجتماع عند تحليل الظواهر الاجتماعية، من الاعتماد على المعطيات الديمرجرافية أو السكانية والإفادة من هذا التحليل على المستويات المتباينة وخاصة الأسرة والمدينة وجماعات الأقليات والتدرج الاجتماعي والقيم والنسق السياسي وما إلى ذلك. إذ يمكن الاستفادة من حجم الأسرة وعدد أطفالها، والتكوين العمري ومعدل النوع داخلها والعمر عند الزواج وما إلى ذلك باعتبارها حقائق ومعطيات وديموجرافية هامة في تناول وتحليل ظاهرة الأسرة، وكذلك يمكن الإفادة من أنماط الخصوبة ومعدلات الوفيات والتكوين النوعي والعمري وحجم الأسرة وتيارات الهجرة وغيرها من معطيات وحقائق ديموجرافية في دراسة المدينة وإلقاء الضوء على مستوى التحضر والحياة الحضرية التي تميزها. وعندما ينصرف الاهتمام نحو تحليل المصادر الاجتماعية للتحيز والتمييز بين جماعات الأقليات، فإنه يستطيع الاستفادة من معطيات وحقائق ديموجرافية وسكانية مثل الحجم والتكوين والإقامة وغيرها في هذا التحليل كما يمكن الإفادة من مثل هذه الحقائق والمعطيات الديموجرافية في تحليل البناء السياسي والسلوك الانتخابي والاتجاهات السياسية، أو في اتخاذها كمؤشرات على الطبقة والمكانة الاقتصادية والاجتماعية وإلقاء الضوء على طبيعة التدرج الاجتماعي والبناء الطبقي في المجتمع... الخ([[7]](#footnote-7)).

 وثمة اعتبار او عامل ثالث له أهميته في النظر إلى السـكان كميـدان للبحث في علم الاجتماع، وهو أن تحليــل وتناول الظواهر السكانية في علاقتها بالظواهر الاجتماعية يزيد من قدرتنا على الوصول إلى أعلى مسـتوى في التعمـيـم وتجريد المعطيات والوقائع الأمبيريقية، ويزيد بالتالي من قدرتنا على تطوير النظرية، وهذا هو نفس الهدف الذي تسعى إليه نظرية علم الاجتماع، بل هو من الاهتمـامـات الرئيسية لنظرية علم الاجتماع للتعرف على العموميات في الانساق الاجتماعية، وهكذا يمكن القول بأن حرص المشتغلون بعلم الاجتماع على تناول الظواهر الاجتماعية لا ينفصل عن حرصهم على بلورة وصقل نظرية علمهم. إذ عندما يدرس الاتجاه البنائي الوظيفي مثلاً الانماط المتكررة للفعل الاجتماعي «الأبنية» ونتائجها «الوظائف» فإنـه يهدف من وراء ذلـك إلى صياغة القضايا العامـة التي توضح الوظائف الجوهرية والضرورية في استمرار وبقاء أي مجتمع. وبناء على ذلك يذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أن بقاء المجتمعات الانسانية واستمرارها يتوقف على وجود التناسل بين سكانها على قدر أدنى من التحكم في وفياتها... ومن هنا كانت الخصوبة والوفيات ظواهر سوسيولوجية ترتبط بوظائف ضرورية أخرى للمجتمعات الانسانية أكثر منها ظواهر بيولوجية.... وبالمثل يمكن اشتقاق قضايا تعميمية أخرى بناء على هذا الاتجاه النظري يلخص وقائع امبيريقية متعلقة بظواهر يموجرافية مغايرة مثل الهجرة وهي قضايا تفيد في تطوير وبلورة هذا الاتجاه النظري من ناحية ثانية([[8]](#footnote-8)). ولكل من هذه العوامل مجتمعة ولغيرها من عوامل واعتبارات سنشير إليها في أماكن متفرقة من هذا الكتاب، اعتبر السكان ميداناً للبحث في علم الاجتماع وكان من نتيجة ذلك أن ظهر وتطور واحد من فروع علم الاجتماع أخذ تسميات مختلفة منها السكان والمجتمع والديموجرافيا الاجتماعية وآخرها علم اجتماع السكان ليجمع أشتات ثمار ذلك الجهد الذي بذله علماء الاجتماع في دراسة الظواهر السكانية، والـذي سنجتهد في بقية فصول هذا الكتاب في إلقاء الضوء عليه.

ثانياً: الظواهر السكانية وانواعها

وانطلاقاً من هذه الاعتبارات في دراسة السكان وغيرها يضع المشتغلون بعلم الاجتماع تصوراً للسكان، وما يرتبط به من ظواهر سكانية متنوعة، إذ ينظر بعضهم إلى كل كتلة بشرية تعرف باسم السكان على أنها جسم بشري ينمو ويتحرك، ومن ثم فإنهم يتصورون أن هذا الجسم بناء Structure كما أن هذا البناء يطرأ عليه التغيرChange. وينظر البعض الآخر إلى السكان على أنه عنصر في البناء الاجتماعي للمجتمع وإنه برغم أن هذا العنصر يتمتع مثل غيره من عناصر البناء بقدر من الثبات والاستقرار النسبي إلا أنه يتغير أيضاً شأنه شأن غيره من عناصر بنائية أخرى. ومن هنا أمكن لهؤلاء الباحثين أن يفرقوا بين عدد من الظواهر السكانية ترتبط بالسكان كعنصر بنائي وبين عدد آخر من هذه الظواهر تترتب على تغير السكان، بحيث يحصرون الظواهر السكانية المرتبطة ببناء السكان في ظواهر حجم السكان وتكوينهم وتوزيعهم وكثافتهم، ويحددون الظواهر السكانية ذات الصلة بتغير السكان في ظواهر نمو السكان وتغير السكان وتحول وزيادة السكان وتضخم السكان وانفجار السكان وما إليها من ظواهر سكانية، نجد من الضروري علينا قبل التعمق في علم اجتماع السكان توضيح المقصود بهذه الظواهر السكانية وانواعها.

## حجم السكان Population Size

ما المقصود بحجم السكان؟ وكيف يمكن التعرف على حجم السكان؟ تساؤلان من كثير من التساؤلات التي يمكن لنا أن نطرحها حول موضوع حجم السكان، والتي نعتبر الإجابه عنها كافية في بيان مدلول حجم السكان.

 ويدلنا البحث عن الإجابة المناسبة على هذه التساؤلات في ذلك الجانب من تراث علم الاجتماع الذي يهتم بتحليل الظواهر السكانية، على أن المقصود بحجم السكانpopulation size، هو عدد الأفراد في مكان معين وفي وقت محدد، وأنه لا يقتصر الأمر عند دراسة حجم السكان على مجرد معرفة كم فرد يعيشون في مكان ما أو على مساحة من الأرض محددة جغرافيا أو سياسيا، واثناء فترة زمنية محددة وإنما يتجاوز ذلك إلى معرفة ما إذا كان هذا العدد اكبر او اصغر من عدد الأفراد في نفس المكان ولكن في وقت سابق من هذا الوقت المعين، وإلى معرفة ماهو المقدار الذي سيصل إليه هذا العدد في المستقبل أو في وقت آخر لاحق([[9]](#footnote-9)).

 وإذا كان بالإمكان الوصول إلى معرفة حجم السكان عن طريق عد او احصاء عدد الأفراد الذين يعيشون على مساحة من الأرض صغيرة نسبيا وأثناء فترة زمنية محددة كما هو الحال قديما أو في المجتمعات البسيطة مثلا، نظرا لصغر عدد الأفراد على هذه المساحة وسهولة عدهم، وإذا كان من الصعب معرفة حجم السكان على مساحة من الأرض كبيرة نسبيا كما هو الحال اليوم، فإنه من الملاحظ أن الإنسان لم يقف عاجزاً أمام هذه الصعوبة بل حاول التغلب عليها بواسطة أساليب أخرى ابتكرها من أجل معرفة حجم السكان عرفت بين المتخصصين باسم مصادر البيانات السكانية. إذ بدأ يهتم الإنسان في العصر الحديث وفي كل بلاد العالم تقريبا بإجراء تعداد للسكان على فترات زمنية متقاربة وأخذ يحرص على إجراء التسجيلات الحيوية لحالات المواليد والوفيات والزواج والطلاق وغيرها، ولم يتوان عن إجراء البحوث التي تتناول الظواهر السكانية، بحيث اعتبرت هذه المحاولات بمثابة مصادر أساسية يمكن عن طريقها أن يصل الإنسان إلى المعارف اللازمة لإلقاء الضوء على حجم السكان في المجتمع. وكل هذه الموضوعات سنعود للحديث عنها بالتفصيل عند تناولنا بالتحليل منهج البحث في علم اجتماع السكان.

## تكوين السكان

يعتبر تكوين السكان composition من أهم المتغيرات في الدراسة السكانية لإنه يغطي كل الخصائص التي يمكن قياسها بالنسبة للأفراد الذين يكونون سكان مجتمع معين. فسكان أي قطر أو منطقة ليسوا مجرد عدده، بل هم مجموع الذكور والإناث ومختلف أفراده في فئات السن المتباينة، ومن مهن وحرف وثقافة أو مستويات تعليمية وزواجية وريفية وحضرية متعددة ومختلفة.

وعندما يحاول عالم السكان دراسة تكوين السكان بالمعنى السابق، فهو لا يهتم فقط بالتغيرات التي تحدث في هذا التكوين في لحظة زمنية معينة، وإنما يهتم كذلك بالتغيرات التي تحدث في هذا التكوين وأسباب هذه التغيرات ونتائجها على حياة المجتمع المدروس.

## توزيع السكان

ولا يقل متغير توزيع السكان distribution في أهميته عن متغير تكوين السكان لإنه يرتبط به، ويتدرج توزيع السكان بين المنطقة الكبيرة مثل القارة أو المنطقة الصغيرة مثل المدينة أو القرية. أوقد يتم تقسيم السكان على اساس درجة التحضر والتصنيع إلى الفئات التالية: سكان المناطق الصناعية الحضرية المتقدمة، وسكان المناطق الصناعية الحضرية الجديدة، وسكان المناطق الصناعية السابقة على مرحلة الحضرية([[10]](#footnote-10)). وقد يقسم السكان داخليا إلى السكان الذين يعيشون في المناطق المحلية الريفية التي تعتمد على المزارع، والسكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية أو الضواحي... ويهتم عالم السكان بدراسة توزيع السكان في هذه المناطق وكذلك بالتغيرات التي تحدث في أعدادهم وأسباب هذه التغيرات، وذلك كله في ضوء اعتبارين أساسيين:

**الأول:** ربط المتغيرات ذات الصلة ببناء السكان مثل متغيري التكوين والتوزيع أو الخصائص بالعمليات الديموجرافية ـ مثل المواليد والوفيات والهجرة استنادا إلى أن العلاقة بين متغيرات تكوين السكان أو توزيعهم والعمليات الديموجرافية تعتبر علاقة تبادلية، بمعنى أن كل طرف منها يؤثر ويتأثر بالطرف الآخر.

**والثاني:** محاولة بيان الصلة بين هذه المتغيرات بالجوانب المتباينة للمجتمع موضوع الدراسة.

1. الكثافة السكانية

يشير مفهوم الكثافة السكانية إلى العلاقة ما بين السكان ومساحة الأرض التي يقطنها هؤلاء السكان.

وتقاس الكثافة السكانية من خلال قسمة عدد السكان على مساحة الأرض، ويعبر عنها بمجموع عدد الأشخاص في الهكتار الواحد، أو في الكيلو المتر مربع أو الميل المربع.([[11]](#footnote-11))

## نمو السكان

ما المقصود بنمو السكان growth وما الظروف التي نبهت إلى دراسة نمو السكان؟ وكيف يمكن التعرف على نمو السكان؟ هذه أيضا أمثلة من كثير من التساؤلات التي يمكن أن تثار في أذهاننا حول موضوع نمو السكان. ويوضح لنا البحث عن الإجابات المناسبة على هذه التساؤلات أن المقصود بنمو السكان في المجتمع، هو اختلاف حجم السكان في هذا المجتمع عبر الفترات الزمنية المتباينة ويرتبط مفهوم النمو في السكان بمفهومي تضخم السكان وأزمة السكان. وكلها مفاهيم لا تنفصل عن فكرة حركة السكان وتغيرها. ذلك لأنه طالما كان السكان كتلة من البشر تعيش في حالة استاتيكية ثابتة، وإنما تتميز بالحركة والتغير، فإننا قد نلاحظ أن السكان في حركتهم وتغيرهم إما إنهم قد يسيروا في اتجاه النمو نتيجة للزيادة في أعدادهم بفعل العوامل المختلفة مثل المواليد والهجرة وإما يسيروا في اتجاه عدم النمو نتيجة للنقصان في أعدادهم بفعل عوامل أخرى مثل الوفيات والهجرة أو غيرها، فإن هذه الحركة بالزيادة أو النقصان في أعداد السكان وحجمهم تسمي تغيرا أو نموا أو حركة، وقد يكون النمو أو التغير في صورة هائلة أو ضخمة مما قد يترتب عليه تضخم السكان، الأمر الذي قد يستتبع بدوره انواعا من الأزمات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع مما يجعل البعض ينظرون إلى نمو السكان في هذه الحالة على أنه أزمة سكانية أو انفجار اسكانيا.

## التحول الديموجرافي

إن العملية الخاصة بتحول السكان من حالة تكون فيها الخصوبة والوفيات مرتفعة إلى حالة أخرى تتميز بانخفاض الخصوبة والوفيات والتي شهدتها مجموعة كبيرة من الدول، تسمى تحول ديموجرافي أو تحول سكاني([[12]](#footnote-12)).

وتشهد عملية الانتقال من مرحلة قبل التحول الديموجرافي إلى مرحلة ما بعد التحولات الديموجرافية، إرتباطا ما بين انخفاض الوفيات وانخفاض الخصوبة، مما ينتج عنها نمو سكاني انتقالي.

## التغير الديموجرافي

للتغير السكاني ثلاثة عناصر، المواليد والوفيات والهجرة ومع توالي حالات الميلاد والوفيات والانتقال، فإن العدد الإجمالي للسكان في منطقة ما قد يتغير([[13]](#footnote-13)).

# ثالثاً: ضرورة دراسة الظواهر السكانية في المجتمع

نحاول فيما يلي إلقاء الضوء على ضرورة دراسة الظواهر السكانية من خلال تناول الجوانب الهامة في السكان من وجهة نظر علم الاجتماع وهي الجوانب البنائية مثل حجم السكان، والجوانب الدينامية مثل تغير أو نمو السكان. ولما كنا حريصين على الربط بين السكان والمجتمع فإن ذلك يقتضينا أن لا نتوقف عند تناول المعارف التي تبين ضرورة دراسة حجم السكان ونموهم وفهمهما واستيعابها، وإنما سنجتهد في الأغلب في بيان قيمة هذه المعارف بالنسبة للمجتمع طالما كان في اعتقادنا أن العلم ليس فقط للعلم وإنما أيضاً هو علم للمجتمع، ومن هنا كان حرصنا على بيان ضرورة دراسة حجم السكان ونموهم في مصر.

## ضرورة دراسة حجم السكان

والجدير بالاعتبار هنا أنه إذا كنا اليوم نجد اهتماماً بالسكان على اساس علــمي ينصرف نحو دراسة حجم السكان والتغير في هذا الحجم خلال الزمن، والتعرف على أسباب هذا التغير، فإن هذا الاهتمام لا يرجع في النهاية إلى أسباب علمية اكاديمية بحتة فقط تتمثل فيما توفره هذه الدراسة من إمكانيات فهم هذه الظواهر السكانية وتفسيرها والتحكم فيها والتنبؤ بأحوالها في المستقبل[[14]](#footnote-14)(1) وإنما يرجع كذلك وفي المحل الأول إلى ما تساهم به هذه الدراسة في مجال الرفاهية الانسانية من خلال زيادة الوعي الاجتماعي في المجتمع، واقتراح الحلول المناسبة للمشكلات السكانية ومن خلال توفير الحقائق الموضوعية التي يمكن أن تستند إليها الخطط الاجتماعية القومية والقرارات والسياسات والاستراتيجيات على المستويات المحلية والعالمية.

**الوعي الاجتماعي**

 لما كان الإدراك الصحيح والمعرفة الحقيقية والفهم السليم هي مفتاح الوعي الفردي والاجتماعي، كان إدراك حقيقة حجم السكان ومعرفة التغيرات في هذا الحجم وفهم أسبابه بمثابة مطلب أساسي لتنمية وعي الأفراد وتكوين الوعي الاجتماعي بينهم. وذلك لأن الفرد الذي تتاح له فرصة الإلمام بعدد الأفراد الذين يهمونه لاشك في أنه سيستفيد من هذه الحقيقة في توفير ما يحتاج إليه هؤلاء الأفراد في حياتهم، وفي ترتيب معيشتهم. ويمكن للأفراد في المجتمع أن يساهموا بناء على ما توفر لديهم من معرفة تتعلق بحجمهم والتغيرات في الحجم واسبابه، في مساعدة أجهزة المجتمع في القيام بواجبها نحو توفير وتدبير وسائل العيش اللازمة لهذا العدد من السكان في تلك الفترة الزمنية. فمعرفة الفرد لعدد الأفراد الذين يهمونه تجعله يعي بأن ما استطاع أن يوفره من وسائل عيش تكفي او لا تكفي هذا العدد الأمر الذي يجعله يفكر في وسيلة يعيد بها التوازن بين هذا العدد من ناحية وبين ما يحتاجونه من وسائل عيش من ناحية أخرى، فإما أن يفكر في الا يزيد هذا العدد أو يفكر في وسيلة الزيادة وسائل عيشهم. كما أن معرفة الأفراد في المجتمع لحجمهم تجعلهم يقدرون أن ما استطاع المجتمع وأجهزته أن يوفره لهم من خدمات ومشروعات إنتاجية وغيرها، يكفي أو لا يكفي هذا العدد الأمر الذي يجعلهم يفكرون في وسيلة يعيدون بها التوازن بين هذا العدد أو حجم السكان من ناحية وبين ما يحتاج إليه هذا العدد من خدمات ومشروعات إنتاجية أو وسائل عيش، فيساعدون على تقليل هذا الحجم أو على زيادة مستوى الإنتاج في هذه المشروعات أو على رفع معدلات الأداء بها وهكذا.

 **الرفاهية الاجتماعية**

 والواقع أن الحقائق المتعلقة بحجم السكان والتغيرات في هذا الحجم تسهم في مجال الرفاهية الاجتماعية والإنسانية، لأنها تساعد على اقتراح الحلول المناسبة للمشكلات السكانية وعلى توفير الحقائق الموضوعية التي يمكن أن تستند إليها الخطط الاجتماعية والسياسات والاستراتيجيات على المستويات المحلية والعالمية. إذ أن رجال الصناعة والصحة والتعليم والجامعات والمشرعون يهتمون بكل ما يمكن أن توفره دراسة حجم السكان من حقائق ويتوقون إلى معرفتها، بمثل ما يعني بها كل المهتمون بالعلوم الاجتماعية والذين يخصون دراسة السكان بمثل هذه العناية. ذلك لأن مثل هذه الحقائق تعتبر معلومات ضرورية وأساسية ولابد منها في وضع السياسات المتعلقة بالإنتاج وإقامة المشروعات الإنتاجية، وفي رسم برامج الخدمات الصحية والتعليمية والعلاجية وغيرها. أو بعبارة أخرى تعد هذه الحقائق مطلباً ضرورياً لا بد من توفره عند التخطيط لكل هذه الأمور.

ويمكن أن يفيد أيضاً الحقائق المترتبة على دراسة حجم السكان وخاصة تلـك المتعلقة باختلاف هذا الحجم بين مكان وآخر، أو بعبارة أدق يمكن أن تفيد الحقائق المتعلقة بتوزيع السكان على الأماكن والمقاطعات داخل الحدود الجغرافية والسياسية للمجتمع أو على المناطق الريفية والحضرية والصحراوية يمكن أن تفيد في تحديد نوعية المشروعات الإنتاجية التي تتفق وحجم السكان في كل منطقة، وفي تحديد حجم الخدمات الاجتماعية التي تلزم عدد السكان المختلف في كل منطقة. ولا شك أيضاً أن الوقوف على أسباب الاختلاف في حجم السكان بين الريف والحضر، وزيادة عدد السكان في الريف عنه في الحضر، نتيجة لزيادة معدل المواليد في الريف عنه في الحضر، يساعد من ناحية أخرى على حسن توزيع الخدمات بين الريف والحضر. كما أن الوقوف على أسباب تركز السكان في مناطق دون أخرى، وعوامل تحرك السكان صوب مناطق معينة دون أخرى نتيجة لزيادة الهجرة من الريف إلى الحضر مثلاً، أمر لازم لكي تتحقق عمليات توزيع موارد المجتمع وإقامة المشروعات وتركيز الخدمات الاجتماعية المختلفة على نحو يحقق الغرض منها.

 ولا تقتصر الفائدة من دراسة حجم السكان، على المساعدة في وضع الخطط والسياسات وتحديد الاستراتيجيات واتخاذ القرارات التي تتعلق بحياة السكان وترتيبها في الحدود القومية وفي نطاق مجتمع بعينه وإنما يحتاج المجتمع وهو يضع سياسته الدولية ويحدد إستراتيجيته بين الاستراتيجيات العالمية ويتخذ قراراته السياسية والاقتـصادية والعسكرية في تعامله مع بقية الدول على الصعيد العالمي، إلى أن يقف على الحقائق المتعلقة بحجم السكان وتوزيعهم على العالم وأسباب اختلاف الحجم بين الدول والتغيرات فيها. ذلك لأن هذه الحقائق السكانية المتعلقة بحجم السكان تعتبر بمثابة معلومات جوهرية في التعرف على قوة الدولة وعظمتها بين غيرها من دول العالم ومجتمعاته. فعلى الرغم من أن عامل الحجم ليس هو العامل الوحيد في تحديد قوة وعظمة الدولة، ذلك لأن هناك عناصر أخرى مثل الثروات الطبيعية ودرجة التقدم الاقتصادي والتكنولوجي والاجتماعي وغيرها تسهم في زيادة مقدار هذه القوة والعظمة. إلا أنه لا يزال العامل الحجم قيمته وتقديره في هذا الصدد. إذ من الملاحظ أن جميع الدول العظمى تقوم على أعداد ضخمة من السكان، وهذا ما يكشف عنه تحليل بيانات التعدادات العالمية. فلقد بلغ تعداد السكان في الولايات المتحدة الأمريكية في إحدى التعدادات السابقة على السنوات الحالية، (165) مليون نسمة والاتحاد السوفيتي (200) مليون نسمة، وألمانيا الغربية (52) مليون نسمة، والمملكة المتحدة البريطانية (51) مليون نسمة، وفرنسا (42) مليون نسمة [[15]](#footnote-15)(1).

 ولقد كانت هذه الأعداد الضخمة للسكان في مثل هذه البلاد مسئولة لدرجة كبيرة عن زيادة قوة هذه الدول وعظمتها في النواحي العسكرية والدفاعية والاقتصادية. فعلى الرغم من أن الجيش في امريكا وروسيا وانجلترا وغيرها قد حقق درجة من القوة والعظمة لم تصل إليها قوة الجيش في غيرها من بلاد أخرى وذلك نتيجة للتقدم التكنولوجي. إلا أن الاسلحة التي يستخدمها الجيش على اختلافها كانت تحتاج إلى رجال يقودونها ويخدمونها ويصلحونها، ولم تجد هذه الدول ما يمنع من تعبئتهم من واقع العدد الضخم لسكانها. ولهذا يقال أنه كلما زاد عدد السكان كلما استطاعات الدولة أن تعبئ نسبة كبيرة منهم في الجيش، وكلما زادت القوة العسكرية للدولة كلما استطاعت أن تمارس تأثيرها في المجال الدولي على غيرها من دول أضعف منها عسكرياً، وهذا ما تلمسه في حالة الدول المذكورة سلفاً هذا من ناحية.

 وأما من الناحية الثانية فإننا نجد أن زيادة عدد السكان وضخامة حجمهم تكفل لهم الفرصة للدفاع عن بلادهم، لأنه من الصعب على الجيوش الغازية والمستعمرة أن تقهر هذا العدد المتزايد كما لا يسهل احتلال أراضي يسكنها عدد كبير من السكان. ولعل ما حدث بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين فيتنام في تاريخ الحروب العالمية، اخير دليل على هذه الحقيقة. فلقد حال العدد المتزايد لسكان فيتنام وتوزيعهم على رقعة كبيرة من الأرض، دون أن تحقق الولايات المتحدة الأمريكية أهدافها في قهر الفيتناميين، والسيطرة عليهم برغم ما يتميز به الجيش الأمريكي من تفوق تكنولوجي. ومن الناحية الثالثة نجد أنه إذا كان العنصر البشري يمثل عاملاً له أهميته في النشاط الاقتصادي، ويتوقف الإنتاج الاقتصادي الضخم على توفر الأيدي العاملة بالحجم المناسب، فإن زيادة عدد السكان في المجتمع وضخامة حجمه، تسمح بتوفر أعداد كبيرة من المهنيين للعمل، الأمر الذي يصدق معه القول بأنه كلما توفرت الأيدي العاملة، واشتغلت في الانتاج زاد معدله وتمكنت الدولة من استخدامه في ممارسة قوتها وتأثيرها في المجال الدولي واستطاعت أن تحرم دولا أخرى منه وتهب دولا غيرها هذا الانتاج.

**حجم السكان في مصر**

 لم تكن ضرورة دراسة حجم السكان في زيادة الوعي الاجتـمـاعي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية كما تؤكدها المعارف العلمية السابقة، أمراً مطلوباً لذاته كما أن الإلمام بها واستيعابها لا يمثل هدفاً في حد ذاته، وإنما كان لابد من أن توظف هذه المعارف لخدمة المجتمع وحل مشكلاته. ولم تكن هذه الحقائق كلها غائبة عن ذهن الانسان في مصر. ذلك لأنه عندما يوجه نظر الطلاب في المعاهد والجامعات نحو الحقائق المتعلقة بحجم السكان وأهمية دراستها، من خلال البرامج المخصصة للدراسة العلمية للظواهر السكانية، يتوقع أن يكون مثل هؤلاء الطلاب هم رسله لتنوير السكان وزيادة وعيهم بهذه الحقائق. وعندما كان المجتمع حريصاً على تنظيم تعداد السكان على فترات زمنية متقاربة، وعندما اهتم بإقامة مكاتب التسجيل الحيوي وتعميم وجودها في أرجاء الأرض المصرية، وعندما اعتمدت الميزانيات اللازمة لمراكز البحوث ومشروعاتها كان يتوقع من كل هذه الإجراءات أن يحصل على الحقائق السكانية حول حجم السكان ونموهم من مصادرها الأساسية، حتى يتسنى له إقامة الخطط القومية والمشروعات والسياسات والاستراتيجيات والقرارات على أساس من العلم والمعرفة بظروف سكانه. ويمثل الجدول التالي عدد السكان في مصر حسب التعدادات المختلفة ويعد واحداً من نتائج هذه الاهتمامات بدراسة حجم السكان[[16]](#footnote-16)(1).

جدول رقم (1)

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| السنة | 1882 | 1897 | 1907م | 1927م | 1937م | 1947م |
| عدد السكان بالملايين | 6.8 | 9.7 | 11.3 | 14.1 | 15.9 | 18.97 |
| السنة | 1960م | 1966م | 1976م | 1986م | 1996م[[17]](#footnote-17)(2) |  |
| عدد السكان بالملايين | 26.1 | 30.1 | 36.6 | 48.3 | 59.3 |  |

## ضرورة دراسة نمو السكان

 سبق أن أوضحنا المقصود بنمو السكان وكيفية التعرف عليه في المجتمع، ونحاول هنا تحليل ضرورة دراسة نمو السكان. والواقع أن هناك مجموعة من العوامل المختلفة التي حفزت العلماء إلى الاهتمام بدراسة نمو السكان وتحليل آثاره سنتناولها بالتفصيل فيما بعد.[[18]](#footnote-18)(3)ولقد كان من نتيجة هذا الاهتمام أن توفر في تراث الدراسة العلمية للسكان وتحليلها على ضوء قضايا المجتمع اتجاهين أساسيين في دراسة نمو السكان، الأول يحلل هذه الظاهرة في ضوء نمو وسائل العيش، والثاني يتناول ظاهرة النمو في علاقاتها بالعوامل التي تؤثر في معدل المواليد والوفيات ونحاول فيما يلي توضيح وجهة نظر كل اتجاه، حتى يتسنى لنا استخلاص الدروس والنتائج التي تدلل على جوهرية وضرورة دراسة نمو السكان.

1. **الايكولوجيا البشرية ودراسة العلاقة بين نمو السكان ووسائل العيش:**

 ترد محاولة ربط نمو السكان بالنمو في وسائل العيش إلى تلك المحاولات التي تنبهت إلى أهمية دراسة نمو السكان وحاولت أن تبحث عن إجابة على كل التساؤلات والتوقعات التي أثارتها الزيادة المستمرة والمخيفة في أعداد السكان في العالم مثل: هل كانت هذه الزيادة في عدد السكان تقابلها زيادة مباشرة في وسائل العيش؟ أم كانت الزيادة في السكان تفوق عادة الزيادة في وسائل العيش أم العكس؟ وما هي الوسائل التي استعان بها الإنسان على حق هذا التوازن في الجانبين؟.

 وكانت الايكولوجية البشرية Human Ecology باعتبارها فرعاً من فروع علم الاجتماع في مقدمة المحاولات التي اهتمــت بالبحــث عن إجابة على كل هذه التساؤلات، وغيرها على النحو التالي:

 فكان عليها أولاً أن تسجل الحقائق المتعلقة بالجانــب الأول من طرفي هذه العلاقة وهو نمو السكان في العالم. فرجعت إلى التراث الذي يوضح نمو السكان في العالم، ووجدت أن نقطة البداية في تعقب تاريخ نمو البشرية يرجع إلى بداية ظهور المخلوقات البشرية على وجه البسيطة تلك التي كانت تستعين بمجموعة من الأدوات في توفير وسائل عيشها وبقائها. ولوحظ أن ديفي Devy يذهب في هذا الصدد إلى أنه منذ مليون سنة تقريباً كان هناك 125.000 من المخلوقات تستعين بهذه الوسائل. ثم وصل هذا العدد إلى 5.3 مليون نسمة في عام 8000 قبل الميلاد، وفي عام 4000 قبل الميلاد تضاعف هذا العدد إلى 86.5 مليون. وفي وقت ميلاد المسيح قدر سكان العالم بحوالي 132 مليون نسمة ثم ارتفع هذا العدد في عام 1650 إلى حوالي 545 مليون نسمة ويقدر في عام 1990م بنحو5.2 بليون نسمة. وقدر المعدل السنوي للزيادة الطبيعية في سكان العالم في الفترة ما بين 1985م - 1990م بحوالي (17) في الألف. وانتهى البحث حول النمو السكاني في العالم إلى الحقائق التالية:

1. أن سكان العالم كانوا في زيادة مستمرة.
2. شهدت السنوات الحديثة تزايداً في معدل نمو السكان بدرجة لم يسبق إليها في تاريخ البشرية[[19]](#footnote-19)(1). وذلك بناء على تجميع الحقائق السكانية من مصادرها المختلفة والمتوافرة أو من التعدادات العالمية والتسجيلات الحيوية والبحوث وغيرها، ثم رصدها في جدول يلخصها ويوضحها على النحو التالي:

جدول رقم (2)

**يرغب تقدير سكان العالم من عام 1650 حتى عام 1995م**[[20]](#footnote-20)(2)

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **السنة** | **السكان بالمليون** | **معدل الزيادة السنوية كل ألف من السنوات السابقة** |
| 1650 | 545 | - |
| 1750 | 728 | 3 |
| 1800 | 908 | 4 |
| 1850 | 1.171 | 5 |
| 1900م | 1.608 | 6 |
| 1950م | 2.517 | 9 |
| 1958م | 2.903 | 18 |
| 1964م | 3.220 | 17[[21]](#footnote-21)(3) |
| 1991م | 5.292 | 17[[22]](#footnote-22)(4) |
| 1995م | 5.685 |  |

ثم أخذت الايكولوجيا البشرية بعد ذلك تستخلص الحقائق المتعلقة بالجانب الثاني من طرفي العلاقة وهو وسائل العيش في العالم، وكانت تسترشد في تحليلها للتراث بحثاً عن هذه الحقائق، ببعض المسلمات منها أنه ليس هناك كائن إنساني واحد يستطيع أن ينمو وينضج دون الاعتماد على بني جنسه وأن المجتمعات الإنسانية تعتمد بدورها على المجتمعات الحيوانية، والأنواع النباتية وعلى النواحي الفيزيقية للبيئة مثل الهواء والماء ودرجة الحرارة وغيرها وذلك كله في محاولتها توفير وسائل العيش. وركزت دراستها على العلاقة المتبادلة بين السكان وبين بيئاتهم الفيزيقية والبيولوجية وذلك اعتماداً على مفهوم نسق البيئة Eco – System، الذي قصد به مجموع النباتات والحيوانات والبشر المرتبطة ببعضها مع الخواص الفيزيقية لبيئتهم. ولقد ساعدت هذه المفهومات والمسلمات الايكولوجيا البشرية في الوصول إلى مجموعة من النتائج التي توضح أن النمو الماضي لسكان العالم لم يكن ممكناً بدون أن يحدث الإنسان تغيرات حاسمة في نسق بيئته مع العلم بأن المقصود بالتغيرات ليس التغيرات الكمية التي تجعل علاقة الإنسان الحديث ببيئته تتفوق على علاقة الإنسان البدائي ببيئته – وإنما يقصد بها تلك التغيرات في النسق الايكولوجي وخاصة التغير في التكنولوجيا والتنظيم تغيراً يعمل على زيادة الإنتاج بقدر الإمكان إلى حد يفوق مقدار الإنتاج الذي كانت تتيحه كمية العمل في الفترة السابقة، وكانت تلك التغيرات تمثل إحدى الميكانيزمات الأساسية التي تمكن بواسطتها الإنسان أن يحافظ على التوازن بين الزيادة في السكان وبين الزيادة في وسائل العيش. هذا فضلاً عن أنها تؤكد أن تزايد وسائل العيش لم يكن تزايداً آلياً يساير نسبة التزايد في السكان.

 وقد يلقى تتبع بعض التغيرات في التكنولوجيا والتنظيم تلك التي أثرت في قدرة الإنسان على توفير وسائل العيش أمام الزيادة الهائلة في السكان في كل مرحلة من مراحل التاريخ، يلقي الضوء على هذه الحقائق[[23]](#footnote-23)(1) فإذا بدأنا بالإنسان الأول: يمكن القول بدون شك أن اللغة كانت متخلفة وأنه لم يعرف استخدام النار. ولقد أدى استخدام النار بعد ذلك وتطور وسائل العيش إلى زيادة السكان. كما أدى التحسن في الأدوات المخصصة للصيد فيما بعد، وخاصة من الهراوة إلى الرمح إلى السهم إلى القوس، أدى إلى تطور الجماعات الانسانية الصغيرة إلى قبائل الرحل، ثم إلى المجتمعات القبلية المستقرة، وأدى اختراع الفأس وأساليب الزراعة البدائية إلى زيادة في الغذاء وموارد العيش، مما كان له أثره على نمو السكان. وأرجع (ديفي) تضاعف السكان إلى 16 مرة في الفترة من 8000 سنة قبل الميلاد إلى 4000 سنة قبل الميلاد، إلى تطور أساليب زراعة البساتين. وكان وجود الحيوانات المستأنسة إلى جانب استخدام المحراث وري الأرض الزراعية، واستخدام السماد والمحركات ذات العجلات وغيرها، في المجتمعات الزراعية، يسهم في تزايد الإنتاج. وظهرت بدايات المجتمع الصناعي الحضري، في أوربا، في نفس الوقت مع رحلة كولمبس إلى أمريكا، تلك الرحلة وغيرها من رحلات المستكشفين – إلى هذا العالم الجديد – كانت لها أهميتها بالنسبة للتقدم التكنولوجي والتنظيمي لسببين:

1. جلب المستكشفون معهم في عودتهم من هذا العالم، أنواعاً بالغة الأهمية من النباتات الزراعية لم تكن معروفة من قبل في أوربا وآسيا، مثل البطاطس والفاصوليا والطماطم وغيرها. ولقد بدأت بلاد أوربا الشمالية وانجلترا وهولندا والبلاد الاسكندنافية وألمانيا وبولندا وروسيا تزرع هذه النباتات وخاصة البطاطس التي كان إنتاج الفدان منها يساوي في قيمته الغذائية انتاج اثنين أو أربعة أفدنة من الحبوب المعروفة في هذه البلاد قبل ذلك بحيث أصبحت البطاطس هي النبات الوحيد في غذاء سكان هذه البلاد، الأمر الذي يمكن القول معه أن زيادة السكان في هذه البلاد كانت تسير جنباً إلى جنب مع الزيادة في انتاج الغذاء.
2. أخذ المستكشفون معهم إلى هذه العالم أنواعاً من الحيوانات المستأنسة - وبخاصة الحصان - مما كان له أثره في التطور الفني الهائل في بلاد العالم الجديد (أمريكا). فلقد استفاد الهنود سكان السهول الشاسعة في أمريكا الشمالية من وجود الحصان – واستغنوا به عن الثور – كما استفادوا من الأساليب التكنولوجية التي حملها الأوروبيون المهاجرون إليهم، وأثر ذلك في وسائل العيش لديهم.

كما تميزت المجتمعات الصناعية الحضرية من ناحية أخرى، بابتكار الآلة البخارية التي جعلت فائض الطاقة لدى الإنسان يأتي من مصادر غير حية، مثل الفحم والبترول والغاز الطبيعي. وكان من نتائج استخدام هذه الابتكارات في أوربا وأمريكا وغيرها، أن تمكن الإنسان من مضاعفة الإنتاج، وتوفير ضروريات الحياة من طعام وملبس وموارد وأن يتخلص أيضاً من خطر النقص في انتاج الغذاء في المناطق التي لا يتوافر فيها الغذاء والخدمات، بفضل تطور وسائل النقل([[24]](#footnote-24)).

 وعموماً كان التقدم في وسائل العيش هائلاً وسريعاً، كما كان نمو السكان متزايداً وسريعاً في أوربا وأمريكا، وذلك نتيجة للثورة الصناعية... وهكذا كانت الزيادة في سكان العالم تقابلها زيادة مماثلة في وسائل العيش استناداً إلى أن الانسان كان يستعين في حفظ التوازن بين الزيادة في الجانبين في كل مجتمع عبر تاريخ البشرية، على تطوير بيئته التكنولوجية والتنظيمية.

**نمو السكان ووسائل العيش في مصر**

 وإذا أردنا أن نتحقق من مدى انطباق هذه الحقائق على ظروف السكان في مصر ونبحث عن الإجابة على مجموعة من التساؤلات السابقة مثل هل كانت هناك زيادة في سكان مصر؟ وما نوع الزيادة التي شهدها سكان مصر في السنوات الحديثة؟ وإذا كانت هناك زيادة في نمو سكان مصر، فهل كانت الزيادة تقابلها زيادة في وسائل العيش؟ وما هي الأساليب التي استند إليها الإنسان المصري في حفظ هذا التوازن؟ وإذا بدأنا بالبحث عن الحقائق التي تلقي الضوء على نمو السكان في مصر. فإننا نجد أنه من الصعب التكهن بعدد سكان مصر في العصور القديمة إذ قدر بعض الكتاب سكان مصر في عصر قدماء المصريين بحوالي (40) مليون نسمة، وهو رقم خيالي لا يمكن قبوله. لأن التقديرات المعقولة لتلك الحقبة، ومنها تقدير (شامبليون تتراوح بين أربعة أو ثمانية ملايين نسمة. كما قدر (هيرودوت) عدد السكان في عهد البطالة بحوالي ثلاثة ملايين نسمة. كما قدره أحد المؤرخين في القرن الأول بعد الميلاد بنحو خمسة ملايين. وقدره آخر بنحو خمسة ملايين نسمة عند فتح العرب لمصر، والأرجح أن عدد السكان لم يتجاوز هذا الرقم في أواخر العصور الوسطى. ولقد تضمنت كتابات الرحالة الذين زاروا مصر خلال القرن الثامن عشر تقديرات جزافية لعدد السكن، إذ قدره (تريكون) بحوالي مليوني نسمة. كما قدر الرحالة (فولتي) سكان مصر عام 1761م بنحو 2.3 مليون نسمة. وقدر (جومارد) سكان مصر كلها باستثناء العرب الرحل بحوالي 2.5 مليون نسمة، وهو نفس التقدير الذي وضعه (منجن) بعد ذلك لسكان مصر عام 1822م. وفي عام 1846 قدر (ريني) سكان مصر بنحو 4.5 مليون نسمة، ثم جاء تقدير (روس) للسكان عام 1875م بنحو 5.2 مليون نسمة.([[25]](#footnote-25)) وجاء حجم سكان مصر في أول تعداد منظم لها عام 1882م بنحو 6.8 مليون نسمة. ثم توالت التعدادات أعوام 1897م، 1907مم، 1917مم، 1927مم، 1960مم، 1986مم. وأخيراً تعداد 1996مم وقدر سكان مصر في هذه التعدادات على النحو التالي: 9.7 مليون، 11.3 مليون، 12.8 مليون، 14.2 مليون 26.1 مليون، 48.3 مليون و59.3 مليون... الخ وهكذا على التوالي وهذا ما يوضحه الجدول التالي رقم (3)

**جدول رقم (3)**

**عدد سكان ج.م.ع في سنوات التعداد([[26]](#footnote-26)) (1882م – 1996مم)**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **السنة** | **السكان بالمليون** | **متوسط معدلات النمو السنوي بين التعدادات** |
| 1882 | 6881 | - |
| 1897 | 9747 | 2.42 |
| 1907م | 11287 | 1.48 |
| 1917م | 12751 | 1.26 |
| 1927م | 14218 | 1.09 |
| 1937م | 15933 | 1.14 |
| 1947م | 1902م2 | 1.75 |
| 1960م | 26085 | 2.38 |
| 1966م([[27]](#footnote-27)) | 30076 | 2.54 |
| 1976م | 36627 | 2.31 |
| 1986م | 4254 | 2.75([[28]](#footnote-28)) |
| 1996م | 59272 | 2.08 |

فقد كان عدد السكان في مصر في عام 1882م (6.810) مليوناً وارتفع إلى 9.749 في عام 1897م معدل نمو 2.42% انخفض في العشر سنوات التالية إلى 1.48% ثم إلى 1.26% ثم إلى 1.26%، 1.09% في العشرين سنة التالية.([[29]](#footnote-29))

صورة هنا صـ 42

 ثم بدأ نمو السكان يأخذ في الارتفاع التدريجي في الخمسين سنة الأخيرة ابتداء من عام 1937مم فبلغ 1.14 % ثم 1.78%، 2.38 % على التوالي وفي الفترة 1966مم – 1976مم بلغ معدل النمو 2.31% ويرجع ذلك إلى تحسن الأحوال الصحية وانخفاض معدل الوفيات.

 وكان من المتوقع أن عدد السكان سيتضاعف بعد أربعة وستين عاماً إذا كان المعدل السنوي للزيادة 1.1 % وبعد ثلاثين عاماً إذا كان 2.33% سنوياً وبعد خمسة وعشرين عاماً فقط إذا كان هذا المعدل 2.8% وقد تضاعف عدد السكان في مصر في ثلاثة وأربعين سنة بين عامي 1917مم، 1960مم حيث كان معدل النمو 1.6% سنوياً وسوف يتضاعف هذا العدد مرة أخرى في أقل من ثلاثين سنة([[30]](#footnote-30)) حيث بلغ معدل النمو 2.3 في عام 1986م.

 وهذه الحقائق توضح بالمثل أن سكان مصر في زيادة مستمرة، وأن السنوات الحديثة شهدت تطوراً وزيادة ملحوظة في عدد سكان مصر لم يسبق إليها في تاريخ البلاد.

 وإذا حاولنا بعد ذلك أن نبحث عن الحقائق التي تلقي الضوء على الأساليب التي حاول أن يستند إليها الإنسان المصري في تحقيق التوازن بين نمو السكان من ناحية وبين وسائل العيش من ناحية أخرى. نجد أن هذا البحث تعترضه صعوبات عدم توفر الكتابات الموثوق بها عن التطور التكنولوجي والتنظيمي لمصر منذ العصور القديمة. ولكن هذه الصعوبات ليست قائمة بالنسبة للتطور الاقتصادي الحديث أو المعاصر لمصر وخاصة في القرن العشرين. وبالنظر إلى الاقتصاد المصري في هذه الفترة نلاحظ تضخم دور الإنتاج الزراعي في الدخل القومي، الذي يربو على ثلث الدخل القومي في مصر. وزيادة عدد المشتغلين في الزراعة من سكان مصر بنسبة 65% وأنه برغم من أن الانقلاب الصناعي قد مر على مصر، إلاّ أنه لم يترك أثراً عميقاً، فقل حظ البلاد من التكنولوجيا الحديثة، وانخفضت نسبة المشتغلين بالصناعة. كما أن انتاج الفرد من الزراعة كان منخفضاً بالقياس إلى إنتاجية الفرد في الدول النامية.... إذ توضح الإحصائيات، أنه لم يحدث زيادة كبيرة في الإنتاج الزراعي في الفترة ما بين 1939مم – 1913مم. وبرغم أن انتاج القطن قد زاد 33% وإنتاج الحبوب زاد أيضاً 27%، خلال الفترة 1942مم – 1950مم، إلا أن زيادة السكان في الفترة نفسها كان معدلها 75%، ثم هبط انتاج الفدان من القطن والقمح والذرة والقصب ومعنى هذا أن انتاج وسائل العيش من الزراعة لم يتمش مع زيادة السكان.

 والإنتاج الزراعي في مصر رغم تقدمه الملموس والتحسينات المستمرة التي أدخلت عليه اصبح قاصراً على ملاحقة الزيادة المستمرة في السكان فبينما زاد عدد السكان من 9.7 مليون نسمة سنة 1897م إلى 48.3 مليون سنة 1986مم أي بنسبة 400 تقريباً زادت المساحة المحصولية من 6.8 إلى 11.2 مليون فدان في نفس الفترة أي بنسبة 65% فقط ومن الواضح أن المساحة التي تحقق بقاء نصيب الفرد عام 2000م على ما كان عليه 1897م (0.7 من الفدان) هي 45 مليون فدان([[31]](#footnote-31)). مما يزيد على أربعة أضعاف المساحة الحالية.

وقد أدى تخلف معدل نمو المساحة المحصولية عن معدل النمو السكاني إلى نقص كمية العمل الزراعي بسبب زيادة القوى العاملة في الزراعة عن حاجتها الحقيقة.

فهل ساهم الإنتاج الصناعي في تحقيق هذا التوازن؟ الواقع أن الصناعة قد دخلت مصر بعد منتصف القرن التاسع عشر على يد الأجانب واقتصرت في البداية على القطن، ثم السكر، والدخان، والورق، ثم انشا بنك مصر شركاته الصناعية..... وزاد الاستثمار الصناعي في المنشآت والآلات من 2 مليون إلى 23 مليوناً بين عامي 1952مم – 1939مم، وإلى 28 مليوناً عام 1955مم. كما زاد الانتاج الصناعي من 28 إلى 59 إلى 118 في الأعوام 1935مم، 1945مم، 1956مم على التوالي وبرغم ذلك لم تتجاوز الزيادة في عدد المشتغلين بالصناعة 700.000 نسمة. ولم يزد عدد المصانع زيادة توازي عدد السكان بنحو خمسة ملايين نسمة بين عامي 1927مم، 1947مم([[32]](#footnote-32)).

 ولم يتخذ التصنيع سياسة محددة واضحة المعالم إلا بعد قيام الثورة في عام 1952مم الذي يعتبر بحق نقطة التحول في تاريخ الصناعة في مصر. فقد كانت المشروعات الصناعية قبل ذلك تهدف إلى الربح العاجل وحده دون النظر لأية اعتبارات قومية ولذلك لم تظهر الصناعات الإنتاجية التي تستلزم رؤوس الأموال الكبيرة والعمال المدربين المهرة.

 وبابتداء مرحلة التحول الصناعي ارتفعت جملة قيمة الإنتاج الصناعي بمقدار 285% فيما بين عامي 1951مم 1952مم، 1967مم، 1968مم وفي حين أن نسبة الدخل من الصناعة كانت تعادل 8.7% من الدخل القومي الكلي، فقد ارتفعت هذه النسبة إلى حوالي 22% في عام 1965مم، كما ارتفعت القيمة المضافة الإجمالية في النشاط الصناعي (الصناعة والتعدين) بمقدار 163% فيما بين عامي 70/ 1971مم، 1975مم وفي حين أن نسبة الناتج من الصناعة في عام 1965مم/ 1966مم تعادل 21.7% من اجمالي الناتج المحلي بتكلفة عوامل الانتاج نجد أنها بلغت 13.4%، 17.8% عامي 80/81، 86/1987مم([[33]](#footnote-33)).

 وتشمل الصناعات التحويلية تصنيع المنتجات الزراعية المحلية من القطن والأرز والقمح وقصب السكر والألبان والخضر والفاكهة ومستخرجات المناجم كما ازدهرت كثير من الصناعات الهامة كالأسمدة والصناعات الكيماوية التي تشمل السوبر فوسفات والنترات وحامض الكبريت والكحول والصابون والثقاب والأدوية والبلاستيك، وتساهم صناعة الغزل والنسيج بأكبر نسبة من الدخل الصناعي([[34]](#footnote-34)). وتتركز معظم الصناعات الكبرى في القاهرة والإسكندرية وأسوان وتنفرد القاهرة وحدها بحوالي 22 % من المنشآت الصناعية، تليها في ذلك محافظات الإسكندرية ثم الغربية ثم الدقهلية، وتبلغ نسبة المصانع بهذه المحافظات الأربعة حوالي نصف المنشآت الصناعية وتتجه السياسة الصناعية نحو إنشاء المصانع الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية والمدن الصغيرة بالوجهين البحري والقبلي – فالريف المصري لم يصل بعد إلى المستوى الصناعي المطلوب ولا شك أن البطالة الجزئية والبطالة المقنعة ترتبط مباشرة بمشكلة النمو السكاني لا يمكن حلها إلا بوضع برامج قوية للصناعات الريفية تهدف إلى تعليم العمال الزراعين بعض الحرف الزراعية مثل صناعة التعليب وصناعة السجاد والكليم وإصلاح الأدوات الزراعية والمنزلية وصيانتها والغزل والنسيج وغيرها لتأهليهم للنشاط الصناعي وزيادة دخلهم وحتى تتكون نواة لقوة العمل الصناعية المناسبة في الريف بدلاً من اتجاه سكانه للهجرة إلى المدينة حيث يزاولون حرفاً تافهة أو غير مشروعة ([[35]](#footnote-35)).

 وخلال العقود الثلاثة الأخيرة بلغ متوسط نسبة مساهمة القطاعين في نمو الناتج المحلي الإجمالي 20 % مع ملاحظة أن النصيب النسبي للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض من 30 سنة 1960م إلى 16 % سنة 1992م، ولم يكن هذا التغير لصالح التصنيع في الاقتصاد المصري، فإذا استبعدنا البترول ومنتجاته من القطاع الصناعي نجد أن نصيبه النسبي قد انخفض أيضاً من 22% سنة 65/ 1966مم إلى أقل من 5% خلال الفترة 1982مم – 1992مم. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

**جدول رقم (4)**

**معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي والتوظف بالقطاعات الرئيسية**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| القطاع | 87 – 1992مم | 87 – 1992مم |
| الناتج المحلي الإجمالي | التوظف | الناتج المحلي الإجمالي | التوظف |
| الزراعة | 3.7 | 2.3 | 2.2 | 0.05 |
| الصناعة | 6.6 | 5.1 | 7.6 | 3.50 |
| البترول | - | - | 43.6 | - |
| إجمالي الناتج المحلي | 6.1 | 3.6 | 8.4 | 3.10 |
|  | 87 – 1992مم | 87 – 1992مم |
| الناتج المحلي الإجمالي | التوظف | الناتج المحلي الإجمالي | التوظف |
| زراعة | 2.1 | 1.3 | 2.7 | 1.16 |
| صناعة | 6.2 | 3.7 | 5.7 | 1.45 |
| بترول | 7.3 | - | -0.6 | - |
| إجمالي | 6.3 | 2.3 | -4.0 | 2.99 |

 وعلى ذلك يمكن أن نبرز الملامح الرئيسية للأداء الاقتصادي في مصر خلال الفترة الماضية، وفي هذا الخصوص يمكن الوصول إلى النتائج الخمس التالية:

1. ابتلع النمو السكاني الجزء الأكبر من النمو في الدخل، والأخطر من ذلك أن النمو الاقتصادي لن يساعد بمفرده على إبطاء الزيادة السكانية.
2. لم يتمتع النمو الاقتصادي في مصر بخاصية القدرة الذاتية على الاستمرار لفترة طويلة. فقد اعتمد هذا النمو، في معظم الأوقات، على الخارج. وبتعبير آخر فإن مصادر نمو الدخل كانت تتأثر بعوامل خارجية لا تدخل في نطاق سيطرة صناع القرار وراسمي السياسات.
3. اقتران النمو الاقتصادي باختلالات اقتصادية خطيرة، فعجز ميزان المدفوعات وعجز الميزانية كانا مصدرين لإعاقة عملية التنمية، ومن المحتمل أن برامج التكيف الهيكلي، لعلاج هذه الاختلالات، ستحد من آفاق التقدم على طريق التنمية البشرية، ولتجنب ذلك تبدو الكفاءة العالية في ادارة السياسات أمراً لا غنى عنه.
4. على الرغم من تواضع مستوى النمو الاقتصادي إلا أنه لم يعتمد على نمط انتاجي كثيف العمل، ومن ثم أدى هذا النمط من النمو إلى مشكلة بطالة متفاقمة، ونظرا لأن تجارب الماضي اتصفت بما يمكن تسميته نمواً بأقل قدر من الوظائف، فإن إستراتيجية التنمية البشرية يجب أن تأخذ في الاعتبار خلق فرص العمل الملائمة كجزء من السياسات العامة للتشغيل.
5. يمكن للسياسات أن تمزج بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل أن تؤدي إلى مجتمع أكثرعدالة ويقوم على المساواة، وقد اقترن ارتفاع معدلات نمو الدخل في مصر بتزايد الاتجاه إلى المساواة في توزيع الدخول، في حين أن النمو المتباطئ اقترن بمزيد من عدم العدالة في هذا التوزيع([[36]](#footnote-36)).

 وكل هذه الحقائق توضح أن الانتاج الصناعي لم يسهم في تحقيق التوازن بين زيادة عدد السكان وبين توفير أساليب العيش للسكان اللازمة لهذا العدد من السكان.

 ولعـل ما تحاوله مصر اليوم من عمليات تنمية اقتصادية واجتماعية في كافة المجالات يحقق هذا التوازن.

1. **التنمية الاجتماعية ودراسة العلاقة بين نمو الســكان والــتغيرات في معــدلات المواليد والوفيات**

 ترد محاولة ربط نمو السكان بالتغيرات في معدلات المواليــد والوفيــات إلى ذلــك الاتجاه الذي تنبه إلى أهمية دراسة نمو السكان، وحاول أن يبحث عن أسباب هذا النمو على ضوء الفارق بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات. ومن ثم انصرف اهتمام هذه المحاولة إلى تحليل العوامل التي تؤدي على التغيرات في معدلات المواليد والوفيات في واقع وظروف التنمية الاجتماعية لهذا المجتمع([[37]](#footnote-37)).

 **نمو السكان والتغير في معدلات الوفيات في العالم.**

 لقد كانت معدلات المواليد والوفيات في العالم حتى الثلاثين سنة الماضية مرتفعة جداً، ووصل كل منهما إلى مستوى يساوي في معظمه المستوى الذي يصل إليه الآخر، غير أن معدلات الوفيات كانت تميل إلى الاختلاف من سنة الأخرى بشكل يلفت النظر. ففي السنوات التي تميزن بنقص الغذاء وبخاصة سوء التغذية وصلت معدلات الوفيات إلى معدلات عالية. كما ارتفع معدل الوفيات نتيجة للأمراض المعدية المتباينة، حيث قضى الموت على ربع سكان أوربا تقريباً، نتيجة للأوبئة التي فاجات البلاد الأوروبية في الفترة من بين عامي 1347م – 1352م ولكن بدا معدل الوفيات في الانخفاض ببطء في القرن الثامن عشر، نتيجة لتوافر الغذاء.

 ثم بدأ معدل الوفيات في الانخفاض السريع مع نهاية القرن التاسع عشر، نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل: مثل وفرة الغذاء، والتحسن المتزايد في الصحة، وخاصة الصحة في المدن، وتحسن طرق تصريف الفضلات، وتوفير مياه الشرب، والتقدم الطبي في مجال الوقاية من الأمراض المعدية عن طريق التطعيم والتقدم في مجال شفاء الأمراض المعدية عن طريق المضادات الحيوية.

 كما اختلفت معدلات الوفيات من سنة إلى أخرى في البلاد غير المتقدم اقتصادياً – النامية – إذ ظلت هذه المعدلات عالية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ثم أخذت في الانخفاض بسرعة لم يسبق إليها مثيل حتى في البلاد المتقدمة. وذلك نتيجة التوفر بعض العوامل السابقة، غير أن معدلات الوفيات ظلت كما هي مرتفعة بمقارنتها بمعدلات وفيات الأمم غير المتخلفة، نتيجة لمعانات هذه البلاد من سوء التغذية والظروف المعيشية غير الصحية([[38]](#footnote-38)). أو نتيجة لحالة التخلف الاجتماعي التي كانت ولا تزال تعيشها عموماً.

**نمو السكان والتغير في معدلات الوفيات في مصر**

 وبالنظر إلى معدلات الوفيات في مصر، باعتبارها من العوامل التي تسهم في نمو السكان، وذلك من أجل معرفة اختلافها من سنة إلى أخرى. نجد أن الوفيات كانت عالية للغاية في بادئ الأمر إذ وصلت تقديراتها سنة 1835م إلى 200.000 وكانت نسبة وفيات الأطفال دون السنة من أعمارهم في اوائل القرن الماضي تصل إلى 500 في الألف، ويرجع ذلك إلى تفشي الأمراض المعدية وسوء التغذية، وتخلف الأحوال الصحية وتأخر الطب الوقائي والعلاجي. ثم هبطت نسبة الوفيات تباعاً منذ أوائل القرن العشرين، إلا أنها ظلت حتى الحرب العالمية الثانية في مستوى مرتفع، وزادت النسبة في اعقاب هذه الحرب أثر تفشي الحمى ثم الملاريا ثم الكوليرا حتى عام 1947م، ثم هبطت نسبة الوفيات العامة من 28 في الألف عام 1945م إلى 19 في الألف عام 1950م، ثم إلى 12 في الألف سنة 1958م وتقدر بحوالي 7.5 في الألف عام 1990م ([[39]](#footnote-39)) ولا يزال معدل الوفيات في ج. م. ع مرتفعاً إذا ما قورن بمعدلات بعض الدول التي سبقتها في التقدم الاقتصادي حيث بلغ 6.2 في الألف عام 1996م. ويرجع انخفاض معدلات الوفيات في مصر إلى عدة عوامل هي استخدام طرق الطب الوقائي والعلاجي، وتطور الخدمة الصحية، وتحسين مياه الشرب. ولعل أدراك أثر مثل هذه العوامل في انخفاض معدل الوفيات تكون له أهميته في وضع المشروعات التي تعمل على إدخال التحسينات مثل هذه المجالات.

 **نمو السكان والتغير في معدلات المواليد في العالم**

 وبالنظر إلى معدلات المواليد، نلاحظ أن قدرة الانسان البيولوجية على الحمل قدرة محدودة بمقارنتها بالأنواع الحيوانية الأخرى ولا تستطيع المرأة أن تحمل أكثر من 12 مرة في المتوسط طوال فترة النسل. كما يقل عدد النساء اللاتي يلدن هذا العدد فعلاً.

 وكانت معدلات المواليد في مجتمعات أوربا في الفترة السابقة على الثورة الصناعية تتميز بالثبات نسبياً بمقارنتها بمعدلات الوفيات. أضف إلى ذلك أن معدل الوفيات كان يؤثر بطريقة غير مباشرة في معدل المواليد، نتيجة للأثر المباشر لمعدل الوفيات في سن الزواج في أكثر هذه البلاد. إذ كان الزواج يرتبط بالوراثة، وأنه لم يكن بالإمكان عقد الزواج، إلا إذا ورث الزوج أرضاً بعد وفاة والده. ففي الفترات التي ينخفض فيها معدل الوفيات، يقل عدد الرجال الذين يرثون الأرض، ويرتفع عمر من يرثون أرضاً عند زواجهم، فتقل خصوبتهم أو عدد مواليدهم، والعكس صحيح. كما أن معدلات المواليد والخصوبة في المجتمعات التي مرت بتقدم اقتصادي من جراء الثورة الصناعية العلمية بعد ذلك، كانت منخفضة، أما معدلات المواليد والخصوبة في البلاد غير المتقدمة اقتصادياً كانت مرتفعة([[40]](#footnote-40)). وبالبحث عن العوامل التي أدت إلى التبــاين في معدلات المواليد والوفيات بالارتفاع والانخفاض في الفترات الزمنية المختلفة وبالمقارنة بين المجتمعات المتقدمة وغير المتقدمة اقتصادياً، وجد أن هذا التباين في المعدلات المذكورة يرتبط بالتباين في ظروف تقدم أو تنمية أو تخلف هذه المجتمعات حيث لوحظ أنه نتيجة للاختلاف بين هذه المجتمعات في وضع المرأة والنظر إليها والاهتمام بتعليمها واتاحة فرص العمل أمامها، كان من بين العوامل المسئولة عن انخفاض معدلات المواليد والخصوبة في المجتمعات غير المتقدمة الأمر الذي يمكن معه القول بأن دراسة نمو السكان من خلال التعرف على الفارق بين معدلات الوفيات والمواليد والوقوف على عوامل هذا الاختلاف في المعدلات المذكورة ربما يقف كمؤشر على مدى تنمية أو تخلف المجتمع وبالتالي يؤثر في كل جهد انساني صادق يرتبط بظروف المجتمع ويهدف إلى تغيرها إلى ما هو أفضل ومن هنا تبدو أهمية دراسة نمو السكان في علاقتها بالمواليد والوفيات.

**نمو السكان والتغير في معدلات المواليد في مصر**

 وبالنظر إلى تطور معدلات المواليد في مصر نلاحظ أن يمكن الرجوع في دراستها إلى اكثر من خمسين عاماً. فمنذ أوائل القرن الحالي، ظلت نسبة المواليد في مصر في مستوى يعد من أعلى المستويات في العالم واتسمت بالثبات والاستقرار. ولكن عدد المواليد زاد من 360 ألف إلى 610 بين سنتي 1897م، 1925م. ثم زاد هذا العدد أيضاً بين عامي 1925م، 1964م بنسبة 30 %. وقد جاوز متوسط عدد المواليد المليون خلال الخمس سنوات الأخيرة، ونظراً لثبات الخصوبة وهبوط نسبة الوفيات خلال العشر سنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، أخذ عدد السكان في التزايد المطرد بل وبلغت نسبة الزيادة الطبيعة الحالية في مصر ضعف ما كانت عليه في أوائل القرن الحالي([[41]](#footnote-41)). برغم أن معدل الزيادة السكانية استمر في الارتفاع ما بين عام 1940م حتى عام 1964م أخذ بعدها يتجه نحو الانخفاض خاصة ما بين عامي 1967م – 1970م إلا أنه أخذ في الارتفاع مرة ثانية ما بين عامي 1970م حتى عام 1975م([[42]](#footnote-42)). ومع أن معدل الزيادة الطبيعية أخذ في الانخفاض إلا أنه ظل معدلاً مرتفعاً بالمقارنة بمعدلات الزيادة الطبيعية في بلاد أخرى. حيث بلغ هذا المعدل في مصر عام 1996م أربع مرات في الألف. ولقد أسهم هذا المعدل المرتفع للزيادة الطبيعية في عدد السكان في مصر زيادة حجمهم وهذا ما يوضحه الجدول التالي رقم (5). ولعل ادراك حقيقة معدلات المواليد واختلافها، باختلاف السنوات، ثم تزايدها على هذا النحو وأثره في نمو السكان وفهم العوامل المؤثرة فيها توضح أهمية وجوهرية دراسة معدلات المواليد والوفيات، تمهيداً للتكهن بأحوال السكان في المستقبل والتقدم بالمشروعات والمقترحات التي تحول دون أن يتجاوز عدد السكان حدوداً يصعب معها توفير وسائل العيش لهم.

**جدول رقم (5)**

**معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية لكل ألف من السكان**([[43]](#footnote-43))

**في ج.م.ع في بعض السنوات من 1940م إلى 1996م**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **السنة** | **معدل المواليد** | **معدل الوفيات** | **معدل الزيادة الطبيعية** |
| 1940م | 41.4 | 26.3 | 15.0 |
| 1948م | 42.6 | 20.4 | 22.2 |
| 1956م | 40.7 | 16.4 | 24.3 |
| 1960م | 43.1 | 16.9 | 26.2 |
| 1964م | 42.0 | 15.7 | 26.3 |
| 1967م | 39.2 | 14.2 | 25.0 |
| 1968م | 38.2 | 16.1 | 22.1 |
| 1969م | 37.0 | 15.5 | 22.5 |
| 1970م | 35.1 | 15.1 | 20.0 |
| 1971م | 35.1 | 13.2 | 21.9 |
| 1972م | 34.4 | 14.5 | 19.9 |
| 1973م | 35.7 | 13.1 | 22.6 |
| 1974م([[44]](#footnote-44)) | 35.7 | 12.7 | 23.0 |
| 1975م([[45]](#footnote-45)) | 35.7 | 12.2 | 25.5 |
| 1976م | 36.6 | 11.8 | 24.8 |
| 1979م | 40.2 | 10.9 | 29.3 |
| 1980م | 37.5 | 10.0 | 27.5 |
| 1981م | 37.0 | 10.0 | 27.0 |
| 1985م | 39.8 | 9.4 | 30.4 |
| 1986م | 38.7 | 9.2 | 29.5 |
| 1987م | 37.4 | 9.1 | 28.3 |
| 1988م | 36.6 | 8.6 | 28.5 |
| 1989م | 33.3 | 8.6 | 25.2 |
| 1990م | 30.9 | 7.1 | 23.8 |
| 1991م | 29.2 | 6.9 | 22.3 |
| 1992م | 26.2 | 6.6 | 19.6 |
| 1993م | 27.4 | 6.5 | 20.9 |
| 1994م | 28.9 | 6.7 | 22.2 |
| 1995م | 27.7 | 7.0 | 20.7 |
| 1996م | 27.6 | 6.2 | 21.4 |

# الفصل الثاني

#  علم اجتماع السكان بين الديموجرافيا والدراسات السكانية

# تمهيد

 إن الاهتمام بدراسة الظواهر السكانية في الفكر الانساني اهتمام قديم، إذ يلاحظ المتتبع لهذا التاريخ والذي تتوفر له فرصة تحليل التراث، أن دراسة السكان قد جذبت انتباه الكتاب والمفكرين منذ أقدم العصور. ونتج عن الكتابات التي تركها بعض الفلاسفة والمفكرين من أمثال كونفوشيوس في الصين وأفلاطون وأرسطو عند اليونان وابن خلدون بين العرب فكراً سكانياً لولاه ما وصلت دراسة السكان في المراحل الحديثة المعاصر من تاريخ الفكر الإنساني إلى ما حققته من نضج ووضوح. ولقد نشطت في الآونة المعاصرة من تاريخ الفكر الإنساني نظم فكرية متباينة من أجل فهم الظواهر السكانية وتحليلها وتفسير مشكلاتها والتنبؤ بأحوالها في المستقبل. وعند متابعة مسيرة الفكر الإنساني في مراحله الحديثة، قد يجد المرء منا في تراث العلوم الاجتماعية على وجه الخصوص اهتماماً بالسكان يظهره عالم الاقتصاد، أو قد يلاحظ أن علماء الجغرافيا يتناولون موضوع السكان بالتحليل والتفسير أو قد يصادف بعض المعادلات الإحصائية التي تدلل على مدى اهتمام علماء الاحصاء بدراسة السكان، أو قد يجد من يحاول فهم الظواهر السكانية في ضوء الظواهر الاجتماعية الأخرى في المجتمع، أو يربط بين السكان والمجتمع أو يقوم بتحليل الظواهر السكانية استناداً إلى قضايا علم الاجتماع. ولقد كانت هناك مجموعة متباينة من العوامل التي تفاعلت وتضافرت وجعلت هذه النظم الفكرية تتجه في نشاطها المعاصر نحو دراسة الظواهر السكانية. ومن هنا فكرنا في تقسيم موضوعات الفصل الحالي إلى قسم يتناول الفكر السكاني القديم وآخر يحلل العوامل التي عجلت بنمو الدراسات السكانية وعلم اجتماع السكان والديموجرافيا، وثالث يهتم ببيان وضع علم اجتماع السكان، موضوع تخصصنا، بين الديموجرافيا والدارسات السكانية، وتميزه عنها من حيث الموضوع والتحليل والهدف.

# أولاً: الفكر السكاني القديم

ونعني بالفكر السكاني القديم مجمل الآراء ووجهات النظر التي أضافها أولئــك المفكرون والكتاب الذين وجدوا في المراحل الأولى من تاريخ الفكر الإنساني أو ما بعدها، تلك الآراء التي تناولت ضمن ما تناولت مختلف الظواهر السكانية بالتحليل والتفسير. والذي يجعلنا نعتبر هذه الآراء من قبيل الفكر السكاني هو ما تميزت به من خصائص ومميزات أبعد ما تكون عن خصائص ومميزات التفكير العلمي الحديث والمعاصر حول السكان وظواهره. ولكن مع هــذا، كــان لهذا الفكر الســكاني أثره الواضح في التمهيد لما نشهده اليوم من دراسات سكانية وديموجرافيا وعلم اجتماع السكان. ومن هنا وجدنا أنه من المنطقي أن ندخل إلى هذه الجهود الأخيرة بعد الوقوف على أبعاد هذا الفكر السكاني وكذلك بعد التعرف على مميزاته وخصائصه واختلافه عما جاء به العلماء بعد ذلك من آراء ووجهات نظر فيما يتعلق بالظواهر السكانية.

 فلقد كان الفكر الإنساني القديم بمثابة محصلة للاهتمام بدراسة السكان من جانب عدد من المفكرين والكتاب الذين جذبت انتباهاتهم هذه الظواهر منذ أقدم العصور. إذ يستطيع كل من يستعرض تراث الفكر الإنساني ابتداء من هذه العصور أن يلحظ أن مثل هذا الاهتمام المبكر بالظواهر السكانية كان متضمناً وعلى نحو ظاهر في كتابات الفلاسفة الاجتماعيين والسياسيين الذين كانوا قد اهتموا في الأصل بأثر السكان على الأنساق الاقتصادية والسياسية، ومن بين هؤلاء الكتاب يمكن أن نذكر على وجه الخصوص: كونفوشيوس بين الصينيين، وأفلاطون وأرسطو بين اليونانيين، وابن خلدون بين العرب.

## كونفوشيوس

إذا أعار كونفوشيوس وغيره من الكتاب الصينيين كل اهتمــامهم لفكــرة التناسب بين مساحة الأرض وعدد السكان. واعتقد كونفوشيوس أن من مسئولية الحكومة أن تنقل السكان من المناطق المزدحمة بالســكان إلى المنـاطق الأقـل في عدد السكان. وأوضح أيضاً العوامل العديدة التي تؤثر في نمو السـكان، وحصرها في عوامل نقص الغذاء والحرب، والزواج المبكر، والتكاليف المبالغ فيها عند الزواج([[46]](#footnote-46)).

## أفلاطون

 وكان موضوع الحجم الأمثل للسـكان Optimum Size of Population في الوحدة السياسة اليونانية ونعني المدينة الدولة، بالمعنى الذي تقوم فيه الحكومة بالمحافظة على رفاهية وأمن المواطنين من خلال ما تمارسه من إرادة في هذا الـصـدد، هو المحور الذي دارت حوله كــل الأفكـار التي تركها لنا أفلاطون في مؤلفاته (( الجمهورية )) و(( القوانين )) فيما يتعلق بدراسة السكان.

 حيث نجد (افلاطون) يشير في كتابه الجمهورية إلى أنه ينبغي على الحكام أن يثبتوا عدد السكان في المدينة عند حــد أمثـل، على أن يعوضوا ما فقد من جراء الأمراض والحروب، ويحاولوا ألا يزيد هذا العدد عن الحد الأمثل، حتى يبقى الدولة في الحد المتوسط، وذلك عن طريق تنظيم عقود الزواج([[47]](#footnote-47)).

ثم يزيد (افلاطون) هذا الأمر تفصيلاً بعد ذلك في كتابه (( القوانين (( من حيــث مقدار العدد الأمثل للسكان في المدينة، ومبرراته، ومن حيث الأساليب التي يمكـن بهــا للحكومة أن تضغط من أجل الحفاظ على هذا الحـد. فذهب إلى أن العدد الأمثل للمواطنين في المدينة يجب أن يكون (5040) مواطن مع ملاحظة أن العبيد لا يحسبون ضمن المواطنين. ويوضح (افلاطون) مبررات اختياره لهذا العدد على أنه حدا أمثل قائلاً: أن هذا العدد يقبل القسمة على كل الأعداد من الرقم (1 - 10) كما أنه يقبل القسمه على الرقم (12). ولإمكانية قبول هذا العدد الأمثل القسمة على (12) على وجه الخصوص، له أهمية في نظر افلاطون، لأنه كان يعتقد أنه من المناسب تقسيم أراضي المدينة اليونانية إلى اثني عشر جزءاً هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، كان (افلاطون) يظن أن هذا العدد الأمثل دلالة ومغزى دينياً وأسطورياً لدى المواطنين الأمر الذي يؤدي بالمواطنين إلى تقديس هذا العدد في حياتهم([[48]](#footnote-48)).

 أما بالنسبة للأساليب التي يمكن للحكومة بواسطتها أن تضغط من أجل الحفاظ على هذا الحد، نجد (افلاطون) يقرر أنه إذا زاد عدد سكان المدينة عن هذا الحـد الأمثل يجب أن يتدخل الحكام لانقاصه عن طريق تحديد الزواج والنسل ومنع الهجرة إلى البلاد. وإذا نقص عدد سكان المدينة عن هذا الحد يجب تشجيع النسل. وأن تجازي الأسر بالمال، ويباح للأجانب التجنس بالجنسية اليونانية، وتستطيع الدولة أن تتدخل لتدبير الزواج والنسل من خلال وضع القيود التي تحول دون ذلك، كأن تقصر وراثة الأرض على عدد محدود فقط من الأبناء الذكور في الأسرة، وتحصل الحكومة على ما يزيد على ذلك، أو من خلال توقيع الجزاءات أو تقديم النصيحة أو توجيه التوبيخ واللوم أو حتى عن طريق إرسال الأعداد الزائدة عن الحد من السكان إلى المستعمرات([[49]](#footnote-49)).

## أرسطو Aristotle

غير أن أرسطو قد اتجه في معالجته لموضوع السكان اتجاهاً أكثر واقعية من أستاذه أفلاطون، هذا فضلاً عن أنه تناول عديداً من المسائل السكانية مثل توزيع السكان، ونمو السكان والحد الأمثل للسكان.

إذ نجده يشير إلى توزيع السكان على وحدات المجتمع، ويقسمها بين الأسرة ثم القرية ثم المدينة، ثم يعالج موضوع توزيع الســكان على المهــن، ويقسـمهم إلى من يقومون بالمهن الطبيعية (الزراعة والصيد، وتربية الحيوان)، والى من يقومون بمهن غير طبيعية مثل التجارة والصناعة. كما تناول ارسطو التوزيع العمري للسكان واجرى اتفرقة بين الرجل والمرأة على أساس الاستعدادات الجسمية والعقلية.

 وفيما يتعلق بموضوع نمو السكان، نجد أرسطو يحذر من النمو غير المتناسب بين طبقات المدينة. وما ترتب على ذلك من ثورات. فيشبه المدينة بالجسم الإنساني ويرى أنه كما يجب أن تنمو أجزاء الجسم الإنساني بالتناسب فكذلك يجب أن ينمو السكان بتناسب مماثل بحيث لا يطغي عدد السكان في طبقة ما على العدد في الطبقة أخرى([[50]](#footnote-50)).

 واذا كان (ارسطو) قد عنى بموضوع الحد الأمثل للسكان، فانه لم يبين على خلاف (افلاطون) هذا العدد بالتحديد. ولكنه اعتقد في ضرورة وجود حجم ثابــت للسـكان، تتحكم فيه الحكومة. ذلك لان الدولة العظمى على حد تعبيره ليست هي الدولة ذات الحجم الكبير من السكان. ويصعب ان تظهر في مثل هذه الدولة حكومة صالحة. ومن هنا كان الاعتقاد في ضرورة تدخل الدولة والحكومة بالأســاليب التي يمكن أن تحقق التناسب بين حجم السكان في المدينة وبين مواردهم وخاصة مساحة الارض وقدرتها على اشباع حـاجـات السـكان، إلى الحد الذي نجده يوافق على الاجهاض او التخلص من اي طفل يولد وبه عيب في التكوين ([[51]](#footnote-51)).

## ابن خلدون

 ويقدم لنا عبد الرحمن ابن خلدون المفكر الاجتماعي العربي، في غضون القرن الرابع عشر الميلادي، بعض الأفكار التي أثرت فيما بعد في تطـوير الاهتمام بدراسة السـكان. حيث يذهب ابن خلدون إلى أن المجتمعات تمر خلال مراحل تطوريه محددة تؤثر على عدد المواليد والوفيات في كل مرحلة. إذ يشهد المجتمع في المرحلة الأولى من تطوره زيادة في معدلات المواليد ونقصا في معدلات الوفيات، بما يؤثر على نمو السكان ويزيد عددهم. وعندما ينتقل المجتمع إلى المرحلة الأخيرة من تطوره، يشهد ظروفا ديموجرافية مخالفة تماما، حيث ينخفض فيها معدل الخصوبة والمواليد، ويرتفع معدل الوفيات... ويوضح ابن خلدون تأثير كل مرحلة من تطور المجتمع على المواليد والوفيات، وذلك باعتقاده في أن الخصوبة العالية في المرحلة الأولى من تطور المجتمع ترجع الى نشاط السكان وثقتهم ومقدرتهم. أما في المرحلة الأخيرة من تطور المجتمع فتظهر المجاعات والأوبئة، والثورات والاضطرابات، مما يقلل من نشاط السكان، ويقلل من نسلهم([[52]](#footnote-52)).

**مناقشة وتعقيب**

واذا جاز لنا أن نتوقف للتعقيب على هذا الفكر السكاني كما انطوت عليه كتابات كونفوشيوس، وافلاطون وأرسطو وابن خلدون فإنه يمكن القول:

1. أن الفكر الإنساني القديم كان تجلى في كتابات كونفوشيوس وافلاطون وارسو باستثناء ابن خلدون، كان يتميز بعنايته أساسا بالعلاقة بين حجم السكان وأهداف الدولة أو المجتمـع او بالقيم المرغوب فيها داخل هذه الدولة. حيث ربط كونفوشيوس بين عدد السكان ومساحة الأرض وربط أفلاطون بين حجم السكان ورفاهية وامن المواطنين، وربط أرسطو بين حجم السكان والتناسب بين نمو الطبقات تجنبا لحدوث الثورة والاضطراب. وكل هذا الربط يوضح أن الفكر السكاني القديم كان ينصرف نحو النتائج التطبيقية والعملية فقط، وقل اهتمامه بالنتائج والقضايا النظرية التي تفترض وجود علاقات بين الظواهر السكانية وبين غيرها من ظواهر اجتماعية تفيد في تفسير هذه الظواهر والتنبؤ بها كما هو الحال في ما يعرف اليوم باسم نظريات السكان.
2. إن الفكر السكاني كما اتضح في كتابات أفلاطون وارسطو على وجه الخصوص، كان اهتماما غير مقصود في ذاته وإنما يدخل ضمن تخطيطهما الأمثل للصورة التي رسماها للمدينة اليونانية الفاضلة وتمثل جزءا من تأملاتهما التي انطبعت بطابع مثالي يصور ما ينبغي إن يكون.
3. إن الفكر الإنساني كما أفصحت عنه كتابات كونفوشيوس وافلاطون وارسطو وابن خلدون، لم يعتمد على البيانات السكانية التي تستند إليها الدراسات الإحصائية، ولم يستعن بالمؤشرات ولا بالملاحظات الأمبيريقية التي توفرها البحوث الميدانية([[53]](#footnote-53))، بقدر ما كان يعتمد على الأفكار الفلسفية أو التصورات الميتافيزيقية.

# ثانيا: عوامل نمو الديموجرافيا والدراسات السكانية

نستخلص مما سبق أن الفكر السكاني الذي عبرنا عنه من خلال كتابات كونفوشيوس وافلاطون وارسطو وابن خلدون، يمثل المرحلة الأولى في الاهتمام بدراسة الظواهر السكانية خلال تاريخ الفكر الإنساني. ولولاه ما بدات بعده مراحل اخرى في الاهتمام بدراسة الظواهر السكانية. فلقد مهد هذا الفكر السكاني لظهور كل صور الاهتمام الحديثة والمعاصرة والتي تمثلت فيما يعرف بالديموجرافيا والدراسات السكانية، على النحو الذي سنزيده تفصيلاً فيما بعد([[54]](#footnote-54)). وحتي يتسني لنا قبل التعمق في صور الاهتمام الحديثة هذة أن نتناول بالتحليل تلك العوامل التي تضافرت وتفاعلت معاً في إحداث ذلك التطور في الاهتمام بدراسة الظواهر السكانية من الفكر السكاني قديماً إلى الدراسات العلمية السكانية حديثاً.

والواقع أن هناك عدداً كبيراً من العوامل التي تضافرت وتفاعلت معاً في إحداث التطور في الاهتمام بدراسة الظواهر السكانية في تاريخ الفكر الإنساني والاسراع بظهور الدراسات السكانية، يمكن ايجازها على النحو التالي:

1. **زيادة سكان العالم**

تعتبر الزيادة الرهيبة في أعداد السكان التي سجلها الإنسان في كل بقاع العالم إبان القرن التاسع عشر، وما ترتب عليها من مشاكل الحركة السكانية والهجرة الداخلية والبطالة ومشاكل العمال، وما عرفه المجتمع الإنساني لأول مرة نتيجة لذلك من ضروب الانحراف في المجال الفردي والجمعي التي ترددت بين خيانة الأمانة والجريمة ([[55]](#footnote-55)) كانت في مقدمة العوامل التي أدت إلى تطور الاهتمام بدراسة الظواهر السكانية.

1. **النمو الصناعي**

أدى النمو الصناعي وتأثيره على المجالات التجارية والاقتصادية والإنتاجية والاستهلاكية وعلى حياة المدينة وشئون العمال إلى زيادة الوعي ونمو الاهتمامات بالدراسات السكانية على المستويات القومية والعالمية، ذلك لأن النمو الصناعي على المستوى القومي كان يصاحبه هجرة السكان إلى المدن الصناعية وكانت هذه الإعداد المهاجرة تضغط على الحكومات لتوفر لها ما تحتاجه من خدمات. فوجدت الحكومات بدورها أن توفير رفاهية السكان وتوفير احتياجاتها يحتاج إلى رسم خطط واقعية، وهذه الأخيرة تتطلب إجراء دراسات سكانية لكي تقوم الخطط على أساس من فهم الواقع ومن هنا اهتمت هذه الدول والحكومات بإنشاء الأجهزة المتخصصة للقيام بهذه الدراسات التي يمكن الاعتماد عليها في رسم سياساتها.

 كما أن النمو الصناعي على المستوى الدولي كان يؤدي بالدول المنتجة إلى أن تهتم بالأحوال الاقتصادية والمميزات النوعية والسكانية للشعوب المستهلكة التي تتبادل معها السلع وذلك لتحديد سياساتها الإنتاجية وفق احتياجات الشعوب المستهلكة، وبالتالي أخذت تعنى بدراسة المسائل السكانية على المستوى الدولي ومعالجتها على هذا النطاق وتساهم في إنشاء المنظمات الدولية لهذا الغرض وتعينها على مواصلة عملها حتى تتوفر لها الحقائق التي تحتاج إليها في رسم سياساتها الدولية([[56]](#footnote-56)).

1. **نمو وتقدم البحث العلمي والاحصاء**

ساعد نمو وتقدم البحث العلمي من حيث المناهج والأساليب وزيادة الإقبال عليها في الدراسات السكانية ساعد على بلورة فكرة الأساس أو المستوى الإقليمي Regionalism باعتباره الأساس الذي يقرب الدراسات السكانية من الواقع، ويبعدها عن الاتجاهات النظرية، ويجسد مبدأ النسبية الاجتماعية الذي يؤكد أن المشاكل السكانية تختلف باختلاف الأحوال الإقليمية القائمة في البيئات المحلية، ويجعل الحلول العلمية التي تقترحها الدراسات السكانية على هذا الأساس نابعة من طبيعة الإقليم ذاته.

كما حدثت تطورات منهجية أخرى، وظهرت مناهج جديدة تفيد في تحليل اتجاهات الخصوبة، وتزايد استخدام المسوح الميدانية في تحديد العوامل العلية المؤثرة معدل المواليد وتوقيت الميلاد([[57]](#footnote-57)).

وترتب على تقدم علم الإحصاء أن أتيحت الفرصة أمام الدراسات السكانية للإفادة من طرقه وأساليبه في عرض البيانات السكانية في رسوم بيانية واشكال، وفي تحليل هذه البيانات واستخلاص النتائج التي يمكن الانتفاع بها في رسم وتنفيذ الخطط الاجتماعية.

1. **تقدم علوم البيولوجيا**

وأدى التقدم الذي طرأ على علوم البيولوجيا الحيوية والانثربولوجيا الطبيعية من جراء تطبيقها للمقاييس المقننة والمناهج الكمية إلى توفير كثير من المعلومات حول الصفات النوعية للسكان والخصائص الفيزيقية والتعليمية والنفسية لهم وإلى توفير كثير من الحقائق التي أفادت منها الدراسة العلمية للسكان في نموها وبلورت نظرياتها وقضاياها.

كما أدى التقدم الذي أصاب العلوم اليوجينية Eugenics تلك التي تهتم بتحسين نوعية السكان والسلالات البشرية، والايوثونيكية Euthenics تلك التي تهتم بتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية والثقافية والبيئية التي تؤثر في الصفات النوعية([[58]](#footnote-58))، وجعل من السهل على الدراسة العلمية للسكان أن تخطو خطواتها نحو صياغة مفاهيمها ونظرياتها.

1. **تزايد المحاولات العلمية الجادة في دراسة السكان**

ولقد ظهر في هذة الفترة – نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر عدد متزايد من المحاولات العملية الجادة في دراسة السكان من أمثلتها تلك المحاولات التي أسهم بها كل من بنيامين فرانكلين وتوماس جيفرسون وغيرهم والتي بدأت تستفيد بالتقدم الذي طرأ على البحث العلمي والإحصاء ونتائج العلوم البيولوجية والايوجينية وغيرها في فهم وتفسير هذه الظواهر السكانية.

1. **ظهور مؤلف روبرت مالتس (مقال في السكان )**

غير أن أهم محاولة علمية في هذه الفترة كانت تتمثل في ظهور أول طبعة المؤلف (مقال عن السكان) الذي نشر في انجلترا بدون توضيح لاسم مؤلفه عام 1798م. وفي سنة 1803م نشرت طبعة ثانية للمقال نفسه منقحة ومعدلة، ذكر عليها اسم مؤلفها القس توماس روبرت مالتس T. R. Maithus الذي يعتبر بحق أبا للدراسة العلمية للسكان، لأنه استطاع إن يجعل اسمه مرادفا لهذه الدراسة من حيث نشأتها وظهورها كنظام فكري مستقل قائم بذاته، وذلك لأن دراسته تعد في نظر الكثيرين بمثابة ثورة في موضوع السكان ليس نتيجة لما تنطوي عليه دراساته هذه من أفكار تعبر عن أصالة وجدة، وإنما لأنها تلفت نظر غيره من الناس، ولا زالت تجذب الانتباه حتى الوقت الحاضر، لما تنطوي عليه من مسحة تشاؤمية. ولعل ما جعل هذه الآراء والدراسات تعتبر بمثابة نقطة تحول في الدراسات السكانية، أنها جعلت عددا كبيرا من العلماء والباحثين المهتمين بالمسائل السكانية يعتبرون إن هدفهم الأول، هو دحض آراء ودراسات مالتس، وتفنيد ما تنطوي عليها من آراء في ضوء نتائج الدراسات العلمية السكانية والتي كانت تنتهي في العادة بآراء أكثر تفاؤلا مما كانت عليه نظرية مالتس ذاتها([[59]](#footnote-59)).

وتوضح كل هذه الأسباب، لماذا كان البعض يعتبر مالتس أول من أرسى دعائم الدراسة العلمية للسكان وجعل منها كيانا مستقلا يعتمد على المناهج العلمية وخاصة الإحصائية منها، وتدخل أيضا ضمن مجموعة العلوم الاجتماعية. ومن هنا كان من الضروري القاء الضوء على آراء مالتس، باعتبارها من أهم العوامل المعجلة في إحداث التطور في الاهتمام بدراسة الظواهر السكانية.

 **توماس روبرت مالتس 1766م – 1836م([[60]](#footnote-60))**

كان مقال مالتس (بحث في أصول مشكلة الإنسان) ينطوي على نقد ما ورد في بحث جودوين Godwin المتعلق بالعدالة السياسية 1793م، وكذلك على نقد كوندرسيه Condorcet حول تاريخ تطور الروح الإنسانية، هذا فضلا عن مقومات نظريته في السكان.

وقد كانت لجودوين مجموعة من الآراء لقت زيوعا وانتشارا في ذلـك الوقــت، والتي من أهمها أن المشكلات لاجتماعية من فقر وآلام وامراض ترجع إلى المؤسسات الاجتماعية والنظم التي تسود المجتمع، تلك التي تتحمل تبعية ما يعانيه المجتمع من مثل هذه المشكلات. وبناء على ذلك، ضمن جودوين وكوندروسيه، مؤلفيهما مجموعة من الآراء التي تغمرها النزعة التفاؤلية حول مستقبل تطور العلم والعقل والمعرفة التكنولوجية والسكان، على نحو يجعلهم قادرين على ايجاد الوسائل التي تعينهم على تجنب كل زيادة في السكان([[61]](#footnote-61)). غير أن مالتس يرد على هذه الآراء في مقاله قائلا (آن الإنسان هو نفسه وليست المؤسسات او النظم التي تسود المجتمع، هي مصدر الشرور والمشكلات ويجب ان يبدا الأفراد بإصلاح عيوبهم المتمثلة في التوالد السريع والمتواصل الذي لا يتناسب مع ما يمكن الحصول عليه من مواد العيش والغذاء).

ولقد كانت الظروف التي عاشتها انجلترا في نهاية القرن الثامن عشر والمغايرة لتلك المشاهد الرومانسية التي انطوت عليها كتابات جودوين وكوندرسه من بين الشواهد التي استند عليها مالتس في رده على اراء هذين الكاتبين وفي الانطلاق نحو صياغة نظريته في السكان.

 فلقد تميز القرن الثامن عشر بالنمو الهائل في السـكان، من 5 ملايين نسمة عام 1700م إلى 9.3 مليون عام 1801م. وارجعت هذه الزيادة إلى انخفاض معدل الوفيات وزيادة معدل المواليد، نتيجة الزيادة في عدد حالات الزواج. غير أن هذه الزيادة في عدد السكان، كان يواجهها تدهوراً في كمية الغذاء نتيجة لانحسار الأرض الزراعية عموماً، وزيادة الأرض المخصصة للمحاصيل. فتدهورت كمية الغذاء الناتجة عن الأرض، في مقابل تزايد إنتاج اللحوم وهو غذاء غير متوافر للطبقات الفقيرة. هذا فضلاً عن تزايد نسب الضرائب للوفاء بالتزامات قوانين الفقراء([[62]](#footnote-62)). فقد دفع هذا الواقع الحزين في انجلترا في ذلك الوقت مالتس إلى صياغة نظريته على النحو التالي:

**مقومات نظرية مالتس**

استقرأ مالتس المعلومات والبيانات والإحصائيات التي أجريت في بلاده انجلترا وفي الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وفي غيرها من البلاد الأوربية، حول عدد السكان من ناحية ومعدل الإنتاج من الأرض من ناحية أخرى، وانتهى إلى النتائج العامة التالية:

1. إن قدرة الإنسان على التناسل وفعاليتها تعمل على زيادة عدد السكان.
2. إن عدد السكان يتضاعف في كل جيل أو في كل 25 عاماً إذا لم يعوقهم عائق قوي، على النحو التالي:
3. إذا بدأنا مثلاً بعدد سكان مقداره مليون نسمة، فإنه بعد 25 عاماً يصبح العدد 2 مليون نسمة، وبعد 25 سنة أخرى يصبح العدد 4 ملايين وبعد 25 سنة ثالثة يصبح 8 ملايين، ثم 16، ثم 32 مليون نسمة وهكذا.
4. إن قدرة الأرض أو مصادر الطبيعة عموماً على انتاج ما يتطلبه البقاء الإنساني من غذاء قدرة محدودة وتخضع لقانون الغلة المتناقصة.
5. ويتلخص قانون الغلة المتناقصة في أن لكل مساحة من الأرض الزراعية حداً يبلغ عنده الإنتاج الحد الأقصى، بالنسبة لما يستخدم فيها من العمل ورأس المال بحيث لو زاد مقدار المستخدم منها عن هذا الحد، لأخذ الإنتاج الذي تغله الأرض في التناقص التدريجي، (بالفرق بين الزيادة في تكاليف الأيدي العاملة والإنتاج )([[63]](#footnote-63)).
6. إن زيادة إنتاج المواد الغذائية تتدرج على نحو حسابي، بمعنى أنه إذا بدأ مثلاً بانتاج حجمه 1 فإنه بعد 25 سنة يصبح الحجم بعد الزيادة 2 وبعد 25 سنة أخرى يصبح الحجم بعد الزيادة 3 وهكذا.
7. إن العلاقة بين الزيادة في عدد السكان وبين الزيادة في حجم إنتاج الغذاء هي العلاقة بين زيادة تندرج في شكل هندسي وزيادة تتدرج في شكل حسابي أو بمعنى آخر أن هناك تناسباً عكسياً بين الزيادة في عدد السكان وبين الزيادة في مواد الغذاء.

فإذا كانت زيادة السكان تحددها المتوالية الهندسية

Geometrical progression

1 2 4 16 32 64 128

فإن زيادة مواد الغذاء تحددها المتوالية الحسابية التالية

Arithmetical Progression

1 2 3 4 5 6 7 8

ومعنى ذلك أنه بعد 7 أجيال ستكون نسبة الغذاء إلى عدد السكان هي (128:8) وهي نسبة رهيبة تنطوي على شقاء السكان.

1. ولتجنب هذا المصير القاتم، ينصح مالتس بإتباع نوعين من الموانع للحد من الزيادة السكانية، الأول أخلاقي، يتمثل في العفة والرهبنة والزهد أو تأخير سن الزواج والثاني موانع قسرية تفرضها الطبيعة، مثل العمل في المهن غيرالصحية والفقر والإمراض والأوبئة والقحط والمجاعات والحروب. وإليها يرجع الفضل في الموازنة بين أعداد السكان وبين موارد العيش المحدود في العالم([[64]](#footnote-64)).
2. وأخيراً يصل مالتس إلى نتيجة مهمة مؤادها أن الإنسانية لا يمكن أن تعيش في سلام وسعادة وازدهار - ما لم يغير الإنسان من طبيعته الغاشمة ويعمل على كبح جماح نزواته وشهواته.

**مناقشة وتعقيب على نظرية مالتس**

لقد أنصت المفكرون والعلماء المشتغلون بدراسة الإنسان والظواهر الاجتماعية والسكانية إلى ما قاله روبرت مالتس، بل لقد أوقفهم ما ذهب إليه وما آثارته آراؤه من موجات تشاؤمية، الأمر الذي جعلهم ينظرون بعين ثاقبة إلى هذه الآراء والأفكار حيث كان من نتيجة هذا التوقف وتلك النظرة أن استطاع بعض هؤلاء العلماء الكشف عن أخطاء مالتس وإلقاء الضوء على الثغرات التي تعيب فكره والتي دعت إلى إعادة النظر في بناء هذا الفكر من جديد وفتح الطريق أمام ذلك التطور الذي شهده الاهتمام بدراسة الظواهر السكانية فيما بعد.

ونستطيع أن نوجز القول فيما يتعلق بأخطاء وثغرات فكر مالتس إذا استعدنا في ذاكرتنا ما سبق أن أشرنا إليه من نتائج ترتبت على اتجاهات دراسة نمو السكان أما في ضوء الايكولوجيا البشرية أو على اساس التنمية الاجتماعية واعتمدنا عليه في توضيح أهمية وضرورة دراسة ظواهر نمو السكان في المجتمع([[65]](#footnote-65))، فمن ناحية ذهب مالتس إلى أن نمو الغذاء تحكمه متوالية حسابية نتيجة لتأثير قانون الغلة المتناقصة وإنتاج الغذاء يتراجع باستمرار أمام نمو السكان. ولقد كشف اتجاه الايكولوجيا البشرية أن الانسان كان يستعين في حفظ التوازن بين الزيادة في نمو السكان ووسائل العيش في كل مجتمع عبر مراحل تاريخ البشرية بتطور بيئته التكنولوجية والتنظيمية وأن الثورات التي أحدثها الانسان عبر هذه المراحل قد ترتبت عليها زيادة ملحوظة في إنتاج الغذاء وهذا معناه أن انتاج الغذاء لم يكن يقل عن الزيادة في نمو السكان على خلاف ما كان يتوقع مالتس، لأنه أغفل تطور وتغير الكفاية الفنية في الانتاج وأثر الثورة التكنولوجية في زيادة الإنتاج. ومن ناحية ثالثة كان مالتس يعتقد أن نمو السكان تحكمة متوالية هندسية. ولقد كشف اتجاه التنمية الاجتماعية في دراسته للعلاقات بين نمو السكان والمواليد والوفيات وأوضح أثر ظروف التنمية الاجتماعية في المجتمع على انخفاض معدل المواليد والخصوبة في المجتمع، خاصة نتيجة لارتفاع مكانة المرأة في المجتمع، والتوسع في تعليمها، وإتاحة الفرصة أمامها للعمل ومشاركتها للرجل في القضايا العامة، هذا فضلاً عن أثر التوسع في استخدام موانع الحمل، وكل هذه الأمور تقف بمثابة أدلة قاطعة على عدم صدق نظريته، وعلى عدم تحقق تنبؤاته وتوقعاته بالزيادة الرهيبة في أعداد السكان.

**ثالثاً: وضع علم اجتماع السكان بين الديموجرافيا والدراسات السكانية**

ولقد أدى النقد الذي وجه إلى مساهمات مالتس في دراسة الظواهر السكانية إلى قيام علوم اجتماعية مختلفة أو قيام علماء ينتمون إلى علوم اجتماعية عديدة ومتباينة بالاهتمام بدراسة الظواهر السكانية أملاً في الوصول إلى نتائج جديدة تتجاوز من ناحية الأخطاء والثغرات في آراء مالتس، وتضفي من ناحية أخرى الطابع التفاؤلي على تناول وتحليل الظواهر السكانية عن طريق محو ذلك الأثر التشاؤمي الذي تركته كتابات مالتس فـي هـذا الصـدد.ولقد لوحظ بعد ذلـك، أن مجموعات العلوم الاجتماعية هذه قد اختلفت في اهتماماتها بدراسة الظواهر السكانية وتمايزت فيما بينها وانقسمت إلى فئتين من الدراسات، بحيث اشتملت الفئة الأولى على اهتمام علم الاحصاء بدراسة الظواهر السكانية والذي عرف بين المشتغلين بهذا النوع من الدراسة باسم الديموجرافيا Demography واشتملت الفئة الثانية على اهتمام علوم اجتماعية أخرى مثل الجغرافيا والاقتصاد وعلم الاجتماع وغيرها والتي اطلق عليها ايضاً المشتغلون والمهتمون بدراسة الظواهر السكانية اسم الدراسات السكانيةPopulation Studies ([[66]](#footnote-66)).

ولما كان اهتمامنا الأساسي ينصرف نحو إلقاء الضوء على علم اجتماع السكان فإننا لن نتعمق في تناول صور الاهتمامات الأخرى بدراسة الظواهر السكانية، ونعني الديموجرافيا، والاقتصاد والجغرافيا، إلا بالقدر الذي يخدم فهمنا لعلم اجتماع السكان، ولذلك فقد حاولنا التعرف على اهتمام الديموجرافيا بدراسة الظواهر السكانية وكذلك اهتمام الجغرافيا بهذه الظواهر ثم اهتمام الاقتصاد أيضاً، وذلك حتى يتسنى لنا معرفة طبيعة كل اهتمام منها، والاختلاف بينه وبين علم الاجتماع السكان الأمر الذي يسهم - في تقديرنا - في إلقاء الضوء على وضع علم اجتماع السكان بين هذه العلوم.

الإحصاء والسكان (الديموجرافيا)

يرجع اهتمام الإحصاء بدراسة السكان قديماً إلى عصر الرومان، حيث كان الملك (سرفيس تاليوس) يطلب من شعبه أن يساهموا في الاحتفالات السنوية التي يقيمها من خلال تقديم قطع من العملة، يقدم الرجال نوعاً منها وتقدم النساء نوعاً ثانياً ويقدم الاطفال نوعاً ثالثاً، وكان هذا الملك يتوصل إلى معرفة عدد السكان وتوزيعهم الجنسي والعمري عن طريق عدد وحصر أو إحصاء هذه العملات([[67]](#footnote-67)).

غير أن هذا الاهتمام الاحصائي القديم بالظواهر السكانية، لم يكن الهدف المباشر منه التوصل إلى قضية عامة أو نظرية عن عدد السكان، بقدر ما كان يهدف إلى استخدامها في أغراض ادارية وحربية.

والواقع أن ما نشره (جون جرونت Gruant) في عام 1662 من ملاحظات على قوائم الموتى يعتبر من أهم المعادلات الإحصائية في دراسة السكان بعد ذلك، بل هي أحد الدعائم التي استندت إليها الدراسة العلمية للسكان في نشأتها وتطورها، إلى الحد الذي اعتبره البعض ليس فقط مؤسساً لعلم الإحصاء وإنما أيضاً مؤسساً للدراسة العلمية للسكان.

فلقد كان السكان موضوعاً للتفكير غامضاً وأيضاً موضوعاً للتأمل غير دقيق أكثر منه موضوعاً للملاحظة والتحليل، وكان يظن أن المجتمع يتطور بفعل ارادة قوى طبيعية يتعذر فهمها. وجاء (جرونت) ببحوثه الوضعية التي تهدف إلى تغيير هذا التفكير الغامض وتقضي على الاثار الخيالية له. فكانت بحوثه بمثابة البداية في عملية تطور الدراسة العلمية للسكان والتي لم تتوقف حتى الان. ولم تكن البحوث التي أجراها (جرونت) تحمل معنى البحث الدقيق بالمفهوم المعروف عنها الان. وإنما كانت بحوثاً يجريها بنفسه باعتباره مفكراً ذكياً حقق نجاحاً كبيراً في عدد من أوجه النشاط الاجتماعي المتباينة في عصره، حيث كان يعمل في التجارة ولعب دور القائد في جيش المدينة في نفس الوقت. ولقد خلق التزامه الشخصي بمشكلات الحياة في المدينة، فضلاً عن استقلاله النسبي عن دوائر العلماء في ذلك الوقت، ظروفاً موائمة ساعدت على قيامه بذلك النوع من البحوث التي كان يجريها بنفسه، والتي لم يحاول أن يتصورها واحد من سابقيه أو معاصريه([[68]](#footnote-68)).

وكانت سجلات الوفيات، هي التي تمد (جرونت) بالمادة الخام لبحوثه. وترد تلك السجلات إلى بداية القرن السادس عشر، والتي أخذت صورة نشرة أسبوعية تصدر كل ثلاثاء لتضم قائمة بأسماء الوفيات وأحياناً ما تصدر قائمة بأسماء المواليد في دوائر متباينة وعديدة من لندن.

وكانت هذه القوائم والسجلات تعكس المخاطر التي تكمن وراء حالات الوفيات وتقف بمثابة مؤشراً له قيمته البالغة في أوقات الاوبئة Epidemic وخاصة الطاعون Plague تلك التي يكون فيها من الحكمة مغادرة المدينة إلى بلاد أخرى أكثر صحة. ولقد جعل (جرونت) من هذه القوائم للموتى هدفاً وموضوعاً للتحليل العلمي، على نحو جديد ومدهش. والحقيقة أن (جرونت) لم يكن مجرد رجل احصائي يمسك في يده جداول الموتى، وانما أصبحت هذه الجداول في نظره الوسائل التي يعتمد عليها في تحديد العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيولوجية للتغيرات في معدلات الوفيات([[69]](#footnote-69)).

وتعد استنتاجات (جرونت) حول معدل الأنواع عند الميلاد Rate of sexes وبين مجموعة السكان ككل من أهم الاكتشافات الإحصائية التي توصل إليها (جرونت) من خلال ملاحظاته أهمية التفرقة بين أعداد الذكور والإناث، الأمر الذي لم يكن واضحاً في وقته. وكذلك المقارنة بين حالات المواليد والوفيات ولاحظ أن هناك 13 حاله من المواليد في مقابل 14 حالة وفاة في مدينة لندن، بينما كان هناك 73 حالة مواليد مقابل 52 حالة وفاة في المقاطعات الريفية للمدينة. فانتهى إلى أن نمو السكان العاصمة يرجع إلى تدفق وهجرة الناس من البلاد المحيطة اليها.

كما أمكن (لجرونت) أن يرسم جدول حياة، حيث اعتمد على ما توفر له من حالات للوفاة مصنفة وفق سبب الوفاة، بلغت 130,000 حالة وقعت بين الأعوام 1629م، 1638م، وبين الأعوام 1647م، 1658م. وبالرغم من أن أصالة وجدة (جرونت) تكمن في قدرته على استخدام هذه المادة وتصنيفها في وضع توزيع تقريبي حسب العمر، وفي إجراء نوع من الاستقراء الذي يتسم بالبساطة حول حالات الوفاة الناجمة عن المرض في حالة الطفولة. إلا أن هذا الاستخدام والتصنيف والتوزيع للسكان كان يفتقر إلى التعرف على الأسباب المحددة للوفاة، ومع ذلك نجده يضع جدولاً معقولاً لحدوث حالات الوفاة في مقابل 100 من حالات الميلاد على النحو التالي:

في سن 6 سنوات يعيش 64 مولوداً. وفي سن 16 سنة يعيش 40 مولوداً.

وفي سن 26 سنة يعيش 35 مولوداً.

وفي سن 36 سنة يعيش 16 مولوداً.

وفي سن 46 سنة يعيش 10 مواليد.

وفي سن 56 سنة يعيش 6 مواليد.

وفي سن 66 سنة يعيش 3 مواليد.

وفي سن 76 سنة يعيش 1 مواليد.

وفي سن 80 سنة لا يعيش أحداً.

غير آن (جرونت) لم يتجاوز جدول الحياة هذا نحو عملية حساب توقع الحياة([[70]](#footnote-70)). ومن ناحية أخرى، نجد أن جرونت قد أجرى عديداً من الحسابات الديموجرافية، التي توضح مدى وعيه بحالة الاعتماد المتبادلة بين البيانات السكانية.

فلقد حاول عن طريق ربط جدول الحياة بتصنيف السكان وفقاً للعمر، أن يقدر عدد الذكور القادرين على حمل السلاح. هذا فضلاً عن أنه قام بحساب عدد الإناث في عمر الخصوبة، ومن ثم توصل إلى عدد الأسر، وفي النهاية قدر حجم سكان لندن بحوالي 348,000 نسمة، وذلك اعتماداً على أعداد المواليد سنوياً. وهو حجم يختلف بالطبع عن الحجم الذي اقترحه معاصروه لسكان لندن والذي بلغ 7 مليون نسمة.

وإذا كان البعض يأخذ على (جرونت) أنه قد توصل إلى نتائج غير دقيقة فإننا لا يمكن أن نشك في جدة واصالة استنتاجاته، وفي أن دراسته للواقع الاجتماعي كانت جديدة ومنسقة. ثم سرعان ما تطور اهتمام الإحصاء بدراسة الظواهر السكانية وأضحي من أهم مميزات الفكر الإحصائي الحديث والمعاصر في دراسة الظواهر السكانية واستخدام مفهوم محدد للتعبير عن ميدان اهتمامه في هذا الصدد، هو مفهوم الديموجرافيا.

## ميدان الديموجرافيا وحدوده

وكان العلامة الفرنسي (جيلارد) هو أول من استخدم كلمة ديموجرافيا Demography لأول مرة في مؤلفه عناصر الإحصاءات الإنسانية([[71]](#footnote-71)).

والواقع أن هذه الكلمة قد تمت صياغتها شقين يونانين الأول Demos ويعني الناس أو السكان والثاني Graphien ويعني رسم أو كتابة. بحيث تدل الكلمة كلها في معناها العام على الكتابة عن الناس([[72]](#footnote-72)).

ولقد استعرض (ويلكوكس Wellcox) كتابه (دراسات في الديموجرافيا الامريكية) عام 1940م، عدداً من التعريفات المختلفة التي ظهرت لهذه الكلمة، فلاحظ التباين فيما بينها، وانتهى إلى أن هذه الكلمة تستخدم اليوم عموماً لتدلل على دراسة الظواهر ذات الصلة بالسكان مثل المواليد والوفيات والهجرة وكذلك دراسة العوامل التي تؤثر هذه الظواهر([[73]](#footnote-73)). ويكاد يتفق هذا التعريف مع التعريف الذي أورده (دنيس رونج Wrong) قائلاً (بان الديموجرافيا تتناول أعداد السكان وتوزيعهم في منطقة ما، والتغيرات التي تطرأ على أعدادهم وتوزيعهم على مر الأيام والعوامل الرئيسية التي تؤدي إلى هذه التغيرات، ومادام الناس يولدون ويموتون ويغيرون من أماكن اقامتهم باستمرار، فإنه تظهر هناك عوامل ثلاثة، هي المواليد والوفيات والهجرة، تساهم أكثر من غيرها في تحديد حجم السكان ونموهم ولذلك فإنها تمثل الموضوعات الأساسية في الديموجرافيا) ([[74]](#footnote-74)). وهذا أيضاً يوافق ما ذهب إليه (هوسر Hauser ودنكان Duncan) في تعريفهما للديموجرافيا باعتبارها دراسة للحجم والتوزيع المكاني وتكوين السكان والتغيرات في الحجم والتوزيع والتكوين، وعوامل التغير مثل المواليد والوفيات والتنقلات المكانية والحراك الاجتماعي أو التغير في المكانة الاجتماعية([[75]](#footnote-75)).

غير أن (لين سميث Smith) كان أكثر عناية بتوضيح معالم هذه الدراسة للظواهر السكانية قائلاً (أن الديموجرافيا في تناولها لظواهر الحجم والتوزيع والتكوين والتغير، تهتم بالحقائق التي يمكن التعبير عنها في صورة كمية لأن مادتها تقوم على الأرقام، فهي بذلك تتوقف عند حد التحليل الإحصائي للسكان، الأمر الذي يجعل البعض يطلق عليها اسم التحليل الديموجرافي أو الديموجرافيا الشكلية Formal Demography حيث أنها تجري معالجات للعلاقات الكمية بين الظواهر الديموجرافية وتحررها من ارتباطها بغيرها من الظواهر )([[76]](#footnote-76)). أو تلك التي تتميز باستخدام أساليب في التحليل كمية في طبيعتها تساعد على قياس المعدلات الديموجرافية، مثل الخصوبة الوفيات، الهجرة، أو غيرها، أو بعبارة أدق تستخدم النماذج الرياضية في التحليل([[77]](#footnote-77)).

**مناقشة وتعقيب**

والواقع أنه برغم أهمية استخدام الإحصاء في دراسة الظواهر السكانية، وأثرها في تطور هذه الدراسة، نظراً لاعتماد دراسة الظواهر السكانية على الحقائق الكمية والمعلومات الرقمية في تخيلاتها وبحوثها الأمر الذي جعلها في حاجة ماسة إلى ما وفره علم الإحصاء من أساليب يحتاج إليها في تحليل هذه الحقائق وبسطها وتوضيحها، وإلى الأساليب التي تعنيه على استخلاص النتائج والتوصل إلى القوانين العامة التي تحدد وتلخص هذه الحقائق. الأمر الذي قد يؤكد ضرورة أن يكون دارس السكان متخصصاً في دراسة الإحصاء أو ملماً بها. وحتى يتمكن من التوصل إلى معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية والهجرة، ينبغي أن يكون على دراية وإلمام بأساليب العد والقسمة والإضافة والتنسيب ومعالجة المعادلات الرياضية وفهم إبعادها وقوانينها ولكي يستطيع أن يضع رسوما بيانية توضح هرم السكان وجداول الحياة وغيرها، عليه إن يكون مطلعا على هذه الأساليب الإحصائية. ولكن على الرغم من هذه الأهمية التي تعلق على الإحصاء في دراسة الظواهر السكانية إلا إن الاعتماد عليها كلية في هذه الدراسة يوقعنا في أخطاء منها:

1. أنه إذا كانت الديموجرافيا الشكلية توفر لنا الحقائق في صورة رقمية كمية، وتستطيع بها إن تضع تنبؤات دقيقة حول حجم السكان ونموهم المستقبل وما إليها، إلا إن ميل معدلات المواليد والوفيات والهجرة وغيرها من العوامل المؤثرة في حجم ونمو السكان إلى التغير يضع مشكلة أمام جهود الديموجرافي وتؤثر في تنبؤاته، وتؤدي به إلى الوقوع في الخطا.([[78]](#footnote-78))
2. أن الديموجرافيا الشكلية تحصر جهودها كلية داخل نطاق الحقائق السكانية الرقمية، وتجتهد في الكشف عن العلاقات بينها في هذا النطاق فقط. بمعنى أنها تغفل تفسير هذه الظواهر السكانية في ضوء العوامل الاجتماعية من ثقافة ومعايير، وقيم وادوار، ومكانات وطبقات وأسرة وغيرها، الأمر الذي يضطلع به علم اجتماع السكان.
3. تعتبر الديموجرافيا واحدة من المداخل المنهجية غير الكافية في ذاتها لدراسة الظواهر السكانية، ذلك لان الديموجرافيا منذ نشأتها في أواسط القرن السابع عشر، وقد اعتمدت على الأسلوب الإحصائي في الإدراك والتوصل إلى المعرفة وظل هذا الأسلوب هو الأساس المنهجي الذي تعتمد عليه تحليل العمليات الديموجرافية، الأمر الذي جعلها تركز على أقسام ضيقة نسبيا من الواقع الموضوعي. وتعتبر هذه العمليات والظواهر الديموجرافية بمثابة مجموعات إحصائية، مما أصاب الديموجرافيا بالقصور، وكان مصدرا من مصادر الخطا التي حالت دون قيام الديموجرافيا كعلم مستقل لوقت طويل. فلقد حاول الاعتماد الزائد على الإحصائيات الديموجرافية والبيانات والتي تعد بيانات توفرها الإدارات الحكومية، أكثر منها ملاحظات ديموجرافية، حال ذلك دون نمو وتطور الخيال الديموجرافي، والتوصل إلى صيغة تأليفية، ومن ثم كان خلو الديموجرافيا من النظرية - بالمقارنة بعلوم أخرى مثل الاقتصاد والاجتماع - واحدا من أهم الانتقادات التي لها وجاهتها والتي وجهت حديثا إلى الديموجرافيا([[79]](#footnote-79)).

## الجغرافيا والسكان

لعلماء الجغرافيا اهتمام قديم بدراسة الظواهر السكانية، فبينما كانت الجغرافيا في أول ازدهار لها في القرن التاسع عشر تهتم وتركز أساساً على العالم الحيوي والفيزيقي، الا انه كان هناك من بين علماء الجغرافيا في ذلك الوقت من كان يقوم بتسجيل أعداد السكان ومعرفة توزيعهم على أماكن الاستيطان والتجمعات السياسية. ([[80]](#footnote-80))

ومع حلول القرن العشرين تحول اهتمام الجغرافيين وتضافرت جهودهم نحو تطوير ذلك الفرع من علمهم الذي اشتهر بينهم تحت اسم الجغرافيا البشرية Human Geography والذي اخذ يربط بين الجغرافيا والسكان في اطار واحد.

**عوامل نمو الجغرافيا البشرية**

 ولقد كانت هناك عدة اعتبارات أو عوامل قد دفعت إلى اقامة وتطوير الجغرافيا البشرية هي:

1. إن الجغرافيا تعتبر مكونات الفضاء Space - Content من أرض وتربة وموارد وماء ومناخ، وسكان... بمثابة الموضوع الرئيسي للدراسة والبحث في إطارها([[81]](#footnote-81)). أو بعبارة أخرى أن الجغرافيا هو العلم الذي يدرس الأرض أو البيئة والعوامل أو الخصائص الطبيعية المميزة لها من خصب الأرض أو جدبها او مناخها وما تنطوي عليه من موارد طبيعيه. ولما كانت الأرض أو البيئة ليست بيئة طبيعية فحسب بل هي بيئة بشرية متكاملة، لأنها لا تخلو من سكان، ومن هنا ظهر اهتمام الجغرافيا بالسكان والظواهر السكانية، وذلك من أجل فهم التفاعل بين العوامل الطبيعية من خصب الأرض وجدبها ومناخها ودرجة جاذبيتها للسكان أو طردهم الها، أو التفاعل بين السكان والبيئة وعلاقتهم بمواردها الطبيعية. ولقد ترتب على ذلك أن اعتبر غالبية الجغرافيين أن السكان هم المرجع الذي يمكن منه ملاحظة كل العناصر الأخرى في مكونات الفضاء، وفهم مغزاها ودلالتها ولذلك اجتهدوا في تطوير الجغرافيا البشرية كميدان فرعي يقدم الخلفية الأساسية لكل فروع الجغرافيا الأخرى على حد تعبيرهم([[82]](#footnote-82)).
2. أدت نظرة الجغرافيين إلى موضوع الدراسة في علمهم والتي تميزهم عن غيرهم من اباحثين، وتجعلهم يركزون على المشاكل التوزيعية، إلى إدراك عدم الانتظام في توزيع سكان العالم على الأرض، والاختلافات بينهم من مكان إلى آخر في الجوانب العرقية والعنصرية والطابع المجتمعي للسكان وغيرها([[83]](#footnote-83)). ومن هنا اعتبروا الجغرافيا البشرية بمثابة ذلك القسم من علمهم الذي قد يثري فهمهم لمثل هذه الموضوعات.
3. كان تسليم الجغرافيين بأن تكون مكونات الفضاء تتميز بالتغير المستمر بمثابة عامل من بين العوامل التي جعلتهم ينصرفون إلى دراسة وفهم تغير هذه المكونات وذلك في ضوء الاختلافات الطبيعية والنباتية والثقافية وحركة التربة والمناخ والسكان. وكان من نتيجة ذلك أن نظروا إلى السكان باعتبارهم قوة تقع في قلب القوى التي تؤثر في تغير المكونات، ومن ثم اعتقدوا أنه من الضروري على الجغرافيا البشرية أن تأخذ هذه الموضوعات في اعتبارها.

نتائج اهتمام الجغرافيا البشرية بدراسة السكان

وهكذا نمت وتطورت الجغرافيا البشرية لتقوم بوصف وتحليل الجوانب التوزيعية للسكان، إلى الحد الذي أثمر معه هذا الاهتمام من جانب الجغرافيا بدراسة الظواهر السكانية عدة نتائج هامة تتعلق بتصميم وجمع البيانات السكانية وتحليل وتركيب الفروق المكانية للسكان ودراسة الجوانب التوزيعية للخصائص والتعرف على أنماط الإقامة والاستيطان وهكذا. ولقد انتهت الجغرافيا البشرية فيما يتعلق بتصميم وجمع البيانات الديموجرافية، إلى أنه يجب أن يجري كل تعداد في إطار جغرافيوأن يرتبط جامع البيانات بالوحدات المكانية الموزعة على سطح الأرض. وهذا معناه إن تصور الخصائص المكانية الوحدات قد يسهل عملية التعداد لدرجة كبيرة، ويجعل لنتائجه معنى واضح. ولذلك ليس من المدهش أو الغريب أن تكون الجهود الجغرافية المبكرة والتي لها صلة بالديموجرافيا قد ظهرت في مجال تصميم التعدادات كما انتهت الجغرافيا البشرية وهي بصدد تحليل وتركيب الفروق المكانية السكانية، إلى ضرورة إجراء تحليلاً للفروق المكانية للسكان، ومقارنة تسلسل أو تتابع النتائج، لان هذا يساعد على الكشف عن الاتجاهات في أنماط التوزيع المكاني، مثل الريف والحضر وذلك في التعدادات المختلفة. وبصدد دراسة الجوانب التوزيعية للخصائص السكانية، اتجهت الجغرافيا البشرية إلى دراسة المواليد والوفيات واتجاهات الخصوبة، وتوزيعها على المناطق التي ينقسم إليها مجتمع البحث، في التعدادات المختلفة، حتى يمكن الكشف عن اتجاهاتها في المستقبل كما اهتمت بدراسة الهجرة ونتائجها التوزيعية وحركات اللاجئين، بهدف التعرف على مشكلات التغير المكاني للسكان. ووجدت الجغرافيا البشرية أنه من الضروري دراسة العلاقة بين التوزيع السكاني وأنماط الاستيطان أو وظائفه، وتتبع التطورات في التوزيع نتيجة لتأثره بالاستيطان أو الموقع واستغلال الأرض، حتى يمكن الكشف عن اتجاهات التغير في هذا التوزيع في المستقبل([[84]](#footnote-84)).

مناقشة وتعقيب

ومن الواضح أذن أن الجغرافيا في اهتمامها بدراسة الظواهر السكانية كانت لها وجهة نظرها الخاصة بها، ولها جوانب الاهتمام التي تركز عليها، كما أن لها أهدافها التي تسعى إليها من وراء هذا الاهتمام. فهي تنظر إلى السكان باعتبارهم عنصراً هاماً في مكونات الفضاء أو الأرض والبيئة، وعند دراستها للسكان وانطلاقاً من هذه النظرة تركز الجغرافيا على جوانب محددة هي التوزيع والاختلاف المكاني على وجه االخصوص، لأن ذلك يساعد في تصورها على بلوغ هدفها الخاص بها وهو الإسهام في إثراء فهم البناء التوزيعي لعلاقة الإنسان بالأرض. والشيء الجدير بالذكر في هذا الصدد أن اهتمام الجغرافيا بدراسة الظواهر السكانية، لا ينصرف نحو دراسة هذه الظواهر لذاتها وباعتبارها محوراً للبحث والتفكير الجغرافي، وإنما باعتبارها دراسةثانوية أو فرعية تابعة لاهتمامها الأساسي بالأرض، وأن مثل هذه الدراسة قد تساعد على تحقيق الهدف الأساسي لعلمهم. او بعبارة أخرى يستفيد الجغرافيون من المادة والحقائق السكانية والديموجرافية في إثراء فهمهم وتفسيرهم للظواهر الجغرافية التي تمثل موضوع الدراسة والاهتمام في ميدان علمهم. أذن تبقى مسألة تفسير الحقائق السكانية ذاتها واختلاف وتباين المجتمعات من هذه الناحية معلقة، وتظهر الحاجة إلى الخوض فيها، ليتفرغ علم اجتماع السكان للنظر فيها على النحو الذي سنوضحه فيما بعد.

الاقتصاد والسكان

لا يختلف الاقتصاد عن كل من الإحصاء والجغرافيا في علاقته القديمة بالسكان واهتمامه منذ وقت بعيد بدراسة الظواهر السكانية، ولقد تطور هذا الاهتمام عبر الزمن، وأصبح للاقتصاد نظرة خاصة في دراسته لظواهر السكان وحدد لنفسه موضوعات متميزة، وأهدافا معينه، وكان من نتيجة هذا كله، أن اختلف الاقتصاد من هذه الناحية عن الإحصاء والجغرافيا في دراسته للظواهر السكانية، وتمايز بالتالي عن علم اجتماع السكان كما سنوضحه فيما بعد.

تطور الدراسة الاقتصادية للسكان

ويميز الباحثون في تتبعهم لتاريخ اهتمام الاقتصاد بدراسة الظواهر السكانية بين مراحل ثلاث، كان اهتمام الاقتصاد بالسكان في كل مرحلة منها يختلف عن غيرها حيث ذهبوا إلى أن علماء الاقتصاد كانوا في أول عهدهم للاهتمام بالسكان يحثون على زيادة أعدادهم، ثم نبهوا في مرحلة ثانية إلى خطورة الزيادة السكانية، وأخيراً جعلوا هذه الزيادة مشروطة بتوفير ما أسموه بالحل الأمثل.

الإقتصاد والحث على زيادة السكان

وبالرغم من أن المعطيات الديموجرافية والاقتصادية المتعلقة بالدخل والثروة والاجور والربح من ناحية، والخاصة بالخصوبة والوفيات والهجرة من ناحية أخرى، كانت معطيات غير كافية وغير متوفرة. إلا أن هناك بعض الإجابات المبدئية على كثيرمن الموضوعات التي تربط بين الاقتصاد والسكان، قدمها بعض علماء الاقتصاد في الفترة السابقة على القرن الثامن عشر([[85]](#footnote-85)).

ثم تزايد الاهتمام بالحركات السكانية بعد ذلك في أوروبا وأثناء القرن 18 الميلادي نتيجة لاكتشاف العالم الجديد والتغير في البناء السياسي، ونمو التجارة الدولية، والتطورات في مجال الحرب والفن، وتحسين أساليب الإنتاج ونقل البضائع. وعلقت أهمية كبيرة على القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية، وأصبح من المسلم به أن أي تدهور في إحداها يؤدي إلى التدهور في الأخرى.

كما كان ينظر إلى الأرض والعمل باعتبارهما من أهم عوامل الإنتاج، وأكثر مصادر القوة الإنتاجية أهمية وهي تفوق في ذلك أهمية رأس المال والمشروعات، بل والتكنولوجيا أيضاً. ولهذا كانت تعلق أهمية كبيرة على السكان ونموهم نتيجة اللاعتقاد في أن هذا النمو قد يترتب عليه نمواً مصاحباً في القوى العاملة التي تعتبر المصدر الرئيسي للقوى الإنتاجية، فضلاً عن توفيره للعمالة الصالحة للاستخدام الكفء. ولما كانت القوى العاملة في البلد هي المصدر الرئيسي لقوتها الإنتاجية، وكان من الواجب زيادة القوى العاملة، فلقد ترتب على هذا ظهور الحاجة إلى زيادة السكان. ولذلك كان الحث على زيادة السكان هو المطلب المشترك بين الكثيرين ممن كتبوا عن السياسة السكانية أو من اضطلعوا بتكوينها في ذلك الوقت، فدعوا إلى ضرورة زيادة عدد السكان، وأشاروا إلى الأساليب المباشرة وغير المباشرة التي تساعد على تحقيق هذا الهدف، وخاصة أساليب زيادة الخصوبة، ومعدل المواليد، وانخفاض معدل الوفيات، ومنع الهجرة من البلاد، وتشجيع الهجرة إليها. كما دافع الكثيرون عن هذه الأساليب إلى الحد الذي فرض بعضها بالقانون في عدد من البلاد([[86]](#footnote-86)).

الاقتصاد وخطورة زيادة السكان

لقد أصبح الاتجاه الواضح نحو الحث على زيادة السكان في القرن 19م موضع جدل ونقاش، وظهرت فكرة جديدة تعلق كل زيادة في السكان ونموهم على توفيروسائل العيش وفرص العمل ذي الأجر المناسب... وانتهى الأمر إلى اعتبار الأساليب القائمة للحث على زيادة السكان ليست فقط أساليب غير ضرورية وإنما اعتبرت أيضا اساليب ضارة لأنها كانت ترفع من شأن الخصوبة وزيادة السكان على حساب توفير وسائل العيش، وكانت تحول الموارد من الاستخدام المنتج غير المنتج. ولقد ظلت هذه النظرة الجديدة، والتي ساهم في صياغتها آدم سميث وجون استيوارت مل، ومالتس وريكاردو، ظلت هي النظرة السائدة للسكان خلال الحرب العالمية الأولى([[87]](#footnote-87)).

فلقد حاول (آدم سميث) A. Smith أن يطبق على دراسة المسألة السكانية القانون المأخوذ به في الاقتصاد والمعروف باسم قانون العرض والطلب والذي بمقتضاه يتحقق التوازن في المجتمع. وافترض (سميث) أنه إذا كانت هناك زيادة في عدد السكان وندرة في فرص العمل، فإن سوء الأحوال المادية والاقتصادية المترتبة على ذلك، ستحول دون إقبال الأفراد على الزواج مما يترتب عليه قلة الإنجاب إلى أن تتهيأ الظروف ويعود التوازن الإجتماعي مرة ثانية. وكذلك إذا زادت فرص العمل وكان هناك انخفاض في كثافة السكان، فإن الأجور ترتفع وتتحسن الأحوال المادية فيقدم الأفراد على الزواج ويزيد معدل الإنجاب إلى أن تعود حالة السكان إلى مرحلة التوازن. كما حاول (جون ستيوارت مل) G. Mill من جانبه تطبيق مبدأ آخر من مبادئ الاقتصاد على المسألة ونعني به مبدا أو قانون تناقص الغلة Returns diminishing، إذ يذهب (مل) إلى أنه بعد مرحلة معينة وغير طويلة من تقدم الزراعة، فإنه تبعاً لقانون الإنتاج من الأرض ومهما كان مستوى المهارات ومقدار المعرفة التي تترتب عليها زيادة العمل في الأرض. فإن الإنتاج لا يزيد بدرجة مساوية الجهد العمل المتزايد هذا، وأنه مهما تضاعف هذا الجهد فإن الإنتاج لن يتضاعف طالما كانت الأرض لا تستطيع أن تتجاوز أقصى حد ممكن أن يصل إليه الإنتاج المستخلص منها، وطالما كان زيادة جهد العمل قد تزيد النفقات التي لا يعوضها مقدار الإنتاج الزائد من زيادة جهد العمل هذا. وينطبق هذا الأمر أيضاً على الصناعة حيث إن الإنتاج الصناعي لن يزيد الزيادة المطلوبة، ما دامت مواد الصناعة تستخرج منالأرض، وكلما زاد معدل ما نستخرجه منها كلما قل ما تعطيه لنا من غلة([[88]](#footnote-88)). والأمر يزداد صعوبة إذا كان الإنتاج من الأرض والصناعة لا يزيد بنسبة تواجه الزيادة في أعداد السكان، ولقد حذر مالتس من هذا الخطر في كتاباته السابق الإشارة إليها. كما عارض علماء الاقتصاد الأساليب التي تحث على زيادة السكان، استناداً إلى فكرتهم عن القيمة وإلى أن هذه الزيادة تفقد الموارد وتقلل من الكفاية.... وأخذوا يدافعون عن زيادة دخل الفرد ورفع مستوى المعيشة، واعتقدوا بإمكانية تحقيق هذا الهدف إذا لم يتزايد السكان زيادة دائمة ومستمرة. وهكذا أخذوا ينظرون إلى عملية زيادة قوة الدولة السياسية والعسكرية بواسطة زيادة عدد سكانها، على أنها عملية عديمة الجدوى طالما كانت تعوق التقدم في مستوى المعيشة.

 ولكن هذه النظرة قد لاقت العديد من الانتقادات مع نهاية القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين، فمن ناحية بدأت تظهر أساليب جديدة للتحكم في نمو السكان، وفي نفس الوقت، حدثت ظروف أدت إلى زيادة الدخل القومي في أوروبا، منها تطور التكنولوجيا، والتوسع في الإنتاج الزراعي([[89]](#footnote-89)).

الاقتصاد والدخل الأمثل للسكان Income - Optimum

ونتيجة لذلك تحول اهتمام علماء الاقتصاد عن التنبيه إلى خطورة وزيادة السكان إلى ربط هذه الزيادة بما أسموه الدخل الأمثل. وذهبوا إلى أنه إذا كان نمو السكان يصاحبه زيادة في الكثافة السكانية في مناطق وبلاد جديدة، مع زيادة في تقسيم العمل، وأيضاً زيادة في القوة الإنتاجية والدخل الا أن هذه الزيادة حدود وعندما تبلغ الزيادة حداً هو الأمثل، فإن الزيادة في كثافة السكان داخل البلد سوف يترتب عليها قلة في الداخل، وانخفاضاً في مستوى المعيشة... الخ.

نظرة الاقتصاد للظواهر السكانية

واستناداً إلى هذا التطور في اهتمام الاقتصاد بالظواهر السكانية، أصبحت اللاقتصاد نظرته الخاصة في دراسته وتحليله لهذه الظواهر، وأيضاً له موضوعاته المحدودة وأهدافه المتميزة من وراء هذا الاهتمام.

إذ ينظر عالم الاقتصاد إلى موضوع الدراسة في نطاق اهتمامه على أنه يمثل نسقاً من المتغيرات المعتمدة فيما بينها، وأن عملية الاستفادة من معطيات ومتغيرات خارجية على الاقتصاد، يتوقف على قيمة ودلالة ومغزى هذه المعطيات والمتغيرات التي تفيد في تحليل المتغيرات الاقتصادية، وذلك استناداً إلى أن المتغيرات الاقتصادية متداخلة ومتشابكة وان العلاقة بينها وبين المتغيرات السكانية علاقة متبادلة وليست في اتجاه واحد. ولهذا توجد هنالك جوانب وموضوعات مهمة يمكن من خلالها تحليل الاقتصاد والسكان هي:

1. المتغيرات السكانية: الوفيات والخصوبة والزيادة الطبيعية والهجرة والكثافة السكانية وتوزيع السكان، ومعدل نمو السكان والتكوين العمري والنوعي والمهني والتعليمي..
2. المتغيرات الاقتصادية: الدخل القومي، والثروة والموارد والتجارة وتوزيع الدخل والأجور والمصالح والعمالة والادخار والاستثمار والاستهلاك والمهن.

ويسلم الاقتصاد بأن التغير في هذه المتغيرات الاقتصادية قد يؤثر في التغير في المتغيرات السكانية والعكس صحيح([[90]](#footnote-90))، ومن هنا كان اهتمام الاقتصاد بدراسة الظواهر السكانية بهدف الاستفادة من المعطيات السكانية في تحليل وتفسير الظواهر الاقتصادية موضوع اهتمامه وميدان تخصصه.

مناقشة وتعقيب

تنطوي الفقرات السابقة والتي توضح اهتمام الاقتصاد بدراسة الظواهر السكانية على بعض الحقائق التي تدل على أن هذا الاهتمام ليس مقصودا لذاته باعتباره محورا للبحث والتفكير الاقتصادي. فمن ناحية يعتبر علم الاقتصاد السكان بمثابة متغيراً خارجيا على نسق المتغيرات الاقتصادية موضوع اهتمامه، وكل ما هنالك هو احتمال تأثير المتغيرات الاقتصادية بالمتغيرات السكانية في تغيرها أو العكس ومن هنا كان اهتمام الاقتصاد بدراسة الظواهر السكانية وكان يتميز هذا الاهتمام بطبيعة خاصة تجعله مجرد دراسة ثانوية وفرعية لاهتمامه الأساسي بدراسة الظواهرالاقتصادية وهذا ما اتسم به اهتمام الاقتصاد بالظواهر السكانية طوال تاريخه الطويل ابتداء من تركيزه على اهمية زيادة السكان في توفير القوة العاملة وزيادة الربح ثم اشارته إلى خطورة زيادة السكان لما في ذلك من أثر على انخفاض الإنتاج والموارد ومستوى المعيشة ثم تعليقه زيادة السكان على ما اسماه بالدخل الأمثل. إذن كان اهتمام الاقتصاد بالسكان بما قد يفيد تحليله لظواهره الاقتصادية مثل القوة العاملة والريح والإنتاج، والموارد والدخل... الخ. لأنه كان يعتقد في جدوى المعطيات السكانية وأهميتها في تحليل الظواهر الاقتصادية دون غيرها من معطيات. وبناء عليه يمكن القول بان الهدف من اهتمام الاقتصاد بدراسة الظواهر السكانية لم يكن تفسير وفهم هذه الظواهر بقدر الاستفادة من المعطيات السكانية في تحليل وتفسير الظواهر الاقتصادية. وهكذا ظلت مسألة تفسير الحقائق السكانية ذاتها دون معالجة أو تناول. وتأكدت الحاجة إلى نظام فكري بخوض في هذه المسالة، طالما كان الدراسات السكانية الإحصائية والجغرافية والاقتصادية بعيدة عن هذا التناول، لنجد علم اجتماع السكان قد ظهر لينظر فيما أغفلته الدراسات السكانية السابقة ويستجيب إلى هذه الحاجة.

علم اجتماع السكان

لم يظهر علم اجتماع السكان إذن من فراغ، وإنما ظهر لحاجة ملحة إليه، ولا شك أن هذا العلم يختلف في جوانب كثيرة عن الديموجرافيا وغيرها من دراسات سكانية جغرافية واقتصادية خاصة، واخذ ينصرف في اهتمامه نحو موضوعات متميزة، مما ادى الى تطوير وتنمو هذا العلم وبلوغه مكانة لا بأس بها بين فروع علم الاجتماع من ناحية وبين الدراسات السكانية من ناحية أخرى.

ظهورعلم اجتماع السكان

ظهرعلم اجتماع السكان استجابة للحاجة إلى فهم وتفسير الظواهر السكانية ذاتها، ودراستها باعتبارها ظواهر أساسية غير ثانوية، خاصة وان الديموجرافيا والدراسات السكانية الجغرافية والاقتصادية في اهتمامها بدراسة هذه الظواهر قد انصرفت بعيدا عن تلبية هذه الحاجة.

ويرد ظهور علم اجتماع السكان الى عهد قريب حدد بالفتره ما بين عامي 1920م و1930م.([[91]](#footnote-91))

اختلاف علم اجتماع السكان عن الديموجرافيا والدراسات السكانية الأخرى

اختلف علم اجتماع السكان عن الديموجرافيا والدراسات السكانية - الجغرافية والاقتصادية - من حيث توقيت ظهوره، في إن علم اجتماع السكان يعد علما حديثا نسبيا بالمقارنة بالاهتمام القديم للديموجرافيا والدراسات السكانية الأخرى بدراسة الظواهر السكانية... ومع ذلك أصبحت دراسة السكان اليوم أكثر ارتباطا والتصاقا بعلم الاجتماع وقويت علاقتها بهذا العلم وتدعمت مكانتها في ميدانه، على النحو الذي سبق وان اشرنا إليه بالتفصيل في الحديث عن السكان كميدان للبحث في علم الاجتماع.

ويضاف إلى ما سبق اختلاف علم اجتماع السكان عن الديموجرافيا والدراسات السكانية الأخرى، من حيث النظر إلى الظواهر السكانية، والهدف من تحليلها. فلقد سارت الديموجرافيا في خطين اثنين عند دراستها للظواهر السكانية الأول يهتم بدراسة المواليد والخصوبة، والثاني يتناول دراسة الوفيات والهجرة، وذلك كله بهدف التحليل الكمي للعلاقات المتبادلة بين هذه الموضوعات([[92]](#footnote-92)).

ويضاف إلى ما سبق اختلاف علم اجتماع السكان عن الجغرافيا البشرية والاقتصاد حيث ركزت الجغرافيا على المشكلات التوزيعية موضوع اهتمامها المتعلق بدراسة الأرض والبيئة. واهتم الاقتصاد بدراسة الظواهر السكانية إلى الحد الذي يمكن معه الاستفادة من نتاج هذه الدراسة في تفسير نسق المتغيرات الاقتصادية موضوع البحث في نطاقه.

ولكن عندما يهتم علم اجتماع السكان بدراسة الظواهر السكانية سواء المرتبط منها ببناء السكان مثل الحجم والتكوين والتوزيع، أو مال له صلة بتغير السكان مثل النمو والزيادة والتضخم وما إليها، فإن علم اجتماع السكان لا يكتفي في ذلك بتحليل العلاقات بين هذه الظواهر وإنما يتجاوز ذلك محاولة فهم طبيعة هذه العلاقات وتفسيرها، ولا يميل إلى تجريد هذه الظواهر عن ارتباطها بغيرها من الظواهر وإنما يبحث عن تفسير هذه الظواهر السكانية في ضوء ظواهر أخرى على علاقة قوية بها، ونعني ظواهر البناء الاجتماعي للمجتمع وذلك استناداً إلى اعتبار السكان عنصراً هاماً في هذا البناء، وأن فهم ظواهر السكان على نحو أفضل لن يتحقق إلا بإرجاعها إلى بقية عناصر البناء الاجتماعي للمجتمع. ذلك لأنه لا يمكن فهم ظواهر الخصوبة مثلاً بدون دراسة البناء الأسري، ولا يتحقق الفهم المناسب لظاهرة الهجرة الداخلية بدون فهم لظاهرة التحضر.

مجالات اهتمام علم اجتماع السكان

قسم المشتغلون بعلم اجتماع السكان مجالات اهتمامهم في دراسة الظواهر السكانية إلى عدد من الميادين والمجالات نحاول فيما يلي إيجاز أهمها لما له من قيمة في زيادة توضيح الاختلاف بين علم اجتماع السكان وبين الديموجرافيا والدراسات السكانية ويعد ميدان بناء السكان وما ينطوي عليه من ظواهر سكانية مثل حجم السكان وتكوينهم وتوزيعهم، وميدان تغير السكان وما يشتمل عليه من ظواهر سكانية مثل النمو والزيادة وما إليها، من أكثر الميادين جذباً لاهتمام علماء الاجتماع المشتغلين بدراسة الظواهر السكانية.

ميدان بناء السكان

إذ يقوم هؤلاء الباحثون بتحليل ظواهر بناء الأسرة وحجمها، استناداً إلى نتائج الدراسات السوسيولوجية لأنماط الأسرة وتغيرها ويقومون بتحليل ظواهر تفكك الأسرة مثل الطلاق في ضوء نتائج الدراسات السوسيولوجية لتغير بناء الأسرة ووظائفها الاقتصادية والتعليمية والدينية.

ويجرون تحليلاً للتكوين الزواجي في الأسرة على ضوء طبيعة التنظيم الاجتماعي للمجتمع([[93]](#footnote-93)). ويستخدمون المؤشرات المتباينة على الطبقة والمكانة الاقتصادية والاجتماعية، في تحليل الاختلافات في معدلات الخصوبة كما يوضحون أثر القيم الاجتماعية والمعايير والعادات والتقاليد في تباين هذه المعادلات([[94]](#footnote-94)). كما يحاولون تتبع أثر التحضر والتصنيع والحراك الاجتماعي وغيرها من الظواهر الاجتماعية على الخصوبة والسلوك الإنجابي. ويربطون بين الحقائق المتعلقة بالبناء المهني والقوى العاملة في المجتمع وبين نتائج دراسات علم الاجتماع لترتيب المهن في المجتمع، والتدرج المهني والاجتماعي والطبقي، وتمايز الأدوار واختلافها باختلاف التنظيم الاجتماعي للمجتمع، في محاولة لفهم بناء القوى العاملة وتفسير ظواهره([[95]](#footnote-95)).

ميدان التغير السكاني

إن اعتقاد الديموجرافيا بأن الشكل الوحيد للتغير السكاني والذي يتمثل في الزيادة والنقصان الذي يطرأ على حجم السكان، وجعلهم يهتمون بدراسة التغيرات في معدلات الوفيات والخصوبة والهجرة والتغيرات في بناء السكان باعتبارها من أهم عوامل التغير السكاني. غير أن علم اجتماع السكان في دراسته لظواهر التغير السكاني لا يركز على معدلات الوفاة أو الخصوبة أو الهجرة أو غيرها في حد ذاتها، وإنما يتناول العوامل الاجتماعية التي تحكم معدلات الوفيات والخصوبة والهجرة. ويهتم كذلك بتحليل النتائج الاجتماعية على معدلات الوفيات والخصوبة والهجرة، والمستويات التعليمية وحركات الهجرة وغيرها، ويحاول بلورة نماذج تشتمل على التفاعل بين المتغيرات السكانية والاجتماعية ويعتمد عليها في تفسير نمو السكان وتغيرهم ([[96]](#footnote-96)).

نمو وتطور علم اجتماع السكان

إذن فقد تفاعلت عوامل وظروف متباينة أدت إلى ظهور علم الاجتماع السكاني باعتباره أحد فروع علم الاجتماع، ونوعاً من أنواع الدراسات السكانية يقف إلى جانب غيرها من دراسات سكانية جغرافية واقتصادية. ولقد أخذ هذا العلم في النمو والتطور بشكل واضح. وليس أدل على ذلك من تلك المظاهر والنتائج التي حققها وكنا قد اشرنا سابقاً إلى بعض المظاهر الدالة على نمو وتطور ذلك العلم ([[97]](#footnote-97)) وسنخصص بقية فصول هذا الكتاب لتوضيح نتائج التطور التي حققها المشتغلون به، تلك التي تتمثل في مجموعة الأفكار والقضايا النظرية التي تقدموا بها لتفسير الظواهر السكانية وفي مجموعة القواعد المنهجية التي اعتمدوا عليها في التحقق من هذه التفسيرات، وفي التحليل الاجتماعي للظواهر السكانية، وفيما اقترحوه من سياسات الضبط وتوجيه هذه الظواهر ثم في دراسة الظواهر السكانية في علاقتها بالتنمية الاجتماعية.

الفصل الثالث

 نظرية علم اجتماع السكان

تمهيد

اختلفت الآراء بصدد الدراسات السكانية وتحديد مكانتها بين العلوم التي استطاعت أن تبلور ما انتهت إليه من نتائج وقضايا في صورة نظريات. إذ يذهب البعض إلى أن الدراسات السكانية قد وصلت بالفعل إلى مرحلة العلم بعد أن جمعت الحقائق ووضعت الفروض وحاولت أن تنظمها في صورة نظرية، بل أن بعض المشتغلين بالسكان قد توصلوا بالفعل إلى قوانين سكانية([[98]](#footnote-98)). ولكن يرى البعض الاخر أن الدراسات السكانية في الوقت الحاضر تفتقر إلى النظرية، بينما تتميز بوفرة النتائج الجزئية بفضل الجهود المتابعة التي أجريت في ميدانها لجمع هذه النتائج دون الاهتمام بصياغتها في بناء منسق من المعرفة يفسر على أساسه سلوكيات السكان، ويرجعون هذا النقص إلى التقدم الذي أحرزته الدراسات السكانية في ميدان البحوث الامبيريقية والى انشغالها بتطوير مناهج متمايزة لجمع البيانات وتحليلها، من ناحية، والى ما يتميز به موضوع الدراسة السكانية وانتمائه إلى عدد من العلوم المتداخلة من ناحية أخرى([[99]](#footnote-99)).

والنظرية السكانية عموما عبارة عن مجموعة من القضايا المترابطة التي تقوم على أساس الملاحظة والتجريب، وتقدم تفسيرا لظاهرة ما من الظواهر السكانية، أو تنبؤا بعلاقات يمكن ملاحظتها والتحقق منها([[100]](#footnote-100)).

فهل تختلف نظرية علم اجتماع السكان في وضعها وطبيعتها عن النظريات في الدراسات السكانية الأخرى؟ وهل هناك محاولات لتصنيف نظرية علم السكان؟ وما هي أبعاد كل نظرية منها؟

والواقع أن الإجابة على هذه التساؤلات تمثل الهدف الذي تسعى إليه موضوعات الفصل الحالي والتي قسمناها إلي تصنيف نظرية علم اجتماع السكان، والمقصود بنظرية العلم عموما، ونظريات المدخل المحافظ، ثم نظريات المدخل الراديكالي في تفسير الظواهر السكانية.

أولاً: تصنيف نظرية علم اجتماع السكان

يواجه كل من يهتم بتتبع نظرية علم اجتماع السكان بحقيقة لا شك فيها، وهي أن كتابات المشتغلون حديثا بهذا العلم لا تكون بناء متماسكا موحدا أو نظرية منسقة بقدر ما تمثل مجموعة متباينة ومتعددة من الأفكار والقضايا النظرية، إذا يفتقر ميدان علم الاجتماع في الوقت الحاضر إلى إطار مرجعي واحد يجمع بين مختلف القضايا الأمبيريقية والاستقرائية حول التغيرات السكانية والاجتماعية والتي يمكن أن نطلق عليها نظرية ديموجرافية اجتماعية. وهذا لا يعني عدم توفر القضايا اللازمة لذلك، بقدر ما يدل على أن هذه القضايا لم يتم تجميعها معا في إطار منظم واحد أو في صورة نسق نظري([[101]](#footnote-101)).

ومن هنا كان من المتوقع أن تنطوي دراسة نظرية علم اجتماع السكان على محاولات متباينة لتصنيف هذه المجموعة الكبيرة من القضايا النظرية. ولما كانت كل محاولة منها تستند إلى معيار مختلف في تصنيف القضايا النظرية فمن المتوقع أن لا نجد اتفاقا بين محاولات التصنيف هذه.

وعموما ترد محاولات تصنيف نظرية علم اجتماع السكان إلى ثلاث محالات على النحو التالي:

المحاولة الأولى: النظريات الطبيعية والاجتماعية

وتقوم على تقسيم النظريات إلى نوعين، نظريات طبيعية ونظريات اجتماعية.

1. **النظريات الطبيعية:** وهي التي يجمع بينها اعتقاد واحد مؤداه أن الذي يتحكم في نمو السكان هو طبيعة الإنسان نفسه وطبيعة العالم الذي يعيش فيه. وانه إذا كان للإنسان سيطرة على هذا النمو فهي سيطرة محدودة. ويوضح لنا هذا الاعتقاد كيف كان أصحاب هذه النظريات يحاولون إيجاد قانون النمو السكان يتمكنون به من معرفة ما حدث في الماضي وما سيحدث في المستقبل، وكانت القوانين التي توصلوا إليها في الغالب تنكر كل تدخل للإنسان وللقيم الإنسانية والاتجاهات في هذا النمو وتعتبره أمرا طبيعيا لا يمكن للإنسان أن يعوقه([[102]](#footnote-102)). ويدخل ضمن هذه الفئة من أصحاب النظريات سادلر ودوبلدي وسبنسر وكواردوجيني.
2. **النظريات الاجتماعية:** وهي التي يجمع بينها اعتقاد واحد مؤداه أن نمو السكان لا يرجع إلى قانون طبيعي ثابت وانما يرجع إلى الظروف الاجتماعية التي تحيط بأعضاء المجتمع، وهذه الظروف تضم مجموعة من العوامل المختلفة التي يتحدد عددها وفقا للهيئات الاجتماعية المختلفة في المجتمع الإنساني. ويدخل ضمن أصحاب هذا النوع من النظريات السكانية كارل ماركس، أرسين ديمون، وكارسوندرز.

المحاولة الثانية: نظريات بيولوجية واقتصادية وثقافية

وتتمثل في تلك المحاولات التي تصنف نظريات السكان على ضوء العوامل التي تؤثر في نمو السكان، إلى نظريات بيولوجية ونظريات ثقافية اجتماعية ونظريات اقتصادية.

1. **النظريات التي حاولت إبراز أهمية العوامل البيولوجية:** تذهب هذه النظريات إلى أن انخفاض الخصوبة الذي حدث في الدول المتقدمة يرجع بصفة أساسية إلى انخفاض القدرة الفيزيولوجية أو البيولوجية على الإنجاب. غير أن أصحاب هذا الاتجاه اختلفوا فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة على هذه القدرة. فبينما يرى (سادلر 1930م) أن ارتفاع الكثافة السكانية يؤدي بطريقة طبيعية إلى تناقص القدرة على الإنجاب. ويذهب (دبلدي) إلى أن زيادة التغذية يؤدي إلى هذه القدرة. ويشير سبنسر 1880) إلى أن تعقيد الحياة الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي يتطلب من الإنسان أن يبذل جهودا إضافية للمحافظة على حياته الذاتية. وان ذلك يؤدي إلى خفض قدرته على التوالد. ثم عاد الاتجاه البيولوجي إلى الظهور مرة أخرى في القرن العشرين على يد العلامة الإيطالي (كواردوجيني 1912م) الذي اعتقد أن لكل مجتمع دورة بيولوجية تؤثر على كثافة السكان وتنعكس عليها. ففي المرحلة الأولى تكون الخصوبة مرتفعة في جميع الطبقات، ثم تميل إلى الانخفاض في الطبقات العليا مما يؤثر على الإنجاب في جميع الطبقات. وفي الخمسينات تبنى العلامة (جوزوي دي كاسترو) أيضا الاتجاه البيولوجي بحيث أصبح يمثل احدث من حاول تفسير الظواهر السكانية بالرجوع إلى بعض العوامل البيولوجية([[103]](#footnote-103)).
2. **النظريات التي حاولت إبراز أهمية العوامل الاقتصادية:** إن المحور الأساسي الذي تدور حوله هذه النظريات، هو أن الزواج والإنجاب يتحددان وفقا للظروف الاقتصادية السائدة. ويرجع التفسير الاقتصادي للظواهر السكانية إلى عهد قديم، بل هو أول تفسير قدمه المفكرون لهذه الظاهرة. فقد اعتقد المفكرون التقليديون أن الظروف الاقتصادية هي التي تحدد معدلات الزواج والإنجاب، وكان (آدم سميث) من بين ممثلي هذا الاتجاه. وفي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، تطورت النظريات الكلاسيكية، وبدا مفهوم الحجم الأمثل للسكان يظهر في كتابات علماء الاقتصاد، ابتداء من كتابات (أدم سميث ). وكان (كيناي) أول من عبر بوضوح عن نظرية الحجم الأمثل للسكان في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي الذي نشر عام 1888، وعرف هذا الحجم بأنه ذلك الذي يبلغ عنده الإنتاج أعلى مستوى مع افتراض اثبات مستوى المعرفة وسائر الظروف السائدة. ثم تناول (كارسو ندرز) من بعده مفهوم الحجم الأمثل للسكان، في كتابه المشكلة السكانية الذي نشر عام 1992م، وكتابه عن سكان العالم عام 1936م ([[104]](#footnote-104))
3. **النظريات التي حاولت تفسير نمو السكان في ضوء عوامل ثقافية اجتماعية**: وهي مجموعة النظريات التي تعتمد على التفاعل الثقافي دون غيره، كتلك التي تحاول تفسير السلوك الإنجابي ومن ثم نمو السكان بالرجوع إلى النسق القيمي السائد في المجتمع، أو بالرجوع إلى مفهوم الثقافة التقليدية. ([[105]](#footnote-105))

المحاولة الثالثة: نظريات المدخل المحافظ والمدخل الراديكالي

وهي تلك المحاولات التي ترد نظريات السكان إلى مدخلين:

**الأول:** نظريات المدخل المحافظ، الذي يرى أن المجتمع يميل دائما نحو التوازن، وانه في مراحل التغير يختل هذا التوازن ولكن هناك قوى اجتماعية أو بيولوجية تعمل دائما على إعادة هذا التوازن مرة ثانية. ويدخل في اطار هذا المدخل النظري مجموعة نظريات سبنسر وسادلر وكارسوندرز وكنجزلي ديفز.

**ويمثل المدخل الثاني:** مجموعة النظريات التي عرفت باسم المدخل الراديكالي الذي يرى أنه إذا كانت العوامل المادية تلعب دورا رئيسيا في تحديد معدلات الخصوبة فان الإطار الثقافي السائد في المجتمع والذي غالبا ما يكون انعكاسا لهذه الظروف يؤثر بدوره في معدلات الخصوبة هذه. ومن هنا ترى مجموعة هذه النظريات أن رفض هذه العوامل والإطار المرتبط بها ومحاولة تغييره إلى صورة أخرى هو الطريق المؤدي إلى تقليل معدلات الخصوبة والإنجاب. ويدخل في إطار نظريات المدخل الراديكالي كارل ماركس وكونتز وريابوشكين وكوز لوف وغيرهم ([[106]](#footnote-106)).

وإذا كان علينا أن نختار من بين محاولات التصنيف الثلاث السابقة إحداها كوسيلة لعرض نظريات علم الاجتماع السكاني. فإننا سنعتمد على المحاولة الثالثة التي تصنف نظريات السكان إلى مدخلين، مدخل محافظ ويضم نظريات سبنسر وكوراد وجيني وكارسوندرز وكنجزلي ديفز، ومدخل راديكالي ويشمل نظريات كارل ماركس وريابوشكين وكونتز وكوزولف في تحقيق هذا الهدف. كما أننا نعتقد أن فهمنا المدلول النظرية العلمية يساعدنا على استجلاء معالم كل نظرية منها وتقدير قيمتها. ولذلك آثرنا أن نوضح مدلول النظرية العلمية أولا ثم مناقشة مقومات نظريات المدخلين المحافظ والراديكالي بعد ذلك.

ثانياً: مدلول النظرية العلمية

ينبغي لنا أن نتذكر المعاني المختلفة للنظرية كما جاءت بها بعض الكتابات حول هذا الموضوع ([[107]](#footnote-107)) ويكفي في هذا الصدد أن نوجز المعرفة التي توفرت حول المقصود بالنظرية العلمية وخاصة جوانب الاتفاق بين هذه الكتابات الأمر الذي يسهم في إلقاء الضوء على معنى النظرية. وهو غاية ما نهدف إليه في هذا المقام.

إذ من الملاحظ أن هذه الكتابات تتفق فيما بينها من حيث إنها تقف عند حد وصف مكونات النظرية، وتحديد شروطها وإبراز خصائصها والتعرض لبعض وظائفها.

1. **فمن حيث المكونات:** تعتبر النظرية بمثابة نسق استنباطي ينطوي على مجموعة من القضايا أو الفروض التي تحتل بعضها مكانة المقدمات، وتحتل الأخرى وضع النتائج، وذلك على حد تعبير (براث وات )([[108]](#footnote-108)) أو هي نسق يشتمل على مفهومات وقضايا وتعميمات وقوانين، كما ذهب (تيماشيف) أو هي إطار مكون من حسابات صورية، ورموز وقواعد، وتفسير جوهري ومقولات وقوانين فيما يرى (روزنتال ويادين ).
2. **ومن حيث الشروط:** يجب أن تكون مفهوماتها محددة بدقة، وأن تتسق القضايا المكونة لها بعضها مع البعض الآخر، وان تصاغ في شكل يسهل اشتقاق القضايا بطريقة استنباطية وان تخضع للتحقيق الأمبيريقي وذلك في نظر (تيماشيف )([[109]](#footnote-109)) أو يجب أن تصاغ في نسق استنباطي، وان تجد تاييدا لها في الوقائع الأمبيريقية، على حد تعبير (سيلتز )، أو يجب أن تصاغ في نسق معقد من المعرفة التعميمية يفسر جوانب الواقع.
3. **وفيما يتعلق بالخصائص:** نجد أن النظرية هي البناء الذي يجمع أشتات النتائج المبعثرة ويوحد بينها، وإنها تضم قضايا خصبة ومثمرة تستكشف الطريق نحو ملاحظات أبعد مدى وتعميمات تطور من مجال المعرفة وهي تستقي من الملاحظات والتعميمات، كما تصدر عن إحساس خفي وخلاق يقفز وراء الأدلة والوقائع والملاحظة وهي ليست نهائية وذلك على حد تعبير (تيماشيف )، كما أن النظرية تتسم بأنها أكثر ارتباطا بالوقائع الامبيريقية، وهي ليست صياغة استاتيكية أو نهائية، فهي قابلة باستمرار للتغير والمراجعة على حد تعبير (كلير سيلنز) وزملائها. وهي ترتبط بأشياء ومصطلحات أخري قد تختلف عنها في بعض الجوانب والوظائف، مثل المفاهيم والتطبيق أو الممارسة وذلك في نظر (روزنتال ويادين )([[110]](#footnote-110)).
4. **وبالنظر إلى وظائف النظرية:** نجد أن النظرية تسهم في مجال وصف الظواهر وتصنيفها وتحليلها وتفسيرها والتنبؤ بحدوثها في المستقبل. أو تقوم بإعادة صوغ الواقع على نحو عقلي وذلك فيما يرى (روزنتال ويادين) وغيرهم.

والواقع أن فهم واستيعاب معنى النظرية، من حيث مكوناتها وشروطها وخصائصها ووظائفها على النحو السابق عملية لابد منها خاصة ونحن نشرع في تناول نظرية علم اجتماع السكان، ذلك لأن مثل هذا التحديد يسهل علينا أولا فهم واستيعاب مضمون كل نظرية ثم يساعدنا ثانيا على تقدير هذه النظريات وتوجيه النقد لها.

ثالثاً: نظريات المدخل المحافظ في تفسير الظواهر السكانية

1. **هربرت سبنسر H. Spencer (1820م – 1902م)**

وهو مفكر اجتماعي مشهور عرف باهتمامه بالتطور البيولوجي الاجتماعي للقوى الطبيعية فليس من الغريب أن يهتم بدراسة مسائل السكان على هذا الأساس. ولقد عرض سبنسر قضايا النظرية السكانية ضمن كتابه المعنون (مبادئ البيولوجيا) الذي نشره في عام 1901م، ولقد كان يهدف من هذه المعالجة معارضة آراء (دوبلدي )، حيث اعتقد:

1. أن الغذاء الجيد يزيد من القدرة على التناسل لان الحياة عند كثير من المخلوقات تبدا في وقت من العالم يكون فيه الدفء كبيرا والمؤونة الغذائية متوفرة والتي تسهل بدورها حياة الفرد مما يؤدي إلى تزايد السكان.
2. واعتقد كذلك أن هنالك تعارضا بين التناسل والنضوج الذاتي & Genesis Individuation لان المخلوقات كلما ارتفعت وتطورت من الأشكال الدنيا اللحياة، نقصت خصوبتها فإذا كانت الأجسام العضوية لدينا ذات قدرة ضعيفة جدا مما يجعلها تستطيع المحافظة على نفسها فلأنها تتكاثر بدرجة كبيرة حتى لا تفنى، وإذا كانت الأشكال العليا للأجسام العضوية تنفق جزءا كبيرا من قوتها ونشاطها الحيوي في انضاج ذاتيتها وبناء شخصيتها فانه لا يتبقى لها إلا القليل البذله في مجال التوليد والإنجاب ([[111]](#footnote-111)).
3. ويدعم سبنسر اعتقاده السابق بناء على ما لاحظه من قلة النسل بين السيدات المشتغلات في المهن الفكرية واللاتي كن ينتسبين إلى طبقات عليا وبرغم أن تغذيتهن افضل من تغذية سيدات الطبقة الفقيرة وأنهن ينلن رعاية صحية افضل إلا أن تناسلهن يكون ضعيفا بسبب الاجهاد الذهني وعجزهن عن إرضاع اطفالهن ورعايتهم ومدهم بالغذاء الطبيعي.
4. وعليه قرر سبنسر بأنه كلما ازداد ما بذله الفرد من جهود لتأكيد ذاته ووجوده ونجاحه ضعفت جهوده في التناسل والخلف.
5. وعلى ضوء هذه القضايا تنبا سبينسر بان مشكلة تزايد السكان ستختفي مع ما يصاحبها من شرور أخرى ما دام الانسان ينشد الرقي ويبذل جهودا كبيرة في سبيل ذلك([[112]](#footnote-112)).

ملاحظات نقدية على نظرية سبينسر

تمتاز أفكار (سبينسر) عن أفكار (سادلر ودوبلدي) بأنها تمثل عملا نظريا مكتمل البناء، فضلا عن أنها دخلت ميدان السكان بعد (مالتس) واستندت إلى عوامل التطور الاجتماعي في تفسير نمو السكان وتحقيق التوازن بين أفراده في المجتمع، إذ جاءت أفكاره لتحقق صورة النسق الاستنباطي الذي ينطوي على مجموعة قضايا بعضها مسلمات مثل تسليمه بأثر الغذاء على القدرة على التناسل وافتراضه بان هناك تعارضا بن التناسل والنضوج الذاتي، ثم انتهاؤه إلى النتيجة العامة بأنه زاد ما بذله الفرد من جهد في إنضاج ذاته كلما قلت قدرته على التناسل واخيرا قانونه الذي تنها على أساسه بان مشكلة السكان ستحل في المستقبل... الخ. ولكن مع ذلك كانت هناك بعض الملاحظات النقدية على هذه الأفكار منها ما يأتي:

أنه برغم حرص (سبنسر) على تدعيم فروضه بناء على شواهد من الواقع إلا انه اغفل عددا آخر من الشواهد التي تخالف هذا الفرض وهي أن الخصوبة المتناقصة الا ترجع إلى تغييرات فزيولوجية في بناء الإنسان بقدر ما ترجع إلى الرغبة والاختيار في تحديد حجم الأسرة باستعمال ما وفره العلم الحديث من وسائل حديثه لضبط النسل. أن هناك عوامل اجتماعيه اخرى عديدة غير التعليم تؤثر في القدرة على التناسل، ذلك أن المرأة التي نالت قدرا من التعليم لا بد أن تكون قد تجاوزت أهم فترات خصوصيتها والتي تتميز بها المرحلة العمرية (20 - 30) سنة([[113]](#footnote-113)).

1. **كواردجيني Corado Gini (1884)**

وهو مفكر اجتماعي إيطالي اهتم لدرجة كبيرة بدراسة التغير السكاني باعتباره مؤشرا على تطور وتغير المجتمع.

ولقد عرض (جيني) لقضاياه النظرية في مؤلفه الذي أعطاه عنوان (اثر السكان في تطور المجتمع) والذي نشره عام 1912م. وعلى الرغم من هذه القضايا النظرية قد عالجت نمو السكان، إلا أنها كانت تنحصر في معظمها في تحليل العلاقة بين السكان وتطور أو تغير بناء المجتمع وخاصة من النواحي البيولوجية والموروفولوجيه أو البنائية والاقتصادية والثقافية واثر السكان أيضا في وقوع الأزمات الاجتماعية داخل المجتمع.

والواقع أنه بإمكاننا تلخيص القضايا النظرية (لجيني) على النحو التالي:

* 1. يسلم بان المجتمع يمر بمراحل ثلاث، هي النشأة والتكوين، والتقدم والازدهار، والاضمحلال والفناء.
	2. افترض انه في كل مرحلة من مراحل تطور وتغير المجتمع هذه يمكن أن نلاحظ خصائص محددة تميز نمو السكان ونتائج تترتب على هذا النمو تؤثر في مختلف جوانب المجتمع البيولوجية والموروفولوجية والاقتصادية وغيرها.
	3. ثم اخذ يبحث عن الشواهد الواقعية التي تؤكد الارتباط بين نمو السكان وتغير المجتمع فلاحظ.
1. ( مرحلة النشأة) تغير السكان ونتائجه

أن المجتمعات في مرحلة النشأة التكوين تتميز بمعدل خصوبة مرتفع وكان يصاحب ذلك النمو السكاني عدم وجود اختلافات اجتماعية واضحة بين سكانه وفئاته إلى طبقات مثلا، وهذا ما كان عليه الحال في مجتمعات مثل كريت وطروادة وأثينا وإسبرطة وحتى المجتمعات الحديثة النشأة والتي تكونت عن طريق الهجرة الدولية مثل أمريكا واستراليا وكندا ونيوزيلاندا، ولكن نتيجة لما كان يترتب على الخصوبة المرتفعة من زيادة في حجم السكان وكثافتهم بدا ينعكس أثر ذلك على بناء المجتمع، وأخذ يصاحبه تباينا في الأوضاع الاجتماعية واختلافا في الطبقات ([[114]](#footnote-114)).

1. (مرحلة التقدم والازدهار ): تغير السكان وعوامله

وعندما ينتقل المجتمع إلى مرحلة التقدم والازدهار يحدث تناقص في الخصوبة نتيجة لان المواليد في المجتمع يجيئون عن نسبة صغيرة من سكان الجيل السابق على هذه المرحلة، ولان النسبة الأخرى من هؤلاء السكان قد دخلت في عداد الوفيات قبل زواجها أو لم يستطيع جزءا منها أن ينجب نسل بعد الزواج. هذا فضلا عن أن نسبة الانسال بين الطبقات الصاعدة إلى أعلى السلم الاجتماعي تتجه عموما نحو الانخفاض. وحتى عندما تحاول نسبة من سكان الطبقات الدنيا الصعود في السلم الاجتماعي لتملأ الفراغ الناجم عن انخفاض أنسال الطبقة العليا، فإنها ما تلبث بدورها أن تلقى مصير سابقتها، الأمر الذي ينعكس أثره على نقص الخصوبة عموما في المجتمع. ويضاف إلى العوامل السابقة المؤثرة في الخصوبة وتناقصها وبالتالي نقص عدد السكان، في هذه المرحلة من مراحل تطور المجتمع، ما يترتب على الهجرة والحروب التوسعية من نتائج تلك التي تقع على عاتق أكثر الأفراد قوة ومغامرة وحماس وطني واستعداد للتضحية من اجل الوطن وهم الشباب حيث يفقد المجتمع أصلح عناصره خصوبة ويقل عدد سكانه.

النتائج الاقتصادية لنقص السكان

يترتب على النقص في عدد السكان وزيادة استغلال المستعمرات والبلاد المغلوبة أن ينتعش الاقتصاد ويرتفع مستوى المعيشة وتعم الرفاهية ويطرد التصنيع وتنمو المدن وتزدهر التجارة. كما يترتب على النمو الاقتصادي بدوره تغيرا آخر وازدهارا في الفنون والموسيقى والأدب ويشعر المجتمع بالسعادة والاطمئنان على مستقبله ويصبح أكثر ديمقراطية.

كما يترتب على النمو الاقتصادي بدوره تغيراً آخر وازدهاراً في الفنون والموسيقى والأدب ويشعر المجتمع بالسعادة والاطمئنان على مستقبله ويصبح أكثر ديمقراطية.

1. (مرحلة الاضمحلال والفناء): تغير السكان وعوامله

وفي هذه المرحلة من تطور المجتمع يقل عدد السكان في كثير من أجزاء المجتمع حيث يتناقض عدد السكان في المناطق الريفية نتيجة لنمو التصنيع والتوسع في هجرة العمالة من الريف إلى الحضر، هذا فضلا عن تأثير عامل النقص الشديد في معدل الخصوبة العام المشار إليها في المراحل السابقة ([[115]](#footnote-115))

النتائج المترتبة على تغير السكان

إهمال الأرض الزراعية نتيجة لنقص الأيدي العاملة، وزيادة حالة الفلاحين سوءا، وتدهور أحوالهم الاقتصادية، وفي المدينة يقل الطلب على الصناعات ويزيد الإنتاج على الاستهلاك، فتحل الأزمات الاقتصادية ويزداد التعارض بين أوضاع الطبقات العمالية في المدن والطبقات العليا، حيث ينشب الصراع الطبقي بينهم مما يدفع الدولة للتدخل حتى تستطيع حماية نفسها، فتلجا إلى فرض الضرائب وتشتد رقابتها على الحياة الاقتصادية فتزداد حالة المجتمع سوءا واضمحلالا مما قد يعجل بفنائه واختفائه من على مسرح التاريخ.

اقتراحات جيني

لا يترك (جيني) المجتمع يصل في تطوره إلى هذه المرحلة، وانما يقترح حلا يساعد على تجنب هذه النتيجة الحتمية للتطور ويتمثل في قوله بأنه يمكن عن طريق الهجرة وإيجاد المستعمرات الجديدة تحقيق ذلك([[116]](#footnote-116)).

ملاحظات نقدية على نظرية جيني

على الرغم من أن أفكار (جيني) تمتاز أيضا بأنها تمثل عملا نظريا يكاد يصل إلى حد الاكتمال من حيث البناء، هذا فضلا على أنها قد أضيفت إلى ميدان السكان في فترة لاحقة على أفكار (مالتس )، واستندت العوامل الاجتماعية في تفسير نمو السكان وتغيره. وأن هذه الافكار قد جاءت لتحقيق صورة قريبة نوعا من فكرة النسق الاستنباطي الذي ينطوي على مجموعة قضايا بعضها أخذ صفة المسلمات مثل التسليم بفكرة تطور المجتمع خلال مراحل محددة، وافتراضه فهم وتفسير نمو السكان على ضوء التغير الاجتماعي في جوانب المجتمع المختلفة من خلال العلاقة المتبادلة بين التغير في السكان والتغير في هذه الجوانب، إلا أنه مع ذلك لم يستخلص من هذه القضايا التي استشهد في البرهنة عليها ببعض شواهد من تاريخ المجتمع الإنساني نتيجة عامة واحدة أو قانونا عاما يفسر هذا النمو للسكان. كما أن استشهاده بهذه الشواهد لم يكن يستقرا فيه كل الوقائع المرتبطة بفكرته الأمر الذي جعل هذه القضايا لا تعبر عن الواقع كثيرا مما أثار حولها الملاحظات النقدية التالية:

1. يلاحظ أن (جيني) يفترض وجود قوة طبيعية تعمل على تحديد عدد السكان بالارتفاع والانخفاض تتمثل في العوامل البيولوجية وضعف القدرة على التناسل وهو افتراض يصعب قبوله ذلك لأن العلم قد أوضح خطا التفسير استنادا إلى طبيعة غامضة لا يستطيع الانسان التحكم فيها وضبطها.
2. استمد (جيني) الوقائع التي بنى عليها نظريته هذه من تاريخ بعض الشعوب وفي مقدمتها اليونان والرومان. ولكن يلاحظ أن هناك شعوبا مثل الصين والهند قد أخذت في تطورها اتجاها مغايرا لاتجاه تطور المجتمع كما تصوره (جيني ).
3. كما أن المجتمعات الأخيرة تتميز بدرجة عالية من الخصوبة ولا تختلف من طبقة إلى أخرى، وعليه فان هذه النظرية لا يمكن أن تنطبق على كل المجتمعات وفي كل الأوقات كما ذهب هو.
4. هناك عوامل أخرى غير الهجرة والحروب تؤثر في انخفاض معدل نمو السكان من أهمها المجاعات والوفيات والإجهاض وانخفاض نسبة المواليد وهي عوامل لم يتنبه إليها (جيني) وقد يؤثر ظهورها في أن يسير تطور المجتمع في اتجاه يختلف كليا عن الاتجاه الذي تصوره (جيني) مع وجود عوامل الهجرة والحروب.
5. أن دراسة الشعوب التي أصابها الاضمحلال مثل بولندا وقرطاجة وبوهيميا من ناحية وبابل واشور وتركيا وإمبراطورية جنكيز خان من ناحية أخرى يوضح أن هناك عوامل غير العوامل السكانية كانت سببا في هذا الاضمحلال تتمثل في عوامل حربية بحتة، وأن هذه المجتمعات في تطورها لم تسر في نفس الخط الذي وضعه (جيني) لنشأة المجتمعات ونموها واضمحلالها([[117]](#footnote-117)).
6. الكسندر كارسوندرز **Carr Saunders** (1886م)

باحث إنجليزي اهتم بدراسة الظواهر السكانية وعرض قضاياه النظرية في مؤلف له بعنوان: (سكان العالم) وتتلخص قضاياه النظرية فيما يلي:

1. يسلم (كار سوندرز) بأن السكان في أي مجتمع إما أن يكونوا قلة أو كثرة أو عند حد أمثل.

ويرى أنه يمكن أن نفرق بين أنواع مختلفة من كثافات السكان، هي الكثافة الفيزيقية والكثافة الإحصائية والكثافة الإقتصادية.

وأن مفهوم الكثافة السكانية مفهوم نسي، لأن الزيادة والقلة مسائل نسبية. ولا يجب أن نحكم على مجتمع بأنه قليل السكان لأن عدده قليل في الكيلو متر المربع ولا يجوز بأن نقر بأن عدد السكان في مجتمع ما كثيرا إذا كان عدد السكان في الكيلو متر كثيرا لأن هذا العدد قد يكون قليلاً وهناك موارد ثروة كثيرة مثل البلاد الغنية بالأنهار والمعادن والصناعات. وقد يكون العدد كثيرا والموارد قليلة مثل المجتمعات الصحراوية.

1. ثم يفترض (كار سوندرز) بأن هناك علاقة بين حجم السكان وبين موارد الثروة في المجتمع من أرض زراعية يمكن استغلالها أو ثروة معدنية يمكن استخراجها أو غيرها من موارد لازمة للإنتاج.

بحيث يحكم على هذا العدد بأنه قليل أو خفيف إذا كان العدد لا يساعد على قيام المشروعات التي تستغل هذه الموارد ويعجز عن أن يوفر المنتجات التي يحتاجها هذا العدد ولا يزيد القدرة الإنتاجية للفرد ويكون هذا العدد كثيفاً إذا كانت هذه الزيادة في عدده تؤدي إلى تناقص الإنتاج المستخرج من موارده.

ويوصف المجتمع بأنه قد وصل إلى حجم أمثل إذا كان في حالة وسط بين القلة والكثرة وبلغ إنتاجه أقصاه مع عدم الزيادة في عدده.

1. ثم أخذ (كار سوندرز) يحصر الأدلة على صحة افتراضه وذلك بالنظر إلى حقيقة دخل الفرد في المجتمع والمترتب على موارد الثروة به. ولقد وضع نتائجه في الجدول التالي:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| الدخلحجم السكان | عدد السكان بالمليون | متوسط الإنتاج بالجنيه |
| مجتمعات تتسم بقلة السكان | 567 | 100120130 |
| أو بحجم أمثل | 8 | 125 |
| أو بكثافة سكانية عالية | 91011 | 130120105 |

1. وبناء على هذه الشواهد يذهب (كار سوندرز) إلى أنه يمكن استخلاص مقياس يمكن بوساطته التعرف إلى مستوى القلة أو الكثرة أو المثلى الذي قد يصل إليه السكان ويتمثل في أنه إذا كان متوسط دخل الفرد اخذ في الزيادة، دل هذا على أن عدد السكان في هذا المجتمع عند حد القلة، أما إذا كان متوسط الدخل في حالة استقرار كان عدد السكان عند الحد الأمثل، وإذا كان المتوسط متجها نحو الهبوط تدريجيا فان عدد السكان يكون عند حد متزايد([[118]](#footnote-118)).

ملاحظات نقدية على نظرية دار سوندرز

تمتاز أفكار (كار سوندرز) بقربها من صورة النسق الاستنباطي الذي ينطوي على قضايا مسلمة وافتراضات لتفسير ظاهرة نمو السكان على ضوء موارد الثروة في المجتمع، ثم محاولة التحقق من هذه الافتراضات استنادا إلى شواهد وأدلة من الواقع. ومع هذا فلم يستطع (كارسوندرز) أن يستخلص نتيجة عامة أو قانون يفسر به نمو السكان. ومن هنا استطاع البعض أن يوجه لنظريته الملاحظات النقدية التالية:

1. لم يتوخ (كار سوندرز) الدقة في تحديد مفهوماته خاصة وانه عندما مال إلى تحديد حجم امثل للسكان في ضوء عامل واحد هو موارد الثروة، فانه قد اغفل ما انتهت إليه نتائج الدراسات السكانية الحديثة وبيانها لدور عوامل التنظيم الاجتماعي والمستوى التكنولوجي والفني والثقافي والصحي وغيرها في تحديد هذا الحجم([[119]](#footnote-119)).
2. تتسم نظرية (كار سوندرز) بطابع استاتيكي غير دينامي وذلك لأنها لم تأخذ في اعتبارها الظروف المتغيرة الناتجة عن التقدم التكنولوجي وارتفاع مستوى المعيشة، وما يترتب على الموارد المتاحة من المتغيرات، كاكتشاف آبار البترول مثلا، وذلك لان الحجم الأمثل للسكان قد يتغير بتغير هذه الظروف وبالتالي لا يمكن الكشف عن هذا الحجم بصفة مطلقة بالنسبة لمجتمع معين هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فان تعريف الحجم الأمثل للسكان والذي يبلغ عنده الناتج المتوسط أقصاه لا ينطبق على الدول النامية لان المهم في هذه الدول هو الحصول على أقصى قدر من الاستثمارات وليس وصول متوسط الدخل الفردي إلى أقصاه.
3. تفتقر نظرية (كار سوندرز) إلى القدرة على التنبؤ ذلك لأنه إذا افترضنا انه يمكن تحديد الحجم الأمثل للسكان بالنسبة لمجتمع ما في فترة معينة، فان هذه النظرية لا تساعد تحديد السياسة السكانية التي يجب إتباعها حتى يمكن القضاء على الفجوة بين الحجم الفعلي والحجم الأمثل للسكان.
4. **كنجزلي ديفز**

عالم اجتماعي أمريكي أعار موضوع السكان جانبا كبيرا من اهتماماته ووضع عدة مؤلفات ومقالات في هذا الصدد، وعرض قضاياه النظرية في مقال له بعنوان (( نظرية التغير والاستجابة في التاريخ الديموجرافي الحديث) ) ويمكن أن نلخص قضاياه النظرية على النحو التالي:

1. يرفض (كنجزلي ديفز) النظريات التي تحاول تفسير التغير الاجتماعي بالرجوع إلى عامل اجتماعي واحد فقط، كالعامل الاقتصادي مثلا أو العامل الثقافي لأنها تحاول تبسيط الأمور وتتهرب من التفسيرات المعقدة وفيما يتعلق بتغيرات الخصوبة فهو يعترض على التفسيرات التي ترى أن هذه التغيرات تخضع لعامل اقتصادي بحت كقلة الموارد المتاحة. ويعترض كذلك على التفسيرات التي تعتمد على العامل الثقافي - دون غيره - كتلك التي تحاول تفسير السلوك الإنجابي بالرجوع إلى (النسق القيمي) السائد في المجتمع، أو بالرجوع إلى مفهوم الثقافة التقليدية ([[120]](#footnote-120)).

وهو يرى أنه لفهم التغيرات التي يتعرض لها المجتمع، يجب النظر إلى هذا الأخير على أنه يميل دائماً نحو التوازن الاجتماعي وأن هذا التوازن الاجتماعي يتعرض دائما لضغوط ومؤثرات قد تنبع من داخل المجتمع او من خارجه أو تهدد توازنه وتهدم أحيانا هذا التوازن. وتوجد في المجتمع قوى اجتماعية تعمل دائما على إعادة التوازن في داخله([[121]](#footnote-121)).

والتوازن الذي يميل إليه المجتمع في نظر (ديفز) - ليس توازنا بين عدد السكان والموارد المتاحة - وهو ما اعتقده (مالتس )، ولكنه توازن بين عدد السكان ومتطلبات البناء الاجتماعي – وهو يقصد بمتطلبات البناء الاجتماعي الموارد التي يجب تخصيصها للمحافظة على البناء الاجتماعي، أو بعبارة أخرى لتحقيق الأهداف الدينية والتربوية والفنية والترفيهية والسياسة التي يرمي إليها المجتمع([[122]](#footnote-122)).

1. ثم يفترض (كنجزلي ديفز) أنه إذا اختل هذا التوازن، نتيجة لزيادة عدد السكان أو للاثنين معا، يميل السكان إلى التكيف مع هذه الظروف من خلال استجابات متنوعة أو ما يسميه (ديفز) بالمتغيرات الوسطية كتأخير سن الزواج، أو الالتجاء إلى الإجهاض أو إلى تنظيم الأسرة، وقد تحدث استجابة السكان على مراحل متعددة كان يلجئوا في بادئ الأمر إلى تأخير سن الزواج، ثم يلجئوا مثلا إلى وفي مراحل تالية يلجأون إلى تنظيم الأسرة أو التعقيم([[123]](#footnote-123)).
2. ويحاول (ديفز) تطبيق نظريته على التطورات السكانية التي حدثت في الدول الإجهاض المتقدمة وأهم هذه الظروف هبوط معدل المواليد. والسؤال الذي يحاول الإجابة عليه مؤداه ما هي التغيرات التي أدت إلى ذلك؟ يرى (ديفز) أن قلّة الموارد المتاحة ليست هي السبب الذي أدى هبوط معدل المواليد في الدول المتقدمة. والدليل على ذلك أن السكان ازدادوا زيادة كبيرة في الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر وفي اليابان في بداية القرن العشرين نتيجة لهبوط معدل الوفيات، هذا وفي نفس الوقت الذي ارتفع فيه مستوى المعيشة ارتفاعا كبيرا.

أما السبب الحقيقي الذي أدى إلى هبوط عدد المواليد - على حد تقدير (ديفز) فهو إمكانية الاستفادة من الرفاهية المتزايدة ومن الفرص الجديدة المتاحة فتزداد بالتالي تكاليف التنشئة الاجتماعية التي تهدف على إعداد الطفل للاستفادة من هذه الفرص الجديدة. فالتغير الذي حدث في مستوى الرفاهية والإمكانيات الجديدة التي أتيحت أمام الأفراد أدى إلى ظهور استجابات متنوعة كتأجيل سن الزواج في ايرلندا وانتشار وسائل منع الحمل في فرنسا والالتجاء إلى الإجهاض في اليابان وأحياناً أخرى تكون استجابة السكان متعددة المراحل وعلى سبيل المثال، فقد لجأ اليابانيون في بادئ الأمر إلى الإجهاض ثم إلى وسائل منع الحمل، ثم إلى التعقيم والهجرة الخارجية، واخيرا إلى تأخير سن الزواج([[124]](#footnote-124)).

ولم يتعرض (ديفز) لتفسير الوضع السكاني السائد في الدول النامية ولكن يبدو في ضوء نظريته – إن الزيادة السكانية الكبيرة التي حدثت في هذه الدول أدت إلى اختلال التوازن بين متطلبات البناء الاجتماعي وبين السكان مما أدى إلى الضيق الاقتصادي، ولا بد إذن من أن تعود هذه المجتمعات إلى حالة التوازن وذلك من خلال استجابات متنوعة. وقد تمثلت هذه الاستجابات في بادئ الأمر في هجرة الفلاحين من الريف إلى المدن، كمحاولة لتحقيق التوازن بين الأرض المتاحة وعدد العاملين في الزراعة ولكن اكتظاظ المدن بالسكان بعد فترة معينة سوف يؤدي بالضرورة إلى ظهور أنواع أخرى من الاستجابات، سواء أكانت تلقائية أو موجهة وفقا لهذا التحليل ويمكن اعتبار برامج تنظيم الأسرة التي تحاول بعض الدول النامية تطبيقها - استجابة موازنة للتغيرات التي طرأت على العلاقة بين حجم السكان ومتطلبات البناء الاجتماعي.

ملاحظات نقدية على نظرية كنجزلي ديفز

تعد نظرية (ديفز) من أكثر نظريات المدخل المحافظ حرصا على التمسك بفكرة التوازن، بل كانت فكرة التوازن أوضح ما تكون في بناء نظريته... ويكاد (ديفز) يقترب بأفكاره النظرية وقضاياه من صورة النسق الاستنباطي الذي بناه على قضايا مسلمة وتحديدات، ثم اشتق منها تفسيره الافتراضي لظاهرة نمو السكان، واجتهد في توفير الشواهد من واقع المجتمعات الغربية التي يعيشها للبرهنة على صدق هذه الافتراضات محاولاً الوصول إلى قضايا عامة تساعد على التنبؤ بهذا النمو في المستقبل. ولكن مع هذا يمكن القول بأن نظرية (ديفز) تواجه عموما نفس المشاكل التي يواجهها الإطار النظري التي صدرت عنه نظرية (ديفز) ونعني به الإطار البنائي الوظيفي والذي يجسد حقيقة المدخل المحافظ. هذا فضلا عن أن نظرية (ديفز) تعتبر نظرية استاتيكية غير دينامية، لأنها إذا كانت قد استوعبت بعض جوانب الواقع واستمدت منه الشواهد التي تؤكد افتراضاتها، إلا أنها قد أغفلت جانباً آخر من جوانب الواقع اله أهميته في الوصول بالنظرية إلى أعلى مستوى من التجريد، ونعني به جانب الواقع الذي تشهده المجتمعات النامية في العالم الثالث والذي يختلف جوهريا عن ما شهدته المجتمعات المتقدمة من ظروف التنمية.

رابعاً: نظريات المدخل الراديكالي في تفسير الظواهر السكانية

1. كارل ماركس K. Marx (1818 – 1883)

كان ماركس مفكرا اجتماعيا المانياً، اشتهر هو وزميله إنجلز بوضع دعائم الاشتراكية العلمية ولم يفرد (ماركس) لموضوع السكان مؤلفاً خاصاً وإنما عرض البعض الآراء النظرية المتعلقة بالسكان ضمن مؤلفه المعنون (رأس المال Capital) الذي نشر سنة 1928م وفيما يلي أهم هذه الآراء:

* + يسلم (ماركس) بأن المجتمع يمر بمراحل متباينة في تغيره، استناداً إلى تغير الانتاج والنظام الاقتصادي.
	+ ويفترض أن تزايد السكان يرتبط بمعدل التشغيل في النظام الاقتصادي.
	+ ووجد ما يدعم افتراضه هذا بناء على دراسته لنظام الانتاج الرأسمالي، حيث لاحظ وجود فائض في السكان نتيجة لمعدل التشغيل المتناقص واختصار النفقات وتراكم رأس المال. او بعبارة أخرى وجد (ماركس) أنه في مرحلة الانتاج الرأسمالي يتزايد رأس المال الثابت (الانتاج) بسرعة تفوق تزايد راس المال المتغير (العمال ). او يؤدي تراكم رأس المال في صورة سلع انتاجية إلى نقص الحاجة إلى العمال مما يجعل وجودهم في الانتاج زائداً عن الحاجة نسبياً فيتحولون إلى فائض سكاني([[125]](#footnote-125)).
	+ ويتوقع (ماركس) بناء على هذه الحقائق عدم وجود فائض في السكان مع وجود نظام الانتاج الاشتراكي نتيجة للتشغيل الكامل والمتوازن بين رأس المال والعمال. أو بعبارة أخرى يتحقق التوازن بين الزيادة في رأس المال الثابت والمتغير، بحيث لا يوجد فائض سكاني ويقل الفقر والبؤس.
	+ ويصل (ماركس) من تحليلاته إلى القول بأنه ليس هناك قانون عام ثابت للسكان وإنما لكل مرحلة من مراحل تطور المجتمع والإنتاج قانون خاص بها ينطبق عليها وحدها، ووجود قانون واحد للسكان لا يتحقق إلا في حالات النبات والحيوان، ويشترط ألا يتدخل الإنسان في تكاثرها.
	+ تتلاشي مشكلة زيادة السكان مع تطور المجتمع ووصوله إلى مرحلة الإنتاج الاشتراكي. وهذا معناه أن الفقر والبؤس باعتبارهما مرتبطين بمشكلة تزايد السكان لا يدينان بوجودهما إلى عامل بيولوجي يزيد او ينقص قدرة الإنسان على الخلف والتناسل أو إلى غيرها من عوامل طبيعية وإنما يرجع إلى النظام الاقتصادي الذي يعجز عن تشغيل أفراد المجتمع تشغيلاً كاملاً([[126]](#footnote-126)).

ملاحظات نقدية على نظرية ماركس

1. يؤخذ على (ماركس) انه على الرغم من انه قد عاب على سابقيه ومنهم (مالتس) تحيزهم لإحدى الطبقات الحاكمة في المجتمع، إلا انه قد وقع في نفس الخطا وتحيز لإحدى هذه الطبقات (المحكومة) مما أثر في قضاياه النظرية ونتائج تحليلاته.
2. تصور ماركس أن النظام الاشتراكي يقل فيه ضغط السكان على الموارد وتحل فيه مشاكل تزايد السكان، ولكن نمو السكان من ناحية أخرى محكوم بعوامل أخرى منها الحرية الشخصية فيما يتعلق بالزواج والخلف، وهي عوامل لا يمكن إنكار أثرها في تجاوز الحدود والضغوط على موارد المجتمع([[127]](#footnote-127)).
3. ريابوشكين

علامة روسي ضمن آراءه في السكان مقال قدمه إلى مؤتمر السكان الأخير وردد فيه قوانين التطور الاجتماعي البرجوازي. ولقد طور (ريابو شكين) من هذه القوانين ووسع من نطاقها في تفسيره لظواهر نمو السكان. فعلى الرغم من أن ريابو شكين ينطلق من نفس القضايا المسلمة التي انطلق منها (ماركس) إلا أنه يقدم قضايا افتراضية وتفسيرية تختلف في مضمونها عن قضايا (ماركس) على النحو التالي:

1. يذهب (ريابو شكين) إلى أن زيادة السكان تتوقف على طبيعة النظام الاقتصادي السائد في المجتمع.
2. واخذ يحلل الشواهد على هذا التفسير بالنسبة للنظام الاقتصادي الرأسمالي فوجد أن هناك فائضا بالسكان نتيجة للطبيعة الاستغلالية والمتعارضة بين القائمين على شؤون الإنتاج الاقتصادي أي بين الرأسماليين والعمال. إذ يقوم التعارض بينهم في الأهداف والوسائل، ذلك لأن الإنتاج الرأسمالي يقوم على قرارات المنظمين الذين يهدفون في المحل الأول اجتناء أقصى ربح، ولا يلقون بالا إلى اثر قراراتهم على العمالة أو على المستوى المعيشي للبروليتاريا. ويعتمد الرأسماليون على وسائل الاحتكار وتركيز الثروة والنفوذ في أيدي قلة قليلة واستخدام الآلات على نطاق واسع وإحلالها محل العمال وينشرون بين العمال أفكار تشجيع الهجرة أو تحديد النسل التي يقدم عليها العمال خوفا من البطالة والفقر والاستغلال الذي يتعرضون له.
3. ووجد (ريابو شكين) أنه في مقابل ذلك وفي ظل نظام الإنتاج الاشتراكي فليس هناك فائض في السكان نتيجة للطبيعة المتوازنة في الأهداف والوسائل ايضا بين القائمين على شئونه. ذلك لان الهدف الرئيسي من الإنتاج هنا هو إشباع الرغبات وليس تحقيق الربح لفئة قليلة. أما الوسائل التي يستعان بها فتتمثل في الاستفادة من كافة الموارد المتاحة وخاصة العمل الذي يعتبر المصدر الرئيسي للثروة - ومقياسا للقيم، واستخدام كافة الطاقات بما في ذلك الطاقة الذرية([[128]](#footnote-128)). وكان (ريابو شكين) يستند في ذلك إلى عدة حقائق إحصائية تشير إلى زيادة الإنتاج في الاتحاد السوفيتي بنسبة 55 % بين عامي 1913م, 1938م وزيادة نسبة السلع الاستهلاكية إلى 31% بينما لم يزد عدد السكان إلا بنسبة 60 % كما زاد عدد عمال الصناعة إلى خمسة أمثال ما كان عليه من قبل ذلك([[129]](#footnote-129)).

ملاحظات على آراء ريابو شكين

1. تعد مقالته ترديدا لآراء (ماركس) الذي صب جم غضبه على (مالتس) واتهمه بالرجعية والتفاهة وكذلك امتدادا لآراء (انجلز) الذي ذهب إلى أن البرجوازي يخالف المستقبل، بينما يدرك العامل أن الخلية التي ينتمي إليها سوف تنتصر حتما في الكفاح الطبقي، ومن ثم يحدوه الأمل في المستقبل المشرق بعد التخلص من ريقه الرأسمالية. ومع ذلك فان (انجلز) كان لا يستبعد أن يكون لتحديد النسل مكان في المجتمع الاشتراكي المنتصر بحيث يسمح للأفراد بتحديد حجم الأسرة بعد انتفاء الاستغلال، كما أشار إلى أنه يمكن تصور حالة نظرية تحدث فيها زيادة كبرى في عدد السكان تقتضي معها وضع حدا للزيادة.
2. إذا كانت آراء ماركس و( ريابو شكين) تعطي لنا أمثلة بارزة على الفكر الماركسي في موضوع السكان، إلا أنه من الممكن القطع بأنه فكر جامد لا يقبل التغير أو التعديل على ضوء الظروف المتغيرة. فهو في ذاته يتطور مع الزمن ويلوح في كتابات السوفيت منذ وفاة (ستالين )، انهم لا يعتبرون أفكار (ماركس وانجلز) من الأفكار المقدسة التي لا تقبل الجدل، بل يرحبون بالاجتهاد والتجديد، ولاول مرة نقرا لخرشوف سكرتير الحزب الشيوعي السابق نقدا للفكرة القائلة بان الحرب الشيوعية والرأسمالية واقعة لا محالة وهي أساسية في بناء الفلسفة الماركسية بينما كان العالم في نفس الوقت يتابع بأمل جهوده الكبيرة في تحقيق التعايش السلمي بين المعسكرين الشرقي والغربي.
3. ينطوي الفكر الماركسي في موضوع السكان، على وجهات نظر متباينة إذ يؤيد (توريز زعيم الحزب الشيوعي الفرنسي بقوة قوانين مكافحة الإجهاض وناشد الأطباء الشيوعيين عدم الانسياق وراء رغبة الناس في تحديد النسل واتهم دعاته بأنهم فاشيون يكرهون الإنسانية. غير أن هذا الموقف الذي يزيد من تشدده عن موقف غلاة الكاثوليكية لم يسلم من النقد. فقد نشر (جاك دروجي) عضو الحزب الشيوعي الفرنسي أيضا بحثا عنوانه (أطفال بالرغم منا) طالب فيه بإلغاء التشريعات القاسية التي صدرت في فرنسا عام 1930م، والتي تنص على الحد من الإجهاض وعدم تحديد النسل. كما يلاحظ الاختلاف في وجهات النظر في موضوع السكان بين الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي. إذ لا يعارض بعض فلاسفة الحزب الشيوعي في الصين تنظيم الأسرة عن طريق الزواج المتأخر وزيادة الفترة التي تنقضي بين جيل وآخر حرصا على صحة الأم والطفل ورفاهية الأسرة، وحتى لا يؤدي الإفراط في النسل إلى إرهاق الوالدين واضعاف قوتهم في العمل والإنتاج إلى فتور ولاء الكثرة إلى نظام الحكم الجديد([[130]](#footnote-130)).
4. سيدني كونتز

باحث اهتم بدراسة الظواهر السكانية، وضع آراءه في السكان في مؤلفات عديدة وتأثر بأفكار (ماركس) في تفسير الظواهر السكانية على ضوء العوامل الاقتصادية. ولكنه وسع من نطاق هذا التفسير على النحو التالي:

1. يتفق مع (ماركس) في الأخذ بنفس القضايا المسلمة حول تغير المجتمع وظواهره.
2. ولكنه يصيغ تفسيره الفرضي لظاهرة نمو السكان على نحو مغاير إذ يرى أن نمو السكان يتوقف على عوامل اقتصادية ثلاثة، هي مقدار العمل، ونوع العمل، ووظيفة الأسرة.
3. **مقدار العمل المطلوب،** وقد أشار (آدم سميث) من قبل إلى أن فرص العمل المتاحة هي التي تحدد معدلات الزواج والإنجاب وقد سبقت الإشارة إلى أن زيادة فرص العمل في الدول الغربية قد ارتبطت بهبوط معدل المواليد لذلك أضاف (كونتز) عاملين اقتصاديين آخرين لتفسير اتجاهات الخصوبة هي نوع العمل المطلوب والوظائف الاقتصادية التي تقوم بها الأسرة([[131]](#footnote-131)).
4. **نوع العمل المطلوب،** أو زيادة الطلب على العمل غير الماهر وهو نوع من العمل لا يحتاج إلى تكاليف أعداد كبيرة - تؤدي إلى ارتفاع الخصوبة، في حين أن زيادة الطلب على العمل الماهر لا تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع الخصوبة لأن هذا النوع من العمل يتطلب تكاليف أعداد كبيرة وبالتالي لا تستطيع الأسرة الإنفاق على عدد كبير من الأطفال الذين تعدهم لحياتهم المهنية، وبذلك فسر (كونتز) العلاقة بين الخصوبة والدخل، وانتهى إلى أنه إذا كان الأغنياء أقل إنجابا من الفقراء فإن ذلك يرجع إلى أن المهن التي يمارسها الأولون تتطلب اعداداً لفترة طويلة وتكاليف كثيرة.

وقد استطاع الباحث أن يفسر التطورات السكانية الحديثة في ضوء هذا التحليل فقال أنه توجد زيادة في الطلب على العمل الذي يحتاج إلى أعداد كثيرة التكلفة، كما هو شأن العمل غير اليدوي الذي يتطلب شيئا من المهارة التحقيق إنتاجية مرتفعة، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الخصوبة رغم زيادة الطلب على العمل([[132]](#footnote-132)).

1. **الوظائف الاقتصادية للأسرة:** أشار (كونتر) إلى أن التغير الذي طرأ على الوظائف الاقتصادية للأسرة فحولها عما كانت عليه في المجتمعات الزراعية من وحدة إنتاجية تحتاج إلى أيد عاملة كثيرة إلى ما صارت في المجتمعات الصناعية إلى وحدة استهلاكية بسبب تخلي الزوجة والأولاد عن وظيفتهم الإنتاجية داخل الأسرة أفقد الأطفال قيمتهم الاقتصادية وادي بالتالي إلى انخفاض الخصوبة. ومن ناحية أخرى فقد خرجت المرأة إلى ميدان العمل وأصبحت تشارك في الإنتاج خارج المنزل مما جعلها ترغب في الحد من الإنجاب لكي لا تنقطع عن العمل فترة مما يفقدها الأجر الذي تتقاضاه.

ملاحظات نقدية على نظرية كونتز

على الرغم من أن (كونتز) قد بني أفكاره حول السكان في صورة تقترب من النسق الاستنباطي للنظرية التي تشتمل على مسلمات وفروض ثم بحث ما يدعمها من شواهد في الواقع. إلا أن هذه الأفكار قد انطوت على بعض الثغرات التي أثارت الملاحظات النقدية التالية:

* لقد أضاف (كونتز) عاملاً مهما إلى التفسير الماركسي لنمو السكان وهو نوع العمل وما يتطلبه من تكاليف للإعداد والتدريب والتنشئة وأثره في معدلات الخصوبة. وتجاهل بهذا أثر العوامل الاجتماعية الأخرى على الإنجاب.
* لقد استند (كونتز) إلى ما لاحظه من ظواهر سكانية في العالم الغربي، ولم يهتم بما هو ملاحظ من ظواهر في الدول النامية، واستمرار معدلات المواليد والخصوبة في مستوى مرتفع رغم انتشار البطالة فيها([[133]](#footnote-133)).
1. كوزولوف

باحث سوفييتي أعار الظواهر السكانية كثيراً من اهتمامه، ووضع آرائه في السكان ضمن عدد من مؤلفاته وإن كانت أفكاره قد جاءت بمثابة ترديدا لأفكار (ماركس) إلا أنه قد طور من تفسيراته ووسع من نطاقها لتشمل الظواهر السكانية واتجاهات الخصوبة في الدول النامية ويمكن إيجاز هذه الأفكار على النحو التالي:

1. يبدا (كوزولوف) تحليله للظواهر السكانية في الدول النامية انطلاقا من نفس المسلمات الماركسية حول تغير المجتمع وظواهره.
2. ولكنه حاول بعد ذلك في محاولته توسيع نطاق التفسير الماركسي لظواهر السكان تقديم تفسير فرض جديد إذ يرى أن نمو السكان في الدول النامية يتوقف على عوامل مادية تتمثل في معدل الوفيات ونوعية النشاط الاقتصادي.
3. ميز (كوزولوف) بين نوعين من العوامل المؤثرة في الإنجاب، العوامل المباشرة والعوامل غير المباشرة ويرى أن الأولى متعددة ومتنوعة وتشكل بعض العوامل البيولوجية كالقدرة على الإنجاب وبعض العوامل النفسية كالرغبة في الإنجاب وكذلك بعض العوامل الاقتصادية الاجتماعية، كالقدرة على الحصول على وسائل تنظيم النسل والقدرة المادية على تربية الأطفال. وقرر أن كل عامل من هذه العوامل المباشرة مرتبط مجموعة من العوامل الأخرى فالقدرة على الإنجاب مثلا تتوقف على طول فترة الحياة الزوجية وهذه بدورها تتوقف على سن الزواج عادة وفقا لعوامل اجتماعية واقتصادية ([[134]](#footnote-134))

أما العوامل غير المباشرة فهي العوامل المادية، ومع أن تأثيرها على الخصوبة غير مباشر، إلا أنها تحدد أثر العوامل الأخرى، بل وتحدد أحيانا وجود هذه العوامل ذاتها وهي التي يكون لها في التحليل النهائي أكبر الأثر على معدلات الخصوبة.

1. الدليل على ذلك أن الرغبة في تكوين أسرة كبيرة، وهي رغبة منتشرة في معظم الدول النامية ترجع في أصلها التاريخي إلى صعوبة الظروف المادية التي تواجه هذه المجتمعات في الماضي، أهمها ارتفاع معدل الوفيات. وكان الرأي العام والقواعد الأخلاقية، وقواعد الزواج والتعاليم الدينية - كلها تعمل على تدعيم التقاليد القومية المشجعة على الإنجاب وهذه العوامل الأيديولوجية التي تكونت حول نظام الأسرة الكبيرة - مثلها مثل الأنماط الأيديولوجية الأخرى - أصبحت على مرور الزمن مستقلة استقلالا نسبيا عن العوامل المادية التي أوجدتها – ونتيجة لذلك فإنه عادة لا تزال الأسر الكبيرة موجودة في المجتمعات النامية. ورغم اختفاء السبب المادي الأساسي الذي أوجدها، وهو ارتفاع معدل الوفيات.
2. غير أن بعض العوامل المادية الأخرى المؤثرة على ارتفاع الخصوبة ما زالت تلعب دورها في بعض المجتمعات النامية وهي عوامل مرتبطة بطبيعة النشاط الاقتصادي في هذه الدول، ذلك النشاط الاقتصادي الذي يتطلب أيدي عاملة رخيصة وكثيرة. إما اعتماد الدول النامية على الزراعة دون غيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى فيرجع إلى سياسة الاستعمار التي كانت ترغب دائما في الحصول على المواد الخام، فكانت تشجع الزراعة وتعمل على تأخير الصناعة. وقد أدى ذلك إلى الاكتظاظ النسبي بالسكان في المناطق الزراعية وإلى تخلف الصناعة، وهذا هو أصل المشكلة الاقتصادية والديموجرافية التي تعاني منها الدول النامية ([[135]](#footnote-135)).

ومن هنا يتضح مدى التماثل بين آراء (ماركس) وآراء (كوزولوف )، إذ كان الأول يرى أن الرأسماليين هم الذين يشجعون الطبقة العاملة على كثرة الإنجاب لكي يجدوا دائماً فائضاً من العمالة يمكنهم من خفض الأجور باستمرار، وأشار الثاني إلى أن الدول الاستعمارية هي السبب في الزيادة السكانية التي تعاني منها الدول النامية لأنها كانت تريد الحصول على المواد الخام فتشجع الزراعة وتعمل على تأخير الصناعة. ويبدو إذن أن (كوزولوف) قام بمحاولة لتطوير النظرية الماركسية في السكان بحيث تتلاءم مع الأوضاع السائدة في الدول النامية([[136]](#footnote-136)).

الفصل الرابع

منهج البحث في علم اجتماع السكان

تمهيد

تنتمي دراسة السكان إلى تلك المجموعة من العلوم الأمبيريقة التي تصل إلى معلوماتها وبياناتها ومعطياتها عن طريق الملاحظة وتسجيل الأحداث التي تقع بطريقة طبيعية في العالم الخارجي، وذلك بمقارنتها بتلك المعلومات التي تجمع بواسطة التجارب التي تجري في المعمل في ظروف مضبوطة إلى درجة ما بواسطة المجرب، ومن هنا فإن دراسة السكان لا تختلف من هذه الناحية عن علوم مثل الفلك والجغرافيا والايكولوجيا والاقتصاد والاجتماع.

والواقع أن المعطيات التي تبحث عنها تلك العلوم القائمة على الملاحظة منتشرة بطبيعتها، بمعنى أن الباحث الفرد والقائم بالملاحظة لا يأمل أو يستطيع شخصياً إلا جمع نسبة بسيطة من المعطيات اللازمة لاختبار القضايا النظرية والتفسيرية ذات الدلالة بالنسبة للعلم الذي ينتمي إليه. وانتشار معطيات هذه العلوم في المكان والزمان يجعل جمعها في حاجة إلى عديد من الملاحظين الذين يتمكنون من الانتشار في هذا النطاق. ولذلك فإن معطيات دراسة السكان تجمع بمعرفة ملاحظين مدربين في عمليات العد يغطون مساحة كبيرة من الأرض أو بمعرفة فرق من الموظفين المدربين على التسجيل لجمع وتسجيل الإحداث الحيوية أو الحركات السكانية في هذا المكان ويتطلب توفير معلومات ثابتة حول عمليات التغير السكاني تكرار عمليات تعداد السكان من وقت لأخر واستمرار جمع المعلومات المسجلة عبر الزمن([[137]](#footnote-137)). ومن هنا كان التعداد والتسجيل الحيوي بمثابة مصادر أساسية للمعلومات ومناهج حيوية في بحث الظواهر السكانية سواء في علم اجتماع السكان أو في الدراسات السكانية. والشيء الجدير بالملاحظة قبل الخوض في تفاصيل مناهج البحث في علم اجتماع السكان موضوع الفصل الحالي أولاً باعتباره نوعاً من أنواع الدراسات السكانية يعتمد على نفس المناهج والإجراءات المنهجية المتبعة في مختلف الدراسات السكانية وخاصة إجراءات التعداد والتسجيل الحيوي كطرق في توفير البيانات والمعطيات السكانية في هذا الصدد يعتمد أيضاً، وثانياً باعتباره واحداً من فروع علم الاجتماع النامية حديثاً يعتمد على مناهج وإجراءات البحث الاجتماعي لتعينه من ناحية في التغلب على مشكلات التعداد والتسجيل الحيوي وتساعد من ناحية ثانية على تكمله جوانب النقص في المادة والمعطيات التي يوفرها التعداد والتسجيل الحيوي. ولذلك نحاول في الفصل الحالي تحليل مناهج البحث في علم اجتماع السكان ومجموعة القواعد المنهجية اللازمة لدراسة الظواهر السكانية في هذا الميدان.

أولاً: المعطيات السكانية

تقسم المعطيات والمعلومات والحقائق والبيانات التي يتعامل معها دارس السكان سواء في الديموجرافيا أو الدراسات السكانية الجغرافية أو الاقتصادية أو علم الاجتماع إلى أربع مجموعات:

المجموعة الأولى

وتشمل الخصائص السكانية الأساسية اللازمة لكل دراسة سكانية، والتي تتعلق بالمواليد والوفيات والهجرة وحجم السكان وتوزيع السكان وما إليها وكلها معطيات أو حقائق يجد دارس السكان رصيداً ضخماً منها في تقارير التعداد او كراساته وفي الملخصات الإحصائية وفي الكتاب السنوي للإحصاء أو غيرها ([[138]](#footnote-138) ).

المجموعة الثانية

وتتكون من الخصائص الاجتماعية للسكان مثل العمر والنوع والجنس أو العنصر والتي تؤثر وتتأثر بعوامل المواليد والوفيات والهجرة وتكوين السكان والبيانات المتعلقة بتلك الخصائص الاجتماعية قد نجدها متوفرة في نفس المصادر الثلاثة السابق الإشارة إليها في المجموعة الأولى.

المجموعة الثالثة

وتشمل الأحداث الاجتماعية وأحوال السكان، وذلك مثل الزواج والطلاق والدخل السنوي ومستوى التعليم والمهنة والإسكان أو العمل والبطالة والسلوك الانتخابي وعضوية الحزب والصحة ومعدل المرض والجريمة والأفعال الانحرافية والإقامة في الريف والحضر وملكية المنازل والسيارات... الخ.

والواقع أن التداخل واضح بين متغيرات المجموعة الثالثة وبين المتغيرات أو المعطيات السكانية مثل الميلاد والوفاة والهجرة وتكوين السكان وحجمهم. فالزواج والطلاق والدخل والتعليم تؤثر كلها في معدل المواليد. كما يمكن أن يؤثر الدخل وتوفر فرص العمل في حالة الإسكان وفي معدل الهجرة.

وعلى الرغم من أنه يجب البحث في البيانات والمعطيات المتعلقة بمتغيرات المجموعة الثالثة حسب الموضوع، إلا أن غالبية هذه المعطيات نجدها متوفرة في تقارير التعدادات وكراساته، ومكاتب الإحصائيات الحيوية والتسجيل الحيوي وخاصة بيانات الزواج والطلاق والميلاد والوفاة أما المعلومات والحقائق المتعلقة بالجريمة والجناح نجدها في إحصائيات وتقارير البحث الجنائي والبوليس ونشاط المحاكم وإحصائيات السجون ومكاتب رعاية الأحداث. كما نجد الحقائق المتعلقة بالقوى العاملة والموارد البشرية والعمالة في مكاتب العمل والتعبئة والإحصاء. أما البيانات المتعلقة بالإنتاج الزراعي والصناعي والتعدين والصيد ومجمل الإنتاج القومي والتجارة والبنوك وغيرها نجدها متوفرة في أقسام الإدارات الزراعية والصناعية والتجارية والمصرفية وما إليها، كما تحتوي الملخصات الإحصائية وتقارير مراكز البحوث على بيانات مختارة حول كثير من الجوانب السابقة أو غيرها من جوانب الحياة الاجتماعية الأخرى.

المجموعة الرابعة

وتنطوي على مجموعة المعطيات والبيانات المتعلقة بالمكونات البنائية للمجتمعات وذلك مثل درجة التحضر والتصنيع والتنمية والحراك الاجتماعي والطبقة الاجتماعية والأسرة والقيم والثقافة. وتمثل متغيرات المجموعة الرابعة أكثر المتغيرات أهمية، لأنها تمثل تصورات بنائية ابتكرها دارسوا السكان وخاصة في علم الاجتماع لتفسير التباين أو الاختلاف في متغيرات المجموعة الأولى والثانية والثالثة. مثل تفسير التباين في معدل الجريمة ونسبة الذكورة إلى الأنوثة بإرجاعه إلى درجة التحضر أو تفسير الاختلاف في معدل الصحة والتكوين العمري في ضوء درجة التصنيع وهكذا([[139]](#footnote-139)).

ثانياً: المصادر الرئيسية للمعطيات السكانية

ويتم الحصول على معظم معطيات دراسة السكان سواء في الديموجرافيا أو الدراسات السكانية بأنواعها المختلفة ومنها علم اجتماع السكان من خلال عملية الاتصال المباشر بالسكان فرادى لتقديم المعلومات الخاصة بهم في ظل ظروف معينة أو حتى المعلومات المتعلقة بغيرهم من الأشخاص أو يتم الحصول على بعض معطيات الدراسة السكانية من خلال طرق غير مباشرة تغنينا في الوقت نفسه عن المعطيات التي تم الحصول عليها مباشرة من الأشخاص. وتنطوي المصادر المباشرة للمعطيات السكانية على ثلاثة أنواع أولها عرف بين دارسي السكان باسم التعداد Census سواء الشامل منه أو بالعينة وثانيها نظام التسجيل الحيوي، وثالثهما البحث الاجتماعي الميداني الذي يجريه عالم الاجتماع، أما المصدر غير المباشر للمعطيات السكانية فهو الذي عرف بين دارسي السكان باسم البيانات الجاهزة، ويمثل مختلف الإحصائيات والمعطيات والبيانات التي يتم الحصول عليها في إطار واجبات أو إعمال إدارية متباينة والتي توفر معطيات لدراسة السكان كنتيجة فرعية أو جانبية لقيامها بمهامها وواجباتها هذه، ويتطلب كل مصدر من هذه المصادر للمعطيات السكانية سلطة مركزية منظمة عادة ما تكون الدولة، كما يتطلب جمع الإحصائيات السكانية من خلال أية مصادر منها تعبئة موارد اقتصادية ضخمة لأنها عمليات مكلفة. ويتوقف اكتمال ودقة ما توفره هذه المصادر من معطيات ولدرجة كبيرة على الاتجاهات والمستوى الفكري للسكان موضوع الدراسة السكانية وهكذا ([[140]](#footnote-140)).

ثالثاً: التعداد

هناك جوانب كثيرة للتعداد كمصدر مباشر للمعطيات السكانية وطريقة أساسية في دراسة السكان منها تاريخ التعداد، وعالمية التعداد وتعريفة والقيمة العامة له وأسه وخصائصه والموضوعات التي يتناولها وإجراءاته وصعوباته أو ثغراته قد يساعد تحليلها في إلقاء الضوء على حقيقة التعداد في جملته.

تاريخ التعداد

للتعداد كطريقة في توفير المعطيات السكانية تاريخ طويل إذ يشير الانجيل إلى ضرورة معرفة أعداد السكان من أجل الضرائب وتحديد إمكانية توفير الموارد العسكرية للدولة. كما يرد البعض عملية حصر السكان أو عدهم إلى عام 3000 قبل الميلاد حيث عرف البابليون أهمية هذا العد. وفي عام 3000 قبل الميلاد عرف الصينيون ضرورة التعداد. وإن كانت طبيعة هذه التعدادات غير معروفة كما كانت بالغة الغموض بالمقارنة بالتعدادات التي نعرفها في العصر الحديث.

ويحدد البعض عام 1666 كبداية حقيقية لأول تعداد في العالم قام به الكوبيك Quebec، ثم أجري عام 1790 أول تعداد في الولايات المتحدة الأمريكية يليه تعداد إنجلترا في عام 1801، ثم في الهند عام 1881، وفي مصر عام 1882 ([[141]](#footnote-141)).

عالمية التعداد

وفي عام 1960م أخذ حوالي 80 % من بلاد العالم بنظام التعداد وهذا يمثل أعلى نسبة سجلت لسكان العالم خلال التاريخ. بالرغم من أنه قد عدم دقة عمليات العد في بعض هذه التعدادات كما عنه البرنامج العالمي للتعداد التابع للأمم المتحدة في عام 1960م. وهذا راجع إلى أن معظم عمليات العد تتم على أساس تقديرات أعداد السكان أكثر منه عداً فعلياً. كما أن توفر فرص التعداد قد اختلف من مكان لآخر إلى درجة كبيرة. إذ يقرر ليندر Linder أن ثلثي سكان أفريقيا قد توفرت لهم فرص التعداد خلال عام 1950م فقط بينما تم عد 100 % من سكان أوروبا خلال هذه الفترة، وبينما تأخذ بعض البلاد بنظام التعداد الدوري كل خمس سنوات أو عشرة، فهناك بلاد لم يجر فيها أية تعداد بالمرة([[142]](#footnote-142)).

تعريف التعداد

هناك تعريفات متباينة للتعداد منها أن التعداد عبارة عن عملية إحصائية لها قيمة كبيرة لكل بلد وهو المصدر الأول للحقائق السكانية اللازمة للتخطيط الاجتماعي والاقتصادي على المستوى العالمي والقومي، ويعتبر ضروري للسياسة الحكومية في المجالات المختلفة وذلك لتسهيل نشاطها في الحاضر والمستقبل كما أن لها ضرورتها في التحليلات العلمية لتوزيع وتغير السكان([[143]](#footnote-143))

وفي تعريف ثان للتعداد يحدد بأنه عملية جمع وتنسيق ونشر للمعطيات السكانية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بكل الأشخاص في بلد ما أو في غيرها من المناطق المحددة في وقت محدد أو أوقات معينة. والتعداد عملية مكلفة ويحتاج خطة مسبقة وإعداد وعمل متقن يؤدي إلى إيجاز النتائج([[144]](#footnote-144)).

وفي تعريف ثالث تحدد كلمة التعداد في الاستعمال الحديث بأنها عد جميع السكان على المستوى القومي، ويحصل عليه عن طريق زيارة مباشرة لكل شخص أو اسرة في المجتمع وهي عملية كبيرة ومعقدة ويتم التعداد في تاريخ محدد وتجري أغلب الدول تعداداتها على فترات منتظمة كل خمس او عشر سنوات([[145]](#footnote-145))

وإذا أردنا أن نوجز هذه التعريفات في تعريف واحد شامل للتعداد يمكن القول بأن التعداد عملية إحصائية تقوم على عد جميع السكان على المستوى القومي عن طريق الزيارة المباشرة لكل شخص أو أسره في البلد وفي وقت محدد أو أوقات معينة أو على فترات منتظمة كل خمس او عشر سنوات، ثم يتم تنسيق الحقائق التي تم جمعهاوتنشر بعد ذلك ليستفاد منها في التخطيط الاجتماعي والاقتصادي ووضع السياسات الحكومية وغيرها على المستويات القومية والعالمية.

أهمية التعداد

واستنادا إلى هذا التعريف أمكن تحديد أهمية التعداد وفائدته في تعيين الالتزامات العسكرية والضريبية والعملية للأفراد في المجتمع. ثم في التعرف على عوامل الهجرة والخصوبة والخصائص الاقتصادية ومحددات الأمن الاجتماعي التي صاحبت التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كثير من البلدان. وتوفير المعطيات حول الخصائص الهامة للسكان والتي تحتاجها الحكومات والمصالح والتعليم والعمل وهيئات البحث وجمهور المواطنين ([[146]](#footnote-146))، سواء في التخطيط أو السياسة أو التنفيذ أو في مواجهة وحل المشاكل اليومية والملحة.

أسس التعداد

هناك أسس مختلفة لعد السكان، إما عد الناس الموجودين في لحظة زمنية معينة وهذا ما يعرف بتعداد السكان الفعلي، أو عد الناس الموجودين عادة في مكان معين وهو ما يعرف بتعداد السكان النظري. ولما كان هذان الأساسان لعد السكان ينتج عنهما حجمان مختلفان للسكان في نفس الدولة أو البلد لأن الناس الغائبون عن منازلهم مؤقتاً يعدون في مكان طبقاً للأساس الأول، وفي مكان آخر طبقاً للأساس الثاني، من هنا ظهر أساس ثالث لعد السكان عرف باسم الأسلوب الكامل أو الصحيح في عد السكان والذي يتبع الأسس المشتركة في التعدادين الفعلي والنظري ([[147]](#footnote-147)).

الخصائص الجوهرية للتعداد

ولقد أمكن تحديد وحصر عدد من الخصائص الجوهرية التي يتميز بها التعداد الجيد على النحو التالي:

* 1. **الرقابة:** بمعنى أن كل تعداد تراقبه وتجربه الحكومة القومية وأحياناً بالتعاون مع أجهزتها المحلية.
	2. **الأرض المحددة:** بمعنى أن ما يغطيه التعداد لا بد أن لا يتجاوز منطقة محددة بدقة.
	3. **الشمول:** بمعنى أن عملية العد يجب أن تشمل كل عضو في المجتمع داخل التعداد بدون حذف أو تكرار.
	4. **التوقيت:** بمعنى أنه يجب أن يجري التعداد في لحظة زمنية محددة.
	5. **الوحدات الفردية:** بمعنى أن البيانات تمثل كل فرد بطريقة تساعد على توفير المعلومات حول كل أعضاء الأسرة والجماعة أو المجتمع ككل.
	6. **الاكتمال والنشر:** بمعنى أن التعداد لا يصل إلى شكله النهائي إلا إذا اكتملت بياناته ونشر على الجمهور ([[148]](#footnote-148) ).

إجراءات التعداد

أو خطوات إعداده وتشتمل على عمليات التخطيط للتعداد وتنفيذ التعداد ثم إخراج التعداد:

* + 1. **تخطيط التعداد**

تعتبر عملية التخطيط للتعداد بمثابة الخطوة الأولى في إعداده ويتوقف عليها نجاح التعداد والوصول إلى أهدافه، ويستلزم التخطيط للتعداد مراجعة السلطة الحاكمة من أجل التعداد، وتقدير التكاليف وتوفير الميزانية واختيار الأسئلة التي ستوجه إلى الجمهور ثم اختيار أداة جمع البيانات وتحديد المناطق الجغرافية التي يشملها التعداد ثم التدريب والإعداد وتخطيط النشرات والجداول والاحتياجات وإعلام الجمهور ([[149]](#footnote-149)) ثم جمع البيانات وتنسيقها وتصنيفها وتحليلها ثم نشر نتائج التعداد في صورة تسهل معها الافادة من هذه النتائج.

1. **تنفيذ التعداد**

يحتاج تنفيذ التعداد إلى عدة خطوات أساسية من أهمها، التأكد من شمول التعداد وعدم تكرار واكتمال المنطقة التي قصدت تغطيتها، ثم تصميم كشف بحث أو استخبار يشتمل على الاستفسارات والتساؤلات التي يراد جمع استجابات حولها، ثم إجراء مقابلات مع جمهور المبحوثين بواسطة العدادين Enumerators، وأخيراً معالجة المعلومات التي تم جمعها للوصول إلى معطيات منسقة ومنتظمة ويمكن الإفادة منها، وتنقسم كل خطوة من هذه الخطوات إلى سلسلة من الأساليب المحددة تؤثر بطريقة فردية أو جمعية على صدق وثبات ودقة المعطيات التي تم جمعها([[150]](#footnote-150)).

شمول التعداد

يبدو أن التباين الكبير وانتشار مواقع الإقامة الإنسانية وتحرك السكان وصعوبة التوصل إليهم، يمثل عقبة أساسية في مواجهة الجهود نحو التعداد الكامل أو الشامل وبرغم الجهود المتتالية والتمويل الهائل لا يزال التعداد بعيداً عن الكمال. ولم يتم بعد اكتشاف الأساليب المناسبة لسد هذا النقص. ومع صعوبة تحديد الاكتمال في التعداد فإن المعطيات التي تم التوصل إليها تعتبر مكتملة بما فيه الكفاية وتصلح لأغراض بحثية متباينة. على أنه من الضروري أن نصحح مثل هذه المعطيات حتى يسهل استخدامها في مجالات البحث والإدارة الأخرى.

تصميم كشف البحث

ويمثل تصميم كشف البحث أو الاستخبار وإعداد التعليمات اللازمة للإجابة عليه جانباً هاماً من جوانب طرق بحث الظواهر السكانية وأدوات جمع معطياتها. والواقع أن هذه الأدوات تعتبر إلى درجة كبيرة نتاج لخبرة ودراية الأشخاص الذين يصممونها أكثر منها تطبيقات لنظم قائمة على إجراءات موضوعية أو محددة بدقة. ولقد تغير مضمون كشف بحث التعداد تغيراً واضحاً، خلال قرن ونصف من الاستعانة بأسلوب التعداد كما كان لتوفر الأجهزة المتقدمة أثر على تقنين وموضوعية كشف البحث من حيث الشكل. وإن كانت بنود مضمون كشف البحث والموضوعات التي تعكس حاجات الحكومة والمجتمع في حالة بدائية نسبياً. وبالرغم من التقدم الذي تحقق في هذا الميدان بفضل الخبرة والتطبيق المنظم لحقائق علم الاجتماع خاصة فيما يتعلق بالمقابلة الشخصية، فلقد أدت التطورات في استخدام الأسئلة المفتوحة النهاية والمقفولة والمقننة وغير المقننة والتسلسل القمعي للأسئلة والأساليب غير المباشرة والأساليب الاسقاطية وغيرها إلى تزايد الجهود في سبيل توفير طرق أكثر تنسيقاً وموضوعية في تصميم كشف البحث وتطوير مضمونة. وإن كانت هذه الجهود حديثة نسبياً ولا تزال في بدايتها، وعموماً تنطوي عملية تصميم كشف البحث على مشكلات الاتصال والمفهومات والمعاني الرمزية والاستجابة والصدق والثبات والدقة في القياس وهي مشكلات تؤثر في المعطيات التي يجري عليها دارس السكان تحليلاته، وإن كانت أيضاً الخبرة والتطبيق المنظم لحقائق علم الاجتماع كفيلة بالتغلب على مثل هذه المشكلات([[151]](#footnote-151)).

كأن تهتم الهيئة القائمة على أمر التعداد بالاختبار المبدئي Pretest لكشف البحث والتعليمات والإجراءات، ويمثل هذا الاختبار تجربة تساعد على الدقة وصقل الأدوات وزيادة خبرة الباحثين والتحكم في أخطاء الاستجابة والقياس وتساعد على توفير حقائق يمكن استخدامها في التحقق من صدق وثبات نتائج التعداد.

المقابلة الشخصية

وتتمثل في الموقف الذي يحصل من خلاله العداد (القائم بعملية التعداد) على الإجابات التي تثيرها استفسارات البحث لدى المفحوص. والواقع أن عملية المقابلة الشخصية كخطوة أساسية في عملية التعداد تعد بمثابة الأساس الذي يستند إليه صدق وثبات المعلومات التي تم الحصول عليها وتتحدد دقتها، وتظهر في موقف المقابلة الشخصية عدة مشكلات منها معوقات الاتصال من دوافع وحواجز نفسية، واللغة وعدم القدرة على التنبؤ بتتابع السلوك الذي قد يتم في موقف التفاعل بين العداد والمفحوص. كما يرجع خطأ الاستجابة في المقابلة الشخصية إلى قيام العداد عادة يجمع المعلومات عن كل أعضاء الأسرة من عضو واحد فقط منها عادة ما يكون عضو المنزل البالغ والذي يسهل وجوده في المنزل عند القيام بعملية التعداد ([[152]](#footnote-152)). ولقد ابتكرت أساليب متباينة بمعرفة علماء الاجتماع خاصة للتقليل من أسباب الخطا هذه والتغلب على هذه المشكلات من أهمها استخدام أسلوب العد الذاتي - Self | enumeration

جمهور التعداد

وإذا كان جمهور التعداد يتمثل في كافة السكان أو في إجمالي مجموع السكان في البلد الذي يجري به التعداد فإن نوعية المشكلات التي تواجه القائمين على أمر التعداد تختلف عما إذا كان الجمهور يتمثل في جزء فقط من هؤلاء أو في عينة يجري عليها التعداد للدلالة على أحوال الكل. ذلك لأن عملية اختيار جزء لكي يمثل كلا يجري عليه التعداد وتستخلص منه استنتاجات تنطبق على الكل يعتبر مشكلة في حد ذاته. ذلك لأن الأساليب المحددة التي يستعان بها في اختيار أو سحب العينة المناسبة تختلف باختلاف طبيعة المجتمع والظواهر التي تقوم بدراستها. ففي المجتمع الذي يتكون من وحدات متجانسة تماماً لا يشكل اختيار أية وحدة منها مشكلة بل يخدم الهدف. وإنما يكون الأمر صعباً إذا كان المجتمع مكوناً من وحدات غير متجانسة. وقد استطاعت التطورات في الإحصاء والرياضة والتي أدخلت على النظريات والمناهج أن تجعل مثل هذا الاختيار أمراً سهلاً وموضوعياً. إذ مكنت الطرق والنظريات الإحصائية الباحثين من حساب نسبة الخطأ في عملية المعاينة، وجعلته يقف على قدر الثقة في الفروقات بين النتائج التي حصل عليها من العينة وبين تلك النتائج التي قد يحصل عليها من التعداد الكامل، بحيث جعلت تلك التطورات في النظرية والتطبيق من التعداد بالعينة وسيلة لها قيمتها الهامة في الدراسات السكانية وخاصة نتيجة الابتكار أساليب تصميم العينات العشوائية والبسيطة والمساحية وما اليها. ولقد اتسع نطاق استخدام طريقة التعداد بالعينة وقل استخدام نظام التعداد الكامل حيث تعددت في ذات الوقت أغراض التعداد وتطور نطاق الموضوعات التي يراد جميع المعلومات حولها، وتحسينه لنوعية المعطيات وتقليله للتكاليف والوقت، وعدد الأشخاص المعتمد عليهم في عملية العد([[153]](#footnote-153)).

معالجة المعطيات

ويمكن تقسيم عمليات معالجة المعطيات التي يوفرها التعداد إلى عملية المراجعة Editing والترميز والتصنيف والجدولة وإخراج النتائج في صورة تقرير منشور والخطوة الهامة في عمليات المراجعة والترميز هي التي تعرف باسم تصنيف المعطيات وتصميم فئات وانساق التصنيف يرد إليها الكم الهائل من المعطيات التي تم جمعها وتطويعها لأغراض البحث والتطبيق. والواقع أن عملية التصنيف تعد عملية مشتركة بين كل العلوم وهي واحدة من العمليات التي قد يكون لها تأثيراً حيوياً على تحليل المعطيات وعلى الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها ذلك لأن هناك بنوداً يسهل تصنيفها مثل النوع والعمر وبالتالي فإنها لا تواجه مشكلات كبيرة في تصنيفها أما البنود مثل اللون والجنس والحالة الزواجية فإنها تثير مشكلات كبرى فيما يتعلق بتصميم تصنيف ملائم لها من الناحية النظرية والتطبيقية وقد تشتمل أنساق وفئات التصنيف على فئات فرعية لها طابعاً متعسفاً أو على تحديدات وتعريفات غير واضحة، أو يحتمل أن يكون هناك تباين بين تصور الفئات وبين الواقع الذي يشير إليه، وإن كان الأخذ بمثل هذه المقولات يفرض نظاماً على عالم الظواهر ويسهل عليه تناول ومعالجة المعطيات عند البحث، إلا أنها قد تؤدي إلى أخطاء، فيصبح الطابع التعسفي للتصنيف له أثره على التحليل والاستنتاج فيما يتعلق بالخصائص الاقتصادية والاجتماعية والنفسية التي قد يعني بها دارسوا السكان وذلك مثل مؤشرات المكانة الاقتصادية والاجتماعية والمهنة والصناعة ونمط الشخصية والسمات والاتجاهات وما اليها.

وقد تظهر أثناء التحليل مشكلة أخرى تتعلق بالاتساق الداخلى للاستجابات على المجموعة الكبيرة من البنود التي يشتمل عليها كشف التعداد. وهنا تجدر الإشارة إلى ذلك التقدم الفني الكبير الذي دخل على أساليب معالجة المعلومات والثورة التكنولوجية التي حدثت في نطاق الاحصاء والرياضة لمعالجة الكم الهائل من المعطيات والاسهام في دقتها ونوعيتها ومراجعتها والتحكم فيها بسرعة هائلة باستخدام الحاسبات الآلية([[154]](#footnote-154)).

1. **إخراج التعداد**

عادة ما يتم إخراج نتائج التعداد في صورة تقرير منشور حتى تتحقق الفائدة المرجوة منه ويظهر تقرير التعداد في صورة جداول احصائية بسيطة أو مركبة حسب السن والنوع بالاضافة إلى الخصائص السكانية الأخرى، ذلك اعتقاداً في أنه لا يكون لهذه الخصائص السكانية أية معني بمعزل عن فئات السن والنوع، حيث تعتمد الحالة الزواجية على عمر الشخص ونوعه. ولا يكون للعزاب أو المتزوجين والمطلقين أي معنى إذا فصلناهم عن أعمارهم. ولقد أصبح تقسيم السكان حسب فئات العمر الخمسية (أقل من 5 سنوات إلى أقل من 10 هكذا) هو الأسلوب المعياري والمتقن في جداول التعداد. وذلك لأن تركيز البيانات لا يكون مفيداً ومن هنا اتبعت كثير من التحليلات السكانية توزيع العمر الخمسية وأن كان هذا لا يمنع من تقليل عدد الفئات العمرية عن طريق ضم بعضها إلى بعض وتكوين فئات أوسع([[155]](#footnote-155)).

صعوبات التعداد

هناك مجموعة كبيرة من الصعوبات والثغرات التي ينطوي عليها التعداد يمكن تقسيمها إلى صعوبات موضوعية وأخرى غير موضوعية أو ذاتية على النحو التالي:

الصعوبات الموضوعية

لما كان التعداد عملاً لا يقدر عليه غير الحكومة لذا كانت موضوعاته وبنوده ومعطياته رهن السياسة الاجتماعية التي تحددها الحكومة وتتأثر كذلك بما تمليه الحكومة في هذا الصدد. ولقد حال الفصل الواضح بين الكنيسة والدولة في كثير من البلاد الأوروبية والأمريكية دون ظهور الروابط والحقائق الدينية في تعدادات السكان([[156]](#footnote-156)). وتؤثر العقبات الجغرافية في السفر والتنقل وظروف الجو الصعبة ومخاطر الحيوانات والنفقات والجهد اللازم في ما يستطيع التعداد جمعه من معطيات سكانية. كما يتأثر التعداد بالاختلافات الثقافية والعنصرية ومستويات التعليم بين السكان فيمجتمع التعداد ([[157]](#footnote-157) ). وتعد كل هذه الظروف بمثابة صعوبات مفروضة على التعداد وتحول دون تحقيق الكثير من أهدافه.

الصعوبات الذاتية

وتمدنا المعطيات السكانية التي يوفرها التعداد باوصاف توزيعية للمجتمعات السكانية أكثر مما تمدنا بحقائق بنائية عن الجماعات والمواقف الاجتماعية، إذ يفتقر التعداد الاحصائيات تتعلق بالأسرة مثلاً. وإذا كانت معطيات التعداد قد تناولت أنواعاً كثيرة من العمليات الاجتماعية، فإن هذه المعطيات ترتبط بالتجمعات المذكورة أكثر مما تتعلق بالجماعات. وبالرغم من أن المعطيات المتعلقة بالتجمعات كما يوفرها التعداد يمكن الإفادة منها كمؤشرات على الخصائص البنائية. إلا أن المعطيات من النوع الذي يحتاجه التحليل السكاني من وجهة نظر عالم الاجتماع وخاصة ما تعلق محددات التباين السكاني والتغير ليست متوفرة من حيث الشكل والكمية المناسبة في التعداد ([[158]](#footnote-158)).

ويتوقف صدق وثبات معطيات التعداد على القدرة على تحديد الأشخاص الذين يجب أن تحصل منهم على المعلومات اللازمة، كما يتأثر الصدق بعدم رغبة أو عدم قدرة الأفراد الذين تجمع منهم المعلومات الضرورية أو الشك في أهمية وضرورة التعداد([[159]](#footnote-159))، وادلائهم باجابات متناقضة فيما يتعلق بأعمارهم، وقد يتطلب ذلك سؤال الشخص عن سنة الميلاد بدلاً من السؤال عن العمر الذي يعتقد أنه قد أتمه، وقد يتبع طرقاً أخرى مختلفة لتوجيه السؤال عن العمر، فقد يسال عن آخر ميلاد للشخص أو عن أقرب عيد ميلاد له، وكذلك يتأثر الادلاء بالسن بعادات معينة وخاصة لدى السيدات، وهكذا لا تخلو الحقائق التي تجمع بواسطة التعداد من الغموض والإبهام كما أن هناك صعوبات كثيرة تواجه حصر هذه الحقائق إذ يصعب وضع بعض الناس في فئات معينة أو يصعب تبويب بيانات النشاط الاقتصادي ([[160]](#footnote-160)).

رابعاً: التسجيل الحيوي

ويمثل التسجيل الحيوي المصدر الثاني للمعطيات السكانية وينطوي على جوانب كثيرة منها تاريخ التسجيل الحيوي وتعريفه والقيمة العامة له، والموضوعات التي يتناولها وصعوباته أو ثغراته، نتوقع مع تحليل هذه الجوانب إلقاء الضوء على التسجيل الحيوي.

تاريخ التسجيل الحيوي

ليس لعملية جمع المعطيات الحيوية جذورثابتة في التاريخ كما هو الحالة بالنسبة للتعداد، ولكنها عملية ترد بأصولها إلى العصور الوسطى، حيث جمعت في ذلك الوقت بعض الإحصائيات الحيوية من طبقات سكانية معينة. ثم أصبح نظام التسجيل الحيوي نظاماً عالمياً، ومع ذلك لم تتمكن إلا بلاد قليلة من إقامة نظم كاملة للتسجيل الحيوي([[161]](#footnote-161)).

تعريف التسجيل الحيوي

اختلفت تعريفات التسجيل الحيوي بحيث يذهب بعضها إلى أن المقصود بتسجيل الأحداث الحيوية هي الأحداث، التي تقع خلال سنة ميلادية عموماً وهي عملية تتم عن طريق مشروعات التسجيل المصممة لقيد جميع هذه الأحداث من مواليد ووفيات وهجرة وحالات الزواج والطلاق وقت حدوثها، ويختلف التسجيل الحيوي عن التعداد في أن الأول تسجيل للأحداث والثاني تسجيل للأشخاص. وعملية التسجيل الحيوي عملية إجبارية ومجالها أضيق من مجال التعداد، وتعتبر عملاً مكتبياً موزعاً على العالم بطوله وهو من السهولة بمكان إلى الحد الذي اعتبر عملاً روتينياً ([[162]](#footnote-162)).

وفي تعريف آخر للتسجيل الحيوي يذهب إلى أنه يهتم بتسجيل الأحداث الحيوية مثل الميلاد والوفاة والزواج والطلاق والتبني والانفصال والهجر وتتعلق هذه الأحداث بدخول الفرد أو خروجه من الحياة، إلى جانب التغير في حالته المدنية التي قد تحدث له خلال حياته، وما احصائيات التسجيل الحيوي وسائل فيها من التغيرات في السكان بين التعدادات المختلفة كما تفيد اغراض اخرى ([[163]](#footnote-163)).

وهكذا يمكن القول بأن التسجيل الحيوي نظام حكومي القيمة الدولة في صورة مكاتب تنتشر في أرجاء البلاد لتسجيل الأحداث الحيوية بطريقة رولية وإجبارية تلك الأحداث التي تتعلق بادخول الفرد أو خروجه من الحياة، وخاصة حالات المواليد والوفيات والهجرة والزواج والطلاق والتبني والانفصال والهجر، وذلك في وقت حدوثها أثناء العام.

أهمية والتسجيل الحيوي

تتمثل أهمية التسجيل الحيوي في اعتباره مصادراً هاماً وأساسيا ومباشرة للمعطيات السكانية حول عوامل نمو وتغير السكان وخاصة عوامل المواليد والوفيات والهجرة، كما تساعدنا على قياس التغيرات في السكان بين الفترات المختلفة سواء في حجم السكان أو تكوينه أو توزيعه، أو حجم الأسرة وتكوينها بالنظر إلى واقعات الزواج والطلاق والتبني والانفصال والهجر على وجه الخصوص ولا شك في أن هذه المعطيات تفيد في التعرف على اتجاهات التطور حالياً وفي المستقبل، الأمر الذي مكن الاعتماد عليه في وضع الخطط والبرامج المناسبة.

صعوبات التسجيل الحيوي

يواجه التسجيل الحيوي مجموعة كبيرة من الصعوبات، فعلى الرغم من أن التسجيل الحيوي يتناول مجتمعاً معيناً المفروض أنه المجتمع السكاني بأكمله، إلا أن هذه العملية تنطوي على بعض العيوب، فقد تستبعد أجزاء مهمة من المجتمع نتيجة الإهمال تعميم عملية التسجيل في قطاعات المجتمع بأكمله ([[164]](#footnote-164))، أو قد يكون هناك تراخ في تنفيذ قوانين وتعليمات التسجيل فتحذف بعضها، وتختلف البيانات المحذوفة باختلاف نوع الواقعات، فقد يكون تسجيل المواليد. أكثر دقة واكتمالا من تسجيل الوفيات. كما مختلف دقة ومستوى تسجيل المواليد. والوفيات من دقة تسجيل الزواج والهجرة حتى ولو كانت كلها تخضع لنظام واحد، كما تختلف مستويات الدقة من منطقة لأخرى داخل نفس البلد، وقد يكون التسجيل الحيوي عرضه الأخطاء التصنيف واحتساب بعض المواليد أحياء ولادات ميتة، وبعض الزيجات الثانية زيجات أولى، كما يتعرض التسجيل الأخطاء في تسجيل الأحداث حسب زمانها ومكانها أو يتأخر التسجيل فترة زمنية للإهمال في التبليغ مثلاً، أو لأن معلومات التسجيل يحصل من أناس لهم علاقة مباشرة بالواقعات التي تم تسجيلها، فالوفاة - مثلاً - تبلغ من شخص غير المتوفي، بل قد تكون صلته بالمتوفي بعيدة أو غير وثيقة مما يؤثر في تحريف المعلومات التي يدلى بها، وقد لا يكون هناك حافز كبير للإدلاء ببيان دقيق عن هذه الواقعات، كما أنه من الصعب معالجة كلمة المولود الحي في سجل إحصائي لأن الحياة غير مضمونة في اللحظات والأيام الأولى من الطفولة. كما يصعب إتباع تعليمات نظام التسجيل كاملة، أو إتباع التعليمات بطريقة واحدة بين القائمين على التسجيل في المكاتب المخصصة لذلك([[165]](#footnote-165)). كما تعترض التسجيل الحيوي الكثير من الصعوبات الموضوعية والذاتية السابق الإشارة إليها بالنسبة للتعداد خاصة وأنهما يشتركان معاً في اعتبارهما مصدرين مباشرين للمعطيات السكانية.

خامساً: البيانات الجاهزة

كان حرص الباحثين على الاقتصاد في الوقت والجهد والإمكانيات في عملية البحث ودراسة الظواهر السكانية من أهم الدوافع التي جعلتهم يفكرون في استخدام بيانات في متناول اليد جاهزة ومعدة لأغراض غير أغراض البحث العلمي ودراسة السكان أخذت صوراً متعددة من أهمها السجلات الإحصائية والتقارير الرسمية بحيث كان تحليل البيانات التي توفرها هذه الأساليب من أهم طرق دراسة السكان التي لها أهميتها واستخداماتها وخصائصها ووسائلها وعيوبها.

تعريف طريقة تحليل البيانات الجاهزة

وهي طريقة غير مباشرة تستعين بالبيانات التي توفرها السجلات الإحصائية والتقارير الرسمية، بحيث تستعين بالسجلات الإحصائية التي تصدر عن تعدادات السكان والتقارير الرسمية التي تصدرها المؤسسات الصحية والاقتصادية والحكومية والصناعية والتعليمية والتربوية والجوازات والهجرة والمؤسسات التجارية والمصرفية والسياسية والنقابية والقوى العاملة والعسكرية وغيرها والتي تنطوي على بيانات تتعلق بالسكان ونوعهم وأعمارهم وحجمهم ومهنهم والمستويات الصحية والمواليد والوفيات والأجور وساعات العمل والكفاية الإنتاجية ومعدلات الجريمة ومعدلات التعليم ([[166]](#footnote-166))والقوى العاملة والموارد البشرية والإنتاج القومي... الخ.

خصائص ومميزات طريقة تحليل البيانات الجاهزة

تعكس طبيعة البيانات التي تعتمد عليها هذه الطريقة بعض الخصائص والمميزات الهامة. منها أن بيانات السجلات الإحصائية مثلاً قد تم جمعها على فترات متباينة الأمر الذي يساهم بدوره في جعل هذه البيانات تعين في الوقوف على اتجاهات التطور في جوانب الحياة الاجتماعية التي تعبرعنها هذه البيانات.

كما أن هذه البيانات قد جمعت في المجرى الطبيعي لوقوع الأحداث مما يعكس موضوعيتها، بالمقارنة بالبيانات التي يقوم بجمعها باحثون قد يؤثر وجودهم في تعاون أفراد المجتمع وفي تحيزهم.

كما تتميز هذه البيانات بأنها تمنح الباحث فرصة التعامل مع مادة سبق جمعها تعبر عن وحدات كبرى في المجتمع هي القرية أو المدينة أو الدولة ككل. وتعتمد على المجموع الكلي للسكان من خلال الحصر الشامل أو التعداد أكثر من اعتمادها على العينات مما يضفي عليها قيمة ودلالة في التفسير والتعميم.

استخدامات طريقة تحليل البيانات الجاهزة

تتعدد استخدامات طريقة تحليل البيانات الجاهزة وتتنوع بين الاستفادة منها في التحقق من بعض الفروض العلمية وهذا ما حوله (دور كايم) عندما حاول التحقق من الفرض القائل بالعلاقة بين الانتحار والتكامل الاجتماعي عن طريق تحليل السجلات الإحصائية عن الانتحار بين الجماعات الدينية الكاثوليكية والبروتستانتية وبين العزاب والمتزوجين وغيرهم.

وقد تستخدم أيضاً السجلات الإحصائية في استكمال بعض مراحل بحث يجري حول ظاهرة معينة، ولتكن مثلا ظاهرة الجريمة بحيث تستخدم السجلات الإحصائية والتقارير الرسمية في مرحلة التعرف على حجم الجريمة واتجاهاتها وهكذا.

وتستخدم السجلات الإحصائية كذلك في اختيار حالات للبحث تتميز خصائص محددة يمكن اعتبارها من بين عينة البحث الأكثر تعمقاً، ذلك أن هذه السجلات تفيد في التعرف على الخصائص المتباينة لجمهور السكان، الأمر الذي يسهل معه اختيار حالات ضمن هذه الفئات المختلفة لها بعض الخصائص المفضلة في البحث([[167]](#footnote-167)).

عيوب طريقة تحليل البيانات الجاهزة

من أهم عيوب هذه الطريقة أن التسجيلات الإحصائية والتقارير الرسمية تستخدم مفاهيم لا تتفق مع المفاهيم المستخدمة في البحث ودراسة السكان. وأن كثيراً من بيانات هذه السجلات مشكوك فيها وخاصة فيما يتعلق بالدخل وميل الأفراد في هذا الصدد إلى تقديم بيانات غير دقيقة تهرباً من الضرائب مثلاً.

سادساً: البحث الاجتماعي للسكان

واضح اذن أن الجزء الأكبر من المعطيات التي يستخدمها دارس السكان سواء في الديموجرافيا أو الدراسات السكانية هي التي ترد في التعدادات الدورية للسكان التي تجريها معظم الدول، وكذلك تلك البيانات الجاهزة والسجلات الرسمية. غير أن دراسة السكان في علم الاجتماع لا تكتفي بهذه المصادر المباشرة وغير المباشرة للمعطيات السكانية خاصة وأن هذه المصادر والطرق تعترضها صعوبات كثيرة سبقت الإشارة إليها، وإنما وسعت الدراسة السوسيولوجية من نطاق هذه المصادر والطرق التضيف إجراءات منهجية تعين في التغلب على هذه الصعوبات وسد الثغرات من ناحية، وتحقق أهداف هذا العلم في إجراء التحليل الاجتماعي للظواهر السكانية وتفسير تباين هذه الظواهر في المجتمع من ناحية أخرى. إذ يعتمد علم اجتماع السكان اساساً في دراسته للظواهر السكانية على البحث الاجتماعي لهذه الظواهر فضلاً عن استعانته بالإجراءات والطرق المنهجية التي يعتمد عليها أساساً في الديموجرافيا والدراسات السكانية الأخرى.

ويمثل البحث الاجتماعي للسكان إجراءاً منهجياً مباشراً في توفير المعطيات السكانية ويعد بمثابة أسلوباً بديلاً للحصول على البيانات التي توفرها التعدادات ونظم التسجيل الحيوي والبيانات الجاهزة. فهو يشبه من ناحية التعداد من حيث أنه يعتمد على سؤال المبحوثين عن خصائصهم، وقد يشبه من ناحية أخرى أسلوب تسجيل الواقعات الحيوية، لأنه قد يلجأ إلى سؤال الناس عن الواقعات التي حدثت لأفراد أسرهم أو لجيرانهم في الشهر أو السنة السابقة ومع ذلك يختلف البحث الاجتماعي للسكان عن كل من التعداد والتسجيل الحيوي في أن الغرض منه يكون أكثر تحديداً، حيث تصمم البحوث الاجتماعية للحصول على معلومات محددة أو لعينة محددة من السكان، وقد أتاحت اساليب المعاينة (أو سحب العينات) وتقدمها إمكانيات جديدة للبحث وعملت على مرونة عملية جمع البيانات ويمتاز استخدامها بقلة التكاليف وضمان أكبر لدقة المعلومات الخاصة بالمجتمع موضوع البحث ([[168]](#footnote-168)).

والواقع أن دراسة السكان في علم الاجتماع ليست لها مناهجها الخاصة بها، ولا ينفصل البحث السكاني عن ميادين البحث المماثلة، وإنما يمكن لدارس السكان في علم الاجتماع أن يجري بحوثه في هذا الميدان استناداً إلى مناهج وطرق وأدوات البحث في نطاق تخصصه بشرط أن يستوعب الدروس التي تفرضها هذه الاجراءات المنهجية وحتى يتمكن من اختيار ما يتناسب منها مع موضوع البحث الذي يجريه والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه.

مناهج البحث الاجتماعي للسكان

يستطيع دارس السكان من وجهة نظر علم الاجتماع أن يجد في مناهج البحث الاجتماعي وخاصة المنهج التجربي والمنهج التاريخي ما يعينه على تحقيق أهدافه من ناحية وعلى تجاوز ثغرات الإجراءات المنهجية الأخرى في دراسة السكان.

فالمنهج التجريبي باعتباره يدرس الظواهر الحاضرة أو الراهنة ويحاول التوصل إلى القوانين العامة أو الثابتة عن الظواهر، ويعتمد في ذلك على الملاحظة والقياس والتجربة ويصوغ قوانينه في صورة رياضية. يقدم لدارس السكان من وجهة نظر علم الاجتماع بديلا لطرق التعداد والتسجيل الحيوي، ويجعله يتجاوز حدود التعداد والتسجيل الحيوي ولا يقف عند حد الأوصاف التوزيعية للتجمعات السكانية، وإنما يمكنه من إجراء ملاحظات وقياسات للظواهر السكانية في المجتمع أو أحد قطاعاته الريفية والحضرية، والتوصل إلى العلاقات الثابتة بين الظواهر السكانية واختبار الفروض العلمية المتعلقة بتفسير تباينات هذه الظواهر في المجتمع.

أما المنهج التاريخي باعتباره يدرس ظواهر الماضي حيث يقوم الباحث بالتنقيب عنها في وثائق التاريخ وذلك لجمعها ومحاولة التحقق منه باتباع طرق التحليل والتركيب بهدف البحث عن العلاقات السببية بين الحوادث الماضية، كما يمد دارس السكان من وجهة نظر علم الاجتماع بأسلوب منهجي يمكنه من التغلب على صعوبات التعداد والتسجيل الحيوي وعدم قدرتها على تتبع التطور التاريخي للظواهر السكانية في التوصل إلى المعطيات السكانية التي تفيد في تتبع تطور الظواهر السكانية في الماضي والتعرف على دينامياتها وعوامل تغيرها، ثم التوصل إلى العلاقات السببية بينها والتي يمكن على ضوئها صياغة القوانين التي تحدد اتجاهات التغير في المستقبل، والتي يمكن استناداً إليها وضع الخطط والبرامج لتجنب مشكلات هذا التطور.

طرق البحث الاجتماعي للسكان

تستعين دراسية السكان من وجهة نظر علم الاجتماع بطرق المسح الاجتماعي ودراسة الحالة إلى جانب طريقة البيانات الجاهزة في التوصل إلى المعطيات السكانية اللازمة لتحقيق أهداف هذه الدراسة وإجراء التحليل الاجتماعي لها.

والواقع أن التعداد الشامل او بالعينة يقترب في إجراءاته من المسح الاجتماعي وأخذ عن المسح الاجتماعي كطريقة في البحث الاجتماعي الشيء الكثير، بحيث إن كل تطور يحدث في نطاق المسح الاجتماعي ينعكس على التعداد ويساعد على بلورته ونضجه وهذا ما أشرنا إليه بإيجاز عند تناول التعداد كطريقة في التوصل الى المعطيات السكانية. فلقد أخذ التعداد عن المسح الاجتماعي ما تحقق له من خبرة في مجال تصميم أدوات جمع البيانات وصياغة الأسئلة وتقنينها وترتيبها وضمان صدقها وثباتها، وكيفية مع هذه البيانات وتسجيلها، ثم معالجتها... الخ ولعل ما يمتاز به المسح الاجتماعي من مرونة وتنوع يجعله يتجاوز صعوبات التعداد، إذ يستطيع دارس السكان إجراء مسح عام أو متخصص أو مسح شامل أو بالعينة أو مسح دوري دون تقيد بالسياسة الاجتماعية التي تحددها الحكومة، كما يستطيع أن يأخذ في اعتباره الاختلافات الثقافية والعنصرية ومستويات التعليم بين جمهور المسح حتى لا تتاثر معطياته من حيث درجة التمثيل ويمدنا البحث بحقائق متباينة عن الجماعات والمواقف الاجتماعية وأنواعا كثيرة من العمليات الاجتماعية والمؤشرات عن الخصائص البنائية لم يستطع التعداد التوصل إليه. ويزداد توفر مثل هذه الحقائق باتباع طريقة دراسة الحالة في توفير المعطيات السكانية من وجهة نظر علم الاجتماع خاصة وان دراسة الحالة تجري لجماعات معينة أو مواقف أو مجتمعات محلية كالقرية أو المدينة أو غيرها من ([[169]](#footnote-169)) الجماعات التي تمثل تصورات بنائية تصلح أكثر من غيرها للتحليل السوسيولوجي للظواهر السكانية وتساعد على تقديم التفسيرات السوسيولوجية التباين الظواهر السكانية في المجتمع.

أدوات جمع البيانات

وبإمكان دارس السكان من وجهة نظر علم الاجتماع أن يستعين بأدوات جمع البيانات في البحث الاجتماعي وخاصة المقابلة الشخصية والاستخبار، إذ يتجاوز الاستخبار العقبات الجغرافية في السفر والتنقل والنفقات والجهد اللازم الأمر الذي لا يتوفر للتعداد، طالما أمكن إرسال الاستخبار بالبريد أو من خلال الصحف والمجلات اليومية أو الأسبوعية وطالما كان الباحث في استخدامه للمقابلة الشخصية أو الاستخبار يعرف نوعية الأشخاص الذين يجب أن يحصل منهم على المعلومات ويستطيع أن يكسب من خلال المقابلة ود وجانب المبحوثين مما يسهل عليهم عملية الإجابة عن التساؤلات، ويقضي على كل صور الشك لديهم، وكذلك يستطيع أن يضع في أدواته بنودا تساعد في التغلب على الإجابات المتناقضة ومراجعتها، من ناحية اخرى تساعد هذه البنود والفئات على سهولة تصنيف وترميز البيانات فيما بعد، مما يزيد من درجة دقة وضبط وصدق وثبات البيانات الأمر الذي يفتقر إليه التعداد والتسجيل الحيوي كما سبق وأن أشرنا إلى ذلك.

مستويات التحليل

تجمع المعطيات السكانية في التعداد أو التسجيل الحيوي بطريقة فردية تماماً، بحيث يستدل منها على الخصائص السكانية للأمة أو الدولة ككل. ونتيجة لذلك يتم تحليل المعطيات السكانية المتوفرة عن هذه المصادر وخاصة في الديموجرافيا والدراسات السكانية، على مستوى الأمة أو الدولة ككل. غير انه في البحث الاجتماعي للسكان قد تجمع البيانات بطريقة فردية او بطريقة جماعية، بحيث يستدل منها على الخصائص السكانية للأمة أو الدولة أو المدينة أو القرية أو الضاحية أو المنطقة المتخلفة أو جماعة الأسرة أو الأصدقاء، أو العمل أو الفصل الدراسي او الطبقة الاجتماعية أو غيرها. وعلى هذا الأساس فإن دراسة السكان من وجهة نظر علم الاجتماع تجري تحليلاتها للمعطيات السكانية على مستويات متباينة قد تكون الأسرة أو الطبقة أو المدينة أو القرية أو المجتمع الأكبر، مما يساعد على تحقيق أهداف علم اجتماع السكان في تقديم تفسيره لتباين الظواهر السكانية في المجتمع.

أنواع البحوث الاجتماعية للسكان

يحدد نوع البحث الاجتماعي للسكان بناء على الهدف الذي يسعى إليه دارس السكان، ولذلك يؤدي تنوع الأهداف في هذا الصدد إلى تنوع البحوث الاجتماعية للسكان، وتصنف البحوث في مجال السكان، كما تصنف في أي مجال آخر من مجالات الدراسة الاجتماعية إلى أربعة أنواع أساسية على ضوء الهدف منها كما يلي:

* 1. البحوث الكشفية او الاستطلاعية وهي التي تهتم باستطلاع أبعاد الظاهرة للتمهيد الخطوات أخرى ضرورية بعدها في عملية البحث العلمي، وهذه البحوث لا يتطلب فيها البدء بفروض علمية، وإنما هي تحاول الاجابة على سؤال يبدأ بكلمة الاستفهام، ماذا؟
	2. البحوث الوصفية التي تركز على رصد الظاهرة موضوع الدراسة كما هي في واقعها وسياقها بقصد الاجابة على السؤال الذي يبدأ بكلمة الاستفهام، كيف؟
	3. البحوث التشخيصية التي تهتم بإبراز العوامل والمتغيرات الأساسية التي تحدث الظاهرة وتؤثر فيها وهي دراسات غالباً ما تقوم على اختبار فروض علمية حول الظاهرة ([[170]](#footnote-170))
	4. البحوث التقويمية والخاصة بتقويم المشروعات الاجتماعية وخطط التنمية الاجتماعية، ومنها في مجال السكان، البحوث التي تدرس مشروعات مثل تنظيم الأسرة أو البحوث التي تعمل على تقويم السياسات السكانية.

 والشيء الجدير بالذكر ونحن بصدد تصنيف البحوث السكانية، على النحو السابق، أن هذا التصنيف لا يخرج عن كونه تصنيفاً تصورياً بقصد البحث والدراسة والتحليل فهناك بحوث قد تجمع في أهدافها بين واحد أو أكثر من الأهداف السابقة.

أمثلة على بحوث السكان

وإذا عرفنا أن الخطط والمشروعات والبرامج التي تستعين بها الحكومات على تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية المختلفة، تقوم على أساس من نتائج البحوث العلمية، وكانت البحوث تصنف حسب أهدافها، فإنه يمكن لنا أن نأخذ أهداف التنمية الاجتماعية في مراحلها المختلفة ونحدد على ضوئها أنواع البحوث الكشفية والاستطلاعية والوصفية التشخيصية والتقويمية في مجال السكان على النحو التالي:

البحوث الكشفية والاستطلاعية في نطاق السكان

لكي نخرج بصورة واضحة عن البناء الديموجرافي للمجتمع، يلزم الأمر دراسة أبعاد هذا البناء من حيث حجم السكان وتحديد عددهم، وتركيب السكان او خصائصهم من فئات العمر والنوع والدين والزواج، ومستويات التعليم وتوزيع السكان على الريف والحضر وما اليها. كما يتطلب الأمر دراسة عوامل تغير السكان من مواليد ووفيات وهجرة بحيث نهتم بدراسة نوع المواليد والتعرف على معدل الخصوبة، ونسب المتزوجين في فئات العمر المختلفة، ونسب المتزوجين بأكثر من واحدة. وترتيب الفرد في الأسرة وتصنيف الوفيات حسب السن والنوع وسبب الوفاة([[171]](#footnote-171)). وتحليل الهجرة بأنواعها داخلية وخارجية، وتحديد مناطق الجذب والطرد للسكان وإلقاء الضوء على عوامل الهجرة ولا يمكن إنكار الحاجة إلى دراسة القوى العاملة والموارد البشرية والعمالة وغيرها، من موضوعات تحدد على ضوئها نسبة المعتمدين وهم الأشخاص تحت سن 16 سنة أو فوق سن 65 سنة وهم أفراد الجماعة غير المنتجة اقتصادياً، وإلى أي حد تشكل عبئاً على بقية أفراد القوى العاملة في المجتمع والتي تقوم بشغل وظائف على المستويات المتباينة في الدولة وفي المجالات والتخصصات المختلفة ومعرفة نوعية التخصصات والكفاءات الموجودة في اختيار المشروعات المناسبة لها. كما لا يصح أن نغفل دراسة متغيرات سكانية وظروف من أهمها التعليم والصحة والإسكان والخدمات الاجتماعية وأن نوفر إحصاءات عن عدد المدارس والفصول والطلبة في كل مرحلة تعليمية، وعدد المدرسين ومؤهلاتهم ومستوياتهم العلمية، وكذلك عدد المستشفيات والأسرة، وعدد المرضى مقسمين حسب السن والنوع وعدد الأطباء ومساعديهم والممرضين والممرضات والأجهزة الطبية المتوفرة، وكذلك عدد الوحدات السكنية، وتقسيمها حسب المستويات الاقتصادية وعدد الأفراد في كل وحدة سكنية، وكذلك معرفة عدد مراكز الخدمة أو المؤسسات في مجالات رعاية الطفولة والشباب والمسنين وذوي العاهات والوحدات الجمعة والجمعيات التعاونية الزراعية وغيرها([[172]](#footnote-172)).

ولاستخلاص النتائج التي تلقي الضوء على أبعاد هذا البناء الديموجرافي أو الكشف عنها فقد يقوم الباحث برسم هرم سكاني بناء على بيانات التعدادات المتعلقة بالسن والنوع، لتحديد التركيب النوعي والعمري للسكان، وهو يتبع عدة إجراءات منهجية للوصول إلى صورة هذا الهرم، الذي يستطيع على ضوئه أن يقارن بين تركيب السكان في مجتمعه والمجتمعات الأخرى ويستخلص مجموعة من النتائج التي تدلل على طبيعة تركيب السكان وإمكانياته وحدوده وقد يقوم الباحث أيضاً بوضع رسوم بيانية عن جوانب أخرى من البناء الديموجرافي كان يوضح مثلا التركيب المهني أو توزيع السكان على الريف والحضر أو ما يقابلها. إما البحوث والاستقصاءات التي تجري السد النقص في بيانات التعداد والتسجيل الحيوي، مثل تحديد العلاقات بين مكونات البناء الديموجرافي، أو بين التركيب العمري وتوزيع السكان على الريف والحضر، وبين التركيب النوعي وهذا التوزيع وبين التركيب التعليمي والتوزيع السابق، وهكذا فإن هذه البحوث تثير مشكلات من نوع آخر، سنشير إليها بعد تناول المجالات الأخرى للبحوث المتعلقة بالسكان، ويتطلب الأمر دراسة تغير هذا البناء من حيث التعرف على العوامل التي تؤثر في هذا التغير وهل يسير اتجاه الزيادة نحو الزيادة او النقص في عدد السكان وحجمهم، وتحديد فعالية كل عامل من عوامل التغير مثل المواليد والوفيات والهجرة وكذلك التعرف على آثار التغير في بناء السكان، وذلك أيضاً من خلال الاعتماد إما على الإحصاءات الاجتماعية التي يوفرها التعداد او على تلك التي يوفرها التسجيل الحيوي أو تلك التي يمكن التوصل إليها من خلال البحوث والاستقصاءات. غير إن دراسة هذه الموضوعات تثير بدورها مجموعة أخرى من الصعوبات والمشكلات، في مقدمتها قضية المنهج العلمي الاجتماعي نفسه، وقدرته على النفاذ إلى الحقائق، وقدرة الباحث على التفسير، والكشف عن العوامل الكامنة وراء الظواهر الاجتماعية وكذلك قضية الاعتماد على العينات وحدودها وتصميم وسائل جمع البيانات في إطار يحقق شروط الثبات والصدق فضلاً عن توفير الباحثين المدربين على جمع البيانات وغيرهم القادرين على إجراء التحليلات الإحصائية والوصول إلى النتائج اللازمة.

البحوث الوصفية والتشخيصية في السكان

قد تشتمل الخطة القومية على قيام مشروعات سكانية، مثل تلك المشروعات المتعلقة بتنظيم الأسرة والتي قد تشير إلى زيادة النسل أو عدم زيادته أو سن التشريعات التي تحدد أو تسمح بالهجرة التلقائية الداخلية أو الخارجية، أو تنظيم مشروعات للهجرة القومية والتهجير إلى مناطق أخرى. ويجي هنا دور البحث الاجتماعي للسكان ليحدد بعض المجالات التي يسعى إلى التركيز عليها وجمع الإحصاءات الاجتماعية حولها مساهمة منه في الكشف عن العقبات التي تواجه تنفيذ الخطط على نحو يحقق الهدف منها، أو تشخيص المشكلات التي تعترض طريق المشروعات وتحول دون أدائها لوظائفها. إذ يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى دور القيم والاتجاهات في السلوك الإنجابي من حيث تقبل سياسة تنظيم الأسرة، والإقبال على استخدام وسائل منع الحمل إذا كانت السياسة الموضوعة تقتضي ذلك إلى دور وسائل الاتصال في توفير جو الاقتناع بهذه السياسة وأساليبها، وإلى أثر التعليم وعمل المرأة على سلوكها الإنجابي والمجاراه الأهداف برامج تنظيم الأسرة وإلى دراسة الخصوبة وعلاقتها بالطبقات الاجتماعية أو بالمستوى الاقتصادي الاجتماعي، على أن تأخذ هذه الدراسة في اعتبارها دور أجهزة تنظيم الأسرة ذاتها في تنفيذ السياسية المطلوبة، وذلك من حيث القوى البشرية التي تعمل داخل هذه الأجهزة ومشكلاتهم واتجاهاتهم وقيمهم تجاه هذه السياسة نفسها واقتناعهم بما يقومون به من عمل وعلى الإمكانيات المادية والفنية التي تستخدمها في تنفيذ أهداف السياسة التي ينادون بها. وأن تدور البحوث حول تشريعات الهجرة التلقائية، لتكشف عن مشكلات تطبيقها وتحديد صور الاستثناءات التي تظهر للافلات من هذه القوانين ومن عدم تطبيق القانون على كل الحالات، والظروف التي تتدخل في هذا الصدد نتيجة للتأثير الذي تمارسه بعض القوى الاجتماعية في المجتمع وهكذا. كما تدور البحوث وتجمع الإحصاءات الاجتماعية حول تجارب التهجير أو الهجرة القسرية أو الاضطرارية، لتكشف عن مشكلات المهجرين في البلد والتي تعوق تكيفهم مع الظروف الجديدة. والعقبات التي يضعها السكان الأصليون أمام القادمين الجدد نتيجة لتعارض المصالح واختلاف الأهداف، وتلقى الضوء على صور السلوكيات الانحرافية التي تنشأ عن التعارض بين المعايير الاجتماعية للسكان الأصليين والقادمين الجدد وهكذا.

البحوث التقويمية في مجال السكان

وعندما نصل إلى المرحلة التي تلي قيام المشروعات وتنفيذ الخطط وسن التشريعات بهدف إحداث التنمية الاجتماعية في مجالات السكان، تظهر مجالات اللبحوث وتجمع إحصاءات اجتماعية تهدف إلى تقويم هذه المشروعات والخطط التشريعية عن طريق مقارنة النتائج التي حققتها بالفعل بما كان مستهدفاً منها، ذلك لأن التقويم عبارة عن منهج علمي يستهدف الكشف عن حقيقة التأثير الكلي أو الجزئي لبرنامج من برامج التنمية في النطاقين القومي أو المحلي، ووسيلته في هذا هو الكشف عن حقيقة التغيرات المادية والمعنوية.

وتستلزم عمليات التقويم توفير المعايير التي يمكن اتخاذها أساساً للمقارنة، أو التوصل إلى المؤشرات، أو قد تستلزم تحديد المدخلات In put والعائد Out put بالمفهوم الاقتصادي وإن كان هذا المفهوم الأخير يصعب اتباعه في المشروعات الاجتماعية. فقد تتركز البحوث حول مشروع تنظيم الأسرة لتقويم ما تم تحقيقه من الأهداف الأساسية له والكشف عن العوامل التي ساعدت على تحقيقها، على ضوء مجموعة من المؤشرات مثل معدل الخصوبة أو المواليد، وعدد المترددين على أجهزة تنظيم الأسرة أو عدد الذين يستخدمون بالفعل وسائل منع الحمل... الخ. أو قد يجري بحثاً تقويمياً لواحد من مشروعات التهجير، من أجل تقدير ما تم تحقيقه من الأهداف الأساسية له، على ضوء مؤشرات التكيف مع ظروف الحياة الجديدة والتقدم في مجال العمل أو الدراسة وارتفاع مستوى المعيشة أو دخل الأسرة، وقلة المشكلات في العمل والأسرة والمجتمع المحلي.... الخ.

مراحل البحث في مجال السكان

ويمر البحث العلمي الذي يجري لكل مثال من أمثلة البحوث السابقة بعدة مراحل هي:

1. مرحلة الإعداد للبحث: ابتداء من صوغ المشكلة وتحديد هدف البحث، واختيار المشكلة في ضوء القراءات والخبرات السابقة، وتحديد المنهج المستخدم في البحث، وكذا طرق وأدوات جمع البيانات وتحديد عينة البحث وطريقة تصميمها وحجمها، وإعداد مجتمع البحث وتهيئته لإجراء البحث، وتدريب باحثي الميدان.
2. مرحلة إجراء البحث: وتتمثل في جمع البيانات من المصادر الميدانية التي حددها الباحث، ويدخل في هذه المرحلة، عملية مراجعة البيانات.
3. مرحلة عرض البيانات وتحليلها: وتشمل وصف البيانات وتحليلها واستخلاص النتائج.
4. مرحلة تفسير نتائج البحث في ضوء إطاره النظري والمنهجي أو ما قد يلجا إليه الباحث من نظريات والبحث عن الدلالات العملية للنتائج من خلال اقتراح عدة توصيات تمكن تطبيقها في الواقع.

الفصل الخامس

نماذج التحليل السكاني

تمهيد

تعددت الظواهر السكانية وتباينت أنواعها وتمايزت بين حجم السكان وتكوينهم وتوزيعهم ونموهم، وسارعت علوم كثيرة ونظم فكرية متباينة إلى دراسة وفهم هذه الظواهر، وانقسمت في هذا الصدد إلى مجموعة الديموجرافيا ومجموعة الدراسات السكانية. وكان علم اجتماع السكان من بين مجموعة الدراسات السكانية وفرعاً من فروع علم الاجتماع الذي اجتهد في تنمية وتطوير مجموعة لا حصر لها من القضايا النظرية التي يمكن أن تفيد في مجال فهم وتفسير هذه الظواهر. واشترك هذا العلم مع غيره من نظم فكرية تهتم بدراسة السكان في اهتمامه بالبحث عن المعطيات السكانية التي يمكن في ضوئها التثبت من دقة وصحة قضايا النظرية وتفسيراته للظواهر السكانية، فوجه الأنظار نحو المصادر الرئيسية للمعطيات السكانية، وكشف عن طريق دراستها وبين كيفية استخدام إجراءات البحث الاجتماعي في التغلب على الصعوبات التي تواجه دراسة السكان في توفير المعطيات السكانية وزيادة رصيد دراسة السكان منها، إسهاماً منه في تطوير قدرة هذه الدراسة على اختبار القضايا النظرية التي تعين على فهم الظواهر السكانية كما أشرنا سلفاً. وعندما واجه هذا العلم حقيقة توفر ركام ضخم من المعطيات السكانية عن هذه المصادر، وصعوبة الاستعانة بها في حد ذاتها في تحقيق الهدف المنشود، وانتهى إلى ضرورة تحليل هذه المعطيات اعتقاداً منه في اهمية التحليل كوسيلة في اختصار هذه المعطيات وتركيزها في صورة نتائج عامة تتضح على أساسها صحة او عدم صحة القضايا التفسيرية للظواهر السكانية. ومن هنا خصصت الفصل الحالي لإلقاء الضوء على حقيقة التحليل وأهميته، وتمييز التحليل الاجتماعي للظواهر السكانية عن أنواع التحليلات السكانية الأخرى.

أولاً: معنى التحليل وأهميته

يذهب البعض في تحديد معنى التحليل إلى القول بأنه عبارة عن عملية تلخيص كل ما تم جمعه من معطيات أو بيانات أو حقائق، وذلك من خلال تصنيف هذه المعطيات وإيجازها وتجميع شتاتها في صورة نتائج أكثر عمومية من جزئيات المعطيات والبيانات التي تم جمعها، أو بأية طريقة أخرى تساعد على تحقيق الهدف الذي كانت تسعى إليه عملية جمع المعطيات ([[173]](#footnote-173))، سواء أكانت الإجابة على سؤال أو التحقق من فرض علمي أو ما إلى ذلك.

ويرى البعض الاخر في تحديد معنى التحليل أنه إذا كانت الملاحظة تمدنا بالمعطيات في صورتها الخام أو في صورة أعداد مطلقة للأشخاص أو الأحداث، قد تم توزيعها على فئات عديدة، وبرغم ما قد تبدو عليه هذه المعطيات الخام منذ الوهلة الأولى من أنها حقائق بسيطة، إلا أنها في حقيقة الأمر تعتبر محصلة تركيبات معقدة وخليطاً تتداخل فيه عناصر وعوامل كثيرة ومتباينة ويحتاج الأمر إلى حل هذا التداخل وتقليل درجة التعقيد وفصل العوامل وعزل الظواهر وتوضيح التأثيرات غير العادية وهذا ما يعنيه التحليل، والذي بدونه يصعب فهم كيفية تفاعل الظواهر ونموها، والتنبؤ بتطورها في المستقبل. على أن التحليل عملية لا نهاية لها، وكلما حدث تقدم بشأنه كلما اكتشفنا عناصر وعوامل جديدة ([[174]](#footnote-174))

والواقع أن الرأيين السابقين في تحديد معنى التحليل يلقيان الضوء على حقيقته من جوانب متباينة فالأول يوضح خطواته والثاني يشير إلى أهدافه بحيث يمكن القول بأن التحليل عبارة عن عملية مكملة لعملية جمع المعطيات من مصادرها المختلفة سواء أكان تعداد أو تسجيل حيوي أو بيانات جاهزة أو بحث اجتماعي كما يحدث في حالة دراسة السكان، أو هو خطوة لاحقة لخطوة جمع المعطيات، وهو في ذاته ينطوي على خطوات متباينة منها التلخيص والتصنيف والايجاز أو التعبير عن الحقائق في صورة موجزة كما هو الحال في جداول البيانات أو المعطيات، ثم استخلاص النتائج الأكثر عمومية. وتهدف عملية التحليل إلى توضيح التداخل بين المعطيات وبيان تاثير العوامل المختلفة، حتى يسهل فهم كيفية تفاعل الظواهر ونموها والتنبؤ بتطورها المستقبل. وتأسيساً على هذا التحديد لمعنى التحليل يمكن إدارك أهميته في دراسة الظواهر، ذلك لأن عملية التحليل تعبر عن جوهر الدراسة وتشير إلى الجانب الابداعي في خطواتها، وتظهر لنا قدرة الدارس وخبرته وعمق خياله وتفكيره في التوصل إلى النتائج العامة التي تعين على فهم الظواهر وتفسيرها والتنبؤ بها في المستقبل.

ثانياً: نماذج التحليل السكاني

تلتزم دراسة السكان سواء في الديموجرافيا أو في الدراسات السكانية بمقومات التحليل السابقة من حيث الخطوات والأهداف، حيث يتفق دارسو السكان فيما بينهم من حيث قيامهم بتصنيف المعطيات السكانية وجدولتها واستخلاص النتائج العامة وذلك كله بهدف البحث عن العوامل المؤثرة في الظواهر السكانية ونموها وتطورها في المستقبل. وإن كان هناك اختلاف بينهم في هذا الصدد فهو يتمثل في نوعية العوامل التي يبحثون عنها والتي يعتقدون في أثرها على الظواهر السكانية. وبناء على ذلك يتوقع حدوث اختلاف بينهم في مضمون التحليل الذي يجرونه للمعطيات السكانية وفي نوعية الأهداف التي يسعون إليها، وبالتالي ظهور نماذج متباينة للتحليل السكاني يهمنا أن نتعرف على كل نموذج منها حتى يتسنى لنا الوقوف على طبيعة التحليل الاجتماعي للظواهر السكانية موضوع اهتمامنا في هذا الصدد.

1. التحليل الديموجرافي للظواهر السكانية

تنظر الديموجرافيا الشكلية إلى السكان على أنهم نسق يتكون من عناصر الحجم والتكوين والتوزيع وعمليات المواليد والوفيات والهجرة وتمثل هذه العناصر السكانية والعمليات محور الاهتمام الأساسي في الديموجرافيا فيقوم الديموجرافي عند التحليل بوصف نسق السكان والبحث عن العلاقات الوثيقة بين مكوناته وعملياته. لأنه يفترض أن حجم النسق يتغير نتيجة للتغير في عمليات السكان، إذ يموت بعض أعضاء النسق، ويولد غيرهم، ويهاجر بعض ثالث منهم، بأن ينزحوا بعيداً عنه. كما يفترض أن عمليات المواليد والوفيات والهجرة تؤثر في تكوين السكان العمري والنوعي ومكان الإقامة. إذ تؤثر حركة السكان وهجرتهم داخل البلد من منطقة إلى أخرى، في توزيعهم حسب الاقامة. وبناء على ذلك يعني دارس الديموجرافيا بالبحث عن العلاقات بين مكونات النسق هذه وبين عملياته ([[175]](#footnote-175)).

فعندما ينصرف الديموجرافي إلى دراسة ظاهر الوفيات مثلاً، ويحاول تحليل البيانات والمعطيات التي تتوفر له حول هذه الظاهرة من المصادر المتبادلة فإنه يلتزم خطوات التلخيص والتصنيف والإيجاز حتى يستطيع أن يحقق أهداف دراسته الديمرجرافية في الكشف عن علاقة هذه الظاهرة بمكونات النسق السكاني الأخرى.

وعادة ما يبدأ التحليل الديموجرافي بتحويل الأعداد التي توافرت عن ظاهرة الوفيات من مصادر المعطيات السكانية المختلفة، إلى نسب أو معدلات وهي عملية يتم فيها تلخيص أو تجريد البيانات والمعطيات المتعلقة بالوفيات في المجتمعات ذات الحجم المختلف والتي يصعب المقارنة بينها، وتحويلها إلى وحدات يمكن المقارنة بينها.

ويعتبر أسلوب تحويل الارقام الخام إلى نسبة مئوية أو الفية هو الأسلوب الشائع بين دارسي السكان في هذا الصدد. بحيث تحسب نسبة الوفيات عن طريق قسمة عدد الوفيات في أحد السنوات على عدد سكان المجتمع في نفس هذه السنة وضرب الناتج في 1000. ويسمى الناتج نسبة أو معدل الوفيات الخام. ويحسب معدل المواليد الخام بنفس الطريقة، كما يحسب معدل الهجرة بنفس الطريقة أيضاً ولكن عندما وجد دارسو السكان في الديموجرافيا أن هذه النسب والمعدلات الخام تمثل جملة السكان. وتترتب على تجميع معطيات سكانية متباينة مثل الجمع بين التفاح والبرتقال مثلاً، فهي أبعد ما تكون عن الدقة في وصف الظاهرة السكانية ولا تساعد على تصنيف المعطيات. فكروا في ضرورة تنقية هذه المعدلات الخام وتحويلها إلى معدلات نوعية حسب النوع أو العمر أو المتزوجين أو المطلقين أو ما إلى ذلك، وبدؤوا في تلخيص البيانات والمعطيات بأسلوب المعدلات النوعية، وتحويل الأرقام الخام لظاهرة الوفيات مثلاً إلى معدلات وفيات نوعية من خلال قسمة عدد الوفيات في عمر معين على عدد السكان في نفس الفئة العمرية مضروباً معين ذكور أو إناث على عدد السكان من نفس النوعية مضروباً في 1000 الخ. وبنفس الطريقة يمكن حساب معدل المواليد النوعي ومعدل الهجرة النوعية. ثم يبدأ دارس السكان في الديموجرافيا بعد ذلك في تطبيق معادلاته الاحصائية ومعالجاته الرياضية التي تساعده في إجراء هذه الخطوة الثانية من تحليله لظاهرة الوفيات وتحقيق مزيد من الدقة في تصنيف هذه الظاهرة حتى يتسنى له الانتقال إلى الخطوة التالية في التحليل وهي جدولة البيانات ([[176]](#footnote-176)).

والواقع أن عملية تكوين الجداول والخرائط والرسومات تمثل خطوة ضرورية وهامة عملية التحليل الديموجرافي للظواهر السكانية، لأنها تساعد على المقارنة بين المعطيات وتسمح باستخلاص النتائج العامة. إذ يقوم دارس السكان في الديموجرافيا بوضع معدلات الوفيات النوعية والتي قام بحسابها للسكان في مجتمعه أو في أقسام متباينة من هذا المجتمع وخلال فترة زمنية معينة في جدول تكراري، كما هو الحال في المثال التالي:

**جدول رقم (7)**

**يوضح معدل الوفيات النوعية للرجال في نبراسكا والمسيسي منذ عام 1920م – 1960م**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **السنة** | **نبراسكا** | **مالمسيسي** |
| 1920م | 10 | 12.2 |
| 1930م | 9.6 | 12 |
| 1940م | 9.6 | 10.7 |
| 1950م | 9.6 | 9.5 |
| 1960م | 9.5 | 10 |

وتمكنه هذه الجدولة والمقارنة بين معدلات الوفيات في ولايات نبراسكا والمسيسي بالولايات المتحدة الأمريكية وخلال فترة زمنية منذ عام 1920م إلى عام 1960م، من استخلاص عدة نتائج عامة:

1. أن هناك فروقات واضحة في معدلات الوفيات بين الولايتين عبر هذه الفترة الزمنية.
2. أن تفسير هذا الاختلاف يمكن أن نرده إلى النسق الديموجرافي وخاصة ما تعلق بالتركيب العنصري واختلاف نسبة السود والبيض في هذه الولايات. إذ تكشف المعطيات السكانية من ناحية إلى أن هناك نسبة كبيرة من السود في المسيسبي عنها نبراسكا وأن معدل وفيات السود في الولايات المتحدة عموماً اعلى منه بالنسبة للبيض([[177]](#footnote-177))، وهكذا يجري دارس السكان في الديموجرافيا تحليله للظواهر السكانية باتباع خطوات التلخيص والتصنيف والجدولة ثم استخلاص النتائج، وتفسيرها في إطار نسق اهتمامهم الديموجرافي. والربط بين مكونات النسق وعملياته كما اشرنا إلى ذلك سلفاً. الأمر الذي يحدد نقطة من نقاط الاختلاف الأخرى بين دراسة السكان في الديموجرافيا وبينها وبين الدراسات السكانية وعلم اجتماع السكان.
3. التحليل الاقتصادي للسكان

ينظر الاقتصاد إلى السكان باعتبارهم من بين المتغيرات التي تفيد في تحليل المتغيرات الاقتصادية. ويفترض أن التغير في المتغيرات الاقتصادية مثل، الثروة والموارد والاستثمار والاستهلاك أو ما إليها قد يؤثر في التغير في المتغيرات السكانية مثل المواليد والوفيات والهجرة أو تكوين السكان أو توزيعهم... الخ. والعكس بالعكس.. ومن ثم يجتهد علماء الاقتصاد عند دراستهم للسكان في البحث عن العلاقات بين هذه المتغيرات وكيفية التفاعل بينها وتأثير بعضها في بعضها الآخر.

فعندما ينصرف الاقتصاد إلى دراسة ظاهرة نمو السكان مثلاً، ويحاول تحليل البيانات والمعطيات التي توفرت له حول هذه الظاهرة من المصادر المتباينة، فإنه يلتزم بلا شك بنفس خطوات التحليل ونعني التلخيص والتصنيف والايجاز حتى يتسنى له تحقيق أهداف دراسته الاقتصادية في الكشف عن علاقة هذه الظاهرة بمكونات النسق الاقتصادي موضوع اهتمامه. فيقوم الاقتصادي أولاً بتحويل الاعداد الخام التي توفرت له عن ظاهرة نمو السكان من مصادر المعطيات السكانية المختلفة وخاصة التعداد والتسجيل الحيوي أو البيانات الجاهزة، إلى نسب أو معدلات عامة أو نوعية، ثم يقوم بتصنيفها حسب الإقامة في الريف والحضر مثلاً، ويحاول بعد ذلك تحليل التفاعل بين ظاهرة نمو السكان وبين العوامل الاقتصادية موضوع اهتمامه وتخصصه. وذلك على النحو التالي:

**جدول رقم (8)**

**التوزيع العددي والنسبي لسكان الحضر والريف في جمهورية مصر العربية في سنوات التعداد 1907م – 1986م**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **السنة** | **خضر** | **%** | **ريف** | **%** | **الجملة** |
| 1907م | 2125000 | 19 | 9058000 | 81 | 11183000 |
| 1917م | 2640600 | 19 | 10029700 | 79 | 12670300 |
| 1927م | 3715840 | 26 | 10367436 | 74 | 14083276 |
| 1937م | 4382083 | 28 | 11429001 | 72 | 15811084 |
| 1947م | 6202316 | 33 | 12603510 | 67 | 18805826 |
| 1960م | 8651097 | 37 | 16120368 | 63 | 25771495 |
| 1966م | 12036787 | 40 | 17687312 | 60 | 29724099 |
| 1976م([[178]](#footnote-178)) | 16037000 | 44 | 20590000 | 56 | 36627000 |
| 1986م | 21215504 | 44 | 27038734 | 56 | 48254237([[179]](#footnote-179)) |

والنتيجة التي يمكن استخلاصها من معطيات هذا الجدول ([[180]](#footnote-180)):

* + - 1. أن الفترة من عام 1927م إلى 1986م تمثل فترة طولها 59 عاماً أي ما يزيد على نصف قرن تقريباً وقد بلغت فيها زيادة السكان 243% وهي زيادة كبيرة تهدد بانفجار السكان وتدعونا إلى البحث عن أسباب هذه الزيادة.
			2. أن السبب الرئيسي في تفاقم المشكلة السكانية في مصر يتمثل في غلبة النشاط الزراعي والبيئة الزراعية التي يعيش فيها الفلاح المصري وقلة النشاط الصناعي والخدمات الأخرى.
			3. الدليل على ذلك أن ما يقرب من 56% من السكان يعيشون في الريف ويعملون بالنشاط الغالب فيه وهو الزراعة.
			4. ومن ناحية أخرى أثرت زيادة السكان على البنيان الاقتصادي للمجتمع، وأدت إلى انتشار الفقر، وانخفاض مستوى الدخل والمعيشة، وزيادة عدد العاطلين، وارتفاع الاسعار وقصور الطاقة الانتاجية، وارتفاع قيمة الواردات من الخارج، وضعف ميزان المدفوعات.... الخ([[181]](#footnote-181)).
			5. وتوضح هذه النتائج العامة المترتبة على عملية التحليل الاقتصادي لظاهرة سكانية هي ظاهرة نمو السكان، كيف يتجه عالم الاقتصاد في دراسته للظواهر السكانية إلى تحقيق تصوراته حول العلاقة بين الظواهر الاقتصادية والسكانية، ويهتم ببيان أثر المتغيرات الاقتصادية مثل طبيعة النشاط الاقتصادي في المجتمع على المتغيرات السكانية وهي نمو السكان ويهتم كذلك ببيان أثر المتغيرات السكانية على المتغيرات الاقتصادية، خاصة الدخل، العمالة، والأسعار، والطاقة الانتاجية، والواردات، وميزان المدفوعات وكلها متغيرات تدخل في بناء النسق الاقتصادي موضوع اهتمامه وتخصصه الذي يميزه عن غيره من نظم فكرية أخرى.
1. التحليل الجغرافي للظواهر السكانية

تنظر الجغرافيا إلى السكان باعتبارهم عنصراً هاماً في مكونات نسق الفضاء والارض والبيئة، وتفترض أن هناك علاقة بين متغيرات السكان مثل توزيعهم وكثافتهم ونموهم وما اليها، وبين المتغيرات الجغرافية مثل المناخ والتضاريس والتربة والموارد الطبيعية وما إليها، وتحاول البحث عن كيفية تأثير هذه العوامل الجغرافية في الظواهر السكانية.

إذ عندما ينصرف اهتمام الجغرافي إلى دراسة ظاهرة توزيع السكان مثلاً، استناداً إلى اعتباره هذه الظاهرة السكانية من أهم الموضوعات التي تعنى بها الجغرافيا، لأن خريطة توزيع السكان في العالم هي واحدة من أهم ثلاث خرائط على الإطلاق في الدراسات الجغرافية إلى جانب خريطة تضاريس العالم وخريطة المطر السنوي في العالم، وأن خريطة توزيع السكان سواء في العالم أو في أية منطقة من المناطق، تعتبر المرآة التي تعكس فيها جميع العناصر الجغرافية والطبيعية والبشرية مجتمعة ومتفاعلة أو هي بمثابة الصورة النهائية للتفاعل بين عناصر البيئة الطبيعية والعناصر البشرية ([[182]](#footnote-182)). فإننا نجده يلتزم بنفس خطوات التحليل العلمي للمعطيات السكانية التي تتوفر له من مصادرها المتباينة حول هذه الظاهرة. ويسير في خطوات التلخيص والتصنيف والايجاز حتى يتمكن من تحقيق أهداف دراسته الجغرافية في الكشف عن علاقة هذه الظاهرة السكانية مكونات النسق الجغرافي موضوع تخصصه.

فيقوم الجغرافي أولاً بتحويل الاعداد الخام التي توفرت له عن ظاهرة توزيع السكان من مصادر المعطيات السكانية المختلفة وخاصة التعداد والتسجيل الحيوي والبيانات الجاهزة، ثم يحولها إلى نسب أو معدلات، ثم يبدأ بعد ذلك في تصنيف هذه المعدلات المعبرة عن الظاهرة المدروسة، حتى يتمكن بعد ذلك من القيام بالخطوة التالية في عملية التحليل وهي التعبير عن هذه الظاهرة في صورة خرائط على النحو السابق.

ويعتبر الجغرافي عملية تكوين الخرائط بمثابة خطوة اساسية في كل تحليل يجريه للظواهر الجغرافية وغيرها من الظواهر السكانية التي قد يهتم بها لإنها تسهل له عملية المقارنة بين المعطيات وتساعده من ناحية أخرى على استخلاص النتائج العامة. ولذلك نجده يستخلص من خريطة توزيع السكان في العالم التي كونها على النحو السابق النتائج التالية:

1. أنه إذا كان عدد سكان العالم قد بلغ نحو ثلاثة آلاف مليون نسمة، فإن هذا العدد لا يتوزع على سطح الارض توزيعاً عادلاً. وليس أدل على عدم التساوي في توزيع السكان من أن حوالي نصف سكان العالم يعيشون فوق 50% من مساحة اليابس، بينما لا يعيش فوق 75 % من مساحة الأرض سوى 5% فقط من مجموع سكان العالم.

**يوجد خارطة صـ 154**

1. لما كان نمط توزيع السكان في العالم يحدد حسب مناطق التركيز السكاني الرئيسية ومناطق التركيز السكاني الثانوية، والمناطق الخالية من السكان تقريباً (اللامعمورة) فإنه لوحظ أنه في المنطقة الأولى يحتشد بعضهم وهم حوالي نصف سكان العالم فوق مساحة لا تتعدى 10% من مساحة اليابس المعمور والتي تضم الصين واليابان والهند وباكستان وأندونيسيا ويحتشد بعضهم الثاني وهو حوالي خمس سكان العالم فوق مساحة لا تزيد عن 5% من جملة سكان اليابس المعمور وتضم الاتحاد السوفيتيي والمانيا والمملكة المتحدة، اما المناطق الخالية من السكان أو اللامعمورة فلا تقل مساحتها عن نصف مساحة اليابس ([[183]](#footnote-183)).
2. يتأثر توزيع سكان العالم على النحو السابق بعوامل المناخ والتضاريس حيث تتميز بعض المساحات التي حرمت من السكان وخاصة القارة المتجمدة الجنوبية بانخفاض الحرارة، لأن البرودة القارصة لا تشجع على الاسقرار الدائم باستثناء مناطق التعدين الغنية بمواردها الباطنية، كما تتميز بعض المساحات الأخرى التي حرمت من السكان وهي المناطق الصحراوية بالجفاف وارتفاع درجة الحرارة وتتميز المناطق الجبلية العالية بقلة السكان وانخفاض كثافتهم، بينما يعيش معظم سكان العالم فوق السهول بغض النظر عن المناخ ([[184]](#footnote-184)) وهكذا يجري الجغرافي تحليله للظواهر السكانية باتباع خطوات التلخيص والتصنيف ويعد الخرائط ويرسم الجداول ثم يقوم باستخلاص النتائج، ويقدم تفسيره للنتائج التي توضح اختلاف الظاهرة المدروسة في ضوء إطار اهتمامه وهو النسق الجغرافي الذي يتكون من عناصر المناخ والتضاريس والتربة والموارد.
3. التحليل الاجتماعي للظواهر السكانية

ينظر علم الاجتماع إلى السكان باعتبارهم أهم عنصر في البناء الاجتماعي للمجتمع، ويفترض أن هناك تفاعلاً بين الظواهر السكانية وبين غيرها من مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع. ويستفيد عالم الاجتماع في دراسته للظواهر السكانية وفي صياغته للعلاقة بينها وبين مكونات البناء الاجتماعي الأخرى، ويستفيد من الإطار التحليلي لنسق الفعل الاجتماعي والذي يجري من خلاله كل دراسة للسلوك الاجتماعي في نطاق هذا العلم.

ويتخذ نسق الفعل الاجتماعي من السلوك التفاعلي وخاصة سلوك الدور محوراً لاهتمامه الرئيسي في تحليله لصور التفاعل الاجتماعي المختلفة بين الأفراد في المجتمع. ويعتبر نسق الأسرة في مقدمة صور التفاعل الاجتماعي والسلوك التفاعلي وسلوك الدور الذي يمكن أن يعني بها علماء الاجتماع المشتغلون بدراسة الظواهر السكانية ذلك لأن كل عضو في السكان ينتمي إلى أسرة، ويشغل أدواراً عديدة داخل النسق الأسري، مثل دور الأب والزوج والعم والجد والأخ وزوج الأخت... الخ وتحدد هذه الأدوار علاقاته بالأعضاء الآخرين في النسق ([[185]](#footnote-185)) ولكل دور توقعات سلوكية معينة، يترتب عليها أن يتمتع كل عضو في الأسرة بمكانة اجتماعية متمايزة عن غيره وتضفي عليه قدراً من السلطة والقوة داخل نسق الأسرة... الخ بحيث يظهر بناء الاسرة بعد ذلك، ليقوم بأداء الوظائف المحددة لها كجماعة اجتماعية أو كنظام اجتماعي. وإن كان الوصف المناسب للأسرة كنسق فعل اجتماعي يتجاوز نطاق اهتمامنا في هذا الكتاب، لأن هناك مداخل سوسيولوجية عديدة لدراسة الأسرة كما سنشير إلى ذلك فيما بعد، إلا أن اهتمام كثير من علماء الاجتماع والمهتمين بدراسة الظواهر السكانية ببيان كيف تتفاعل الأسرة من حيث بنائها ووظائفها باعتبارها نسق للفعل الاجتماعي مع الظواهر السكانية، أمراً لا يمكن إنكاره نظراً لتزايد عدد الدراسات التي أجروها في هذا الصدد، والتي سنشير إليها بالتفصيل بعد ذلك.

ومن ناحية ثانية لما كان كل عضو من السكان ينتمي إلى نسق فعل اجتماعي أكبر من الأسرة يوجد في المجتمع وهو نسق الطبقة الاجتماعية والتي لها أيضاً في تراث علم الاجتماع مداخل عديدة لدراستها، ولها أساليب متباينة في تصنيف الطبقات وتحديد مكونات البناء الطبقي للمجتمع وأسس التمايز والترتيب أو التدرج الاجتماعي داخله ([[186]](#footnote-186)). كان هذا دافعاً لبعض علماء الاجتماع المهتمين بدراسة الظواهر السكانية إلى بيان التفاعل بين الطبقة والظواهر السكانية، وتوضيح العلاقة بين الفروقات الطبقية وبين المواليد والوفيات والهجرة، وإلقاء الضوء على طبيعة العلاقة بين ديناميات البناء الطبقي في المجتمع والتكوين العمري والنوعي والمهني للسكان. كما كان اكتساب كل عضو من السكان للمعايير الاجتماعية والتقاليد والعادات والقيم والاتجاهات التي تنمو نتيجة للتفاعل بينه وبين أعضاء الانساق الاجتماعية المتباينة التي ينتمي إليها وخاصة الأسرة والطبقة، من ناحية ثالثة، من بين التصورات التي دفعت عدداً آخر من علماء الاجتماع والمشتغلين بدراسة الظواهر السكانية إلى دراسة العلاقة بين المعايير الاجتماعية والعادات والتقاليد والقيم والاتجاهات وبين الظواهر السكانية([[187]](#footnote-187)) خصوصاً وقد توفر في نطاق علم الاجتماع رصيداً من الحقائق والنتائج حول هذه العناصر البنائية في المجتمع.

ويستطيع عالم الاجتماع المهتم بدراسة الظواهر السكانية أن يوسع من نطاق تحليله لهذه الظواهر إذا استعان بإطار تحليلي أشمل من إطار نسق الفعل الاجتماعي، ويمكنه في الوقت ذاته تجنب الوقوع في اخطاء النظرة الضيقة التي أخذت على نسق الفعل الاجتماعي والاقتصار في تحليل الظواهر الاجتماعية والسكانية على تصوراته فقط. ذلك لأن نسق الفعل الاجتماعي ينهض في أساسه على كثير من القضايا النظرية التي يرددها أصحاب نظريات المدخل المحافظ في دراسة الظواهر السكانية والتي سبق أن عرضنا لها بالتفصيل عند الحديث عن نظرية علم اجتماع السكان. أما إطار التحليل الأشمل الذي نعنيه هنا فهو ذلك الذي يستند إلى مختلف الافكار والقضايا النظرية التي يرددها اصحاب نظريات المدخل الراديكالي في دراسته للظواهر السكانية، والذي يشير إلى أنه إذا كانت هناك علاقة بين الظواهر السكانية وبين الأسرة والطبقة والقيم الاجتماعية وما إليها، فإن هذه الأنساق ذاتها تعد محصلة لظروف وعوامل اشمل يعيشها المجتمع، من أهمها ظروف تخلف أو تقدم هذا المجتمع، ووضعه بين مختلف المجتمعات الأخر في العالم والتي تعيش نفس ظروفه وبين المجتمعات الأخرى في العالم التي تعيش ظروفاً افضل بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة ونظرة المجتمعات الأولى إلى الثانية باعتبارها حقلاً للمواد الخام التي تحتاجها وللأيدي العاملة الرخيصة أو على أنها سوق تجاري لمنتاجتها وخاصة ما يعرف بأساليب منع الحمل، مما قد يفسر دعم بعض هذه المجتمعات لحملات وبرامج تنظيم الأسرة في المجتمعات المتخلفة... الخ.

ولما كان تراث علم الاجتماع ينطوي على مداخل عديدة ومتباينة لدراسة التخلف والتنمية، فإنه يمكن لعالم الاجتماع المهتم بدراسة الظواهر السكانية أن يستعين في تحليله لهذه الظواهر ببعض التصورات التي تفيد في بيان التفاعل بين عمليات التنمية الاجتماعية وبين الظواهر السكانية.

إذ يبدو أن العلاقات المتبادلة بين العمليات السكانية والتنمية قد أصبحت في الآونة الحاضرة أكثر وضوحاً. ذلك لأن التغير الديموجرافي عبر الزمن لا يمكن عزله عن الإطار الشامل لعملية التنمية. وتتحكم أنماط التنظيم الاجتماعي والإدارة لدرجة كبيرة في السلوك الديموجرافي، ويضفي تجاهل هذه الروابط في معالجة قضايا السكان على هذه المعالجة طابعاً ساذجاً. ولقد عرضت في مؤتمر بوخارست عام 1974م، مجموعة من وجهات النظر التي تعالج العلاقة بين السكان والتنمية، وذلك على ضوء عدد من نتائج البحوث الحديثة والوثائق في هذا الصدد ([[188]](#footnote-188)).

واستناداً إلى هذه التصورات يمكن لدارس السكان في علم الاجتماع أن يقوم بتحليل الظواهر السكانية، ويلتزم بنفس خطوات التحليل وخاصة التلخيص والتصنيف والجدولة واستخلاص النتائج في سبيل الوصول إلى الأهداف التي يسعى إليها من وراء هذه الدراسة والتي تتمثل في الكشف عن التفاعل بين الظواهر السكانية وظواهر الأسرة والطبقة الاجتماعية والقيم والتنمية، والتي تجعل للتحليل الاجتماعي للظواهر السكانية طابعاً متميزاً عن بقية نماذج التحليل الاجتماعي الأخرى كما ستوضحه الفصول التالية.

الباب الثاني

السكان والمجتمع

الفصل السادس: بناء السكان والنظم الاجتماعية

الفصل السابع: الخصوبة والبناء الاجتماعي

الفصل الثامن: الهجرة ودورة الأسرة

الفصل التاسع: الوفيات والطبقات الاجتماعية

الفصل العاشر: سياسات ضبط وتوجيه الظواهر السكانية

الفصل السادس

بناء السكان والنظم الاجتماعية

تمهيد

حددنا من قبل المقصود ببناء السكان في ظواهر حجم السكان وتكوين السكان وتوزيعهم وكثافتهم. وأشرنا إلى أن التحليل الاجتماعي للظواهر السكانية يحاول توضيح التفاعل بين الظواهر الاجتماعية والظواهر السكانية. بمعنى بيان التأثير المتبادل بين النوعين من الظواهر. ولأغراض الفهم والشرح والتوضيح سنقتصر في بيان التحليل الاجتماعي لظواهر بناء السكان على دراسة تكوين السكان وكيف يؤثر في الظواهر والنظم الاجتماعية الأخرى.

ويشتمل تكوين السكان على عناصر العمر والنوع والمهنة والجنس واللون ومكان الإقامة في الريف أو الحضر والتعليم والزواج([[189]](#footnote-189)). ويرجع اهتمام دارسو السكان بظاهرة تكوين السكان إلى عدة أسباب، منها أن المعطيات المتعلقة بالتكوين تفيد في توفير أوصاف للسكان تسمح بالمقارنة بينهم، وفي إتاحة الفرصة للتعرف على الموارد البشرية في المجتمع وفي فهم البناء الاجتماعي وتغيره([[190]](#footnote-190)).

وسنقتصر بيان التحليل الاجتماعي لبناء السكان على دراسة التكوين العمري والنوعي والمهني، لما لهذه العناصر في بناء السكان من أهمية ونتائج اقتصادية واجتماعية متباينة. ذلك لأن التكوين النوعي والعمري للسكان يكشف عن جوانب هامة وعديدة في المجتمع من حيث إنه يوضح حجم القوى العاملة وعبء فئة المعتمدين من بين الأطفال والمسنين.

ويطلق مصطلح التكوين العمري والنوعي للسكان على الأسلوب الذي تتوزع به إعداد السكان على فئات عمرية ونوعية متباينة فسكان أي مجتمع ليسوا مجرد عدده، وإنما هم أفراد يختلفون فيما بينهم من حيث النوع إلى ذكور وإناث ومن حيث العمر إلى أطفال وشباب وشيوخ.

وعادة ما يقوم دارس السكان بتناول التركيب العمري والنوعي كل على حدة ثم يحاول بعد ذلك أن يجمع في تحليله بين التركيبين حتى يستطيع الكشف عن النتائج المترتبة عليهما مرة واحدة.

أولاً: التكوين النوعي للسكان

يطلق دارس السكان على عملية انقسام السكان إلى ذكور وإناث مفهوم التكوين النوعي للسكان الذي قد يحسب بناء على عدد الذكور والإناث في كل جماعة سكانية. ولكن برغم الحاجة إلى مثل هذه الإعداد في أغراض كثيرة، وجد أن هذه الإعداد تمثل أعداداً مطلقة تعتبر من قبيل الأعداد الخام، والاعتماد على هذه الأعداد في عملية المقارنة بين السكان في مجتمعات مختلفة أو فترات زمنية متباينة غير كاف في حد ذاته. الأمر الذي دعي دارس السكان إلى الاستفادة من فكرة النسب والمعدلات باعتبارها فكرة تساعد على فهم الحقائق والمعطيات التي تم جمعها، ثم في تلخيص المعطيات وإبراز العلاقة بينها. والعدد النسبي لا يعتمد في دلالته على مقدار عددين اثنين مطلقين وإنما تعتمد هذه الدلالة على العلاقة بين هذين العددين. وتحسب النسبة من خلال قسمة عدد الذكور المطلق مثلاً في الجماعة السكانية على عدد الإناث لنفس الجماعة وضرب الناتج في 100 أو 1000، لكي نحصل على النسبة المئوية أو الالفية([[191]](#footnote-191)).

واستطاع دارس السكان بهذه الطريقة التوصل إلى مقياس لبيان التوازن بين النوعين في السكان، عرف باسم نسبة النوع أو النسبة النوعية Sex - rate، ويقصد بها عدد الذكور بالنسبة إلى كل مائة أنثي ونحصل عليها بقسمة عدد الذكور الكلي على عدد الإناث الكلي وضرب الناتج في 100، كما يمكن أن تحسب النسبة بالنسبة للمجموع الكلي للسكان أو بالنسبة إلى جزء معلوم منهم. وهذا المقياس يسمح بعقد المقارنات المباشرة بين التكوينات النوعية للمجموعات السكانية التي تهتم بدراستها بغض النظر عن الحجم ومكان الإقامة والتركيب العنصري. وهناك بعض الحقائق التي كشفت عنها دراسة التكوين النوعي للسكان وحققت قدراً من العمومية منها:

1. أن النسبة النوعية المعتادة في المجموعات السكانية تتراوح بين 95 - 100 وأن أية نسبة تتجاوز هذا المدي تتطلب التفسير المناسب.
2. أن معدل الوفيات في صفوف الذكور أعلى منه في صفوف الإناث ويتطلب أي اختلاف عن ذلك بالنسبة للمجموعة السكانية المدروسة البحث عن الأسباب([[192]](#footnote-192)).

وعلى ضوء هذه القضايا وغيرها يجري دارس السكان تحليله لظاهرة التكوين النوعي وذلك وفقاً للتخصص الذي ينتمي إليه إذ يتجه عالم الاجتماع نحو الكشف عن أثر زيادة النسبة النوعية أو زيادة عدد الإناث على عدد الذكور في المجتمع، على معدل الزواج وتكوين الأسرة، أو إلقاء الضوء على أسباب وعوامل هذا الاختلاف كما يتمثل في قيمة المولود حسب نوعه في المجتمع.... وهذا ما يمكن توضيحه من خلال النظر إلى التكوين النوعي للسكان في مصر.

التكوين النوعي للسكان في مصر.

تتذبذب نسبة الذكور في التعدادات التي جرت بين الأعوام 1927م - 1996م في مصر بين 99 - 105 ذكر لكل مائة أنثى، وإن كانت هذه النتيجة تعتبر مؤشراً على المساواة بين عدد الذكور والاناث في مصر، إلا أن المنخفاض هذه النسبة عن المعدل العادي لنسبة الذكور قد يرجع إلى قلة العناية بالمواليد الإناث بين المصريين.

كما أن النسبة النوعية خلال الفترة من 1927م - 1966م في المناطق الحضرية تفوق النسبة في المناطق الريفية في مصر([[193]](#footnote-193)).

ثانياً: التكوين العمري للسكان

يكاد يكون التكوين العمري للسكان أو توزيعهم حسب فئات السن المختلفة أهم وأخطر العوامل الديموجرافية في دلالتها على قوة السكان الإنتاجية ومقدار حيويتهم، كما أنه يشير إلى اتجاه نموهم ويلقي الضوء على نسب المواليد والوفيات بينهم إذ يمثل العمر أحد المتغيرات الديموجرافية الأساسية وأحد العوامل المحددة العملية الإنجاب، ويلعب دوراً جوهرياً في تحليل ديناميات السكان.

إذ ترتبط بالعمر القدرات الحيوية والوظائف البيولوجية والفعلية للسكان. كما يعلق المجتمع أهمية كبيرة على أعمار أفراده وإن كان هناك نوع من التغير في نسق القيم الذي يرتبط بالعمر وخاصة نتيجة للانخفاض الهائل في معدل الوفيات. إذ كانت القيمة التي تضفي على الجماعات العمرية الكبيرة بين 60 - 80 عاماً تتمثل في النظر إلى هذه الفئة بنوع من الاحترام والوقار لإنسان عركته الحياة، وأن الأكبر هو الأقوى والأعقل وهو الذي لديه رصيد من المعرفة الإنسانية والخبرات العملية في الحياة.

ولقد تغيرت أخيراً قيمة العمر الكبير وأصبح الشباب ليسوا على استعداد التقبل أوامر وتصورات الآخرين، وحلت عملية الفصل بين الجماعات العمرية محل الارتباط الذي كان قائماً من قبل وأخذ البعض يتحدث عن مجموعة العمر العشرية، ويتحدث آخرون عن مجموعة المسنين، وأخذ التعارض يظهر بوضوح بين هذه المجموعات العمرية، وترتب على التدرج الواضح بين السكان على أساس العمر انقسام المجتمع إلى مجموعات عمرية مستقلة بذاتها. وأبرز هذا الوضع خاصية اجتماعية جديدة في المجتمع هي خاصية الانتماء للأجيال المتباينة، أو انتماء السكان إلى جماعات عمرية مختلفة في استجاباتهم للعالم الخارجي، وخبراتها السابقة، وأمالهم المتباينة في المستقبل الأمر الذي قد يبرز أمامنا جذور التكامل والصراع بين الأجيال في المجتمع وبهذه النظرة الأهمية متغير العمر يزداد فهمنا لميكانيزمات الثبات والتغير في المجتمع([[194]](#footnote-194)).

وهناك محاولتان أساسيتان للتمييز بين المجموعات السكانية حسب نماذج التكوين العمري:

1. **المحاولة الاولى:** تتمثل في التمييز بين المجموعات السكانية في ضوء فكرة السكان الثابت Stable Population وهي فكرة تمثل نموذجاً رياضياً لا تنطبق على اي مجموعة سكانية في الواقع، وإنما تفيد في التمييز بين المجموعات السكانية على اساس اقترابها من هذا النموذج.

وتتلخص هذه الفكرة في القول بأنه إذا ظلت معدلات المواليد والوفيات في كل جماعة عمرية كما هي ثابتة طوال فترة طويلة من الزمن فإنه يترتب على ذلك بالضرورة معدل ثابت للنمو يمكن حسابه وتكوين عمري ثابت كذلك يمكن حسابه أيضاً. وعلى ضوء هذه الفكرة أمكن تقسيم المجموعات السكانية إلى أربعة نماذج من حيث التكوين العمري.

1. نموذج ينخفض فيه معدل الخصوبة والوفيات، وينخفض فيه عدد الأشخاص في كل جماعة عمرية تدريجياً من الجماعة الصغيرة إلى جماعة أكبر.
2. نموذج ينخفض فيه معدل الخصوبة ويظل معدل الوفيات عند مستوى عال، حيث ينحدر التوزيع العمري تدريجياً من الجماعات العمرية الصغيرة إلى الجماعات الكبيرة.
3. نموذج يرتفع فيه معدل الخصوبة ويظل معدل الوفيات منخفضاً، حيث ينحدر التوزيع العمري بسرعة كبيرة من الجماعات العمرية الصغيرة إلى الجماعات الكبيرة.
4. نموذج يرتفع فيه كل من معدل الخصوبة والوفيات، وينخفض فيه بسرعة التوزيع العمري من الجماعات العمرية الصغيرة إلى الجماعات الكبيرة([[195]](#footnote-195)).
5. **المحاولة الثانية:** تتمثل في التمييز بين ثلاث مجموعات سكانية في ضوء التركز في فئة السن الصغيرة أو المتوسطة أو الكبيرة والقوى الإنتاجية والحيوية والتطلع للمستقبل.
6. تمثل المجموعة الأولى السكان الذين يتركزون في فئة السن الصغيرة أقل من 15 سنة ويرمز لهم بالهرم السكاني المثلث وهو في دور الشباب أو الفتوة لأنهم يمتازون بالحيوية والقدرة على الإنجاب لأنهم يسيرون نحو الازدياد ويدفعهم معظم نشاطهم الاقتصادي نحو التعمير للمستقبل.
7. وتمثل المجموعة الثانية السكان الذين يتركزون في فئات السن المتوسطة ما بين (64 - 15.) سنة ويرمز لهم بالهرم السكاني المستطيل، ويعتبرون في حالة نضج واو كهولة ويمتازون بقلة المواليد والوفيات. ويقع العبء الأكبر على السكان في هذه المجموعة لأنهم يمثلون القوة العاملة الذين يعولون بقية أفراد المجتمع.
8. ويمثل المجموعة الثالثة السكان الذين يتركزون في فئة السن الكبيرة 64 سنة فأكثر والذين يرمز لهم بهرم سكاني بيضاوي وهم في حالة شيخوخة، حيث الا يزيد صغار السن بينهم على 15% ويقل معدل المواليد وتزداد نسبة الشيخوخة([[196]](#footnote-196)).

التكوين العمري للسكان في مصر

وبالنظر إلى التكوين العمري للسكان في مصر على ضوء المحاولات السابقة، نلاحظ ما يلي:

1. أن مصر تنتمي إلى المجموعة السكانية الأولى، التي يتركز فيها السكان في فئات السن الصغيرة أقل من 15 سنة، والتي يرمز إليها بالهرم السكاني المثلث حيث بلغت نسبة السكان تحت 15 سنة حسب تعداد 1986م، 40 % من إجمالي السكان ووصلت نسبة السكان في الفئة العمرية 15 - 44، 43.7% والمجموعة العمرية 45- 64،12.4 % بينما لم يتجاوز أفراد المجموعة العمرية التي تزيد على سن 65 سنة. 3.9%.
2. لما كانت مصر تتميز بنسبة عالية من السكان في الجماعة العمرية الصغيرة، أقل من 15 سنة فإن هذه النسبة المرتفعة تجعل عمل، أو عبء المعتمدين وهم الأشخاص تحت سن 16 سنة أو فوق 65 سنة أو الأشخاص في الجماعات غير المنتجة اقتصادياً، تجعل هذا العبء للمعتمدين، عبئاً أو حملاً ثقيلاً على بقية الفئات العمرية المنتجة اقتصادياً في مصر.

غير أنه من الملاحظ أن هناك ظروفاً خاصة بمصر تدخلت في تخفيف هذا العبء وذلك نتيجة لدخول نسبة عالية من الأطفال من فئة العمر أقل من 15 سنة في القوى العاملة بلغت 12%، وإن كان إجبار هؤلاء الأطفال على الدخول في سوق العمل أمراً غير مرغوب فيه، لأنهم لازالوا في سن عدم النضوج وسابق على المشاركة الفعالة في القوى العاملة. ويسود اشتغال الأطفال في المناطق الريفية التي تكون الزراعة هي النشاط الغالب فيها.

كما أدى أيضاً انخفاض نسبة المسنين الذين تزيد أعمارهم على 65 سنة والتي بلغت 3.9 % على تخفيف العبء من هذه الناحية، وعلى تقليل تكاليف انواع معينة من الخدمات الاقتصادية والاجتماعية المخصصة لهم، مثل التأمين الاجتماعي والخدمات الصحية وغيرها من الالتزامات المماثلة التي تكون الحكومة مسئولة عنها.

1. يعتبر سكان مصر في دور الشباب والفتوة وأنهم يمتازون بالحيوية والقدرة على الإنجاب ويسيرون نحو الازدياد ويدفعهم نشاطهم الاقتصادي نحو التعمير اللمستقبل.

إذ تكشف مقارنة البناء العمري للسكان في التعدادات الاخيرة من 1927م- 1986م عن زيادة عدد الأطفال في الجماعة العمرية من صفر إلى أربع سنوات ومن 5 إلى 14 سنة، ولكن مع انخفاض في الجماعات العمرية 15 - 26، ومن 30 - 49 عنه في التعدادات السابقة ويمكن إرجاع ذلك إلى الانخفاض الثابت في معدل الوفيات بين الأطفال والى الثبات النسبي لمعدل المواليد.

وعموماً نلاحظ أن الاتجاه في التوزيع العمري خلال الفترة من 1917م - 1986م قد طرا عليه التغير حيث تزايد عدد السكان في مختلف الفئات العمرية ولقد أدت الزيادة في نسبة الأطفال خاصة إلى الزيادة في الانفاق في مجالات الخدمة العامة والتعليم والصحة والرفاهية الاجتماعية([[197]](#footnote-197)).

ثالثا: التكوين العمري والنوعي للسكان

ويستطيع دارس السكان أن يكشف بسرعة عن الاختلافات الهامة في التركيب العمري والنوعي بين مختلف المجموعات السكانية، وذلك بالنظر إلى الجداول المتضمنة للبيانات عن كل نوع سواء أكان التبويب طبقاً لسنوات العمر الفردية أو طبقاً المجموعات كل منها خمس سنوات. تلك الجداول التي تمدنا بها نتائج التعدادات والتسجيل الحيوي والبيانات الجاهزة. ولزيادة الأمر تبسيطاً لجا دارس السكان إلى أسلوب التعبير بالرسم البياني عن انماط التركيب العمري والنوعي. وكان أسهل أنواع التمثيل بالرسم البياني فهماً هو ذلك النوع الذي يطلق عليه اسم الهرم السكاني Population Pyramid([[198]](#footnote-198)) ذلك لأن الرسم البياني الناتج يأخذ شكل الهرم المثلث من حيث القاعدة العريضة التي تمثل أصغر الأعمار، ثم تميل الجوانب إلى الضيق التدريجي صوب القمة وذلك نتيجة لأن عامل الوفاة يقلل دائماً من أعداد الأجيال كلما كبرت ([[199]](#footnote-199)) والغرض من بناء أهرامات السكان المساعدة في عقد المقارنات بين سكان يختلفون من هذه النواحي. وقد يبني الهرم السكاني على الإعداد المطلقة أو على النسب المئوية، وذلك حسب نوع المقارنة التي يريدها الدارس. لان الاهرامات المبنية على الأعداد يمكن استخدامها لمقارنة إحجام السكان واشكالها، وهي أعظم نفعاً. أما الأهرامات المبنية على أساس النسب فإنها توضح كيف يختلف عدد من المجموعات السكانية من حيث التركيب العمري والنوعي وذلك بدون النظر إلى حجمها الكلي. وسواء استخدمت الأعداد أو النسب المئوية فقد جرى العرف على قيد العمر على المحور الرأسي وقيد الأعداد أو النسب المئوية من السكان في كل من على المحور الأفقي وتوضع الذكور إلى يسار الخط الراسي وتوضع الإناث على يمينه([[200]](#footnote-200)).

وتمر عملية رسم الهرم السكاني بعدة خطوات، أولاً، جدولة المعطيات السكانية حول التكوين العمري والنوعي للسكان كما تتوافر في مصادر المعطيات السكانية سواء التعداد أو التسجيل الحيوي أم البيانات الجاهزة ثم التعبير ثانياً عن هذه المعطيات بالرسم البياني. فإذا فكرنا مثلاً في التعبير عن التكوين العمري والنوعي للسكان في مصر في فترة زمنية محددة أو فترات زمنية مختلفة الأغراض المقارنة واستخلاص نتائج تفيد في فهم وتفسير التباين في التكوين العمري والنوعي في الفترتين. فإن أول خطوة يمكن القيام بها هي الاستفادة من المعطيات السكانية التي وفرها تعداد السكان في مصر عام 1960م مثلاً والتي يعبر عنها الجدول التالي:

**جدول رقم (9)**

**يوضح التوزيع العددي والنسبي للسكان حسب فئات السن والنوع في تعداد عام 1960م في مصر**([[201]](#footnote-201))

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الفئات** | **ذكور** | **إناث** |
| **بالألف** | **%** | **بالألف** | **%** |
| أقل من 10 | 4083 | 31.2 | 3848 | 29.8 |
| -10 | 2766 | 21.2 | 2568 | 19.9 |
| -20 | 1781 | 13.6 | 1929 | 14.9 |
| -30 | 1654 | 12.7 | 1723 | 13.3 |
| -40 | 1228 | 9.4 | 1191 | 9.2 |
| -50 | 817 | 6.3 | 819 | 6.3 |
| -60 | 485 | 3.7 | 523 | 4.1 |
| 70 فأكثر | 254 | 1.9 | 3.5 | 2.5 |
| الجملة | 13068 | 1000 | 12.196 | 100 |

ثم الاستفادة بالمثل من المعطيات السكانية التي يوفرها تعداد السكان في مصر عام 1966م على سبيل المثال أيضاً والتي يعبر عنها الجدول التالي:

**جدول رقم (10)**

**يوضح التوزيع العددي والنسبي للسكان حسب فئات السن والنوع في تعداد عام 1960م في مصر**([[202]](#footnote-202))

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الفئات** | **ذكور** | **إناث** |
| **بالألف** | **%** | **بالألف** | **%** |
| أقل من 10 | 4036 | 30.1 | 4227 | 28.6 |
| -10 | 36.6 | 33.9 | 3286 | 22.2 |
| -20 | 1893 | 12.6 | 2130 | 14.4 |
| -30 | 1785 | 11.9 | 1890 | 12.8 |
| -40 | 1433 | 9.5 | 1380 | 9.3 |
| -50 | 937 | 6.2 | 915 | 6.2 |
| -60 | 486 | 3.9 | 617 | 4.2 |
| 70 فأكثر | 280 | 1.9 | 344 | 2.3 |
| الجملة | 15056 | 1000 | 14790 | 100 |

ثم نقوم بعد ذلك بالتعبير عن الحقائق الرقمية في الجدولين في صورة رسوم بيانية تسمح بعد ذلك بالمقارنة وبيان الاختلاف في التكوينين العمري والنوعي لسكان مصر في الفترتين المذكورتين على النحو التالي:

والواقع أن الرسوم البيانية التي توضح أهرامات السكان لمصر في عام 1960م، 1966م والتي تشمل عليها الصفحة التالية تسمح لنا باستخلاص النتائج التالية:

**يوجد صورة صـ 171**

1. أن هناك زيادة ملحوظة في أعداد السكان في مصر قد توزعت على فئات العمر والنوع المختلفة للسكان.
2. أن الزيادة الملحوظة قد تركزت في فئات العمر الصغيرة أقل من 10 سنوات - 20 سنة. الأمر الذي أدى إلى اتساع قاعدة الهرم السكاني واختلاف شكله في تعداد عام 1966م عنه في تعداد عام 1960م.
3. أن نسبة الزيادة في أعداد الذكور إلى أعداد الاناث تكاد تكون ثابتة بين التعدادين وفي فئات العمر المتباينة.
4. أنه بالرغم من أن حجم القوى العاملة في المجتمع قد تزايد بين التعدادين، وكما يشير إليه أعداد الذكور في الفئات العمرية 20 - 60 عاماً من 5.5 مليون عام 1960مإلى 5.9 مليون عام 1969م. إلا أن الزيادة المقابلة في نسبة المعتمدين من الذكور في الفئات العمرية أقل من 10 سنوات ومن 60 إلى أكثر من 70 سنة، والتي كانت 4.6 عام 1960م ووصلت إلى 5.2 عام 1966م، كانت نسبة كبيرة. الأمر الذي يمكن الإفادة منه في رسم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن ارتفاع نسبة الصغار والمسنين تدفع المجتمع إلى توجه جانب كبير من الدخل السنوي إلى الإنفاق على السلع الاستهلاكية والخدمات بأنواعها، وخاصة التعليمية والطبية كما يتطلب في نفس الوقت زيادة الاستثمار لخلق فرص عمل جديدة لمن يتسابقون للدخول في سن العمل من هؤلاء الصغار في المستقبل.

وهكذا تتضح قيمة هذه التحليلات للتكوينين العمري والنوعي للسكان ارسم خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تهدف إلى الاستفادة الكاملة من الموارد المتاحة والإمكانيات البشرية المتوفرة في المجتمع. وبالمثل يمكن الإفادة من مقارنة اهرامات السكان في بلاد مختلفة في استخلاص نتائج يستعان بها في رسم السياسات على المستويات الدولية.

رابعاً: التكوين النوعي والعمري للسكان والنظم الاجتماعية

يحدث الاختلاف في التكوينين النوعي والعمري للسكان عدة آثار او نتائج على المجتمع من النواحي الاقتصادية، والديموجرافية، والسياسية والأسرية وغيرها.

النظام الاقتصادي

إذ تعتبر أكثر النتائج الاقتصادية أهمية للاختلافات في التكوينين النوعي والعمري للسكان تلك التي تتمثل في أثر البناء العمري على نسبة الاعتماد، إذ كلما كانت نسبة الاعتماد منخفضة، كلما كان من السهل على الأشخاص في الفئات العمرية المنتجة اقتصادياً أن يتعاونوا ويساعدوا أولئك الأشخاص في الجماعات العمرية المعتمدة.

وترتبط النتيجة الاقتصادية الثانية والهامة للاختلافات في بناء العمر بمتوسط العمر بين أفراد القوى العاملة. وذلك لأن القوى العاملة الصغيرة في السن قد تكون لها مميزات مفادها أن عمالها سيكونون أكثر مرونة وقادرين على تحصيل المهارات الجديدة والتعليم وأكثر استعداداً لكل هذه الأمور من غيرهم، وتكوين القوى العاملة الكبيرة في السن أكثر مسئولية وأكثر خبرة.

ويرتبط الأثر الاقتصادي الثالث للاختلاف في بناء العمر بالاستهلاك، إذ تحتاج المجتمعات ذات النسبة الكبيرة من الأطفال إلى إنفاق مقادير كبيرة من المال على الطعام والتعليم، وتحتاج المجتمعات ذات النسبة الكبيرة من كبار السن، إلى الإنفاق المتزايد على الرعاية الطبية.

أما الأثر الاقتصادي الرابع للاختلاف في البناء العمري، فيرتبط بفائض العمالة الذي يؤثر بدوره في معدل المرتبات والأجور. إذ أدى انخفاض نسبة الأفراد في فئة العمر ما بين 20 - 29 سنة في عام 1950م بالولايات المتحدة الأمريكية وهو جزء كبير من القوى العاملة، إلى زيادة أجورهم ومرتباتهم.

وعندما تزايد عدد أفراد هذه الفئة العمرية عام 1960م، أدى ذلك إلى انخفاض مستويات أجورهم ومرتباتهم([[203]](#footnote-203)).

وهناك أيضاً نتائج ديموجرافية مترتبة على الاختلاف في التكوينين النوعي والعمري للسكان. إذ يلاحظ أن المجموعة السكانية التي يتركز أفرادها في فئات العمر الصغيرة يميل معدل وفياتهم الخام إلى الانخفاض عن المجموعة السكانية التي يتركز أفرادها في فئات العمر الكبيرة، وذلك لان معدل الوفيات يزيد في الجماعات العمرية المتقدمة في السن. ويلاحظ أيضاً أن معدلات الهجرة تختلف باختلاف التركيب العمري والنوعي للسكان، بما أن الصغار يكونون أكثر رغبة في التنقل عن الكبار ومن ثم تزيد معدلات الهجرة في الجماعات السكانية في السن الصغيرة عن معدلات الهجرة في الجماعات السكانية في السن الكبيرة.

النظام الأسري

وتؤثر كذلك الاختلافات في التكوين العمري والنوعي للسكان على الحياة الأسرية وخاصة احتمالات الزواج بالنسبة للرجال والنساء. فإذا افترضنا أن الرجال يتزوجون عادة من نساء أصغر في السن قليلا منهم، فإن النساء في أية مجموعة سكانية يقل فيها متوسط العمر يواجهن صعوبة كبيرة في العثور على شركاء لحياتهن من الرجال، وذلك لوجود نسبة كبيرة من النساء في الفئة العمرية المتوسطة تزيد على نسبة الرجال في نفس الفئة.

 ويسبب الفاقد الكبير من الرجال في الحرب صعوبة إضافية تواجه النساء اللاتي يبحثن عن فرصة للزواج.

النظام السياسي

كما يؤثر أيضاً التباين في التكوين العمري والنوعي للسكان على بناء القوة ومن ثم على النواحي السياسية في المجتمع. ذلك لأنه إذا كان السكان من المجموعة الذين يتركزون في الفئة العمرية الكبيرة، فإن الذين سيعطون أصواتهم قد يكونون من بين من تقدمت بهم السن وهم غالباً ما يتميزون من الناحية السياسية بالنزعة المحافظة، ويختلف الأمر عنه في السكان عن المجموعة التي تتركز في فئات العمر الصغيرة، كما أن المخططين الاجتماعين في الأمم النامية التي يتركز فيها الأفراد في فئات السن الكبيرة يواجهون صعوبة في وضع المواطنين الكبار، وفي تخصيص أدوار مفيدة لهم وذات مغزى بالنسبة للتنمية الاجتماعية وتقل هذه الصعوبة في الدول التي يتركز فيها الأفراد فئات السن الصغيرة([[204]](#footnote-204)).

خامساً: التكوين المهني للسكان

قد يثار في ذهن بعضنا وهو بصدد فهم الظواهر السكانية، عدد آخر من الأسئلة منها، كم عدد الأفراد الذين يقومون بإنتاج السلع والخدمات في المجتمع؟ وكم منهم ليس له عمل؟ وهل تتغير نسبة العاملين إلى غير العاملين خلال الزمن؟ وما هي خصائص تكوين القوى العاملة من حيث العمر والنوع والتعليم والزواج والإقامة؟ وهل يتغير تكوين العمالة أو التكوين المهني؟ وكيف يتوزع هذا التكوين للعمالة على المهن المختلفة؟ وما الذي يؤثر في تغيير هذا التوزيع؟ والواقع أن مثل هذه الأسئلة إنما ترتبط بموضوع التكوين المهني للسكان، وسنحاول فيما يلي البحث عن الإجابات المناسبة حولها حتى يمكننا تكوين صورة واضحة حول هذا الموضوع الذي يرتبط بشكل أو بآخر بميدان بناء السكان.

1. **مفهوم القوى العاملة:** يتحدد مصطلح القوى العاملة Labor force في نسبة السكان الذين يمكن أن توظف طاقاتهم في النشاط الاقتصادي سواء أكانوا يسهمون بالفعل في هذا النشاط وإنتاج السلع ام في توفير الخدمات أم على العكس من ذلك كانوا قادرين أم راغبين في العمل ولكنهم لا زالوا يبحثون عن فرصة عمل([[205]](#footnote-205)).

فقد تشتمل القوى العاملة على من يقومون بالمهن الزراعية والأطباء والمهن الصناعية وقد تمتد القوى العاملة لتشمل كل أولئك الأفراد الذين يعملون الحسابهم الخاص والذين يعملون لحساب غيرهم والذي يعملون لقاء أو مقابل أجور ومرتبات أو إتعاب. وقد يضم مفهوم القوى العاملة الأفراد العاملين في القوات العسكرية، إلا إذا كان المفهوم المستخدم، هو مفهوم القوى العاملة المدنية Civil Labore force بحيث لا يدخل في إطار القوى العاملة كل السكان الذين تقع أعمارهم تحت سن (14) عاماً، وكذلك الأشخاص الذين يختارون هذا السن والذين يقومون بالإعمال المنزلية دون أن يحصلوا على أجر محدد أو مستمر مقابل ذلك ومن هؤلاء الطلبة، والزوجات، والمسنون والعمال الموسميون ونزلاء المؤسسات والمرضى والعجزة ([[206]](#footnote-206)).

1. **تغير نسق القوة العاملة والتكوين المهني:** هناك مجموعة عوامل تؤثر في تغير نسق القوى العاملة وبالتالي تؤثر في التكوين المهني للسكان. فقد يدخل الأفراد النسق لأول مرة من خلال البحث عن عمل أو ضمانة بعد سن 14 عاماً، وهذا يماثل عملية الميلاد في النسق الديموجرافي. أو قد يخرج بعضهم من نسق القوى العاملة نهائياً من خلال عملية التقاعد أو غيرها مثل الحال في عملية الوفيات. أو قد يتخلف بعضهم عن النسق مؤقتا ثم يعودون إليه في وقت متأخر، أو قد يغير الشخص أيضاً مهنته داخل النسق، ويحقق حراكاً اجتماعياً أفقيا أو رأسياً مما يذكرنا بعملية الهجرة في النسق الديموجرافي. هذا فضلاً عن تأثر نسق القوى العاملة وتغيره بفعل عوامل ديموجرافية محددة وذلك مثل تأثره بالوفيات والهجرة وهكذا ([[207]](#footnote-207) ).
2. **خصائص القوى العاملة والتكوين المهني:** يتغير حجم القوى العاملة، ونسبة اسكانه، وخصائصه الاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية، نتيجة للتغيرات التي تحدث في المجتمعات وما تحققه من تقدم وتنمية.

وإنه لمن الواضح أن التكوين العمري للسكان له أثر مباشر على معدل مساهمته أو مشاركته في الإنتاج إذ يضطر الأفراد في سنوات التعليم إلى عدم الدخول في سوق العمل لكي يتمكنوا من تكريس وقتهم كله للتعليم والتدريب باعتبارها خطوات لازمة أو سابقة أو ممهدة وتسبق مشاركتهم الفعالة في القوى العاملة في المستقبل.

ويعفون أيضاً من العمل في مرحلة معينة من أعمارهم نتيجة لاختلاف المكانة المهنية، وقوانين العمل، والقدرة على العمل. كما أن مشاركة المرأة في قوة العمل تكون أقل من مشاركة الرجل نتيجة لطبيعة وظيفتها في المجتمع، وأحياناً لضرورة تكريس وقتها للأعمال المنزلية قبل أو بعد الزواج.

ويختلف أيضاً معدل المشاركة في قوة العمل باختلاف البيئة ونتيجة للاختلاف الكبير بين المجتمعات الريفية والحضرية بالنظر إلى طبيعة العمل أو بأخذ طبيعة العمل في اعتبارنا، وتصنيفه المهني والجوانب المتباينة للنشاط الاقتصادي وأيضاً أثر العادات والتقاليد السائدة في المجتمع.

1. **التكوين العمري والقوى العاملة:** إن قدرة الأفراد على الإنتاج أو حاجاتهم الاستهلاكية تختلف باختلاف العمر ولهذا فإن للتكوين العمري نتائج بعيدة على القدرة الشاملة على الإنتاج في المجتمع، وحجم الاستهلاك وعليهما معاً.

فالأطفال لا يشاركون بالمرة في النشاط الاقتصادي وهم في السنوات الأولى من حياتهم، وبالمثل، فإن مساهمة المسنين محدود للغاية في النشاط الاقتصادي وعلى أية حال، فإن نسبة احتياجات هذه الجماعات العمرية للسلع الاستهلاكية والخدمات أقل من نسبة احتياجات الشباب الذين يتميزون بقدرة إنتاجية عالية. ولذلك فإن دراسة أثر التكوين العمري أو الفئات العمرية على الإنتاج والاستهلاك في المجتمع تتطلب تصنيفها عموماً إلى ثلاث فئات رئيسية متميزة. هذا برغم أنه من الصعب وضع تصنيف دقيق ومحدد لها وذلك لأنها تختلف باختلاف المجتمعات وهذه الفئات الثلاثة هي الأطفال والبالغون والمسنون.

1. **التكوين المهني للسكان في مصر ونتائجه:** إذا اعتبرنا أن سن الخمس عشرة سنة هو نهاية الفئة الأولى، وسن الخمسة وستين هو نهاية الفئة الثانية، فإننا نجد أن معدل نسبة الأطفال في المجتمع المصري (تحت 15 سنة) بلغ 40% حسب تعداد 1986م في مقابل 35.2 % في كل من فرنسا وانجلترا السويد، وحوالي 29% في الولايات المتحدة.

ومعدل المسنين (فوق 65 سنة) بلغ 3.9 % في مصر في مقابل 12.1 % فرنسا و10 % في السويد و8.5 % في الولايات المتحدة.

وكان معدل البالغين في مصر (بين 15، 65 سنة) 56.1 % في مقابل 62.2 % في الولايات المتحدة و64.6 % في فرنسا، 7.65 % في ايطاليا([[208]](#footnote-208)).

وهكذا كان معدل الأطفال في الألف في مصر 794 ومعدل المسنين 65، بينما كان معدل الأطفال والمسنين بالنسبة لكل ألف من البالغين 850 في مقابل 548 فقط في فرنسا منهم 360 طفلاً و198 مسناً.

وهذه المقارنات تبين أن التكوين العمري في مصر له آثار سيئة أو ضارة على الإنتاج في مصر، وخاصة بالمقارنة ببعض البلاد التي لم تصل إلى مرحلة الثبات الديموجرافي بعد أن اكتمل نموها الاقتصادي، مثل البرازيل التي كان فيها معدل الأطفال 41.9 %، والمسنين 2.5 % والبالغين 55.6 % والهند التي كان بها 37.5 % و35 % و59 % على التوالي أطفال ومسنين وبالغين.

وأنه لمن الجدير بالذكر أن نسبة الأفراد في سن العمالة في البلاد النامية أقل من نظيره في البلاد المتقدمة، وأكثر من ذلك في مجموعة البلاد السابقة كانت نسبة الطفولة عالية ونسبة المسنين منخفضة بالرغم من أن هذه الفئات الأخيرة تستهلك كميات كبيرة من السلع إلا أنها غالباً ما تسهم بفعالية في الإنتاج، وأنه لمن الجدير بالذكر أيضاً أن نسبة الأفراد المسنين في البلاد المتقدمة تفوق عدد جماعة غير المنتجين.

وبالرغم من أن فئة المنتجين تمثل نصف سكان المجتمع، فهي تساهم بحوالي 9.2 % من القدرة الإنتاجية، وتمثل 70% من وحدات الاستهلاك، بينما تساهم في الجهات الأخرى بحوالي 8 % من القدرة الإنتاجية وتمثل 30% من الوحدات الاستهلاكية يأخذ منها فئة الأطفال نصيب الأسد.

التوزيع السكاني والقوى العاملة

يمثل الأطفال تحت 15 سنة أو من هم في نهاية التعليم، حوالي 41 % من إجمالي السكان في تعداد عام 1986م. ويمثل من هم أقل من 16 سنة حوالي 45% وهذه النسبة أعلى في الحضر عنها في الريف. ونسبة الأفراد القادرين على العمل بين (16 - 64) سنة أكثر من نصف إجمالي السكان.

 وتختلف نسبة المنتجين في أي مجتمع باختلاف فئات العمر، فنسبة الأطفال الذكور تحت 16 سنة نسبة عالية عن الإناث في نفس الفئة العمرية، ولكن نسبة الذكور أقل من الإناث في فئة العمر بين 20، 49 والأطفال تحت 16 سنة يساهمون في القوة العاملة بحوالي 13% ومعظم هذه المساهمة تجيء من المجتمعات الريفية. إذ تتزايد نسبة الأطفال في القوى العاملة أربع مرات في المناطق الريفية عنها في المناطق الحضرية، وهذا يمثل خاصية متميزة لهذا النمط من الاقتصاد في بلادنا الذي يحتاج فيه العمل الزراعي إلى مشاركة الأطفال.

ونسبة الذكور في القوى العاملة عالية في المناطق الريفية عموماً عنها في المناطق الحضرية، لأنها تصل إلى حوالي 71 % في ذلك الجانب من مصر المعروف بالوجه البحري، وحوالي 76 % في ذلك الجانب من مصر المعروف بالوجه القبلي.

وفي المناطق الحضرية يتراوح معدل الذكور في القوى العاملة بين 59 % و61 % مع استبعاد محافظة الإسماعيلية الذي يرتفع فيها المعدل 63% والتباين كبير بين الإناث نتيجة لان معدل الإناث في القوى العاملة بين 3% و9% في المناطق الحضرية، ومعدل الإناث في القوى العاملة الريفية في الوجه البحري يتضاعف ويزيد على نظيره في الوجه القبلي ([[209]](#footnote-209)).

وتقدر نسبة غير العاملين (البطالة) بحوالي 2.2 % من القوى العاملة ولقد وصل أعلى معدل للبطالة إلى 5.4% في المدن الكبرى وإلى حوالي نصف هذا المعدل 2.9% في المدن الأخرى وذلك في عام 1986م.

ولكن نسبة البطالة وصلت إلى أقل من 7.1% في المحافظات وينتمي معظم غير العاملين إلى الفئة العمرية ما بين (20 - 29) سنة لأن هذه الجماعة تسهم في إجمالي البطالة بنسبة كبيرة وصلت 30.3 % ([[210]](#footnote-210)).

وعلى أية حال فإن نسبة البطالة إلى القوى العاملة داخل هذه المجموعة العمرية أقل من النسبة المصاحبة في الجماعات العمرية الأصغر. وأعلى نسبة من البطالة هي %5 بين الفئة العمرية 10 - 14 سنة.

توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي والعمر

بلغت نسبة القوى العاملة الذكور المشتغلين في الزراعة بالنسبة لإجمالي عدد الذكور في القوى العاملة أعلاها في الفئتين العمريتين أقل من 15 سنة وأكثر من 65 سنة. وهذا يعني إن معظم هؤلاء الذين يدخلون سوق العمل في مرحلة مبكرة من العمر وأولئك الذين يظلون في سوق العمل بعد الستين يعملون في الزراعة بينما تقل هذه النسبة في جماعات العمر المتوسطة العكس في مجال الصناعة والخدمات الأن نسبة المشاركة في القوى العاملة تنخفض بين الصغار والكبار بينما ترتفع بين متوسط العمر. وأكثر من ذلك فإن معدل الذكور العاملين في الزراعة إلى إجمالي الذكور في القوى العاملة وصل إلى 59 % وهو أعلى 28 % من نسبة العاملين في الخدمات وأعلى أيضاً من نسبة الذين يشاركون في الصناعة وهي 31%([[211]](#footnote-211)).

الفصل السابع

الخصوبة والبناء الاجتماعي

تمهيد

حددنا المقصود بظواهر تغير السكان في ظواهر نمو السكان وحركتهم أو زيادتهم ونقصانهم وذلك بفعل عوامل المواليد او الخصوبة والهجرة والوفيات. فالسكان باعتبارهم كتلة بشرية وجسماً عضوياً متحركاً يعمل على تجديد نفسه بالتناسل والإنجاب ويقدم إليه أعدادا جديدة هم المواليد وينتقل أفراده إلى فئات السن المختلفة سنة بعد أخرى، فيشب الأطفال ويشكلون القوى العاملة في السكان ويهرم الشباب ويموت الشيوخ، وتسمى الزيادة أو النقصان التي تنجم عن الفرق بين المواليد والوفيات بالزيادة أو النقصان الطبيعية. بينما قد يفد إلى السكان مهاجرون من الخارج فيؤدي هذا إلى زيادة غير طبيعية بالوفود، أو قد ينزح من السكان مهاجرون إلى الخارج، فيؤدي ذلك إلى نقص غير طبيعي بالنزوح في عدد السكان ومعنى ذلك أن تغير السكان بالزيادة يتوقف على الإضافة التي تنتج عن المواليد والمهاجرين إلى البلد أو المجتمع المدروس في فترة معينة، كما أن تغير السكان بالنقص ينتج عن الوفيات التي تحدث في هذا المجتمع، أو عن عدد من يخسرهم بسبب النزوح منه. أو أن الزيادة تتوقف على المواليد والهجرة إلى المجتمع والنقص يتوقف على الوفيات والنزوح من المجتمع، وإذا لم تحدث هجرة فإن النقص أو الزيادة في السكان تتوقف فقط على المواليد والوفيات ويمكن وضع هذه العلاقة في صورة معادلة بسيطة على النحو التالي:

الزيادة أو النقصان = (عدد المواليد - عدد الوفيات) - (عدد الوافدين - عدد النازحين).

ولما كان الفارق بين المواليد والوفيات يسمى الزيادة أو النقص الطبيعية، والفارق بين الوافدين والنازحين يسمى الزيادة أو النقص غير الطبيعية أو صافي الهجرة فإنه يمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية:

الزيادة أو النقص خلال فترة معينة = الزيادة أو النقص الطبيعية - الزيادة أو النقص غير الطبيعية

وقد تكون الزيادة الطبيعية ذات إشارة سالبة، إذا كان عدد الوفيات أكثر من عدد المواليد، وهذا يسبب نقصاً في جملة السكان، وتكون الزيادة غير طبيعية أو صافي الهجرة ذات إشارة سالبة، إذا زاد عدد النازحين على عدد الوافدين الى المجتمع([[212]](#footnote-212)).

ويتجه اهتمام دارس السكان نحو تحليل عوامل المواليد أو الخصوبة والوفيات والهجرة باعتبارها عوامل علية في تغير السكان، ويحاول التعرف على معدلاتها واتجاهات تطورها في المستقبل.

غير أن تحليلنا الاجتماعي لظواهر تغير السكان في هذا الفصل والفصول التي تليه إن كان سيتركز على ظواهر الخصوبة والهجرة والوفيات، فإنه سوف لا يقتصر على مجرد رصد معدلاتها واتجاهاتها، وإنما سينصرف أساساً نحو بيان العلاقات القائمة والمتبادلة بين هذه الظواهر السكانية وبين بقية النظم والظواهر الاجتماعية الأخرى في المجتمع وخاصة ظواهر الأسرة والطبقات الاجتماعية والقيم نتيجة لعدة اعتبارات: فالأسرة هي المصدر الأول الذي يمد المجتمع بأفراده تلك التي تتكون بالزواج، ويتزايد عددها مع كل ميلاد جديد، ويتناقص مع وفاة أي فرد من أعضائها أو هجرته. كما أن الأسرة هي المسؤولة عن حفظ خبرات المجتمع وعاداته وتقاليده، وقيمة ومعاييره وثقافته ونقلها إلى أجيالها الجديدة. ويؤثر المستوى الاقتصادي والاجتماعي الذي يعبر عن مفهوم الطبقة الاجتماعية على ظواهر السكان وبخاصة السلوك الإنجابي ويفسر الاختلافات بين الناس في هذا السلوك. ويحدد السن عند الزواج وإنجاب الطفل الأول والفترة بين إنجاب الطفل الأول والأطفال الآخرين ونوعهم... وهكذا كما تساهم القيم الاجتماعية في تنظيم وتوجيه حياة السكان في المجتمع داخل الأسرة وخارجها وتحدد سلوكياتهم السكانية لدرجة كبيرة ولذلك نعتقد أن فهم الظواهر السكانية مثل المواليد والخصوبة والهجرة والوفيات يحتاج إلى فهم مصدر هذه الظواهر السكانية والإطار الذي تخرج عنه وهو الأسرة من حيث مفهومها ووظائفها وتغيرها واستقرارها... الخ، كما أن فهم هذه الظواهر السكانية يحتاج إلى فهم البناء الطبقي في المجتمع وقيامه على دعائم المهنة والتعليم والدخل أو غيرها وتفسير الاختلاف في السلوك السكاني نتيجة للاختلاف في وضع الأفراد والجماعات في هذا البناء الطبقي. كما يحتاج تفسير الاختلاف في هذا السلوك السكاني إلى التعرف على أثر القيم الاجتماعية في تنظيم الحياة الاجتماعية وهكذا. والواقع أن هذا الربط بين الظواهر السكانية والأسرة أو الطبقة أو القيم يوضح طبيعة التحليل الاجتماعي للظواهر السكانية ويعبر عن فهم هذه الظواهر في ضوء عناصر البناء الاجتماعي للمجتمع.

أولاً: الخصوبة: معدلاتها واتجاهاتها

يفرق دارسو السكان عند تناولهم لموضوع المواليد بين الإنجاب أو النسل أو الخصوبة Fertility وبين القدرة البيولوجية على الحمل أو الولادة أو الخصوبة الحيوية Fecundity على أساس أن العملية الأولى هي عملية إنجاب الأطفال فعلاً ونسبة الإنجاب هي نسبة المواليد الأطفال للنساء في سن الحمل. أما الخصوبة الحيوية فهي سواء تزوجت المرأة أم لم تتزوج أو لأنها تمنع الحمل([[213]](#footnote-213)). أو أنها تجهض نفسها وهي غير المرأة العقيم.

ولمقارنة المواليد في الأقطار المختلفة يحسب معدل المواليد العام وذلك بإيجاد النسبة الألفية للمواليد عامة إلى عدد السكان جميعاً في عام ما على النحو التالي:

نسبة المواليد العامة = $\frac{المواليد عدد }{عامة السكان عدد }$ \* 1000

 ولما كان عدد المواليد يتوقف على عدد النساء في سن الإنجاب وهو ما بين 15 50 سنة، كان لا بد من إجراء المقارنة أو إيجاد نسبة الإنجاب التي تسمى عادة بالخصوبة وذلك على النحو التالي:

نسبة الخصوبة = $\frac{المواليد عدد }{\left(50-15\right)الانجاب سن في النساء عدد } $\* 1000

 ويسمى المعدل السابق معدل الخصوبة العام General Fertility rate ولكن عندما وجد بناء على الدراسات السكانية، أن النساء لا يكن في درجة واحدة من حيث القدرة على الإنجاب في فئات السن المختلفة، حيث كانت المرأة دون العشرين من عمرها أقل إنجاباً من المرأة بين العشرين والثلاثين ثم تقل قدرة المرأة على الإنجاب تدريجياً، لذلك كان لا بد من إيجاد نسبة أو معدل خصوبة خاص أو نوعي وذلك بقسمة الأفراد الذين يولدون الأمهات في فئة عمرية معينة على النحو التالي:

 نسبة الخصوبة = $\frac{معينة عمرية فئة في أحياء المواليد عدد (مثلا 30-20)}{العمرية الفئة نفس في الاناث عدد } $\* 1000

وبناء عليه يمكن حساب معدل خصوبة كلية عن طريق جميع معدلات الخصوبة النوعية في فئات العمر لجميع الإناث، ثم ضرب الناتج في طول الفئة وقسمته على 1000([[214]](#footnote-214)).

وعندما تقوم الديموجرافيا بدراسة ظاهرة الخصوبة أو المواليد بهدف وصف هذه الظاهرة السكانية وتحليلها وبيان العلاقة الكمية بينها وبين غيرها من ظواهر سكانية أخرى، فإنها تستعين بمثل هذه المفهومات والمعدلات في إجراء هذه الدراسة.

فمثلاً قد نجد هناك دراسة ديموجرافية للسلوك الإنجابي والمواليد والخصوبة في مصر، تقوم هذه الدراسة في أول خطوة لها برصد نسبة المواليد الفعلية بين فئات السن المختلفة في أكثر من سنة أجرى عنها تعداد، فهي على ذلك تجري وصفاً لهذه الظاهرة بناء على ما توافر من أرقام وحقائق كمية، ثم تتجاوز ذلك بالتوصل إلى تحليل ينتهي بتحديد معدل الخصوبة الكلية في المجتمع وفي الخطوة التالية تجتهد في مقارنة ما توصلت إليه من نتائج بما كان عليه السلوك الإنجابي أو المواليد والخصوبة في فترات سابقة، من الفترات السنوات التي أجريت فيها التعدادات، حتى يمكن أن نستنتج من هذه المقارنة اتجاه الخصوبة في مصر نحو الزيادة أو النقصان، وقد لا تتوقف الديموجرافيا عند هذه الخطوة، وإنما قد تحاول بعد ذلك أن تقارن معدل الخصوبة الذي تحدده بمعدل الخصوبة في مجتمعات أخرى أوروبية أو عربية أو غيرها. وهكذا يمر التحليل الديموجرافي بعدة خطوات هي الوصف والتصنيف والمقارنة.

ويبين الجدول التالي نتائج وصف الخصوبة في أكثر من سنة أمكن خلالها التوصل إلى بيانات عن السلوك الإنجابي في مصر وهي عام (1947م - 1992م )، ويوضح أيضاً معدل الخصوبة الكلية. ويورد نتائج وصف الخصوبة وتحليل معدلها الكلي في سنوات التعداد المختلفة.

ويستطيع التحليل الديموجرافي أن يستخلص من بيانات الجدول رقم (11) عدة نتائج:

1. لا تزال معدلات الخصوبة في مصر تمتاز بالارتفاع، رغم أن اتجاه هذه المعدلات يسير صوب الانخفاض من (5,28) عام (1980م) - إلى (3,92) عام (1992م).
2. لا تزال معدلات الخصوبة في مصر تمتاز بالارتفاع خاصة بين فئات العمر (20 – 24) و(25 - 29) و(30 – 34) وإن أعلى فئة عمرية يزيد فيها معدل الخصوبة، كانت هي فئة العمر (25 – 29) سنة.
3. وقد جاء ترتيب مصر طبقاً لدليل التنمية البشرية في العالم ضمن مجموعة البلاد ذات التنمية البشرية المتوسطة، وبمقارنة معدل الخصوبة في مصر بما وصل إليه معدل الخصوبة بين مجموعة هذه البلاد، اتضح أن المعدل الأخير قد بلغ 2.7 عام 1992م بينما زاد معدل الخصوبة في مصر ووصل إلى 3,9 عام 1992م([[215]](#footnote-215)).

جدول صـ 187

([[216]](#footnote-216))([[217]](#footnote-217))([[218]](#footnote-218))([[219]](#footnote-219))([[220]](#footnote-220))

وعندما يحاول التحليل الديموجرافي أن ينتهي من الوصف والتصنيف والمقارنة في محاولة لإيجاد العلاقة بين هذه الظاهرة السكانية، وهي الخصوبة وبين غيرها من الظواهر الديموجرافية الأخرى مثل التوزيع الإقامة للسكان على سبيل المثال أو توزيعهم بين الريف والحضر.

فإننا نجده يوضح نتائجه في صورة قوائم أو جداول على النحو التالي:

**جدول رقم (12)**

**معدلات الخصوبة الكلية حسب فئات سن الأم والمناطق في الفترة (1990م – 1992م)** ([[221]](#footnote-221))

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **فئات سن الأم** | **المحافظات الحضرية** | **حضر الوجه البحري** | **حضر الوجه القبلي** | **ريف الوجه البحري** | **ريف الوجه القبلي** | **الإجمالي** |
| 15-19 | 24 | 23 | 42 | 64 | 122 | 63 |
| 20-24 | 121 | 164 | 179 | 297 | 295 | 208 |
| 25-29 | 188 | 171 | 205 | 235 | 287 | 222 |
| 30-34 | 121 | 123 | 160 | 137 | 231 | 155 |
| 35-44 | 26 | 19 | 37 | 45 | 82 | 43 |
| معدل الخصوبة الكلية(15-49) | 2.69 | 2.80 | 3.58 | 4.10 | 5.97 | 3.93 |

ويستطيع التحليل الديموجرافي لبيانات الجدول السابق استخلاص مجموع النتائج التالية:

1. أن الخصوبة الكلية تنخفض في المحافظات الحضرية عنها في المحافظات الريفية من (2,19) إلى (4.1) وجه بحري و(5.97) وجه قبلي.
2. أن الخصوبة الكلية تنخفض في حضر الوجه البحري عن حضر الوجه القبلي من (2.8) إلى (3.58) على التوالي.

وهذا هو النمط السائد في معظم المجتمعات إذ غالباً ما يبدأ هبوط الخصوبة في المناطق الحضرية ثم تنتشر منها إلى المناطق الريفية.

ثانياً: التحليل الاجتماعي للخصوبة

غير أن التحليل الاجتماعي للظواهر السكانية بالمعنى الذي أوضحناه سلفاً، يهتم بتفسير هذه الظواهر السكانية عن طريق ربطها بغيرها من ظواهر ونظم اجتماعية. ذلك لأنه إذا كان التحليل الديموجرافي يوضح لنا أن معدل الخصوبة في الريف يزيد عن نظيره في الحضر، فإن ربط هذه الظاهرة وإرجاعها إلى مصدرها في كل من المجتمع الريفي والحضري يثري بلا شك فهمنا ومعرفتنا لأصول هذه الظاهرة فإذا كانت الخصوبة في المجتمع الريفي والحضري أو السلوك الإنجابي والمواليد تصدر عن الأسرة فالأمر يتطلب أن نقف على هذا المصدر من حيث وجوده واستمراره وتغيره أو من حيث بنائه ووظائفه وتغيره إذا أردنا أن نعمق فهمنا للظواهر المدروسة.

وإذا كانت الأسرة عبارة عن منظمة دائمة نسبياً تتكون من الزوج والزوجة مع الأطفال أو بدونهم، فإن الوظائف الجنسية والأبوية كمبرر أول لهذا النظام تعتبر من مميزاتها في كل الثقافات. ومع هذا فإن الأسرة لا تقتصر بالضرورة على هؤلاء الأفراد أو تلك الوظائف فقد تكون أكبر من ذلك فتشمل الأجداد والأقارب والأصهار والأحفاد الذين يكونون وحدة تسمى في بعض الأحيان العائلة أو غيرها.

وقد تقوم الأسرة بوظائف أخرى مثل الخدمات الاقتصادية لأعضائها أو التعليم والتوجيه، والترفيه، والدفاع عنهم ضد أي خطر، وهكذا كانت الكتابات المهتمة بدراسة الأسرة تدور حول توضيح مفهومها إما على أنها جماعة مكونة من عدد من الأفراد تقوم بينهم علاقات وتفاعلات معينة، أو على أنها نظام اجتماعي.

والواقع أن الفرق بين الجماعة والنظام ليس كبيراً لأن كليهما نوع من التنظيم الاجتماعي يفترقان أو يقتربان على اساس درجة التجريد التي يدرس على ضوئها كل منهما، والأسرة بدون شك جماعة باعتراف كل العلماء تقريباً ولكن عموميتها في المجتمع الإنساني من ناحية، وأهميتها القصوى لاستمرار الجنس البشري وقيامها على أسس تكاد أن تكون ثابتة من ناحية أخرى هي التي يميل كثير من علماء الاجتماع ويفضلون دراستها على أنها نظام اجتماعي([[222]](#footnote-222))

ويقصد بنظام الأسرة مجموعة الممارسات المتفق عليها في المجتمع لضبط عملية الارتباط بين الجنسين الذكور والإناث في الزواج والأسرة والإنجاب وتنشئة الأطفال.

ويدور البحث حول الأسرة كنظام اجتماعي، في نطاق تناول مجتمع الأسرة وتمييز نمطها، وعناصر بنائها الاجتماعي من سلطة وتبعية وتوزيع للمراكز والأدوار والقيم وبيان طبيعة العلاقة بين هذه العناصر من تكامل أو تصدع أو غيرها كما يهتم بدراسة وظائف الأسرة القديمة والجديدة، وتحديد مظاهر التغير في الوظائف وأسبابه، فالأسرة كنظام متعددة الوظائف. كما يهتم بالتغيير في الأسرة وتصدع نظامها وتحدد هذه النظرة للأسرة كنظام اجتماعي الأسرة باعتباره أيضاً نسقاً مفتوحاً تؤثر وتتأثر في بقية النظم الأخرى القائمة في المجتمع ويتكامل معها. ومن أهم ما انتهت إليه دراسة الأسرة كنظام اجتماعي هو التمييز بين عدد من الأنماط التي ظهرت للأسرة في المجتمع الإنساني، مثل التمييز بين الأسرة المقدسة والدنيوية والمستقرة والغير مستقرة، والأسرة ذات الاقتصاد المتنوع، والأسرة المستقلة أو المعتمدة، والأسرة الزواجية والوحدوية، وأخيراً الأسرة الممتدة والمركبة. والأسرة الزواجية أو النووية والأسرة التوجيهية([[223]](#footnote-223)).

الخصوبة والأسرة

وعلى ضوء ما انتهت إليه تحليلات الأسرة في الريف والحضر من حيث حجمها ونمطها وعناصر بنائها من علاقات وأدوار ومراكز وسلطة ووظائفها وتغيرها... الخ. تبلورت نتائج تميز بين أنماط معينة للأسرة ذات البناء الاجتماعي المتميز والوظائف الاجتماعية المتميزة تنتشر في المجتمعات الحضرية تمكننا من تفسير السلوك الإنجابي والخصوبة في الريف وزيادة معدلها على نظيره في الحضر على النحو التالي)[[224]](#footnote-224)(:

1. تختلف الأسرة Family كجماعة مكونة من الزوج والزوجة وأولادهماغير المتزوجين الذين يقيمون في سكن واحد عن العائلة Extended Family كجماعة تقيم في سكن واحد ولكنها تتكون من الزوج والزوجة وأولادهما الذكور والإناث غير المتزوجين والأولاد المتزوجين وأبنائهم وغيرهم من الأقارب كالعم والعمة والابنة الأرمل والذين يقيمون في نفس السكن ويعيشون حياة اجتماعية واقتصادية واحدة تحت إشراف رئيس العائلة، وتختلف الأسرة عن العائلة من حيث:
* أن حجم الأسرة يصغر عن حجم العائلة.
* أن وجود الأسرة يتردد أكثر في المدينة ووجود العائلة يتردد أكثر في القرية.
* أن الأسرة هي الجماعة القرابية الوحيدة في مجتمع المدينة.
* أن العائلة بالنسبة للمدينة (انتماء عدة عائلات إلى أصل أو جد واحد) تمثل أصغر جماعة قرابية في القرية([[225]](#footnote-225)).
1. ويحقق انتشار العائلة ذات الحجم الكبير والروابط القرابية المتعددة ونمطها الممتد عدداً من الوظائف في المجتمع القروي لا تستطيعه الأسرة بالمعنى السابق، فهي تحقق الأعضائها الأمن الاقتصادي والاجتماعي الذي يحتاجونه ولا يجدونه لدى غيرها من النظم، إذ يحتاج العمل الزراعي في الريف باعتباره النشاط الأساسي والمميز للحياة الريفية إلى عدد كبير من الأيدي العاملة. وبما أن الأسرة هي الوحدة الاقتصادية والإنتاجية في هذا المجتمع فإنه كلما كان حجم أعضائها كبيراً كلما زاد دخلها ومكنها ذلك من توفير الأمن الاقتصادي لأعضائها، فإذا تعرض أحد أعضائها للمرض أو فقد فإن اشتراك الأسرة في النشاط الاقتصادي يمكنها من مواجهة هذه الصعوبة والتغلب عليها. وإذا واجه بعضهم الأخر محنة من المحن أو دخل في نزاع مع غيره من سكان هذا المجتمع فإنهم يجدون تأييداً وتعضيداً لدى أقاربهم وأهلهم أي يتوفر لهم الأمن الاجتماعي، وهذا الوضع يفسر لنا في الواقع القول الدارج بين الفلاحين بأن الأولاد عزوة ويجعلنا ندرك حقيقة سلوكهم الإنجابي وخصوبتهم المتزايدة.
2. يعلق على الزواج باعتباره الطريق القانوني السليم لإنشاء الأسرة في المجتمع وعلى الأطفال باعتبارهم ثمار هذه الرابطة القانونية. أهمية اقتصادية كبيرة في المجتمع الريفي، إذ تشارك الزوجة بكثير من العمليات الإنتاجية. داخل المنزل وخارجه وتساعد بذلك زوجها على توفير موارد العيش والحياة لأسرتهما. ويعمل الأطفال في سن مبكرة في الريف خاصة وأن العمل الزراعي يتطلب أيدي عاملة كثيرة ورخيصة وغير مدربة، وبدلاً من أن يكون الأطفال عبئاً اقتصاديا يصبحون قوة اقتصادية يعاونون والديهما مما يزيد رغبتهما في إنجاب الكثير من الأطفال، وهذا يفسر لنا قولاً دارجاً آخر بين سكان المجتمع الريفي بأن الأولاد رزق.
3. يتميز البناء الاجتماعي للأسرة في الريف بأنها أسرة أبوية يحتل فيها الذكور مركزاً أعلى ويتمتعون بالسلطة، حيث يعيش الابناء المتزوجون مع رب الأسرة في نفس السكن في حين تنتقل الفتاة المتزوجة من منزل أسرتها وتنفصل عنهم بمجرد زواجها في بيت زوجها، خاصة إذا ما تزوجت من غير الأقارب. ويحمل الشاب الذكر اسم الأسرة ويحقق استمرارها في حين تتبع الفتاة زوجها بعد زواجها، ويجد هذا النظام الأبوي تدعيماً له في نظام الوراثة الذي يضمن للرجل ضعف نصيب المرأة في الميراث فتنتقل إليهم ثروة الأسرة ويحقق وجودهم استقرارها. ويحقق الأبناء الذكور نوعاً من الضمان الاجتماعي لوالديهم لأنهم يكونون مسئولين عن الكبار في حالة المرض والشيخوخة وعن الإناث وإعالتهم في حالة الترمل وغيرها لعل هذه الحقائق تفسر لنا تفضيل السكان في الريف للذكور من الأبناء وزيادة نسبة الذكور عموما عن الإناث في هذا المجتمع.([[226]](#footnote-226))
4. تحدد مكانة المرأة في الأسرة الريفية والمجتمع الريفي ككل بناء على ما تقوم به من أدوار باعتبارها زوجة وأم وترتبط هذه المكانة بوظيفتها الإنجابية في الأسرة وبعدد الأطفال الذكور الذين تنجبهم في حياتها. وتتسم هذه المكانة بالتبعية لزوجها فهي تخضع لسلطة الزوج وتقوم بما يسند إليها من أدوار أخرى في نطاق الأسرة سبقت الإشارة إليها. إذن ترتفع مكانة الزوجة الخصيبة التي استطاعت أن تنجب عددا كبيراً من الذكور وتقل مكانة الزوجة العقيم أو التي لم تنجب في حياتها غير الإناث وينخفض وضعها داخل الأسرة ويعرضها ذلك للطلاق أو لفقد زوجها عن غيرها. ولما كانت المرأة في المجتمع الريفي حريصة على تحقيق مكانة اجتماعية عالية في نطاق أسرتها فإن ذلك يدفعها إلى مزيد من الإنجاب ويزيد معدل خصوبتها.
5. يساهم انتشار نمط الأسرة الممتدة أو العائلة في الريف في التقليل من عبء التنشئة الاجتماعية الذي يتحمله الوالدان، ويجعل مسئولية تربية الأطفال مشاعة بين عدد كبير من البالغين في نطاق هذه الأسرة. ويجعل الأم تقتصر على مسؤوليتها الأسرية في الإنجاب ويخلصها من الشعور بالتنافر بين الأدوار أو الضغوط الاجتماعية التي قد تشعر بها في نطاق الأسرة. ونتيجة لمشاركتها في غير ذلك من نشاطات خارج نطاقها كما هو الحال في المجتمع الحضري.
6. تتميز الأسرة في الريف بتمسكها بمجموعة من القيم التي توجه حياتها وسلوكها في مختلف جوانب هذه الحياة، إذ كان من نتيجة انتشار قيم الزواج المبكر بالنسبة للإناث، وقيم العمل في الأرض بالنسبة للذكور أن قل الإقبال بين الريفيين على تعليم البنات وزاد الإقبال على إنجاب الذكور كما كان لانتشار قيم الاعتقاد بالقدر بين المسلمين وغيرهم من المنتمين إلى ديانات أخرى في الريف، أثره في الميل بعيداً - عن الجهود الواعية لضبط حجم الأسرة ولعدم الأخذ بالأساليب الصحية التي تقلل من فرص المرض أو التعرض للوفاة([[227]](#footnote-227)).

السلوك الإنجابي والطبقات الاجتماعية

تمثل الخصوبة واحداً من مظاهر السلوك الإنجابي، وذلك لأنها تدل على عدد الأطفال الذين قد انجبتهم المرأة خلال فترة خصوبتها التي تتراوح ما بين 15 - 45 سنة من عمرها. أما السلوك الإنجابي فقد يتسع مفهومه ليشمل السن عند الزواج وإنجاب الطفل الأول، والفترة بين إنجاب الطفل الأول والذي يليه وعدد مرات الزواج وكذلك نوعية الأطفال المفضلين ذكوراً وإناثاً، والعدد المفضل منهم والاتجاه نحو تنظيم الأسرة والرغبة في تخطيطها.... الخ. وإذا كان فهم الخصوبة والاختلاف بين الأفراد بصددها يتوقف على عناصر البناء الاجتماعي للمجتمع مثل الأسرة والطبقة والقيم وغيرها.

وكنا قد أوضحنا من قبل إمكانية تفسير الخصوبة على ضوء الأسرة وأنماطها بين الريف والحضر. والآن نحاول تفسير السلوك الإنجابي بهذا المعنى الشامل عن طريق ربطه بغيره من عوامل بنائية وثقافية تميز البناء الاجتماعي برمته. ولما كان التركيب الطبقي في المجتمع يمثل الهيكل العام للبناء الاجتماعي القائم، وربما كان ربط السلوك الإنجابي بهذا التركيب أو بالمستويات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة داخلة يساعد على إثراء فهمنا لهذا السلوك في الإطار الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمع.

والواقع أن دراسة العلاقة بين السلوك الإنجابي والطبقة الاجتماعية أو الفروقات الطبقية في هذا السلوك قد شغل الباحثين خلال العشرين عاماً الماضية([[228]](#footnote-228)). وقد نبعت هذه الدراسة عن المناقشات التي تناولت العلاقة بين حجم الأسرة والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، والتي ربط فيها الباحثون بين اختفاء الأشكال الممتدة للأسرة وبين زيادة معدلات التصنيع والتحضر، ونحاول فيما يلي تلخيص بعض الحقائق التي انتهوا إليها في توضيح مفهوم الطبقة الاجتماعية والتركيب الطبقي أو التدرج الطبقي والحراك الاجتماعي والمستويات الاقتصادية الاجتماعية في المجتمع، ثم نوضح خلاصة ذلك دراسة العلاقة بين السلوك الإنجابي والطبقات الاجتماعية.

الطبقات الاجتماعية

كان موضوع الاختلافات بين الناس إلى مستويات اجتماعية واقتصادية متباينة من أكثر موضوعات البحث في علم الاجتماع إثارة للجدل والخلاف بين الباحثين في هذا الميدان، سواء من حيث التسليم بعدم المساواة بين الناس في هذه المستويات أو حتى في تحديد الأسس التي يقوم عليها هذا الاختلاف وبالتالي كل مستوى طبقي... وإمكانية الانتقال بين هذه المستويات وقد اثمر هذا الجدل عدة حقائق:

1. لا شك في أن الأفراد والجماعات تختلف عن بعضها فيما تقوم به من وظائف عندما يتفاعلون، مثل وظائف الحصول على الطعام، أو القتال أو غيرها. وعندما تثبت هذه الوظائف المختلفة بفعل الثقافة ونأخذ صورة نماذج تحدد الموقف الاجتماعي للشخص الذي يشغل هذا الوضع أو غيره تكتسب هذه الوظيفة اسم الدور الاجتماعي.
2. ولما كان بإمكان الفرد القيام بأدوار متعددة نتيجة لانتمائه إلى جماعات متباينة في وقت واحد داخل المجتمع، فإنه يترتب على ذلك أن تكون هناك بعض الأدوار أكثر أهمية وقيمة من أدوار أخرى. وبالتالي تتميز أدوار الأفراد بحيث ينتج عن التقدير المختلف والمتمايز للأدوار الاجتماعية حسب الأهمية والقيمة ظهور ما يعرف باسم المركز، هو الذي يدل على المرتبة التي يقرنها أعضاء المجتمع بدور معين أو مجموعة أدوار ويترتب على ذلك أيضاً ظهور مراكز متعددة، ترتب في سلسلة متدرجة وتكون في النهاية الترتيب الطبقي([[229]](#footnote-229)).
3. والواقع أن كل المجتمعات الإنسانية المعاصرة والقديمة تنطوي على نوع معين من الترتيب الطبقي على أساس اختلاف أدوار الناس ومراكزهم في الحياة الاجتماعية.. وتعتبر الطبقات الاجتماعية جوهر الترتيب الطبقي في كل مجتمع، ولذلك سواء استخدم الباحثون مفهوم الترتيب الطبقي في التعبير عن اختلاف الناس في المجتمعات إلى مستويات اجتماعية واقتصادية أو استخدموا مفهوم الطبقة الاجتماعية فإنهم يريدون من ذلك بيان طبيعة التركيب الطبقي في المجتمع ودعائمه.
4. بحيث نجد بعض الباحثين يوضحون طبيعة التركيب الطبقي في المجتمع على أساس القول بأنه إذا كان الناس يختلفون فيما بينهم على أساس مراكزهم وكانت مهماتهم وثرواتهم وأساليب حياتهم وأماكن إقامتهم وأجناسهم وأديانهم يؤثرون إلى حد كبير في نفوذهم وقوتهم النسبية عن غيرهم من أفراد وجماعات في المجتمع وبالتالي يؤثرون في مدي قبولهم الاجتماعي وسمعتهم الاجتماعية فإنه بإمكاننا أن تعتبر المهنة والثروة من ناحية والقبول الاجتماعي والسمعة من ناحية أخرى بمثابة مقاييس موضوعية وذاتية يستند إليها البناء الطبقي في المجتمع.
5. بينما نجد بعض ثان من الباحثين يوضحون طبيعة التركيب الطبقي في المجتمع على أساس التفاعل وتكراره وكثافته بين مختلف الأفراد والجماعات في المجتمع بحيث يمكن إن يدل التفاعل المستمر بين أعضاء عدة جماعات على انتمائهم إلى طبقة واحدة، وذلك من خلال الميل إلى التزاور بين هذه الأسر والجماعات وتبادل المودة والتعاون او الاشتراك في ناد أو جمعية واحدة أو الزواج ويكون من نتيجة التفاعل بين أعضاء هذه الجماعات المتفاعلة في أسلوب الحياة الذي يحدد من خلال مظاهر متعددة مثل الملبس وشكله ومكان ونموذج الإقامة وموقعه في المجتمع المحلي، وطريقة التزين والنظافة والكلام أو اللهجة، وبما يفضلونه أو يكرهونه وخاصة كل ما يتعلق بطريقتهم في الحياة، ويكون التشابه والاشتراك في أسلوب الحياة دليلاً على الانتماء إلى طبقة واحدة في المجتمع.
6. وهكذا تأكد بناء على وجهات النظر السابقة أن الطبقة الاجتماعية تمثل ظاهرة مجتمعية وحقيقة موجودة وطبيعية وهي جماعة منظمة نسبياً وتتماسك عن طريق مجموعة القيم والمعايير والمعاني التي تكمن وراء مركزها القانوني والاقتصادي والمهني في المجتمع، ويترتب على هذا التماسك داخلياً شعوراً طبيعياً يربط بين أفراد هذه الجماعة وعداءاً خارجياً مع الطبقات الاجتماعية الأخرى. والواقع أن الطبقات كجماعات تعتبر مفتوحة تسمح في نفس الوقت للكثير من الأفراد إما بالدخول فيها أو بالخروج منها الأمر الذي يترتب عليه حركة اجتماعية أو تنقلاً اجتماعياً يغير الناس على أساسه مراكزهم راسياً إلى أعلى أو إلى أسفل أو أفقيا من جماعة أو طبقة اجتماعية إلى أخرى في نفس المستوى الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع([[230]](#footnote-230)).
7. وقد نجد فريقاً من الباحثين في علم الاجتماع يوضحون طبيعة التركيب الطبقي في المجتمع على أساس مختلف عن الأسس السابقة، هو الوظيفة التي تجمع بين عدد من الأشخاص في عملية الإنتاج داخل المجتمع، بحيث أنه إذا كان تنظيم الإنتاج في المجتمع يقوم على الزراعة ويحتاج إلى عدد من الأشخاص يقومون بالعمل الزراعي وعدد آخر يقوم بتوفير أدوات العمل ووسائله فإن مجموعة الأشخاص الذين يشتركون في القيام بالوظيفة الأولى وهي العمل في الزراعة يكونون طبقة الفلاحين، ومجموعة الأشخاص الذين يشتركون في القيام بالوظيفة الثانية وهي ملكية أدوات العمل أو الأرض يكونون طبقة الاقطاعين وهكذا يكون العمل والإنتاج هو أساس البناء الطبقي والتغير في العمل والإنتاج هو أساس التغير الطبقي أو الانتقال بين المستويات الاجتماعية والاقتصادية، طالما كان العمل والإنتاج يحتاج إلى وسائل تتطور باستمرار وتتحسن عبر التاريخ ويترتب على هذا التحسن تعارضاً بين الطبقات، وان هذا التعارض لا يمكن القضاء عليه إلا من خلال التغيير الجذري الذي يتناول العمل والإنتاج وتنظيمه ويحوله إلى تنظيم جديد يغير شكل وبناء المجتمع برمته.

الخصوبة والطبقات الاجتماعية

والواقع أن الجدل والنقاش الذي أداره الباحثون في علم الاجتماع من أجل فهم وتفسير الاختلافات في السلوك الإنجابي على ضوء الاختلافات في المستويات الاجتماعية والاقتصادية والتركيب الطبقي في المجتمع يمكن أن نميز فيه بين محاولتين التحليل هذا الفهم للسلوك الإنجابي في علاقته بالتركيب الطبقي تربط المحاولة الأولى بين السلوك الإنجابي وين الوضع الطبقي للأفراد داخل المجتمع، وترتبط المحاولة الثانية بين السلوك الإنجابي وإمكانية تنقل الأفراد بين الأوضاع الطبقية داخل هذا المجتمع([[231]](#footnote-231)).

المحاولة الأولى

نتجت المحاولة الأولى في تفسير السلوك الإنجابي على ضوء الوضع الطبقي للأفراد داخل المجتمع عن مختلف نظريات السكان خاصة التي أضافها (دوبلدي) بقوله أن عدد السكان يزداد بين الفقراء وينقص بين الأغنياء نتيجة لعدم توفر الغذاء أو توفره، وتلك التي أسهم فيها (سبنسر) بقوله أن نساء الطبقات العليا يقل تناسلهن نتيجة للجهد الذي بذلته في تأكيد وإنضاج ذواتهن، وأيضاً نظرية (جيني) التي أكد فيها أن نسبة الخصوبة بين الطبقات العليا منخفضة ونظرية (كارسو ندرو) التي ربط فيها بين زيادة وقلة السكان وبين زيادة ونقص دخل الفرد، ونظرية (كونتر) التي أكد فيها العلاقة بين ارتفاع وانخفاض نمو السكان وبين زيادة وقلة العمل من ناحية ونوعية العمل الماهر من ناحية أخرى... الخ([[232]](#footnote-232)).

والواقع أنه بناء على هذه القضايا النظرية التي تربط بين السلوك الإنجابي من خلال التعبير عنه بمفهوم الخصوبة أو غيره من مفهومات أخرى سبقت الإشارة إليها وبين المستوى الاقتصادي الاجتماعي للأفراد في المجتمع أو الوضع الطبقي لهم من خلال التعبير عنه بمفهوم الدخل أو المهنة وطبيعة العمل أو التعليم أو الثروة أو غيرها من الأسس التي يتمايز بناء عليها الأفراد والجماعات في المجتمع فقد انطلق الباحثون في علم الاجتماع يجرون البحوث الواقعية التي تدعم او تؤكد ضرورة إعادة النظر في هذه العلاقة على النحو التالي:

السلوك الإنجابي والمهنة كمحدد للطبقة الاجتماعية

وتعتبر دراسية (كيسر) Kiser التي أجراها على جماعات من سكان الولايات المتحدة في الفترة ما بين عامي 1900م - 1910م في مقدمة الدراسات التي انتهت إلى أن المستويات المهنية العليا لا تنجب أطفالاً بنفس معدل المستويات المهنية الدنيا، حيث كان سكان المهن العليا ينجبون بمعدل أكبر من سكان المهن الدنيا.

ولكن دراسة (لوريمر) Loimer و(أسبورن) Osbern التي أجريت حول الخصوبة بين المستويات المهنية في عام 1928م في الولايات المتحدة أيضاً. والتي حددت الخصوبة بمفهوم عدد الأطفال الذين تنجبهم النساء المتزوجات خلال عام. وحددت المستويات المهنية في الفلاحين والعمال غير المهرة والمهرة ورجال الأعمال والكتابيين وأصحاب المهن الفنية العليا وقد انتهت إلى نتيجة مغايرة للدراسة السابقة، مضمونها أن عدد الأطفال أو الخصوبة كانت تتناقص كلما ارتفع المستوى الطبقي المهني المشار إليه. أو أن سكان المهن العليا ينجبون بمعدل أقل من سكان المهن الدنيا.

وقد انتهت دراسة مصرية عام 1966م في إحدى القرى (سنديون) والتي حاولت أن تربط أيضاً بين الخصوبة بمفهوم عدد الأفراد الذين تم إنجابهم خلال عام وبين المستويات المهنية التي تبدا بالعمال الزراعين والموظفين والعمال غير الزراعيين والمستأجرين والتجار وملاك الأرض الزراعية انتهت إلى نفس النتيجة التي انتهت إليها دراسة (كيسر )، والتي مؤداها أن سكان المهن العليا ينجبون بمعدل اكبر من سكان المهن الدنيا بحيث كان معدل إنجاب ملاك الأرض 6,6 ومعدل إنجاب العمال الزراعيين 3,9.

السلوك الإنجابي والدخل أو الثروة كمحدد للطبقة الاجتماعية

وتعتبر أيضاً دراسة (نوتستاين) Notestein التي أجراها على سكان المناطق الفقيرة في خمس مدن أمريكية في مقدمة الدراسات التي ربطت بين الخصوبة أو عدد الأطفال الذين انجبتهن النساء وبين المستوى الطبقي الذي حدد فقط من خلال الدخل المنخفض وهو ما يقل عن 1200 دولارا سنوياً والدخل المرتفع وهو ما يزيد على 2000 دولارا سنوياً والتي انتهت إلى إن سكان الدخل المرتفع ينجبون بمعدل أقل من سكان الدخل المنخفض.

ولكن جاءت دراسة (هاتشنسون) Hutchinsen التي أجريت في استكهولم للعلاقة بين الخصوبة والمستوى الطبقي المحدد بناء على الدخل فقط جاءت مغايرة تماماً ومختلفة من نتائج دراسة (نوتستاين )، لأنها أكدت أن سكان الدخل المرتفع ينجبون بمعدل أكبر من سكان الدخل المنخفض.

وهي نفس النتيجة التي توصلت إليها دراسة (هاجود) Hagood في إحدى المناطق الريفية التي أجريت لبحث العلاقة بين الخصوبة وبين المستوى الطبقي المحدد بناء على الدخل فقط. حيث انتهت إلى أن سكان الدخل المرتفع ينجبون بمعدل أكبر من سكان الدخل المنخفض.

هذا مع ملاحظة أن النتيجة التي توصلت إليها إحدى الدراسات المصرية عن الخصوبة وارتباطها بعوامل اجتماعية مثل الدخل والثروة، تؤكد أن سكان الأسر ذات الدخل والثروة الأكثر، يتميزون بصغر حجم أسرهم، أما السكان ذوي الدخل والثروة الأقل يتميزون بكبر حجم أسرهم، أو بعبارة أخرى أن سكان الدخل الأعلى ينجبون بمعدل أقل من سكان الدخل المنخفض وهي نتيجة تتفق مع نتائج دراسة (نوتستاين) من ناحية، وتختلف عن نتائج دراسة (هاتشنسون) و(هاجرون) من ناحية أخرى([[233]](#footnote-233)).

والواقع أنه إذا كانت هناك إمكانية لتفسير هذا التناقض في نتائج دراسة العلاقة بين الخصوبة والوضع الطبقي سواء حدد على أساس المهنة أو على أساس الدخل، فإنه يجب الاستفادة من نتائج المناقشات التي أجراها الباحثون في علم الاجتماع حول طبيعة هذا الوضع الطبقي في المجتمع، وتوقفه على عدد متباين من الأسس لا يقتصر على الدخل أو المهنة فقط وإنما يتأثر إلى حد كبير بعدد من المقاييس الموضوعية والذاتية والتي لابد من أخذها في الاعتبار إذا أردنا أن نصل إلى الوضوح وعدم التناقض في هذا الصدد.

وهذا ما حاولته دراسية مصرية حديثة أجريت حول السلوك الإنجابي والطبقة الاجتماعية وفيها أكدت الارتباط الجوهري بين الملكية والدخل والمهنة والتعليم ونمط السكن والمقتنيات المنزلية وفرص الحياة والوعي الطبقي كمعايير موضوعية وذاتية في تحديد الوضع الطبقي وأوضحت أن دراسة الاختلاف في السلوك الإنجابي بين أفراد المجتمع بمعنى حجم الأسرة وتفضيل إنجاب الذكور وقيمة الأبناء وغيرها على ضوء الوضع الطبقي، قد أوضحت أن مستويات الطبقية الدنيا يفضل أفرادها الأسرة الكبيرة الحجم وإنجاب الذكور ويقدسون قيمة الأبناء ويعتقدون أن إنجاب أكبر عدد ممكن من الأبناء يضفي مكانة على الرجل والمرأة بعكس المستويات الطبقة العليا التي تفضل الأسرة الصغيرة الحجم وهكذا([[234]](#footnote-234)).

المحاولة الثانية

ونتجت هذه المحاولة في تفسير السلوك الإنجابي على ضوء إمكانية تنقل الأفراد اجتماعيا بين الأوضاع الطبقية داخل المجتمع من مختلف نظريات السكان أيضاً وكانت في مقدمتها القضايا النظرية التي أضافها (( أرسين ديمون )) تلك التي أشارت إلى أن تنمو السكان يسير في اتجاه الزيادة في الأقاليم التي يسهل فيها انتقال أعضاؤها في السلم الاجتماعي ([[235]](#footnote-235)).

والواقع أنه بناء على هذه القضايا النظرية في الربط بين السلوك الإنجابي من ناحية وإمكانية الانتقال من مستوى طبقي إلى آخر في المجتمع أنطلق الباحثون في علم الاجتماع يجرون البحوث الواقعية التي تدعم أو تؤكد ضرورة إعادة النظر في هذه العلاقة على النحو التالي إذ أكد المسح الاجتماعي في (انديانابولس) Indianapolis في دراسته للقيم المرتبطة بالسلوك الإنجابي والتنقل الاجتماعي إلى مستويات اجتماعية أعلى، أن قيم الأسر في المستويات الاجتماعية الدنيا نحو السلوك الإنجابي وتكبير حجم الأسرة تتغير مع انتقال هذه الأسر إلى المستويات الاجتماعية الأعلى وتصبح أكثر ميلاً نحو التصغير.

أم دراسة (تين) Tien في عام 1961م والتي أجريت على عينة مكونة من 126 مدرساً وأستاذا يعملون في جامعتي سيدني وملبورن استراليا ولدوا جميعهم في هذه البلدة وتزوجوا مرة واحدة فقط منذ عشر سنوات فكانت تهدف إلى اختبار فرضين أساسيين:

**الأول:** أن الأسرة الكبيرة الحجم ترتبط بعدم التنقل الاجتماعي وأن الأسر الصغيرة الحجم ترتبط بالتنقل الاجتماعي.

**والثاني:** أن قصر الفترة بين الزواج وإنجاب أول طفل يرتبط بالتنقل وأن طول الفترة فيما بين الزواج والإنجاب أول طفل يرتبط بعدم التنقل.

وكانت النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة لا تؤيد الفرض الأول الذي يربط بين صغر حجم الأسرة والتنقل الاجتماعي ولا يؤيد الفرض الثاني الذي يربط بين قصر الفترة بين الزواج والإنجاب وبين التنقل.

وإن كانت هذه البحوث تشير من ناحية أخرى إلى نوع من التناقض بين نتائج العلاقة بين السلوك الإنجابي وإمكانية التنقل الاجتماعي بين الأوضاع الاجتماعية المختلفة داخل المجتمع فإن الشيء الجدير بالذكر أن هذه الدراسات والبحوث لم تحاول الاستفادة الكاملة من نتائج المناقشات التي أجراها الباحثون في علم الاجتماع حول إمكانيات التنقل الاجتماعي داخل المجتمع وتوقفه على عدد كبير ومتباين من الأسس التي تؤكد ضرورة فهم التنقل الاجتماعي في السياق الاجتماعي العام الذي يحدد هذا التنقل ويتحكم فيه ويوفر أو لا يوفر الظروف التي تسهله أو تعوقه داخل المجتمع.

ثالثاً: التباين في معدلات الخصوبة والقيم والمعايير الاجتماعية

ولكي نوضح أن التباين في معدلات الخصوبة في المجتمع يرجع إلى التباين في القيم والمعايير الاجتماعية السائدة في هذا المجتمع، أو لكي نتحقق من الفرض القائل بأن التباين في معدلات الخصوبة لا يرجع إلى العوامل البيولوجية أو القدرة البيولوجية على الإنجاب لدى النساء في المجتمع، وإنما تتحكم المعايير الثقافية والقيم المتعلقة بحجم الأسرة وتكوين الوحدات الجنسية (الزواج)، وتوقيت الاتصال الجنسي، والإجهاض وغيرها في مستوى الخصوبة، طالما كانت هذه المعايير جزءاً لا يتجزا من النظم الاجتماعية في هذا المجتمع، ولا يجب أن تكون متناقضة أو غير متسقة معها، فعلينا أن نجعل وحدات المقارنة في البحث عن الشواهد التي تساعدنا في التحقق من هذا الفرض، هي المجتمع في جملته أو المجتمعات في فترات زمنية متباينة، ومن هنا كان تحليلنا الاجتماعي لأثر القيم الاجتماعية في معدلات الخصوبة في المجتمع يبدأ أولاً بتوضيح الاختلاف في معدلات الخصوبة في المجتمع ككل، وفي عدد من المجتمعات في فترات تاريخية مختلفة، ثم ينتهي باستعراض نتائج البحوث السابقة التي أجريت في هذا المجتمع، وفي عدد من المجتمعات الأخرى في فترات تاريخية مختلفة ثم نتناول الاختلاف في القيم والمعايير وأثره على الخصوبة([[236]](#footnote-236)).

1. الاختلاف في معدلات الخصوبة

بمقارنة معدلات الخصوبة في المجتمعات الأوروبية والأمريكية في الفترة التاريخية السابقة على تنميتها اقتصاديا واجتماعيا الفترة السابقة على الأخذ بالتصنيع، بمعدلات الخصوبة في مجتمعات أخرى متخلفة مثل سكان الأكواخ في أمريكا والهند أو سكان جزيرة كوكس اتضح ما يلي:

* أن معدلات المواليد في أوروبا الغربية وخاصة إنجلترا كانت عالية نسبياً، إذ بلغ معدل التناسل في الفترة السابقة على التصنيع 35 % وبلغ معدل التناسل في عام 1861 - 2, 4 وكانت المرأة في إنجلترا في الفترة ما بين 1861 - 1945م تنجب ستة أطفال في المتوسط. ولقد انخفضت هذه المعدلات اليوم لتتراوح ما بين 0,9، 1,7.
* أن معدلات المواليد في جزيرة كوكس في الفترة ما بين 1880 - 1947م كانت تتراوح بين حوالي 55%، 60%. وكان إجمالي معدل النسل بين سكان هذه الجزيرة 4 2، وأن المرأة في هذه الجزيرة كانت تنجب أكثر من ثمانية أطفال في المتوسط.
* وأن المرأة من سكان الأكواخ في أمريكا كانت تلد أكثر من عشرة أطفال في المتوسط وفي الهند كانت تلد أكثر من ستة أطفال في المتوسط.

وكل هذه النتائج توضح أن هناك اختلافا في معدلات الخصوبة في المجتمع الواحد في الفترات التاريخية المختلفة، وأن هناك تقارباً بين معدلات المواليد بين مجتمعات مختلفة أوروبا من ناحية والهند وسكان الأكواخ وسكان جزيرة كوكس من ناحية أخرى) في ظروف حضارية واحدة (ظروف التخلف قبل إدخال التصنيع في الدول الأوروبية، وظروف التخلف قبل إدخال التصنيع في الدول الأوروبية، وظروف التخلف التي تعيشها مجتمعات مثل الهند اليوم)، والواقع أنه يمكن تفسير هذا التباين أو التقارب في معدلات الخصوبة في ضوء المعايير والقيم الثقافية في المجتمع، ذلك لأن الاختلافات في مستويات الخصوبة بين المجتمعات إنما يرتبط بالاختلاف في المعايير الثقافية والقيم المتعلقة بالإنجاب، وهذه الأخيرة ترتبط بدورها بطبيعة المجتمع وظروفه التاريخية.([[237]](#footnote-237))

1. أثر الاختلاف في القيم الاجتماعية والمعايير على الخصوبة

يسلم علم الاجتماع أنه عندما يواجه الكثير من أعضاء المجتمع مشكلة قد يكون لها نتائج اجتماعية هامة، مثل مشكلة الإنجاب وما يترتب عليها من نتائج على الفرد والجماعة والمجتمع، فإنهم يميلون عادة إلى تكوين حل لهذه المشكلة ذي طابع معياري. بحيث يصبح هذا الحل كمجموعة من قواعد السلوك في موقف معين جزءاً من مكونات الثقافة في هذا المجتمع ويقوم أفراد المجتمع بعد ذلك بغرسها أو بتعويد الأعضاء الآخرين على الامتثال لها من خلال التلويح لهم بالثواب والعقاب على نحو صريح أو ضمني.

وتعتبر مشكلة كم عدد الأطفال الذين يجب أن تنجيهم الزوجة من الشيوع والانتشار بين المجتمعات، هذا فضلاً عما لها من نتائج شخصية واجتماعية كثيرة إلى الحد الذي لم نجد معه مجتمعاً واحداً قد تقاعس عن تكوين المعايير الاجتماعية التي توجه أفراد المجتمع في حل مشاكل اجتماعية أخرى، مثل متى تتزوج؟ ومتى تكون العلاقات الجنسية مسموحاً بها؟

وهذا ما كشفت عنه نتائج المسوح الاجتماعية بالعينة تلك التي أجريت في عدد من المجتمعات في الهند والشرق القريب والتي وجه فيها إلى أفراد العينات عدة أسئلة كان من أهمها: كم عدد الأطفال الذين تريدون إنجابهم؟ وكم العدد المناسب بالنسبة للآخرين؟. إذ على الرغم من أن هناك نسبة من الإجابات تترك هذا الأمر إلى القدر وتستشهد بإرادة الله، أو تسخر من هذا النوع من الأسئلة، إلا أن النسبة الغالبة من هذه النتائج تفصح عن وجود اتفاق واضح بين سكان هذه المجتمعات حول حجم الأسرة المرغوب فيه، ظهر في تجمع الإجابات في قيم نموذجية معقولة أكثر منها موزعة على نحو عشوائي، تلك القيم التي تمارس نوعاً من التأثير والضبط والضغوط على الخصوبة والسلوك الإنجابي، وتحديد عدد الأطفال المرغوب فيهم والمناسب أو تحديد حجم الأسرة المناسب، بحيث أصبح من السهل استنادا إلى هذه النتائج تصنيف هذه القيم الاجتماعية إلى الفئات التالية:

* القيم الاجتماعية والمعايير المتعلقة بالتوقيت المناسب للزواج مبكراً أو متأخراً.
* القيم والمعايير الاجتماعية المتعلقة بالسماح أو عدم السماح بالعلاقات الجنسية قبل الزواج.
* القيم الاجتماعية والمعايير المتعلقة بتعويض فاقد الحد الأدنى من عدد الأطفال بسبب زيادة معدل الوفيات.
* القيم الاجتماعية والمعايير المتعلقة بتدعيم الروابط القرابية.
* القيم الاجتماعية والمعايير المتعلقة بالاعتماد على الأطفال.
* القيم الاجتماعية والمعايير المتعلقة بتركيز السلطة في يد الذكور.

ونحاول فيما يلي استعراض نتائج البحوث التي توضح أثر هذه القيم الاجتماعية والمعايير في زيادة أو انخفاض معدلات المواليد والخصوبة في المجتمع.

1. **قيم التوقيت المناسب للزواج وأثرها على الخصوبة:** أوضحت نتائج المسوح التي أجريت على عينات من سكان الصين أن ارتفاع معدل الخصوبة بينهم يرجع إلى تمسك هؤلاء السكان بمعيار مشترك يوجب عليهم الزواج متأخراً، لدرجة أنهم ايجتهدون في سنوات الخصوبة الباقية والتالية لهذا السن المتأخر على تعويض ما افاتهم، فتزداد معدلات الخصوبة بينهم، ومن ناحية أخرى أوضحت نتائج المسوح الأخرى التي أجريت على بعض عينات من سكان الهند أن ارتفاع معدل الخصوبة بينهم يرجع إلى الاتفاق السائد بينهم على إن يكون الزواج مبكراً جداً إلى الحد الذي تزداد معه فرص الإنجاب مع طول مدة الزواج. وهكذا كان للقيم الاجتماعية المتعلقة بتحديد التوقيت المناسب للزواج، سواء مبكراً أو متأخراً أثر على زيادة معدلات الخصوبة في المجتمعات المتباينة.
2. **قيم السماح بالعلاقات الجنسية قبل الزواج وأثرها على الخصوبة:** أوضح علماء التاريخ الاقتصادي في كتاباتهم أن الملكية وترتيبات العمل في عدد من بلاد غرب أوروبا في الفترة السابقة على التصنيع، كانت تشجع العزوبة أو التبتل أو تأجيل الزواج وذلك من أجل المحافظة على مستويات اقتصادية معينة يجب أن تتوفر لدى الزوجين لكي يتمكنا من الزواج والإنجاب. وكانت هذه الترتيبات فضلاً عن الضوابط على العلاقات الجنسية قبل الزواج وعدم السماح بها، أثرها في المنخفاض معدل الخصوبة في البلاد.

ومن ناحية أخرى، كان اختفاء هذه الضوابط والمعايير او القيم الاجتماعية في المجتمعات غير الصناعية، وفي المراحل الأولى من التنمية الصناعية والحضرية الحديثة لها، من بين الأسباب التي نتجت عنها زيادة معدلات الخصوبة بين السكان.

1. **قيم تعويض وفيات الأطفال وأثرها على الخصوبة:** تشير نتائج بعض المسوح الاجتماعية إلى أن المجتمعات التي تتميز بمعدل وفيات عال ومتغير غالباً، يسود بين سكانها اعتقاد ضمني أو صريح بأن الكثير من أعضاء الأسرة وخاصة الأطفال سرعان ما يفقدون بالوفاة. ومن ثم تعلق أهمية كبيرة على إنجاب المزيد من الأطفال، ومن هنا تنمي هذه المجتمعات أو تمارس ضغوطاً قوية تدفع إلى إنجاب الأطفال مبكراً بعد الزواج وقبل أن يلقى أحد أو كلا الوالدين حتفهما وأيضا من أجل أن تكون حصيلتهما من الإنجاب كبيرة كضمان لهما في مواجهة كوارث فقد الحد الأدنى من عدد الأطفال الضروري. ولهذا تكون الخصوبة العالية في مثل هذه الظروف بمثابة تكيف من جانب المجتمع مع معدل الوفيات العالي والمتغير وتصبح المعتقدات والأساليب التي تجد قبولاً بين السكان في هذه المجتمعات وتشجع على الخصوبة العالية، بمثابة ميكانيزم يقلل من مخاطر التعرض لعدم بقاء الأطفال وقلتهم. ولقد أكدت نتائج البحوث ايضاً أن هذه الضغوط المعيارية من أجل المزيد من المواليد قد تستمر لمدة طويلة حتى بعد أن تتناقص بالفعل معدلات الوفيات في هذه المجتمعات، طالما كانت هذه الضغوط ترتبط ارتباطا وثيقاً بجوانب كثيرة من البناء الإجتماعي، ويستغرق مثل هذا التغير وقتاً طويلاً.. وكل هذه الحقائق تفسر لنا الهوة الهائلة بين انخفاض معدل الوفيات وانخفاض معدل الخصوبة.
2. **قيم تدعيم الروابط القرابية وأثرها على الخصوبة:** لما كانت المجتمعات النامية تعلق أهمية بالغة على الوحدات العائلية والقرابية وتحافظ على هذه الوحدات نظراً لاعتمادها في القيام بالكثير من أوجه النشاط على الأقارب وخاصة الأطفال فإنها تجد في زيادة معدلات المنصوبة ما بعينها في هذا الصدد، هذا فضلاً عن أن قدرة الوحدات العائلية والقرابية على تحقيق الأهداف ذات القيمة من الناحية الاجتماعية، تتوقف على حجمها أو عدد أفرادها، ولذلك فإن اختلاف حجم الوحدات العائلية والقرابية من مجتمع لآخر، يوضح التباين في الخصوبة، حيث وجد من نتائج المسوح التي أجريت في هذا الصدد، أن المجتمعات ذات الأنساق القرابية المتحدة أو المشتركة في أصل واحد أو جد واحد، تؤكد على قيمة زيادة معدل الخصوبة. أما المجتمعات ذات الأنساق القرابية المتصلة بالنسب وتضم وحدات أسرية نووية، والتي عادة ما يحدث بها انشقاق وانفصال، فإنها تميل إلى تدعيم قيمة الخصوبة المنخفضة طالما كانت العلاقات الاجتماعية بينها أقل قوة من المجتمعات ذات الأنساق القرابية المشتركة، ولقد تأكدت هذه النتيجة أيضاً في ضوء نتائج عدد آخر من البحوث التي أجريت على أثر التنظيم القاربي خاصة الأنساق القرابية في إنتاج الخصوبة العالية في المجتمعات الإفريقية. وفي ضوء نتائج مجموعة من البحوث التي أجريت على اثر نسق الأسرة المتصاهرة في الهند والذي لا يسمح بزواج المطلق مرة ثانية، تقليل الخصوبة، وأيضاً في ضوء نتائج البحوث التي اجريت على الأنساق الأسرية النووية حتى في المجتمعات النامية وفي المجتمعات الأوروبية في الفترة السابقة على التصنيع، وأثرها على انخفاض مستويات الخصوبة.
3. **قيم الاعتماد على الأطفال واثرها على الخصوبة:** تتطلب مجموعة واسعة من أوجه النشاط في المجتمعات غير الصناعية أو النامية، مثل نشاطات الإنتاج والاستهلاك والمساعدة في أوقات الأزمات والمرض وكبر السن وغيرها، الاعتماد الشديد على الأطفال بحيث تنمو في هذه المجتمعات مجموعة قيم تدعو إلى الاعتماد على الأطفال بحيث نجد مثلاً أن الفلاح قد تعلم من ثقافته أن يعتمد على أطفاله في العمل في الزراعة أو لحمايته من كبر السن أو لغير ذلك من المسائل الجوهرية. والواقع أن هذا النوع من القيم يؤثر إلى حد كبير في معدلات الخصوبة في مثل هذه المجتمعات، وهذا ما تؤكده نتائج المسوح الدورية التي أجريت على عينات من السكان اليابانيين ما بين عامي 1950م - 1961م التي شهدت انخفاضا في معدل الخصوبة من 28 إلى 16% وكان اغلب السكان في هذا المجتمع عام 1950م يعتقدون بضرورة الاعتماد على الأطفال في الكبر، مما كان له أثره في الخصوبة المرتفعة في تلك الفترة ووصوله إلى %28 وفي عام 1961م حيث انخفضت الخصوبة إلى 16 % وجد إن نسبة قليلة من السكان هي التي كانت تتمسك بالاعتقاد في ضرورة الاعتماد على الأطفال في الكبر.

كما تؤكد نتائج بحث آخر أجري على عينات من سكان تايوان Taiwan اثر القيم التقليدية المتعلقة بتوريث الذكور في ظهور الإجماع القوي بينهم على الرغبة في الإنجاب أكثر من أربعة أطفال في المتوسط بين الغالبية العظمى من هؤلاء السكان برغم انخفاض معدلات الوفيات بينهم من ناحية، والأخذ بفكرة تنظيم الأسرة من ناحية أخرى وموافقة السكان عليها، وقيام نسبة صغيرة منهم بممارسة أساليب تنظيم الأسرة.

وتؤكد نتائج نفس البحث الذي أجري على سكان جزيرة تايوان أيضاً، إجماع السكان على ضرورة إنجاب هذا العدد، نظراً لما يساهم به وجود الأطفال في الأسرة كضمان أو حماية للأباء، ورعايتهم في الكبر.

1. **قيم تركيز السلطة في يد الذكور وأثرها على الخصوبة:** الواقع أن الدراسات التي أجريت على البناء الداخلي للأسرة في الهند وسيلان وتايوان وجزر بورتريكو وغيرها من البلاد، توضح أن تمركز السلطة في يد الذكر وسيطرته، وعدم مناقشته للموضوعات والقضايا ذات الصلة بالأسرة وحجمها وتنظيمها ومشكلاتها مع الزوجة، وتمسك السكان بهذا الأمر والإجماع عليه كقيمة وتقليد يضفي عليهم مكانة وأهمية، له أثره في زيادة معدلات الخصوبة إلى حد كبير. هذا ما يفسر لنا رفض السكان في هذه المجتمعات إحدى الوسائل البسيطة في منع الحمل وهي وسيلة قطع الاتصال الجنسي، تلك الوسيلة التي قلل بواسطتها سكان إنجلترا وفرنسا على نحو واضح معدلات مواليدهم في الفترة الحديثة، والتي لا تحتاج إلى مواد ميكانيكية أو تكنولوجية معقدة كما هو الحال بالنسبة لغيرها من وسائل منع الحمل.

الفصل الثامن

الهجرة ودورة الأسرة

تمهيد

تمثل الهجرة عاملا له فعاليته في تغير السكان، ولقد انصرف اهتمام دارسي السكان نحو هذه الظاهرة وانتهوا إلى عدد من الحقائق التي تلقي الضوء على المقصود بها وعواملها وتقديرها ونتائجها. واجتهد علماء الاجتماع المشتغلون بدراسة السكان في توضيح فعالية عوامل اجتماعية معينة في حدوث الهجرة وفي مقدمة هذه العوامل ما عرف بدورة الأسرة ولذلك خصصت الفصل الحالي لتحليل هذه الحقائق حول الهجرة.

أولاً: تعريف الهجرة

والهجرة كعملية سكانية تزايدت معدلاتها في عالم اليوم على نحو ملحوظ نتيجة التغير نظام العمل والإنتاج في أغلب مجتمعاته، من الزراعة إلى الصناعة، ومن نظام في الإنتاج الزراعي يقوم على استقرار مجتمعاته، وأصبح عاجزاً على أن يوفر العمل الجميع السكان إلى نظام في الإنتاج يقوم على التصنيع حيث تجذب فرص العمل التي يوفرها، أعداداً كبيرة من السكان فتضطرهم إلى التنقل السكاني أينما توجد هذه المنشآت الصناعية.

ومن هنا ينظر إلى الهجرة باعتبارها علامة بارزة على التغير الاجتماعي طالما كانت عملية التصنيع تصاحبها حركات سكانية من الريف إلى الحضر ومن مدينة إلى أخرى في نفس البلد ومن مجتمع إلى آخر. ولقد علق على هذه الحركات السكانية أهمية كبيرة مع بداية هذا القرن وفي مختلف بلاد العالم الأوروبي والأمريكي والأفريقي والآسيوي ([[238]](#footnote-238) ).

ولهذا حددت عملية الهجرة بأنها عملية انتقال او تحول أو تغير فيزيقي لفرد او جماعة من منطقة اعتادوا الإقامة فيها إلى منطقة أخرى داخل حدود بلد واحد أو من منطقة إلى أخرى خارج حدود هذا البلد([[239]](#footnote-239)). وقد تتم هذه العملية بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير إرادتهم وإنما باضطرارهم إلى ذلك قسراً أو هدف خططه المجتمع وقد تكون عملية الانتقال والتحول في المكان المعتاد للإقامة من منطقة إلى أخرى، على نحو دائم أو مؤقت وهكذا.

مفهوم الهجرة والمفهومات المرتبطة به

وبناء على هذا التحديد لمفهوم الهجرة ينبغي لنا أن نرسم الحدود الفاصلة بين هذا المفهوم وبين غيره من مفهومات أخرى مشابهة له إسهاماً منا في إزالة اللبس والغموض في هذا الصدد فالمهاجرين Migrants يختلفون عن المتنقلين Movers ذلك لأن المهاجر الذي يغير مكان إقامته المعتاد من منطقة إلى أخرى يختلف عن الذين ينتقلون من بيت إلى آخر حتى ولو اضطرهم ذلك إلى تخطي حدود بلدهم.. لأن نقل مكان الإقامة في حالة الهجرة يترتب عليه بالضرورة نقل حياة الإنسان المهاجر برمتها أما الذي ينتقل بين مسكن وآخر قد يظل يمارس حياته كلها في مكان السكن الأول.

كما أن هناك فارقاً واضحاً بين التنقل الاجتماعي والهجرة، ذلك أن التنقل الاجتماعي Social Mobility يعتبر من قبيل تغيير المركز الاجتماعي والاقتصادي وربما يتم هذا التغيير داخل منطقة واحدة في المجتمع دون حاجة إلى الانتقال إلى منطقة أخرى، كما أن الهجرة باعتبارها عملية تغيير فيزيقي في مكان الإقامة المعتاد وبالتالي تغير جذري في حياة المهاجر فهي تنطوي بين طياتها على عملية تنقل اجتماعي، ذلك لأن المهاجر قد يحقق أثناء إقامته في منطقة المهجر مستوى من الحياة الاجتماعية ويصل إلى بعض المراكز، ويتمتع بمكانة اجتماعية اقتصادية لم تكن له في المنطقة التي انتقل منها وهجرها وهكذا ([[240]](#footnote-240)).

ثانياً: تصنيف الهجرة

وبإمكاننا أن نستخلص من هذا التعريف المدلول الهجرة ما يشير إلى وجود أنواع متباينة للهجرة، وقد تصنف هذه الأنواع أما على أساس المكان الذي يتم الانتقال إليه أو على أساس إرادة القائم بها أو على أساس الزمن الذي تستغرقه هذه العملية.

1. تصنيف الهجرة حسب المكان

إلى هجرة داخلية وأخرى خارجية أو دولية.

#### **الهجرة الداخلية**

تشير الهجرة الداخلية إلى عملية انتقال الأفراد والجماعات من منطقة إلى أخرى داخل المجتمع أو إلى منطقة أخرى في نفس هذا المجتمع.

والواقع أن هناك فواصل تجعل الهجرات الداخلية التي يشهدها العالم بعامة يزيد حجمها عن حجم الهجرات الدولية والخارجية، ومن أهم هذه العوامل أن الهجرة الداخلية قليلة التكاليف، لا تعرض القائم بها لمشاكل الدخول والخروج من دولة إلى أخرى، ولا تمثل اللغة مشكلة في القيام بها بمثل ما يحدث للمهاجرين من دولة إلى أخرى مختلفة في لغتها ويحتاج الأمر من المهاجر ضرورة الإلمام بها، كما أن الاستعداد النفسي للهجرة الداخلية أكثر منه بالنسبة للهجرة الدولية([[241]](#footnote-241))، وتتميز الهجرة الداخلية بأنها تيارات تأخذ اتجاهات عكسية، بمعنى أن مناطق طرد السكان تجذب في نفس الوقت مهاجرين إليها، كما أن مناطق الجذب السكاني تطرد السكان إلى خارجها.

وهنا يصدق قول البعض بصدد الهجرة عموماً، أنه في كل حركة تنقل كبرى من مجتمع إلى آخر ميل إلى التعويض عن طريق حركة. معاكسة من جانب السكان.([[242]](#footnote-242))

وبالإمكان تقسيم الهجرة الداخلية ذاتها إلى نوعين:

1. هجرة من إقليم إلى آخر أو من ولاية إلى أخرى ومن منطقة إلى ثانية أو من محافظة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة وبين منطقتين تحملان نفس الصفات الثقافية والحضرية.
2. هجرة ريفية حضرية وهي من أشهر أنواع الهجرات وأوضحها تلك التي يتم فيها انتقال الأفراد من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وتزداد هذه الظاهرة داخل المجتمعات كلما زادت المدن من خصائصها كمراكز جذب. وكلما اتسع نطاق مراكز الصناعة الجديدة في الوقت الذي يزداد فيها سكان المناطق الريفية فيزيد عن حاجة العمل الزراعي الحقيقي.

ولقد بدات الهجرة الريفية الحضرية تتدفق إلى المدن على أثر الانقلاب الصناعي في بلاد كثيرة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وفرنسا وألمانيا وايطاليا وروسيا وغيرها من البلاد التي شهدت ثورة صناعية وظهرت فيها الحاجة إلى أيدي عاملة ولكن مع إسهام الهجرة في توفير هذه العملية، فإن الهجرة بدأت تشكل إحدى المشاكل الكبرى التي تعانيها المجتمعات الصناعية.

#### **الهجرة الخارجية**

وتشير إلى انتقال عدد من أفراد المجتمع إلى مجتمع آخر طلباً للعمل أو فراراً من الاضطهاد أو تطلعاً لفرص أحسن في الحياة أو غيرها.....

وتنحصر الهجرات الخارجية أو الدولية الرئيسية التي شهدها العالم في العصر الحديث فيما يلي:

الهجرة الأوروبية فيما وراء البحار إلى أمريكا، والهجرات الدولية داخل أوروبا والهجرات الإفريقية والهجرات الآسيوية. ولقد ساهمت هذه الأنواع من الهجرات في إقامة مجتمعات بأسرها، فإذا أخذنا مثلاً الهجرة الأوروبية والأفريقية إلى الولايات المتحدة الأمريكية كمثال نوضح على ضوئه كيف كانت هذه البلاد موطناً للبدائيين الذين كانوا بعددهم القليل يشغلون مساحات شاسعة من الأرض الخصبة أو الأرض الغنية بإمكانيات التعدين وكيف كانت تيارات الهجرة إلى هذه الأراضى سبباً أساسياً في إقامة مجتمع جديد له حضارة جديدة. ولقد تمت تيارات الهجرة الرئيسية في الولايات المتحدة على فترات بدأت بهجرة الايرلنديين الذين تركوا موطنهم الأصلي بسبب مجاعة البطاطس والألمان الذين تركوا بلادهم بحثاً عن اللجوء السياسي في هذه القارة الجديدة ([[243]](#footnote-243))

وكانت أغلب الهجرات إلى أمريكا في الفترة الثانية من بين الايطاليين وسكان شرق أوروبا، وكانت الحرب العالمية الثانية تمثل الفترة الثالثة للهجرة إلى الولايات المتحدة والتي تزايد على أثرها معدل المهاجرين إليها من مختلف أرجاء العلم. أما الهجرة الإفريقية إلى أمريكا فقد بدأت تتدفق بعد رحلة كولومبس إليها، وكانت الهجرة جبرية في معظمها حيث كان يتم نقل الزنوج إلى المستعمرات الأمريكية للاتجار فيهم واستخدامهم للعمل كعبيد، إلى أن ألغيت هذه التجارة وحصل هؤلاء الزنوج على حريتهم.([[244]](#footnote-244))

ولازالت الهجرة الخارجية حتى الآن من المسائل التي تشغل بال المجتمعات وبدأت تسن القوانين التي تنظمها إما بالتحديد أو المنع أو بتعيين أصناف المهاجرين الذين يمكن قبولهم.

1. تصنيف الهجرة حسب إرادة القائمين بها

إلى هجرة إرادية وهجرة قسرية أو اضطرارية أو مخططة:

1. الهجرة الإرادية

وتشمل أنواع الهجرة الداخلية أو الخارجية التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات بإرادتهم في التنقل من مكان أو منطقة أو بلد إلى آخر وتغيير مكان إقامتهم المعتاد دون ضغط أو إجبار رسمي.

1. الهجرة الاضطرارية

ونعني بها نقل أفراد أو جماعات من أماكن إقامتهم الأصلية إلى أماكن أخرى أو بعبارة أخرى إجبار السلطات لبعض الأفراد والجماعات على النزوح من منطقة معينة أو إخلائها خشية كارثة كالزلزال أو الفيضان أو الحروب وما إليها([[245]](#footnote-245)). ولذلك قد يدخل في هذا النوع كل ما يشير إليه مفهوم التهجير، والأمثلة على ذلك النوع من الهجرة الاضطرارية على المستوى الدولي والمحلي أمثلة كثيرة ولا حصر لها، إذ كانت هجرة اليهود من ألمانيا في أعقاب الحركة النازية وهجرتهم أيضاً إلى فلسطين قبل وبعد النكبة، من أهم الأمثلة على الهجرة الاضطرارية أو المخططة، وتعتبر عمليات الهجرة إلى مديرية التحرير ومنطقة أبيس والنوبة الجديدة في مصر، امثلة على الهجرة الداخلية الاضطرارية أو على المستوى المحلي وهكذا.

1. تصنيف الهجرة حسب الزمن الذي تستغرقه

إلى هجرة دائمة وأخرى مؤقتة.

1. الهجرة الدائمة

 وتمثل الهجرة الدائمة عملية انتقال من منطقة الإقامة المعتاد إلى منطقة أخرى وما يصاحبها من تغير كامل لكل ظروف حياة المهاجرين المقيمين الذين يتركون محل إقامتهم الأصلي نهائياً ولا يعودون إليه مرة أخرى.

1. الهجرة المؤقتة

 تمثل الهجرة التي ينتقل فيها الأفراد الجماعات من منطقة إلى أخرى انتقالاً مؤقتاً، ومن أمثلتها الهجرة بسبب العمل خارج أو داخل البلد لفترة مؤقتة، مثلما يحدث مثلاً بالنسبة لهجرة عمال التراحيل في مواسم العمل أو هجرة العمالة الفنية وغيرهم إلى بعض البلاد التي تتوفر فيها فرص العمل ومستويات الأجور المرتفعة ويطلق على هذا النوع من المهاجرين اسم المهاجرين العائدين والذين يترددون بين حين وآخر على موطنهم الأصلي نظرا لارتباطهم بهذا الموطن الأسباب اجتماعية واقتصادية.

ثالثاً: تفسير الهجرة

1. النظريات المفسرة للهجرة الدولية

ينظر إلى الهجرة باعتبارها عملية معقدة وغير متجانسة. وبالإمكان تحليلها من منظورات عديدة وفي إطار نماذج تصورية متباينة، وتستطيع دراسات الهجرة أن تركز على الأفراد أو على الأبنية، أو تجري على مستويات كبرى أو صغرى. وتأخذ هذه الدراسات في اعتبارها ذلك المجال الواسع من العمليات التاريخية والمواقف المعاصرة.

والفكرة الأساسية في التراث المهتم بالهجرة في مختلف العلوم - وخاصة بين البلاد الأقل تقدماً وتلك الأكثر تقدماً أو الهجرة من الجنوب إلى الشمال، تتلخص في أن السكان يهاجرون إلى الشمال.

وربما كانت أول الأفكار حول الهجرة الدولية والتي تبلورت في إطار نظري قد ظهرت منذ قرنين في دراسة أجراها عالم الاجتماع السويدي (كريجر) kryger عام 1764 حول أسباب الهجرة الدولية. وكان يركز فيها على عوامل الطرد Push factors حيث كانت السويد بلداً فقيراً يعاني من انخفاض الأجور في بعض القطاعات، والضرائب غير العادلة وتدهور نظام التأمين الاجتماعي.

وبعد أقل من قرن قام العديد من الباحثين مثل (ريفانشتين) Revenstein (1855م) في انجلترا و( روشبرج) Rouchberg في النمسا (1893م) بطرح نظريات حول الهجرة الدولية. وحدد الفرنسي (لانسير) lavasseur في عام 1885م العوامل الأساسية للهجرة الدولية في عاملين هما الاتصال وتعدد العلاقات القائمة بين البلدان المرسلة والمستقبلة للمهاجرين.

ثم قدم (لي) lee في عام 1966م تلخيصاً لكل ما هو متاح من معرفة واتجاهات عامة وحصرها في مجموعة سائدة من العوامل في كل من المناطق المرسلة والمستقبلة للهجرة الدولية.

وأخيراً قدم كل من (جرينود) Greenwood و(ماكدويل) McDowell عام 1992م مسحاً للمحددات الكبرى للهجرة الدولية.

1. نظرية عوامل الطرد والجذب

 وقد تصنف أسباب الهجرة الدولية إلى مجموعتين اثنتين فقط - عوامل الطرد Push وعوامل الجذب. ويوضح الشكل التالي أهم هذه العوامل.

يوجد شكل تةضيحي صـ 216

ولقد ناقش عدد كبير من الباحثين مثل (جوليني) Golini عام 1991م و( هايدن) Heyden عام 1991م الطرق التي تؤثر من خلالها هذه العوامل في الهجرة من الجنوب إلى الشمال.

ويمكن أن تكون عوامل الطرد عوامل بنائية مثل النمو السكاني العالمي السريع وأثره على عمليات التنافس على الغذاء والموارد الأخرى.

والنمو السكاني أكثر وضوحاً في البلاد الفقيرة والتي تناضل فعلاً في مواجهة مشكلات غذاء كبرى. ويتمثل السبب البنائي الآخر في تلك الفجوة المرتبطة بالرفاهية Welfore gap بين الشمال والجنوب. وهناك أيضاً قوي بنائية أخرى عديدة ولكنها كلها ترتبط فيما بينها في بناء سبي واحد. ويمكن أيضاً أن ترتبط عوامل الطرد بدوافع فردية وذلك كما يوضحه الشكل السابق([[246]](#footnote-246)).

والحرب كعامل من عوامل الطرد بين الأمم أو داخلها عادة تنشب بسبب مجموعة عوامل من التوترات العرقية tensions التي تدوم طويلاً وكذلك غياب العدالة الاقتصادية، وبإمكان الحرب أن تحدث تدفقاً كبيراً في تيار الهجرة فمثلاً هناك توترات بين بلاد مثل جنوب أفريقيا وإسرائيل في علاقاتها بجيرانها.

كما يوجد الاضطهاد في أجزاء كثيرة من العالم، كما هو الحال في السودان ويوغسلافيا سابقاً والسلفادور. وتؤدي التوترات العرقية إلى القتل في أوقات الحرب وإلى الاضطهاد في أوقات السلم. كما أن المجاعات التي يترتب عليها معدل وفيات عال تنتشر فعلاً في بلاد كثيرة، مثل أنجولا وبتسوانا وجابون وموزمبيق ورواندا، ويحتمل ظهور المجاعات في البلاد الفقيرة التي يقل فيها إنتاج الغذاء وكذلك يحتمل ظهور المجاعات في أوقات التوترات السياسية العرقية.

ويحتمل أن يكون الفقر أكبر عامل وحيد يقف خلف تدفق تيارات الهجرة الحالية وفي المستقبل، ومن الصعب بالطبع أن نحدد فجوات الفقر poverty gaps ولكنها تشكل بالتأكيد القوى الأساسية المعاصرة وفي المستقبل التي تدفع إلى الهجرة الدولية. فالعدد الكبير من الفقراء في أي بلد سوف يزيدون من التنافس على الموارد، ويضيفون إلى معدلات الجريمة والعنف ويقللون من مستويات المعيشة.. وبين هذا العدد يمكن أن نجد معظم المهاجرين.

وغالباً ما كانت مناقشة الكوارث البيئية Eenvironmental catastrophes على أنها سبب يشيع في المستقبل ويقف خلف تيارات الهجرة الكبرى. بإمكان محطات القوى النووية والمصانع التي تنتج أسلحة ذرية وبيولوجية وكيماوية أن تلوث مناطق كبرى كما حدث في عام 1986م وترتب على واقعة شرنوبل في أوكرانيا. ومع تناقص الحماية من ثقب الأوزون في الجو، فإن هناك مناطق كبيرة سوف تخلو من سكانها. ومعظم الكوارث البيئية تقع في البلدان النامية. فالفيضانات والجفاف Drought وتأكل التربة والتصحر desertification تعتبر من بين المشكلات الدارجة والمنتشرة.

والتفرقة بين عوامل الجذب والطرد عادة غير واضحة. فالثروة يمكن أن تشكل عاملاً من عوامل الجذب في مجتمعات الشمال، وتجذب المهاجرين من البلاد الفقيرة، غير أن هذا العامل يمكن وصفه أيضاً على أنه عامل من عوامل الطرد، كنقص الثروة في بلاد الجنوب([[247]](#footnote-247)).

1. التفسير البنائي الوظيفي للهجرة الداخلية

الهجرة من الريف إلى المدينة والصلة بين القرية والمدينة قديمة قدم التاريخ، فلا يكاد يوجد مجتمع انساني لم تقم فيه علاقات من هذا النوع. وكان (زيل) من أوائل علماء الاجتماع اهتماماً بما قد تنطوي عليه علاقة الغريب المهاجر، سواء أكان قادماً من الريف أو مدينة أخرى -، بالمدينة وكيف يعامله المجتمع المضيف. كذلك كان (زيل) في مقالته المدينة والحالة العقلية من أوائل من تنبهوا إلى أن الحياة في المدينة تشكل ذهنية خاصة، حضرية، يتميز على أساسها سلوك وطراز حياة السكان ومن ثم يجد المهاجر إليها أنماطا وأساليب حياة مختلفة عما تعود عليه. فقد شكلت أفكار (زيمل) وغيره من علماء الاجتماع بداية الاهتمام الاجتماعي النظري بالهجرة إلى المدينة.

(ففيبر) weber الذي كان يرى أن من أهم وظائف المدينة الوظيفة التسويقية فهي المكان الذي يتسوق القرويون ويبيعون ما يفيض من غلال، أوضح أن الريف وإن كان في فترة تاريخية يحتاج إلى أيد عاملة كثيرة لتأمين الغذاء، إلا أن التطورات الصناعية والازدهار الاقتصادي مكنت من تقليل الاعتماد على هذه الأيدي الكثيرة وجعل المدينة مكاناً أفضل للسكني، مما أدى إلى بداية الاتجاه نحو التوازن السكاني بين الريف والحضر([[248]](#footnote-248)).

ولكن وعلى الرغم من وجود هذه الصلة التاريخية، فإن ما تقدمه المدينة من خدمات ومرافق وحريات وفرص عمل وغير ذلك تجعلها محط أنظار المهاجرين ومطمحهم. فالمدينة تتميز بأنها مركز النشاط الاقتصادي حيث تقام فيها العمليات والصفقات التجارية اذ بها مراكز المال والاقتصاد، إضافة إلى أن بها الوزارات والمصالح الإدارية المختلفة والمؤسسات التدريبية والتعليمية والعلمية. هذا وتتميز الحياة الاجتماعية والثقافية في المدينة بالتنوع وبنوع من التسامح الاجتماعي الذي يعطي فرصاً في الترويح عن النفس والتعبير عن الذات، كذلك تتميز المدينة بوفرة الخدمات الكهرباء والماء والسكن المريح وكافة وسائل الحياة العصرية المريحة. والمدن مكان فرص العمل.

لكل هذه الأسباب كانت المدينة محط أنظار المهاجرين. بينما كان الريف بالمقارنة متخلفا وساكناً لا يحقق للشباب المتعلم ما يطمح إلى الوصول إليه، إلا في حدود ضيقة هذا وغالباً ما تسيطر على الحياة الريفية عادات وتقاليد قديمة تجعل الحريات والتنوع والتعدد الثقافي الذي تقدمه المدينة ذا بريق خاص. ففرص العمل والتعليم والحراك الاجتماعي والمهني غالباً ما تكون في المدينة أفضل مما هي عليه في الريف. وتعاني المناطق الريفية في أجزاء كبيرة في العالم من تخلف تنموي مقارنة بالمدينة، أدى إلى ركود اقتصادي فيها مما يدفع بأعداد متزايدة من شبابها إلى الهجرة. وهذه الظروف الاجتماعية دفعت بعض الدارسين إلى القول بنظريات اجتماعية تحاول تفسير حياة المهاجرين وقدرتهم على التعامل مع أوضاع المدينة([[249]](#footnote-249)).

1. نظرية التغير الاجتماعي

تفسر هذه النظرية الهجرة من خلال ربطها بالتغير الاجتماعي الذي يمر به المجتمع فيقدم (زلنسكي) zelinsky تفسيره للهجرة من خلال ذكر خمس مراحل تاريخية تمر بها هي:

* مرحلة المجتمع التقليدي: وكانت الهجرة فيه محدودة وذات طابع دوري، إذ كان المجتمع ككل محصوراً مكانياً بحسب الممارسات العرفية والتقاليد.
* مرحلة المجتمع الانتقالي: والذي يتميز بارتفاع سريع في معدلات الإنجاب ومن ثم زيادة في السكان نتجت عنها هجرة واسعة وبالذات الهجرة الريفية - الحضرية.
* مرحلة المجتمع الانتقالي في مراحله المتأخرة: حيث تتقلص معدلات الزيادة الطبيعية للسكان ويصاحبها تدهور في معدلات الهجرة.
* المجتمع المتقدم الذي يتميز بتدني معدلات الإنجاب والوفاة وتدني معدلات الهجرة الريفية الحضرية واستبدالها بالهجرة بين الحواضر أو المدن والانتقال داخل الحواضر ذاتها.
* مستقبل المجتمع المتقدم: ويتميز بتدني الهجرة وإن ما تبقى منها سيكون هجرة بين المدن أو داخلها. على أن ما قدمه (زلنسكي) تميز بأنه تفسير منحاز للتجربة الغربية اساساً وليس بالضرورة يصور ما مرت به المجتمعات الأخرى غير الغربية.
1. نظرية التنظيم الاجتماعي

ويقدم (مانجلام) Mangalam نظرية التنظيم الاجتماعي للهجرة، حيث يتبنى منظور (تالكوت بارسونز) ويطبقه على موضوع الهجرة، فيذكر ثلاثة عناصر: مجتمع المنشا ومجتمع المقصد والمهاجر باعتبارها عناصر تتفاعل ويعتمد بعضها على بعض آخذاً عنصر الزمن والأنظمة الاجتماعية المشكلة للنسق الاجتماعي مجالاً التفاعل الاجتماعي([[250]](#footnote-250)).

وعلى المستوى الفردي، كان التركيز على عملية تأقلم وتكيف المهاجر مع المجتمع المضيف. فلقد اقترح (سيراز) Cerase أن عودة المهاجر يمكن أن تميز إلى ثلاثة أنواع انطلاقاً من مستوى تأقلمه وتكيفه في المجتمع المضيف. أولها أن من يفشلون في التكيف مع المجتمع المضيف ويعودون إلى وطنهم الأم باعتبارهم (( مهاجرين فاشلين) ). ويفترض أن هؤلاء المهاجرين يمكن إعادة استيعابهم بسرعة في مجتمعهم الأصلي، دون إن يكون لهم تأثير تغييري على المجتمع. أما المجموعة الثانية فإنها تتكون من أولئك الذين لا يعودون إلى مجتمعهم الأصلي إلا وقت الإحالة على المعاش.

ومن ثم لن يكون لهم أي تأثير يذكر على النسق الاجتماعي أو الاقتصادي. أما المجموعة الثالثة فهم أولئك الذين عادوا بعد أن حققوا بعض النجاح في المجتمع المضيف، ولذا فإنهم يكونون كلهم طموح ونشاط ومستعدين للاختراع والإبداع في مجتمعهم الأصلي([[251]](#footnote-251)).

وتختلف المجتمعات الرأسمالية الحديثة في سياساتها الاجتماعية فيما يتعلق بالمهاجرين، ففي الولايات المتحدة الأمريكية، حتى الثلاثينات، كانت الحكومة الأمريكية تهتم بسياسة الانصهار الثقافي للمهاجرين في بوتقة المجتمع الأمريكي Melting pot وذلك عن طريق إعادة تنشئة وتثقيف المهاجر ليصبح أمريكياً وذلك على أساس ثقافة المجموعة البيضاء والبروتستانتية المسيطرة على حساب تخلي المهاجرين عن ثقافتهم. ويفترض هذا النموذج أن على المهاجر تعلم لغة وقوانين بل وعادات الوطن المضيف بل وعليه أن يتعلم الولاء له. لذا فتحت الحكومة مراكز التعليم وتأهيل المهاجرين ليصبحوا مواطنين. وتقوم المؤسسات التعليمية والثقافية والاجتماعية بتنشئة أطفال المهاجرين لينصهروا في المجتمع المضيف. على أن كندا البلد المجاور للولايات المتحدة الأمريكية والذي يستقبل مهاجرين، تتبنى سياسة مختلفة كلياً، تقوم على القبول بالتعددية الثقافية وإعطاء الفرصة لكل جماعة ثقافية الحق بالتعبير عن ذاتها الثقافية، بل ولقد قامت وحدة البلاد على أساس القبول بامتين متجاورتين )أمة متحدثة بالانجليزية وأخرى بالفرنسية ).

رابعاً: تقدير الهجرة

تكشف عملية تقدير الهجرة أو قياسها عن كثير من الصعوبات التي يندر أن تصادفنا ونحن نجري تقديراً أو قياساً للخصوبة أو الوفيات.

ولذلك يشير بعض الكتاب عن الهجرة إلى بعض الاعتبارات التي يجب الا نهملها ونحن نحاول تقدير الهجرة بأنواعها المختلفة وأيضاً إلى مصادر البيانات التي تفيدنا في عملية التقدير أو القياس([[252]](#footnote-252)).

بعض الاعتبارات في تقدير الهجرة

في مقدمة هذه الاعتبارات ضرورة وضع تحديد واضح لمفهوم المكان المعتاد للإقامة طالما كانت الهجرة عملية تغيير هذا المكان من منطقة إلى أخرى أو من مجتمع إلى غيره ذلك لأن الأفراد أو الجماعات قد يكون لهم أكثر من مكان واحد معتاد اللإقامة وهذا ينطبق مثلاً على الطلبة والعسكريين ونزلاء السجون، الأمر الذي يصعب معه الوصول إلى تقدير صحيح وثابت لهذا المكان مما قد يكون له أثره على ثبات وصدق تقديرات الهجرة([[253]](#footnote-253)).

كما تلزم الحاجة الملحة أيضاً إلى وضع تعريف واع لمفهوم مثل الموطن الأصلي Place of Origin ومكان المعيشة أو المصير Destination والتفرقة بين المفهومين لأن اندماجهما في نظر المهاجرين وجمعهم في هذا التصور بين وحدة السكن أو الإقامة وبين الأمة والقارة، وبين المناطق التي يعيشون فيها ويربطون مصيرهم بها يؤدي إلى نتائج أيضاً مختلطة وغير دقيقة في تقدير وقياس الهجرة.

ويحتاج الأمر كذلك إلى ضرورة تحديد الفترة الزمنية التي تقدر خلالها الهجرة، على أن تكون هذه الفترة محددة زمنياً بحوالي سنة واحدة، وألا تزيد عن ذلك أو تطول. وذلك لأن إجراء عملية تقدير الهجرة خلال فترة طويلة نسبياً ولتكن في بداية هذه الفترة أو في نهايتها لا يوصلنا إلى العدد الحقيقي لإجمالي حالات الهجرة طوال هذه الفترة وذلك لأن الأفراد والجماعات قد يقومون بعدد من التغيرات في الإقامة كل سنة أو أكثر خلال هذه الفترة ولذلك فإن إجراء تقدير الهجرة خلال فترة تزيد على حقيقة هذه التغيرات وبالتالي لا يساعدنا على إجراء التقدير الدقيق والصادق لحقيقة الهجرة.

ويحسب معدل الهجرة الخام عن طريق حصر عدد الأفراد في أحد المناطق والذين ينتقلون بين عدد متباين من المناطق الفرعية. ويحسب معدل الهجرة الخام إلى منطقة فرعية منها داخل المجتمع الأكبر، عن طريق قسمة عدد المهاجرين خلال السنة إلى هذه المنطقة الفرعية إلى إجمالي عدد السكان في منتصف العام بالنسبة لهذه المنطقة نفسها.

ويحسب معدل الهجرة من الموطن الأصلي إلى الخارج خلال فترة عام، عن طريق قسمة عدد المهاجرين إلى الخارج من هذا الموطن على عدد السكان في نفس الوقت في منتصف العام.

ويحسب معدل الهجرة إلى مكان المعيشة أو المصير عن طريق قسمة عدد المهاجرين إلى الداخل على عدد السكان في هذا المكان في منتصف العام([[254]](#footnote-254)).

ويمكن أيضاً حساب معدل الهجرة الصافي باعتباره من أكثر معدلات الهجرة شيوعاً وذلك من خلال حساب الفارق بين معدل الهجرة من الموطن الأصلي ومعدل الهجرة إلى موطن المعيشة، وقسمة العدد الناتج على عدد السكان في منتصف العام. وبالإمكان أيضاً حساب معدلات الهجرة من حيث النوع والعمر وهكذا.

مصادر بيانات الهجرة

تتعدد المصادر التي يستعان بها في الحصول على البيانات اللازمة لتقدير الهجرة بين التعدادات والتسجيلات والبيانات الجاهزة والمسوح أو الاستقصاءات. إذ تنطوي التعدادات على بيانات تدل على الموطن الأصلي وعلى موطن المعيشة وعلى التنقل من منطقة إلى أخرى.

كما تفيد البيانات التي توفرها نظم التسجيل الإجباري لكل تنقل من منطقة إلى أخرى ومن خلال مكاتب السجل المدني مثلاً، ولكل تنقل من مجتمع إلى آخر من خلال مكاتب الجوازات والجنسية وتلك التي تصدر تصاريح للعمل بالخارج او الهجرة أو غيرها.

وتستطيع البيانات التي توفرها المسوح الاجتماعية والتي يتم فيها سؤال جمهور المسح أين كانوا يعيشون في تاريخ سابق، أن تمدنا بما يعيننا على تقدير الهجرة، هذا برغم ما يعاب على هذا النوع من المسوح من قصور في تقدير العدد الإجمالي التنقلات لأنه لا يستطيع أن يوفر بيانات عن بعض الأفراد الذين كانوا قد انتقلوا من منطقة إلى أخرى ولكنهم فارقوا الحياة في فترة سابقة على وقت إجراء المسح ([[255]](#footnote-255)).

حجم الهجرة وخصائص المهاجرين

يساعد حصر عدد المهاجرين سنوياً في التعرف على حجم الهجرة وتفيد مقارنة هذا الحجم بحجم الهجرة في سنوات أخرى في التعرف على الزيادة أو النقص أو في تعقب اتجاه التغير في حجم الهجرة. ولا تحتاج الفائدة التي تعود علينا من هذا التقدير الحجم الهجرة والتغير فيه إلى تأكيد ذلك لأن معرفة الحجم والتغير فيه تقف بمثابة مؤشراً على مناطق الجذب والطرد للسكان، وتمد بالأساس في وضع برامج ومشروعات التخطيط المتوازن مع هذه الحركات في الهجرة.

ومن المتوقع أن يكون للمهاجرين بعض الخصائص النوعية والعمرية والتعليمية والمهنية والطبيعية وغيرها، تلك التي تميزهم من غير المهاجرين. ولذلك كان التعرف على هذه الخصائص لا يقل أهمية عن التعرف على حجمهم والتغير في هذا الحجم، طالما كانت دراسة هذه الخصائص كافية في فهم نوعية المهاجرين وبالتالي توقع تكيفهم وتشكلهم مع ظروف المناطق التي ينتقلون إليها، ولقد دلت الدراسات المتعلقة خصائص المهاجرين على أن أعلى نسبة للتنقل والهجرة تكون بين صغار السن أكثر منها بين المتقدمين في السن، وأن الرجال أكثر ميلاً من النساء إلى الهجرة وأن الأشخاص الذين تلقوا تعليماً جامعياً أكثر فخراً بالهجرة من غيرهم، وأنه تقل فرص الهجرة بين الأشخاص الذين يملكون مشروعات خاصة أو مهن. لأن عليهم إذا فكروا في الهجرة أن يكونوا عملاء جدد لمشروعاتهم ويوفروا الإمكانيات اللازمة الإقامة مثل هذه المشروعات. كما يجد العاملون الذين يعيشون على مرتباتهم من وظائفهم من الواجب أن يفكروا في الهجرة إذا فقدوا هذه الوظائف وهكذا ([[256]](#footnote-256)).

خامساً: عوامل الهجرة

عند تناول العوامل أو الدوافع أو الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الهجرة بأنواعها داخلية أو خارجية، إرادية أو اضطرارية، مؤقتة أم دائمة أو غيرها ينبغي تقسيم هذه العوامل والتمييز بينها على أساس مجموعة العوامل التي تكمن في البلاد المرسلة للمهاجرين وتعرف باسم عوامل الطرد ثم مجموعة العوامل التي تكمن في البلاد المستقبلة للمهاجرين وتعرف باسم عوامل الجذب ذلك لأن مجموعتي هذه العوامل تتفاعل وتتضافر فيما بينها لتحديد حجم الهجرة واتجاهاتها.

إذ تتمثل عوامل الطرد في الهجرة الدولية ـ في ظروف البلاد المرسلة للمهاجرين من الناحية الجغرافية والاقتصادية والديموجرافية والسياسية، بحيث كانت هجرة الصينيين الخارجية إلى جنوب شرق آسيا ترجع إلى الظروف الاقتصادية لبلادهم المتمثلة في زيادة عدد السكان وانخفاض مستوى المعيشة وحدوث المجاعات مما جعلهم يتركون بلادهم إلى مجتمعات تبعد في المسافة كثيراً عن موطنهم. وكانت هجرة اليهود من المانيا في أعقاب الحركة النارية وهجرتهم إلى فلسطين قبل وبعد النكبة ترجع إلى ظروف سياسية لبلادهم. وكانت هجرة الأوروبيين إلى العالم الجديد (الولايات المتحدة الأمريكية ترجع إلى الظروف الديموجرافية والجغرافية بحيث كانت زيادة السكان في أوروبا وضآلة مساحة الأرض من بين الظروف التي أدت إلى هذه الهجرة ([[257]](#footnote-257)).

كما تتمثل عوامل الطرد في الهجرة الداخلية في ظروف البلاد المرسلة للمهاجرين الجغرافية والاقتصادية والديموجرافية والسياسية: إذا أدى القرب في الموقع الجغرافي بين محافظتي القاهرة وزيادة المهاجرين من سكان البحيرة من ناحية أخرى إلى زيادة نسبة المهاجرين من سكان المنوفية والقاصدين القاهرة وزيادة المهاجرين من سكان البحيرة والقاصدين الإسكندرية في هجرتهم الداخلية. كما أدت الظروف الاقتصادية للمناطق الريفية إلى طرد السكان منها إلى مناطق أخرى هي في الغالب المناطق الحضرية والمدن الصناعية. إذ كان نظام الملكية الزراعية في الريف وتركز الملكية في أيدي قلة بسيطة من العوامل التي أدت إلى زيادة الأيدي العاملة غير المالكة، ومن ثم زيادة البطالة مما دفعهم إلى البحث عن فرص للعمل في النشاطات الاقتصادية التي تتوفر في القرية وإنما تنتشر في المدن مثل الصناعة أو التجارة.

كما ترتب على تفتت الملكية الزراعية نتيجة لنظام الوراثة أو غيرها صغر حجم المساحات المزروعة وقلة الإنتاج وانخفاض مستوى المعيشة مما يؤثر كذلك في طرد السكان بحثاً عن فرص عمل ومستوى معيشة أفضل. كما وأن الاتجاه إلى استخدام الآلات الحديثة في الزراعة قد يساعد على تفشي البطالة في الريف، وبالتالي طرد السكان منه إلى المدن ([[258]](#footnote-258))

كما أدت الزيادة الطبيعية بين المواليد والوفيات في الريف إلى زيادة معدلات الزواج أيضاً، وإلى تميز البلاد المرسلة للمهاجرين ميزة ديموجرافية أخرى تطرد السكان من هذه البلاد إلى غيرها.

ولقد كانت الظروف السياسية المميزة للبلاد المرسلة للمهاجرين مثل ما حدث في اندونيسيا واليابان وحدث أثناء حرب أكتوبر وإخلاء مناطق القناة من بين الظروف التي أدت إلى طرد السكان وهجرتهم داخلياً إلى مناطق أخرى.

عوامل الجذب

وتنحصر عوامل الجذب للمهاجرين الدوليين في ظروف البلاد المستقبلة لهم من الناحية الجغرافية والديموجرافية والاقتصادية والسياسية أيضاً، إذ أدت عوامل الجذب الجغرافية في الولايات المتحدة الأمريكية من حيث مساحات الأرض الواسعة وخصوبتها وثرواتها التعدينية وغيرها إلى أن يغادر الأوروبيون قارتهم إلى الأمريكتين رغم أن مستوى المعيشة في بلادهم لم يكن منخفضاً بدرجة تدفعهم إلى الهجرة. وأيضاً أدت عوامل الجذب السياسية وإمكانية اللجوء السياسي بالألمان إلى ترك بلادهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

وتنحصر عوامل الجذب للمهاجرين داخلياً من منطقة إلى أخرى في ظروف البلاد المستقبلة لهم من الناحية الجغرافية والاقتصادية والسياسية أيضاً.

إذ أدت عوامل الجذب الجغرافية والمناخ الأكثر ملاءمة أن تحظى بلاد مثل فلوريدا وكاليفورنيا بمعدل عال من الهجرة الداخلية من مناطق وولايات أخرى إلى هاتين الولايتين الأمريكتين ([[259]](#footnote-259)).

وتدفع عوامل الجذب الاقتصادية في أحد المناطق مثل توفر مشروعات العمل وفرص العمل والدخل المرتفع والتعليم والسكن الملائم إلى الهجرة الداخلية إليها من مناطق أخرى وكانت الهجرة بسبب الحصول على فرصة عمل تتمثل في أكبر نسبة من المهاجرين من الريف إلى الحضر في مصر([[260]](#footnote-260)).

وتدفع عوامل الجذب السياسية في أحد المناطق مثل الاضطهاد أو التفرقة العنصرية إلى هجرة الزنوج في أمريكا من الجنوب إلى الشمال حيث يقل الاضطهاد والتفرقة العنصرية في الشمال عنه في الجنوب ([[261]](#footnote-261)).

سادساً: نتائج الهجرة

يمكن أن تنحصر نتائج الهجرة فيما يلي وذلك بالنظر إلى نتائج كل من الهجرة الدولية والداخلية كل على حدة.

نتائج الهجرة الدولية

يترتب على الهجرة الدولية نتائج وآثار في الاقتصاد وتركيب السكان سواء في البلاد المستقبلة أو البلاد المرسلة للمهاجرين على النحو التالي:

أثر الهجرة الدولية في الاقتصاد

تؤثر الهجرة الدولية في استثمار الموارد الطبيعية في البلاد المستقبلة للمهاجرين وتجعلها تكتسب أيدي عاملة جديدة. لأن المهاجرين يكونون في الغالب من الذكور الذين يقعون سن الإنتاج والعمل إذ كانت من نتيجة الهجرات الدولية إلى كل من الأمريكتين واستراليا، تغيرت معالم الاقتصاد العالمي حيث كان للمهاجرين إلى البلدتين دور بارز في استثمار مواردها وإضافة إمكانيات بشرية إليها ونمو موارد الثروة والاقتصاد العالمي مما ضاعف إنتاج السلع وأدى إلى نمو الإنتاج([[262]](#footnote-262)).

أثر الهجرة الدولية على التركيب السكاني

تؤثر الهجرة الدولية في تركيبة السكان من حيث النوع والعمر وبالتالي من حيث الخصوبة والزواج. إذ أنه غالباً يكون المهاجرون من الذكور، الأمر الذي تزيد معه هذه النسبة في البلاد المستقبلة وتنخفض في البلاد المرسلة للمهاجرين ففي بلاد مثل الأرجنتين واستراليا باعتبارهما مستقبلتين للمهاجرين، زادت نسبة الذكور عن الإناث أما في بلاد مثل بريطانيا والمانيا باعتبارهما مرسلتين للمهاجرين فإن نسبة الذكور تنخفض عن نسبة الإناث بشكل ملحوظ.

ومن الأمثلة على أثر الهجرة الدولية في تركيبة السكان من حيث السن ما لاحظه علماء السكان في فرنسا من ارتفاع نسبة متوسطي السن والعمر، وانخفاض نسبة صغار السن بها وانخفاض معدلات الخصوبة، وذلك نتيجة للهجرات المختلفة التي استقبلتها فرنسا في الفترة ما بين الحربين العالميتين، وأن المهاجرين عادة هم من متوسطي السن.

كما تؤثر الهجرة من ناحية ثالثة في تركيبة السكان من حيث الجنس والعنصر وهذا يتضح في البلاد المستقبلة للمهاجرين مثل الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب أفريقيا وفلسطين، وكان هذا النوع من الهجرات يؤدي إلى قيام مشكلات اجتماعية خطيرة تتمثل في مشكلة الزنوج في الولايات المتحدة الأمريكية، ومشكلة التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا، ومشكلة إسرائيل في فلسطين.

ولقد أدت هذه الهجرات الدولية في البلاد المذكورة إلى زيادة الاختلاف بين السكان من حيث الجنس والعنصر وإلى عدم التجانس الاجتماعي بينهم، مما يترتب عليه ظهور مشكلات التفرقة العنصرية المشار إليها، بل وقيام الحروب في بعض الأحيان كما هو الحال بالنسبة لمثال الكيان الإسرائيلي في فلسطين.

نتائج الهجرة الداخلية

تترك الهجرة الداخلية آثاراً متعددة على المجتمع الريفي والحضري كما يلي:

1. إذ ينقص حجم العمالة في الريف نتيجة لموجات الهجرة إلى المدن ويرتفع أجر العامل الزراعي.
2. يتركز العمال في المدن والإنتاج الصناعي وهي إحدى فروع الإنتاج العديدة نتيجة الموجات الهجرة المتزايدة من الريف إلى الحضر مما يترتب عليه اختلال التوازن بين مختلف فروع الإنتاج والخدمات وعدم التناسق بين القوى التي تعمل على تطوير المجتمع. كما أدى تركز العمالة في الصناعة إلى انخفاض الأجور، الأمر الذي ترتب عليه انخفاض مستوى المعيشة وظهور كثير من المشاكل الاجتماعية. إذ كان هذا الوضع أوضح ما يكون بعد الثورة الصناعية في أوروبا واستقبال المدن لعدد متزايد من العمال الوافدين من الريف مما أدى إلى انخفاض أجورهم إلى ما يسمى بأجر الكفاف والذي تسبب في حالة البؤس التي كان يعيشها العمال في ذلك الوقت والتي أثارت تيارات الفكر الاشتراكي التي ركزت كتاباتها الرئيسية حول بؤس الطبقة العاملة([[263]](#footnote-263)).
3. أدت زيادة الكثافة السكانية في المدن نتيجة للهجرة الداخلية إلى ظهور كثير من المشاكل التي يمكن حصرها في مشاكل الإسكان والمواصلات والصحة العامة والترفيه ومؤسسات الخدمة العامة.
4. ترتب على زيادة السكان في المدن نتيجة لتيارات الهجرة انتشار كثير من مظاهر السلوك المنحرف، وارتفاع معدلات الجرائم على اختلاف أنماطها.
5. أدت الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر إلى تفكك الروابط الاجتماعية للفرد بينه وبين مختلف الجماعات التي يرتبط بها ارتباطاً قرابياً وفي مقدمتها الأسرة الممتدة وأسرة التوجيه.
6. أدت الهجرة الداخلية المتزايدة من الريف إلى الحضر مع زيادة الاهتمام بسكان | المدينة إلى تخلف أهل الريف عن أهل الحضر، وإلى قيام هوة ثقافية بين قطاعي المجتمع الواحد، ولا شك في أن هذه الهجرة تهدد وحدة المجتمع وكيانه ([[264]](#footnote-264)).

سابعاً: ظاهرة الهجرة الداخلية الريفية الحضرية في مصر

نتناول هنا موضوع الهجرة الريفية أي الهجرة من الريف إلى الحضر من ثلاثة جوانب مهمة، هي أنماطها، ودوافعها والآثار المترتبة عليها. وذلك في محاولة للاستفادة من البيانات المنشورة عن الهجرة بصفة عامة وعن الهجرة الريفية بصفة خاصة بالإضافة إلى بيانات مستقاة من دراسات ميدانية سابقة على عينة من السكان في عدد من قرى البحيرة والدقهلية والشرقية والغربية والقليوبية والمنوفية وكفر الشيخ ودمياط.

الهجرة من الريف إلى الحضر

تمثل الهجرة من الريف إلى الحضر الجزء الأكبر من الهجرة الداخلية. وبالرغم من قلة البيانات بالنسبة لهذا النمط من الهجرة إلا أن هناك وسائل متعددة يمكن أن يستعين بها الباحث للتغلب على هذه الصعوبة ([[265]](#footnote-265)).

وتمثل بيانات التعداد إحدى هذه الوسائل، إذ اتضح أن هناك اتجاهاً إلى زيادة نسبة السكان في المدن من تعداد لآخر في مصر كما يوضحه الجدول التالي:

**جدول رقم (13)**

**يوضح التوزيع العددي والنسبي لسكان الحضر والريف من (1907م – 1966م)**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **سنة التعداد** | **جملة السكان بالمليون** | **سكان الحضر** | **سكان الريف** |
| **العدد بالمليون** | **النسبة المئوية** | **العدد بالمليون** | **النسبة المئوية** |
| 1907م | 11.183 | 2.125 | 10 | 8.058 | 81 |
| 1917م | 29.731 | 2.640 | 21 | 10.030 | 79 |
| 1927م | 12.670 | 3.716 | 26 | 10.367 | 74 |
| 1937م | 14.083 | 4.283 | 28 | 11.459 | 72 |
| 1947م | 15.811 | 6.202 | 33 | 12.603 | 67 |
| 1960م | 18.805 | 9.651 | 17 | 16.120 | 63 |
| 1966م | 25.771 | 12.042 | 40 | 17.689 | 60 |

ويستنتج من هذا الجدول الحقائق التالية:

* أن هناك تدرجاً بالنقص في سكان الريف وتدرجاً مصاحباً بالزيادة في سكان الحضر.
* تضاعف سكان الحضر فيما بين 1907م - 1966م.
* ترجع الزيادة في السكان إلى التنمية المطردة في القطاع الصناعي والخدمات واجتذابها للكثير من سكان الريف ([[266]](#footnote-266)).

صافي الهجرة

وللتعرف على حركة السكان باستخلاص صافي الهجرة بين عامي 1960م - 1965م أمكن وضع الجدول التالي:

**جدول رقم (14)**

**يوضح صافي الهجرة للسكان بين المحافظات (الفترة ما بين 1960م – 1965م) بالألف**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **البيان** | **المهاجرون الذكور** | **المهاجرون الإناث** | **الجملة** |
| القاهرة | 140 | 174 | 314 |
| الإسكندرية | 37 | 35 | 72 |
| بورسعيد | 4 | 4 | 8 |
| الإسماعيلية | 6 | 6 | 8 |
| السويس | 10 | 10 | 20 |
| الجيزة | 23 | 23 | 46 |
| أسوان | 14 | 5 | 19 |
| محافظات الحدود | 4 | 1 | 4 |

1. محافظات انتقل إليها السكان من جهات أخرى:

**جدول رقم (15)**

**تابع صافي الهجرة للسكان**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **البيان** | **المهاجرون الذكور** | **المهاجرون الإناث** | **الجملة** |
| دمياط | 6 | 5 | 11 |
| الدقهلية | - | 2 | 2 |
| الشرقية | 9 | 11 | 20 |
| القليوبية | 2 | 4 | 6 |
| كفر الشيخ | 16 | 11 | 27 |
| الغريبة | 22 | 23 | 45 |
| المنوفية | 36 | 38 | 74 |
| البحيرة | 8 | 5 | 13 |
| بني سويف | 29 | 25 | 54 |
| الفيوم | 19 | 13 | 32 |
| المنيا | 40 | 32 | 72 |
| أسيوط | 4 | 7 | 11 |
| سوهاج | 15 | 13 | 28 |
| قنا | 31 | 29 | 60 |

1. محافظات انتقل منها السكان إلى غيرها:

ويوضح هذا الجدول:

1. أن هناك محافظات مستقبلة للمهاجرين وأخرى طاردة لهم وتتمثل المحافظات المستقبلة في المحافظات الحضرية.
2. يزيد عدد المهاجرين الى المحافظات المستقبلة وخاصة القاهرة والإسكندرية من الذكور عن عدد المهاجرين من الإناث.
3. يزيد عدد النازحين من المحافظات الطاردة والتي ينتقل السكان منها إلى غيرها من الذكور عن عدد النازحين من الإناث، ويتضح ذلك بين محافظات دمياط وكفر الشيخ والبحيرة وبني سويف.
4. يزيد عموماً عدد الذكور من المهاجرين على عدد الإناث بين المحافظات.

دوافع الهجرة

تتشابك دوافع السكان إلى الهجرة من اقليم لاقليم ومن الريف إلى الحضر، حيث تتركز في البحث عن فرص العمل أو الأجور المرتفعة أو الأرض الزراعية الجيدة، أو عملية التصنيع والتقدم التكنولوجي أو التغير الثقافي، بحيث أمكن تقسيم او تحديد دوافع الهجرة إلى هجرة العمل، وهجرة الطلبة، وهجرة الإناث للزواج والهجرة بسبب التقاعد، وأخيراً الهجرة الاجبارية أو بسبب دوافع أخرى. وتنطوي الجداول التالية على نتائج بعض البحوث التي تناولت دوافع الهجرة بين محافظات مصر([[267]](#footnote-267)).

ويمكن استخلاص النتائج التالية من بيانات الجداول التالية:

* 1. تمثل الهجرة بسبب طلب العمل (دافعاً اقتصادياً( أكبر نسبة فهي تمثل 40.7 % من إجمالي عدد المهاجرين النازحين و37 % من بين عدد الوافدين.
	2. تمثل الهجرة بسبب الزواج دافع اجتماعي المرتبة الثانية بين العوامل حيث بلغت 18.8 % بين النازحين و23.3 % بين الوافدين.
	3. تمثل الهجرة بسبب نقل مكان العمل مرتبة ثالثة بين العوامل حيث بلغت 14.9 من النازحين 8,5 % بين الوافدين.
	4. تمثل الهجرة بسبب النكبات المفاجأة 3.1 % بين النازحين و5.3 % بين الوافدين ([[268]](#footnote-268)).

هنا جدولين صـ 234

**الآثار المترتبة على الهجرة:** تترتب على الهجرة من الريف إلى الحضر، آثار اقتصادية واجتماعية وديموجرافية مختلفة.

**الآثار الاقتصادية للهجرة:** تلعب الهجرة دوراً هاماً في نمو الاقتصاد وزيادة الدخل والثروة، وتخفيف البطالة. إذ ساعدت الهجرة من الريف إلى المدن الصناعية الكبرى كمدن كفر الدوار والمحلة الكبرى وحلوان، وكذلك الهجرة إلى المناطق المستصلحة أو الحديثة الزراعة أو الاستغلال، كما في مناطق مديرية التحرير وابيس إلى نمو الاقتصاد وزيادة الدخل والتخفيف من حالة البطالة التي كان يعاني منها المهاجرون في بلادهم الأصلية.

**الآثار الديموجرافية للهجرة:** تؤثر الهجرة على التركيب العمري والنوعي للمهاجرين وعلى تكوينهم المهني والعمالة وغيرها. إذ تأخذ نسبة الذكور في المجتمع الحضري في الارتفاع التدريجي وتفوق نسبة الإناث، نتيجة لأن نسبة المهاجرين من بين الذكور تفوق نسبة المهاجرين من بين الإناث، ووجد من ناحية التوزيع العمري أن من هم في سن 15 سنة و40 سنة تزيد نسبتهم في المدن عنها في القرى بخلاف مراحل السن الأخرى، وذلك لأن الهجرة تحدث في سن العمالة بدرجة أكبر من باقي فئات السن تاركة وراءها من هم في سن الإعالة من الأطفال والشيوخ. ومن ناحية التركيب المهني، يهاجر العمال نصف الفنيين أو غير الفنيين من الزراعة إلى الصناعة حيث تتاح لهم فرصة التدريب على الأعمال الجديدة ويحققون حراكاً مهنياً يؤثر في التكوين المهني للمجتمع.

**الآثار الاجتماعية للهجرة:** تتمثل أهم الآثار الاجتماعية للهجرة في عملية التكيف الاجتماعي للمهاجرين مع البلاد المستقبلة لهم نظراً لاختلاف ثقافتها عن ثقافة مجتمعاتهم الأصلية والتي غالباً ما تكون مجتمعات ريفية. وتعمل الهجرة على ازدحام الأحياء الفقيرة في عواصم المدن، مما يترتب عليه الكثير من المشكلات الاجتماعية وفي مقدمتها الجريمة والانحراف، كما أن الهجرة تضغط على الأنشطة الاقتصادية والحرفية في مناطق الاستقبال. أما مناطق الطرد وهي المجتمعات الريفية، فتختار الهجرة منها من هم على درجة عالية من التعليم والذكاء وأصحاب المهن الفنية والأعمال وتحرم المناطق الريفية من قيادتهم ومن الطبقات اللازمة لتقدمها الاجتماعي([[269]](#footnote-269)).

ثامناً: الهجرة ودورة الأسرة

نستعرض فيما يلي خلاصة بحث أجراه أحد المشتغلين في علم الاجتماع والمهتمين بدراسة الظواهر السكانية، وكان البحث يتناول ظاهرة الهجرة، حتى يتسنى لنا الوقوف على كيفية إجراء تحليل اجتماعي لظاهرة الهجرة من ناحية وكيف أن البحث الاجتماعي للظواهر السكانية يتجاوز كثيراً عن الثغرات التي تؤخذ على الأساليب الديموجرافية في تناول هذه الظواهر.

فلقد بدأ الباحث باستعراض تراث الهجرة، ثم أخذ يكشف عن الثغرات في هذا التراث، وشرع بعد ذلك في تحديد هدف بحثه واختيار الإجراءات المنهجية المناسبة، التي أوصلته إلى عدد من النتائج تلك التي ألقت الضوء على أثر دورة الأسرة في عملية الهجرة.

تراث الهجرة

ينطوي تراث الهجرة على المستوى العالمي على مجموعة من النتائج العامة التي تلقي الضوء على هذه الظاهرة من عدة جوانب، بعضها يوضح عوامل الهجرة والأخرى تحلل عوامل التيار العكسي للهجرة والثالثة تبين عوامل الجذب في المناطق المستقبلة للمهاجرين، والأخيرة تكشف عن خصائص المهاجرين.

فهناك قائمة طويلة تضم مختلف العوامل والأسباب التي تؤدي إلى الهجرة بعضها عوامل اقتصادية وبعضها الآخر عوامل اجتماعية وبعضها الثالث عوامل شخصية وتختلف الأهمية النسبية لهذه العوامل على اساس اختلاف نوعية الهجرة ونمطها، من الريف إلى المدينة أو من البلد إلى خارجه، ثم بتباين المسافة التي تقطعها عملية الهجرة، والجو الجغرافي...الخ([[270]](#footnote-270)).

وعموماً تكون الهجرة في المناطق الأقل دخلاً ومستوى المعيشة والاستهلاك إلى المهاجرين إليها من المناطق الأخرى. تلك المناطق الأفضل من هذه النواحي. وتجذب المناطق التي تتجه بسرعة نحو التصنيع المهاجرين إليها من المناطق الأخرى.

وقد لوحظ أن تفسير التيار العكسي للهجرة من خلال الفروق الاقتصادية الشاملة لا يعبر عن حقيقة هذه الظاهرة لأن التيارات العكسية لعملية الهجرة قد تنتج عن مجموعة متباينة من العوامل، فالمهاجر العائد قد يكون من بين العاملين الذين فشلوا في تحسين دخولهم أو الذين لديهم أسباب شخصية أعادتهم إلى ديارهم.

أو قد تكون عودته نتيجة لعدم تكيفه مع الجماعات الفرعية المختلفة فيما بين بعضها من حيث الفرص الاقتصادية والمهن والعنصر والنوع والعمر... الخ. ولعدم توفر المعلومات لديه حول الفرص المناسبة للحياة في منطقة الهجرة.

أما عن عوامل الجذب في المناطق المستقبلة للمهاجرين فقد انطوى التراث على إشارات حول الخصائص والمميزات الثقافية لهذه المناطق والفرص الهائلة المتوفرة في مجالات التعليم والترفيه والخدمات والإفلات من روابط الجماعات الأولية، وفقدان المعايير.... والتمتع بالحرية أو بالظروف الصحية والمناخية فضلاً عن الفرص الاقتصادية.... الخ.

ولكن لوحظ على هذا التراث أنه ينطوي على نتائج تلقي الضوء على عوامل الهجرة وتغفل عوامل أخرى لها أهميتها في فهم هذه الظاهرة منها دوافع المهاجرين الفردية، وكان هذا يرجع في جانب منه إلى أن أغلب دراسات الهجرة قد اقتصرت على مجموعة معينة وتيارات محددة للهجرة، مثل الزنوج أو خريجي المدارس العليا، أو الأسر المهجرة بمعرفة الإدارة المركزية أو غيرها وأغفلت عينات أخرى مثل فئة المهاجرين الذين يتخذون قرار الهجرة بأنفسهم وفئة الذين يهاجرون بفعل قرار اتخذه ارباب اسرهم. كما ترجع أيضاً هذه الثغرة من ناحية أخرى إلى أن دراسات الهجرة كانت تعتمد على معطيات التعداد والتسجيل الحيوي ولم تستفد بالمعطيات التي يمكن أن تتوافر لها من تطبيق أساليب البحث الاجتماعي وخاصة المقابلة الشخصية والاستبيان او قائمة البحث على عينات متنوعة من المهاجرين([[271]](#footnote-271)).

دورة الأسرة واثرها في الهجرة

ومن خلال استعراض تراث الهجرة والوقوف على ثغراته على النحو السابق حدد موضوع الدراسة وهدفها في الكشف عن أثر دورة الأسرة في الهجرة باعتبارها عاملاً له فاعليته في هذه الظاهرة، ومع هذا قد أغفلته الجهود السابقة في تراث الهجرة. وحددت دورة الأسرة في مراحل الزواج ثم الإنجاب وزيادة الدخل، ثم زواج الأبناء وكبر سن الوالدين. وأجريت الدراسة على عينتين من المهاجرين، الأولى وهي العينة الأصلية وتمثل مجموعة الأفراد الذين اتخذوا قرار الهجرة بأنفسهم، والثانية هي العينة الثانوية وتتكون من مجموعة الأفراد الذين كانت هجرتهم نتيجة لقرار اتخذه رب الأسرة التي ينتمون إليها، واستعانت الدراسة في جمع البيانات بقائمة بحث تشمل مجموعة من الأسئلة حول الأسباب التي أدت إلى الهجرة.

وأوضح تحليل البيانات التي تم جمعها من هذه الدراسة وخاصة في ضوء متغير عمر المهاجر والذي قسم على فئات اقل من 14 سنة وبين 14 - 24 وبين 25 - 44 ثم أكثر من 44 عام. أن نسبة الهجرة في الفئة العمرية الأولى أقل من 14 سنة كانت منخفضة، ثم ارتفعت النسبة وخاصة بين النساء في الفئة العمرية الثانية 14 - 24، وبعدها انخفضت هذه النسبة مرة ثانية بين المهاجرين من فئة العمر 25 - 45، لترتفع مرة أخرى في فئة العمر أكثر من 44 سنة، وذلك بالنسب التالية على التوالي (10 %، 36 %،23 %، 43 % ). والتفسير الذي أعطى لهذه البيانات كان من خلال دورة الأسرة وتغير حالة الإناث خلال هذه الدورة، والتي يكون الاعتماد فيها أولاً على الأب، ثم الاستقلال عن الأسرة بفضل الزواج والإقامة في منطقة يختارها الزوج على أساس المصالح الاقتصادية. ثم مرحلة الترمل أو غياب الزوج.... الخ.

كما أوضح تحليل البيانات التي تم جمعها من هذه الدراسة وخاصة في ضوء متغير آخر وهو سبب الهجرة صحة هذا التفسير وزيادة معدل المهاجرين في الفئة العمرية 25 - 44 سنة، حيث وجد ان 40 % من المهاجرين كانوا من بين الذكور الذين هاجروا بسبب العمل أو الالتحاق بوظيفة أو مهنة أو الارتباط بعمل في المنطقة المهاجر إليها والحصول على المسكن المناسب والتغير في الحالة الزواجية وتكوين مسكن خاص. وإن كان عامل البحث عن السكن والتغير في الحالة الزواجية هو العامل السائد والأكثر بروزاً بين بقية العوامل التي أوردها أفراد العينة بصدد أسباب الهجرة.

ولقد اتضح نفس هذا الأثر الدورة الأسرة في هجرة أعضائها من خلال تحليل البيانات ومقارنتها على أسس أخرى، مثل النوع والحالة الزواجية والأسرية، والتعليم والدخل... الخ. فلقد كان أثر الزواج واضحاً في كل الحالات، فوجد إن معظم النساء الذين يتزوجون يغيرون من عناوين إقامتهن وأن معظم الذين هاجروا كانوا قد اتخذوا قرار الهجرة نتيجة للزواج.

وهكذا توضح النتائج أن الهجرة ترتبط بدائرة الأسرة من زواج، وتكوين مسكن مستقل، ثم الإنجاب وزيادة الدخل، ثم زواج الأبناء وكبر سن الوالدين. إذ عادة ما يبدأ الزوجان الجدد بإقامة مسكن خارج نطاق محيط إقامتهم المعتاد، وإن كان هناك بعض الحالات التي يعيش فيها الزوجان مع أقاربهم. إنما يحدث أن يتحرك الزوجان سواء وقت الزواج أم بعده.

وعموماً تؤدي عوامل زيادة دخل الأسرة بعد الزواج وكبر حجمها بإنجاب عدد من الأطفال إلى أن تفكر الأسرة في البحث عن سكن أكبر في مكان آخر للإقامة في قلب المدينة أو في منزل منفصل بالضواحي، إذ تلعب ظروف توفر خدمات التعليم بالنسبة للأبناء، وغيرها من خصائص البيئة دورا له أهميته في اختيار مكان المنزل الجديد. ومع مرور الوقت يلتحق الأبناء بالمدارس العليا، وتقوي روابط أعضاء الأسرة بمكان الإقامة الجديد، ويكون رب الأسرة قد استقر في عمله، وأصبحت له مكانته المرموقة في مجتمعه. وعند هذه المرحلة من دورة الأسرة، تزداد القوى التي تدفع إلى الاستقرار على القوى التي تدفع إلى التحرك وهجرة هذا المكان. ولكن عندما يبدأ حجم الأسرة يتخلخل نتيجة لترك الأبناء منزل الأسرة للبحث عن عمل او للزواج، أو نتيجة لوفاة أعضائها الكبار، هنا تتوفر الظروف وتتأكد القوى التي تدفع إلى الهجرة، لأن المنزل في هذه الحالة يبدو كبيراً يتجاوز حاجات الأعضاء الباقين في الأسرة، وقد يقل دخل الأسرة، أو قد يكون من الصعب فيزيقياً على الأزواج الكبار أو الأرامل إن يستمروا في هذا المكان. وفي هذه المرحلة من دورة الأسرة، نتوقع بعض التحرك ورغبة إلى العودة مرة ثانية إلى المحيط الصغير، ومشاركة الأبناء المتزوجين مسكنهم أو الالتحاق بإحدى مؤسسات الرعاية ([[272]](#footnote-272))

الفصل التاسع

الوفيات والطبقات الاجتماعية

تمهيد

الوفيات كعامل فعال في تغير السكان، ولأهميته كمؤشر على كثير من السمات التي يمكن في ضوئها التمييز بين مجتمع وآخر، فقد حظي باهتمام الباحثين في مجال السكان الاعتبارات كثيرة، بل إن الاهتمام بدراسته قد سبق الاهتمام بدراسة المواليد والخصوبة ذاتها. هذا راجع بالطبع إلى أن الإنسان يسعى على تقليل الوفيات أكثر من سعيه لتقليل المواليد، وكان يتوقع إن يساهم اهتمامه بدراسة وفهم هذه الظاهرة في تحقيق هذا الهدف. ومن هنا تقدمت طرق قياس الوفيات تقدماً إحصائيا ملحوظاً بينما لا تزال الطرق الفنية لقياس الخصوبة بعيدة عن الكمال.

وينظر الناس إلى الزيادة الكبيرة في فرص الحياة التي وفرها الطب كمكسب اللجنس البشري، ويقبل الأفراد والجماعات على كل الأساليب الطبية التي تؤدي إلى إطالة العمر، ويقبلون على التناسل كوسيلة لحفظ النوع البشري. وفي الوقت نفسه يختلف الموقف إزاء الوسائل الحديثة في تحديد النسل أو منعه أو تنظيمه وخاصة في المجتمعات الريفية والمتأخرة... الخ.([[273]](#footnote-273)) ويستعين دارسو السكان في تناولهم لظاهرة الوفيات بعدد من الأساليب والمفاهيم لقياس معدل الوفيات واتجاهات تطورها، ويستندون إليها في بلورة أساليب أخرى لتوقع الحياة أو التنبؤ بأمد الحياة المتوقع بالنسبة للفرد عند ولادته في المجتمع، ويسهم علماء الاجتماع المهتمون بدراسة الظواهر السكانية في هذا المجال ببيان الفروق في معدل الوفيات في ضوء النظم الاجتماعية المتباينة، وفي مقدمتها الطبقات الاجتماعية.

أولاً: الوفيات، معدلاتها واتجاهاتها

ينظر إلى معدل وفيات الأطفال الرضع Infant Mortality باعتباره مؤشراً له دلالته على درجة التقدم الاجتماعي والاقتصادي الذي حققه السكان الذي ينتمي إليهم هؤلاء الأطفال. بل وأكثر من ذلك يعتبر هذا المؤشر من بين الشواهد التي تدلل على الكيفية التي تتم بها عملية التنمية في هذا البلد، وذلك رغم وجود مؤشرات أخرى مثل معدلات وفيات الأمومة Maternal ومعدلات المواليد احياء Still birth Rate ([[274]](#footnote-274)) لها قيمتها الهامة في هذا الصدد. وترد هذه الأهمية للوفيات كمؤشر على عملية التنمية في المجتمع لأنه قد لوحظ أن الوفيات تعتمد إلى درجة كبيرة على الظروف الصحية والمعارف الطبية وإتباع العادات الصحية، وظروف المجاعات والأوبئة والحروب، أكثر مما تعتمد على التاريخ الماضي للأفراد([[275]](#footnote-275)).

ولقد سبق أن عالجنا موضوع التنمية الاجتماعية ودراسة العلاقة بين نمو السكان والوفيات والمواليد([[276]](#footnote-276)). والمهم هنا أن نتعرف على كيفية حساب معدلات الوفيات وتحديد اتجاهاتها وما هي أهم الأساليب المستخدمة في هذا الصدد، قبل الانتقال إلى بيان الفروق الاجتماعية الاقتصادية في الوفيات.

وربما كان معدل الوفيات الخام Crude death rate هو المقياس الأكثر استخداما لدراسة الوفيات ومقارنتها. ذلك الذي يحدد بأنه نسبة عدد الوفيات التي تحدث بين سكان معينين خلال سنة محددة إلى حجم السكان في منتصف هذا العام.

ولكن لما كان معدل الوفيات الخام لا يمدنا بمؤشر دقيق على ظروف الوفيات طالما كانت الوفيات تتأثر بالتكوين العمري([[277]](#footnote-277)). خاصة وأنه من المعروف في ضوء الملاحظة اليومية أن خطر الموت يختلف لدرجة كبيرة باختلاف العمر. وبرغم أن هناك عوامل أخرى تلعب دورها في هذا الصدد مثل الحالة الزواجية، إلا أن هذه العوامل دوراً ثانوياً بالمقارنة بدور العمر.

ولهذا لا يمكن إجراء دراسة حول الوفيات دون أخذ العمر في الاعتبار. ونتيجة لذلك اصبح معدل الوفيات الخام لا يمثل مؤشراً جيداً على الموقف الصحي للبلد موضوع الدراسة. لان ذلك يعتمد كثيراً على التوزيع العمري للسكان([[278]](#footnote-278)). ومن هنا فكر دارسو السكان في إجراء مقارنات دقيقة للوفيات في مجموعات السكان المختلفة من خلال حساب منفصل لمعدلات الوفيات في كل جماعة عمرية ونوعية أيضاً للسكان. ولقد عرف هذا المعدل باسم معدل الوفاة النوعي Specific Death Rate ويحسب على أساس المعادلة التالية:

معدل الوفيات النوعي = $\frac{معين نوع أو سن في الوفيات عدد}{النوع أو السن نفس في السكان عدد }$ \* 100

وبناء على هذه المعدلات يمكن لدارسي السكان إجراء دراسة حول معدلات الوفيات في مجموعات سكانية متباينة، وهذا ما حاولته دراسة للوفيات مقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبيرو عام 1961م. ويبين الجدول التالي معدلات الوفيات النوعية والعمرية الذكور الولايات المتحدة الامريكية وبيرو والتي أمكن حسابها وفقاً لمعدل الوفيات النوعي المشار اليه.

**جدول رقم (18)**

**يوضح وفيات الذكور في أمريكاوبيرو عام 1961م**([[279]](#footnote-279))

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **العمر** | **الولايات المتحدة** | **بيرو** | **العمر** | **الولايات المتحدة** | **بيرو** |
| صفر | 29.2 | 176.3 | 45-49 | 7.3 | 13.6 |
| 1-4 | 1.1 | 17 | 50-54 | 12.4 | 18.4 |
| 5-9 | -0.5 | 7 | 55-59 | 17.9 | 25.2 |
| 10-14 | -0.5 | 2.5 | 60-64 | 27.9 | 35.8 |
| 15-19 | 1.2 | 4.5 | 65-69 | 41.4 | 53 |
| 20-24 | 1.7 | 6.4 | 70-74 | 57.5 | 76.3 |
| 25-29 | 1.7 | 7 | 75-79 | 83.4 | 114.9 |
| 30-34 | 2 | 7.4 | 80-84 | 128.4 | 278.7 |
| 35-39 | 2.8 | 8.4 | 85 فأكثر | 219.6 | 278.7 |
| 40-44 | 4.5 | 10.4 |  |  |  |

ويبين الجدول بوضوح بعض النتائج العامة:

1. أنه في كل جماعة عمرية تعلو معدلات وفيات الذكور في بيرو عن معدلات وفيات الذكور في الولايات المتحدة.
2. أن هناك فروقات واضحة في الوفيات مع اختلاف فئات العمر في المجموعتين السكانيتين.
3. أن معدلات الوفيات العمرية في كلا البلدين يأخذ توزيعها شكل حرف U، حيث تعلو نسبياً معدلات الوفيات في السنوات الأولى للحياة، ثم تنخفض سريعاً مع الطفولة، وتصل إلى حد أدني بين فئة العمر 10 - 14، ثم ترتفع تدريجياً وبثبات حتى تصل منتهاها مع كبر فئة العمر.

وقد يستخدم دارس السكان مقاييس أخرى تمدنا بالصورة الكلية لظروف الوفيات من حيث معدلاتها واتجاهاتها في السكان موضوع الاهتمام. فقد يلجا دارس السكان إلى بناء نوعين من الجداول الأكثر شيوعا في هذا الصدد، يعرف بعضها باسم جدول الحياة Table Period life والذي يلخص ظروف الوفيات حسب النوع والعمر التي تسود خلال سنة معينة أو فترة قصيرة أخرى، ويعرف البعض الثاني الجداول باسم جدول حياة الأجيال أو الجماعات Chart or generation life table والذي يلخص خبرة الوفاة حسب النوع والعمر لجماعة معينة (جماعة من الأشخاص ولدوا في نفس الوقت) والتي تمتد حياتهم عبر سنوات كثيرة ([[280]](#footnote-280)).

والمثال الذي نستشهد به على هذا النوع من الدراسة، يتمثل في محاولة كل من دوبلن ولوتكا وسبجلمان Duplin & lotka & sbiegelman جمع معطيات حول ظاهرة الوفيات للاستفادة منها في رسم جدول حياة يوضح تطور توقع الحياة خلال فئات العمر لبني الإنسان منذ العصور المبكرة حتى عام 1965م. وإن كانت معطيات هذا الجدول لا تتمتع بالثبات كلية خاصة بالنسبة للفترات المبكرة من تاريخ الإنسان، الان الإحصائيات الدالة عليها كانت مبعثرة لدرجة يصعب الاستفادة منها في تمثيل مرحلة من مراحل الحضارة. ومع هذا أمكن من خلال حقائق هذا الجدول استخلاص عدد من النتائج التي تلقي الضوء على اتجاهات الوفيات عبر مراحل تطور الإنسان منها:

1. أن متوسط طول الحياة بالنسبة للإنسان إن كان قد مر بمعدلات متباينة، إلا أنه لم يظل تحت 20 سنة دائماً، لأن هذا قد يؤدي إلى اختفاء الجنس البشري.
2. يصل متوسط طول الحياة إلى ما بين 70 - 75 سنة في معظم البلاد المتقدمة.
3. يعد هذا الطول الواضح لتوقع الحياة عند الميلاد بمثابة نتيجة لتقدم الحضارة الغربية. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

**جدول رقم (19)**

**يوضح متوسط الحياة للإنسان منذ فجر التاريخ حتى الوقت الحاضر**([[281]](#footnote-281))

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **الفترة** | **المنطقة** | **المؤلف** | **متوسط الحياة** |
| العصر الحديدي والبرونزي المبكر | اليونان | آنجل | 18 سنة |
| حوالي 2000 سنة مضت | روما | بيرسور | 22 سنة |
| العصور الوسطى | انجلترا | رسل | 33 سنة |
| 1687-91 | روسيا | هالي | 33.5 سنة |
| قبل عام 1789 | موساشتس ونيوهامبشير | ويجبسورث | 35.5 سنة |
| 1938-1854 | انجلترا وويلز | فار | 40.9 سنة |
| 1900-1902 | الولايات المتحدة | كلوفر | 49.2 سنة |
| 1964 | الولايات المتحدة | جريفل | 66.7 سنة |
| 1961-1965 | السويد | - | 73.6 سنة |

كما ابتكر دارسو السكان مقاييس أخرى للوفاة لا تتأثر بالتحريف الناتج عن الفروق في التكوين العمري. يعرف بعضها باسم معدل الوفاة العمري المقنن ويعرف الآخر باسم معدل الوفاة العمري المصحح([[282]](#footnote-282)).

وليس هنا مجال للدخول في تفاصيل هذه المقاييس طالما كان هدفنا أن نوضح الفروق في معدلات الوفيات على ضوء النظم الاجتماعية موضوع اهتمامنا، وكما أشرنا سلفاً سنركز على الفروق في معدلات الوفيات في ضوء النظام الطبقي في المجتمع واختلاف الناس إلى مستويات اجتماعية اقتصادية متباينة.

ثانيا: الوفيات والطبقات الاجتماعية([[283]](#footnote-283))

تعتبر المعرفة المتعلقة بالفروقات في المكانة الاقتصادية الاجتماعية وعلاقتها بالفروقات في معدل الوفيات موضع اهتمام من جانب الأشخاص الذين يعملون على تحسين مستويات الصحة والرفاهية.

وحتى منذ 1833 عندما وجه (كوربوكس) Corboux الانتباه لأول مرة لوجود هذه الحقائق، احتلت دراسة الوفيات في الجماعات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة اهتمام الكثير من الباحثين في مختلف الميادين. وفي ضوء هذا الاهتمام المتواصل، من المشوق أن نلحظ وجود تباين في معرفتنا المتعلقة بالتأثير الدقيق للعوامل الاجتماعية والاقتصادية على معدلات الوفيات بمقارنتها بأثر غيرها من الخصائص الديموجرافية أو السكانية الأخرى الأكثر عمومية.

وبالرغم من الندرة النسبية للمادة المنشورة التي توضح العلاقة بين خصائص مثل النوع والجنس والعمر والمكانة الاجتماعية الاقتصادية.

وبالرغم من إن الجميع قد أدرك منذ القدم تلك النتيجة العامة التي توضح أن الوفيات ترتبط عكسياً بالمكانة الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن الدراسات التي أجريت بهدف اختبار هذه العلاقة قليلة للغاية. وهكذا فهذا المجال يعد بوضوح واحدا من المجالات التي تحتاج إلى مزيد من البحوث.

1. المهنة والوفيات

ويرجع النقص النسبي في الدراسات التي تناولت العلاقة بين المكانة الاجتماعية والاقتصادية والوفيات في جانب منها إلى صعوبة توفر المعطيات الضرورية. وكذلك لم توفر شهادات الوفيات أية معلومات تتعلق بوضع المرض في علاقته بواحدة من الطبقات الاجتماعية والاقتصادية أو غيرها إلى جانب المهنة.

وعلى أية حال، فإن مهنة الشخص تعتبر عاملاً حاسماً للغاية في تحديد مكانته الاجتماعية والاقتصادية. ومن المعترف به أن الناس في الطبقات الاجتماعية العليا، كما تشير إليها المهنة، تتميز بمعدل وفيات منخفض بشكل ظاهرة عن تلك المعدلات في الطرف الآخر للمقياس الاجتماعي.

وكما تشير إلى ذلك مجموعة من الكتاب، بأن العمل الذي يقوم به الشخص، والظروف التي يعمل في ظلها، والمرتبات التي يحصل عليها، تحدد إلى درجة كبيرة ظروف حياته، كالمسكن الذي يعيش فيه، والملابس التي يرتديها، والطعام الذي يأكله، وطريقة الترفيه ولذلك فإن مهنة الشخص تعتبر أحد العوامل الممكنة التي تحدد حالته الصحية وتعينه طوال حياته.

ولهذه الأسباب، أجريت دراسات عديدة في الولايات المتحدة وغيرها، في محاولة الفهم العلاقة بين المهنة والوفيات على نحو أكثر وضوحاً. فلقد أجرى (داريك) Daric مسحاً شاملاً للتراث المتعلق بالفروقات المهنية في الوفيات حتى عام 1950م. كما غطت منشورات مكتب التسجيل العام في انجلترا وويلز 1851، العلاقة بين المهنة والوفيات. ولخص (لوجان) Logan جهود هذا المكتب منذ هذه الفترة حتى تعداد 1951م، وبدأت دراسات (دوبلن) Duplin وزملائه في الولايات المتحدة في شركة التأمين على الحياة ابتداء من الفترة 1911م ـ 1913م.

ولقد نشر مكتب التعداد قبل عام 1911م جداول توضح علاقة الوفيات بالمهنة في الفترة ما بين 1890 - 1900م. ومع أن هذه الدراسات المبكرة كانت مهتمة بفحص مستويات الوفيات المميزة لمهن معينة، لم توفر أية معلومات تتعلق بوجود فروقات في الوفيات مع اختلاف الطبقات على أساس المهن. بالرغم من أن المقبول عموماً أن معدلات الوفيات كانت عالية بين الأشخاص في المهن اليدوية.

ولم تكن المعطيات المتعلقة بالاختلافات المهنية في الوفيات قد توفرت حتى عام 1934م، عندما أجرى (وتني) Whitney دراسته الكلاسيكية التي نشرت بعد هذا التاريخ، إذ قارن Whitney مستخدماً أسلوب (إدوارد) Edwards في التصنيف، بين معدلات الوفيات بين المهن وفي الولايات التي كانت فيها بيانات المهنة على شهادات الوفيات كاملة تماماً في توضيح الارتباط بينها استناداً إلى بيانات تعداد السكان. وتشير النتائج هنا إلى وجود علاقة عكسية بين الطبقة المهنية والوفيات إذ بلغ معدل الوفيات 13. 1 في الألف بين الأشخاص غير المهرة في مقابل 7 في الألف بين المهنيين. وأشارت حديثاً دراسة أجريت على نتائج تعداد 1950م إلى أن العلاقة العكسية بين المكانة المهنية والوفيات لا تزال قائمة في الولايات المتحدة، وأن مستوى الوفيات بين الطبقات المهنية الدنيا لا يزال ضعف المستوى الموجود بين الجماعات الإدارية والمهنية تقريبا([[284]](#footnote-284)).

وبالرغم من أن دراسات (وتني وغيره) Whitney وMarigama و- Cura luick تشير بوضوح إلى وجود تدرج عكسي ملحوظ عندما ترتبط الوفيات بالطبقة المهنية في الولايات المتحدة، فهناك صعوبات معينة ترتبط بالطريقة التي استخدمت فيها المهنة كمؤشر على المكانة الاجتماعية والاقتصادية.

ونشأت هذه الصعوبات عن جوانب قصور عديدة ناجمة عن البيانات المتوفرة وأي شخص يحاول البحث في هذا المجال أو يستخدم المادة المتعلقة بالوفيات حسب المهن يجب ان يأخذ هذه الجوانب للقصور في اعتباره. وتمثل أكثر الصعوبات وضوحا فيما يتعلق بالعلاقة بين الوفيات والمهنة في عملية حساب معدلات الوفيات. ولكي نحسب معدل الوفيات حسب المهنة لا بد من توفر عددين. عدد الأشخاص من في كل مهنة خلال الفترة المدروسة، والعدد الكلي للأشخاص الذين يحصون في كل مهنة خلال نفس الفترة.

وهذه الأعداد للوهلة الأولى يبدو أنها متوفرة تماماً من خلال شهادات الوفاة ومصادر التعداد المنشور. ولكن على أية حال، فإن إمكانية المقارنة بين هاتين المجموعتين من الحقائق والبيانات قد تكون موضع شك لأسباب كثيرة ([[285]](#footnote-285)) فلا يتبع المصدرين نفس الإجراءات في تسجيل المهنة. ومن ناحية أخرى، تطلب شهادات الشخص الوفاة دائماً للمهنة العادية ولن يمرض، وتحدد المهنة عادة نوع العمل الذي يقوم به خلال معظم حياته. ويسجل التعداد من ناحية ثالثة، في الفترة 1960م، المهنة التي كان يعمل فيها الشخص في نفس وقت التعداد. ولما كان نسبة كبيرة من المسنين بين القوى العاملة يعملون في مهن مختلفة كلية عن المهن التي كانوا يعملون فيها خلال الجانب الأكبر من حياتهم العملية، فمن الممكن أن تكون المهن المسجلة في التعداد مغايرة عن تلك المهن المسجلة نتيجة لذلك في شهادات الوفاة.

وقد تتأثر أيضاً إمكانية المقارنة بين شهادة الوفاة وبيانات التعداد بالحقيقة القائلة بأن شهادة الوفاة تسجل مهنة كل الأشخاص المرضى سواء أكانوا يعملون أثناء الوفاة أو كانوا من المتعطلين أو المتعاقدين. ومن ناحية أخرى يقدم التعداد في الفترة السابقة على عام 1960م بيانات المهنة التي لا تشير إلا إلى هؤلاء الأشخاص فقط الذين يمثلون الأعضاء الفعالين في القوة العاملة سواء أكانوا من العاملين فعلاً أو الذين يبحثون عن عمل مهنة معينة، في وقت التعداد. وهذا معناه أنه عندما تحسب معدلات الوفيات وفقاً للطبقات المهنية، فإن الأساس السكاني لا يشتمل على كل الأشخاص المعرضين الخطر الوفاة، وأي اختلافات بين المهن تتعلق بالعدد المحصي بمقارنته بالعدد الذي ينتمي إلى طبقة مهنية معينة، بالرغم من أنه لم يكن يعمل في ذلك الوقت، ما يمكن أن يؤثر بشكل واضح على معدلات الوفيات حسب المهنة الناتجة عن ذلك.

1. المكانة الاجتماعية الاقتصادية والوفيات

وبالرغم من أن المناقشات السابقة لم تشتمل على كل الطرق التي تتأثر فيها إمكانية المقارنة بين البيانات التي تحصل عليها من شهادات الوفاة وتلك التي توفرها تقارير التعداد، إلا أنها أشارت بوضوح إلى أوجه القصور في استخدام بيانات المهنة كما يوفرها التعداد ومصادر التسجيلات الحيوية في تحليل الفروق الاجتماعية والاقتصادية في الوفيات. وبالنظر إلى أوجه القصور هذه، فليس من المدهش أن نجد هناك مداخل عديدة وبديلة قد استخدمت في دراسة العلاقة بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية ومستويات الوفيات، ومن هذه المحاولات لعب المسح بالعينة دوراً بارزاً ([[286]](#footnote-286)).

وقد تعتبر دراسة (سيدنستريكر) sydenstricker المبكرة لمدينة هاجر تاون Hagers Town من بين مسوح هذا البلد التي صممت للكشف عن أثر البيئة الاجتماعية والاقتصادية على الصحة، برغم أنها لم تعني خصيصاً بالوفيات. هذه الدراسة، التي قامت على مسح لـ 1.800 أسرة في مدينة Hagers Town وبدأت في خريف عام 1921م، وأوضحت أن مستويات الصحة، كما حددت بواسطة تكرار حدوث المرض تصبح فقيرة بشكل ملحوظ كلما تناقص دخل الأسرة. وأكثر من ذلك وجد أن مقدار الرعاية الطبية التي يحصل عليها الفرد يقل مع انخفاض حالة الدخل، وأن 43 % فقط من حالات المرض بين الفقراء كانوا يترددون على الطبيب في مقابل 70 % من الأسر الغنية. بالرغم من أنه قد لوحظت بعض الاختلافات بين جماعات الدخل عند تحليل بيانات جماعات عمرية وأسباب معينة، وانتهى (سيدنستريكر) sydenstricker، إلى أن هناك حقيقتين واضحتين الأولى، هي أن معدل المرض الملاحظ كان عالياً بالنسبة للفقراء عنه بالنسبة لمن هم أفضل منهم من الناحية الاقتصادية، والحقيقة الأخرى هي أن هذه الأسرة عموماً والتي كانت تتجاوز المتوسط في الظروف الاقتصادية في هذا المجتمع تتمتع برعاية طبية كبيرة عن بقية السكان.

ودرست أيضاً العلاقة بين الصحة والحالة الاجتماعية والاقتصادية بعد ذلك بسنوات قليلة في ربيع عام 1933م. وفي هذا الوقت أوضحت دراسة مسحية أجريت في (10) مقاطعات أن هناك زيادة ملحوظة في حدوث المرض كلما تناقص دخل الأسرة في خلال العام وأوضح بالمثل المسح الصحي القومي الذي أجري ما بين نوفمبر 1935م،1936م، ارتباطاً قوياً بين الصحة والحالة الاقتصادية. وتوضيح ذلك، هو أن معدل الأمراض المزمنة الذي بلغ 160 في الألف بين الأشخاص المتقاعدين Relief تناقص باستمرار كلما زاد الدخل لدرجة إن المعدل بين الأشخاص ذوي الدخل السنوي 5.000 أو أكثر كان حوالي 107 في الألف من السكان وأكثر من ذلك وجد المسح الصحي القومي أن الحالة الاقتصادية والاجتماعية ترتبط ارتباطاً عكسياً بعملية تكرار وقع الحوادث والوفاة، وتلقي الرعاية الطبية([[287]](#footnote-287)).

لقد برهن حديثاً على الأثر العكسي للحالة الاجتماعية والاقتصادية المنخفضة على مستويات الصحة، من خلال نتائج مثل التي تؤكد وجود علاقة مباشرة بين دخل الأسرة ونسبة المرض وحالات الإصابة التي تتلقى اهتماماً ورعاية طبية، وعلاقة عكسية بين الدخل وعدد أيام العمل التي يفقدها الشخص نتيجة لمرض مزمن أو إصابات.

وتنطوي مداخل منهجية أخرى والتي استخدمت لدراسة العلاقة بين الحالة الاجتماعية والاقتصادية والصحة على استخدام بيانات التعداد لتقسيم البلد إلى مستويين اجتماعيين اقتصاديين اثنين. فلقد أوضح (بيمال) Pemnell مثلاً، أن وجود واستخدام خدمات المستشفيات ارتبط عكسياً بالحالة الاقتصادية عندما رتبت 48 ولاية ومقاطعة في كولومبيا طبقاً لمتوسط دخل الفرد سنوياً. وبالمثل اوضح دورن) Dorn باستخدامه لبيانات تعداد 1935م وتوزيع المناطق الريفية في أوهايو على فئتين اثنتين عريضتين، أوضح أن معدلات الوفيات في المناطق ذات الحالة الاقتصادية الفقيرة، مثل مناطق التعدين والزراعة المتدهورة بلغت حوالي 10 % زيادة على المعدلات المناظرة في المناطق ذات الحالة الاقتصادية الأوفر. وكان معدل الوفيات بالنسبة للذكور في المناطق الأخيرة 8. 3 في الألف بمقارنته بمعدل 9. 3 % في المناطق الفقيرة. أما الإناث فكانت المعدلات 7. 9% وفي المقابل 8. 7% على التوالي.

وحديثاً لاحظ (التندرفر Altenderfer باستخدام بيانات دخل الفرد في ترتيب 92 مدينة في الولايات المتحدة والتي يزيد عدد سكانها على 100.000 نسمة لاحظ أن معدلات الوفيات تميل إلى الانخفاض بشكل واضح كلما ارتفع الدخل في المدينة ولقد وجد أن مثل هذه العلاقة العكسية بالنسبة لكل حالات الوفيات بين الأطفال، والمواليد موتي، والوفيات بسبب أمراض مزمنة ولأسباب العدوى. وأمدتنا دراسة الاحقة أجريت على 973 مدينة عدد سكانها 10.000 من السكان، ومرتبة وفق معدلات وفيات الأطفال أمدتنا بنتائج مماثلة، وفي المدن ذات معدل وفيات الأطفال المنخفض كان متوسط دخل الفرد السنوي 722 دولار في مقابل 595 دولار بين المدن التي كان فيها معدل الوفيات كبيراً([[288]](#footnote-288)).

والمدخل أو المنهج الثالث، والذي تزايد استخدامه على نحو شامل نتيجة لتوفر البيانات بدرجة ملحوظة. كان يتضمن أيضاً استخدام بيانات التعداد، وباستخدام معلومات شهادة الوفيات بما في ذلك مكان الإقامة، ثم اختبار الوفيات في علاقتها بخصائص اقتصادية واجتماعية تناولها التعداد، المناطق الجغرافية الصغيرة المتجانسة نسبياً التي ينقسم إليها المدن الكبرى لأغراض إحصائية. وعلى أية حال، عندما استخدمت بيانات شهادة الوفاة على المهنة لتصنيف الجماعات الاجتماعية والاقتصادية وباستخدام وحدات التعداد كوحدات للتحليل لوحظ بعض النقص.

ولقد تمت مناقشة الدفاع عن أو رفض منهج وحدات التعداد في مواقع أخرى من التراث ولذلك سوف لا يفيد هذا النقاش مرة ثانية هنا. فلقد قدم (جولتر وجور النيك) Goulter & Guralnick عرضاً للمشكلات وقائمة بيليوجرافية لهذا الموضوع([[289]](#footnote-289)). وأجرى (الن) Allen دراسة واعية باستخدام مؤشرات قيمة المسكن أو الأجر الشهري، كما جاء في التعداد، للعلاقة بين الحالة الاقتصادية والوفيات في أوهايو. وفي الأعوام 1930م، 1940م، 1950م، وجد إن الأثر العكسي للبيئة الاجتماعية والاقتصادية الفقيرة على مستويات الوفيات أكثر وضوحاً. وفي الدراسات الحديثة كذلك، على سبيل المثال، كانت وفيات الأطفال بين السكان البيض تقريباً أقل بثلاث مرات عنه في المناطق الاقتصادية الدنيا في المدينة. ووجدت دراسات مماثلة أجريت في عدد من المدن الأخرى واستخدمت مجموعة متباينة من المؤشرات أيضاً أن مستويات الوفيات ترتبط ارتباطاً عكسياً بالحالة الاجتماعية والاقتصادية. وفي شيكاغو في عام 1920م - 1940م زاد توقع الحياة عند الميلاد بالنسبة لكل من الذكور والإناث بشكل ملحوظ مع الحالة الاجتماعية والاقتصادية عندما صنفت بيانات التعداد في هذه المدينة وفقاً لمتوسط الإيجار الشهري.

وبالمثل، برهنت دراسة أجريت في نيوهافن Haven في عام 1930م بوضوح على أن معدلات الوفيات تميل إلى الارتفاع كلما انخفض المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما برهنت عليه دراسات بافالو Buffalo في نيويورك عام 1940م وهوستن Houston في تكساس في عام 1950م.

وكل هذه الدراسات المذكورة سابقاً قد أشارت إلى وجود علاقة عكسية واضحة بين الوفيات والحالة الاجتماعية والاقتصادية.

وعلى أية حال، لا تبرهن كل الدراسات على هذه النتيجة: فعلى سبيل المثال، أوضحت دراسة تبعية للمشاركين في مسح (سيدنستريكر) Sydenstricker في Hagerstown نمطاً شاذاً عندما كان معدل المرض مرتبطاً بالحالة الاقتصادية، وبالمثل، انتهي مسحاً لمدينة Buller Country, pa خلال صيف عام 1954م والذي استخدم تصنيف Edwards المهني كمؤشر على الحالة الاجتماعية والاقتصادية، انتهى إلى أنه ليس هناك فارق واضح في حدوث المرض بين الطبقات المتباينة والعديدة.

ولقد أصبح وجود الاختلاف ظاهراً للغاية عندما أخذت في الاعتبار حالات معينة أخرى. ولتوضيح ذلك، فلقد كانت النتيجة على خلاف العلاقة العكسية القوية، بين الحالة الاجتماعية والاقتصادية ووفيات الأطفال في هوستن Houston وظهر أن هذه العلاقة لا وجود لها تماماً في دراسة سيركس Syracuse ودراسة Providence. R. I وبالرغم من أن بعض الدراسات تشير إلى إن هذه العلاقة لا وجود لها بالنسبة للأمراض المزمنة إلا أنها لا تزال هناك دراسات غيرها تشير إلى أن هذه العلاقة العكسية من القوة بالنسبة للوفيات التي ترد إلى المرض وكذلك بالنسبة اللوفيات الناجمة عن أسباب العدوى.. وأكثر من ذلك وحتى هذه الدراسات التي توافق على وجود الاختلاف لا توافق على ما إذا كان الاختلاف قد أصبح صغيراً أولا يزال هو نفسه أو حتى أكثر وضوحاً مما كان عليه في الماضي، ومثل هذه الملاحظات المتعارضة فيما يتعلق بوجود وطبيعة ومدى الفروقات الاجتماعية والاقتصادية في الوفيات تشير بوضوح إلى الحاجة إلى مزيد من البحث في هذا المجال([[290]](#footnote-290)).

الخلاصة

يشير المسح السابق للتراث المتعلق بالفروقات الاجتماعية والاقتصادية في الوفيات في الولايات المتحدة إلى نوع البحث الذي أجري في هذا المجال وإلى طبيعة النتائج التي تم التوصل إليها. ففي الماضي، برهنت النتيجة العامة لكل هذه الدراسات، التي استخدم الكثير منها مداخل أو طرق منهجية مختلفة بشكل ظاهر، برهنت على وجود علاقة عكسية محددة بين معدلات الوفيات والحالة الاجتماعية والاقتصادية. وعلى أية حال. يبدو في الوقت الحديث أن هناك بعض التعارض فيما إذا كان هذا الفارق موجوداً أم لا، سواء بالنسبة للوفيات عموماً أو للوفيات الأسباب معينة. وأكثر من ذلك، حتى عندما كان يوافق على وجود مثل هذا الفارق، فلم يكن هناك اتفاق عما إذا كان هذا الفارق محدداً أم لا. والشيء المحتمل هو أن وجود الفروق الاجتماعية والاقتصادية في الوفيات، سواء أصبحت بسيطة أو كبيرة. فإنها تختلف فعلياً من مكان إلى آخر. ومن ناحية أخرى قد يعتمد وجود وطبيعة العلاقة على متغيرات مختارة لقياس الحالة الاجتماعية الاقتصادية مثلاً، الدخل في مقابل الأجر، أو المهنة، أو الإجراءات المنهجية المستخدمة. ولقد برهنت دراسة حديثة على إن كل هذه العوامل قد تمارس تأثيراً على طبيعة الفروق الاجتماعية الاقتصادية في الوفيات([[291]](#footnote-291)).

ولكي نوضح الموقف الحاضر، ولكي نحدد ما إذا كان الفارق الاجتماعي الاقتصادي التقليدي لا يزال موجوداً أم لا، أو ما إذا كان يميز كل أو بعض جوانب الوفيات فقط أو ما إذا كان محدوداً، نقرر أن الأمر يتطلب سلسلة مستمرة من الدراسات المقارنة. وأكثر من ذلك، يجب أن تشير مقارنة المناطق ووصف الاتجاهات الزمنية بوضوح إلى ما الذي يجب إن يقارن وما ينبغي أن يتضمن من خصائص معينة عندما تستخدم إجراءات منهجية متباينة، ومصادر للبيانات مختلفة، ومجتمعات في المقارنة – وعندما يتوافر لدينا فقط سلسلة مستمرة من الدراسات حول الطرق التي تؤثر بها عوامل مكانية مختلفة على الوفيات سوف يتوافر لدينا أساساً سليماً لتحديد أثر الحالة الاجتماعية الاقتصادية على الوفيات.

ثالثاً توقع الحياة ومستويات التنمية البشرية في البلدان النامية

وسبق إن أوضحنا كيف أن دارس السكان يستطيع إن يستفيد من ما يجمعه من بيانات حول ظاهرة الوفيات في رسم جدول حياة أو جماعة أي مجتمع ([[292]](#footnote-292))، يمكن بناءا عليه توضيح تطور توقع الحياة أو أمد الحياة Expectation of life لهذه الجماعة أو المجتمع خلال فترة زمنية معلومة. ويقاس أمد الحياة باستخدام أساليب إحصائية تعتمد على جدول الحياة ويحسب دائماً عند الميلاد أو عند أية فئة عمرية. وهو ببساطة عبارة عن عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها الفرد الواحد في أية سنة معلومة وهو يحسب باستمرار للذكور والإناث كل على حدة([[293]](#footnote-293)).

واليوم تطور استخدام مقياس توقع الحياة أو متوسط العمر المتوقع وأصبح يستعان به في تحديد مستويات التنمية البشرية في بلدان العالم. وقد تحقق هذا التطور من خلال الجهود الدولية وحرص البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة منذ بداية التسعينات على إصدار تقرير سنوي للتنمية البشرية يتم من خلاله ترتيب دول العالم طبقاً لمستويات التنمية البشرية يعتمد على دليل التنمية البشرية باعتباره مركباً من مؤشرات نمطية قابلة للمقارنة بين الدول، وتصنيف الدول إلى ثلاثة مجموعات: دول ذات تنمية بشرية عالية (قيمة الدليل 0.8 فأكثر) ودول ذات تنمية بشرية متوسطة قيمة الدليل بين 0.5 و0.8) ثم دول ذات تنمية بشرية منخفضة (قيمة الدليل أقل من 0.5) ودليل التنمية البشرية عبارة عن مقياس نسي مركب من ثلاثة مؤشرات هي العمر المتوقع عند الميلاد ومعدل القراءة والكتابة للبالغين ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي معبراً عنه بالدولار الأمريكي. ويلاحظ أن المؤشرين الأول والثاني لهما صفة الرصيد ويعكسان أوضاع الصحة والتغذية والمعرفة في الدولة أما المؤشر الثالث فله صفة التدفق الذي يعبر عن قدرة الفرد على الحصول على الموارد اللازمة لحياة كريمة([[294]](#footnote-294)).

1. متوسط العمر المتوقع في البلدان النامية

وفي دراسة حديثة أجريت حول العمر المتوقع في البلدان النامية يشير الباحث في البداية إلى مجموعة ملاحظات حول واقع البيانات المتاحة في هذا الصدد. ثم يستخلص أهم النتائج حول العمر المتوقع في هذه البلدان بناء على المقارنات بين هذه البيانات.

والواقع أن البيانات المتاحة حول الوفيات في البلدان النامية قد تحسنت بشكل واضح عبر عشرات السنوات الأخيرة. وأصبحت التسجيلات الحيوية أكثر اكتمالاً تدريجياً خاصة في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا. أما البيانات التي تسمح بتقدير وفيات الرضع والأطفال قد اتسع نطاق جمعها من خلال التعدادات والمسوح خاصة تلك التي أجريت بمعرفة البرنامج العالمي لمسح الخصوبة (W F S) وحديثاً جداً بواسطة المسوح الديموجرافية والصحية (D H S) وبرغم هذه التحسينات، لا يزال نقص البيانات التي يمكن الاعتماد عليها يمثل عقبة خطيرة في عملية تحليل الوفيات في البلاد النامية. فمثلاً ليست هناك مسوح حديثة أو تسجيل للبيانات في البلاد التي تعاني من الحرب أو النضال الوطني ([[295]](#footnote-295))

وعموماً لقد حدث تقدم هائل في خفض الوفيات في المناطق الأقل نمواً في عشرات السنين الحديثة.

وعبر فترة (40) عاماً من عام 1950م وحتى عام 1990م، كان متوسط توقع الحياة عند الميلاد في المناطق الأقل نمواً قد قدر بزيادة 21 عاما من حوالي (41) في عام 1950م ـ 1955م إلى (62) عاماً في الفترة من 1990م - 1995م، وذلك طبقاً لتقديرات واسقاطات سكان العالم الأخير الذي أجرته الأمم المتحدة. وقد تضاءل الفارق بين المناطق الأكثر والأقل نمواً خلال هذه الفترة من 26 عاماً في بداية 1950م إلى 12 عاماً في الفترة ما بين 1990م ـ 1995م.

وعلى أية حال، فإن هناك درجة هائلة من التباين على المستويات الإقليمية وكذلك لوحظ أن الفروقات بين البلاد كان كبيراً أيضاً. فكان التقدم بطيئاً في أفريقيا، ولا يزال توقع الحياة يقدر عند حوالي 50 عاما فقط في شرق ووسط وغرب أفريقيا. أما الوفيات فهي منخفضة في شمال وجنوب أفريقيا حيث بلغ توقع الحياة 62، 63 عاماً خاصة في الفترة من 1990م - 1995م([[296]](#footnote-296)). وكانت تقديرات توقع الحياة عند الميلاد في آسيا في الفترة من 1985م – 1990م عاليا عامة عما هو ملاحظ في أفريقيا وتتراوح من 60 في وسط وجنوب آسيا إلى 70 عاما في شرق آسيا... اما تقديرات توقع الحياة في مناطق أمريكا اللاتينية فلا تزال عالية في المتوسط، عن تلك الملاحظة في آسيا وتتراوح بين 68 عاما في أمريكا الجنوبية و69 عاما في أمريكا الوسطى والكاريي. وهذا ما توضحه بيانات الجدول التالي:

جدول صـ 258، صـ 259

هوامش للجدول ([[297]](#footnote-297))([[298]](#footnote-298))([[299]](#footnote-299))([[300]](#footnote-300))

1. توقع الحياة ومستويات التنمية البشرية

ويفسر ارتفاع معدل الوفيات ووفيات الأطفال في غرب أفريقيا إلى مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإلى عوامل بيئية. ويفسر معدل الوفيات المنخفض ووفيات الأطفال في شرق أفريقيا وجنوبها إلى النمو الاقتصادي الملحوظ خلال الأعوام 1970م - 1980م وارتفاع نسبة أعداد النساء اللاتي تلقين رعاية أمومة مثل تطعيم ضد التيتانوس، والاهتمام بتقديم الرعاية للمواليد على يد أخصائيين صحيين مدربين، وزيادة نسبة الأطفال الذين شملهم التطعيم. ([[301]](#footnote-301))

الفصل العاشر

سياسات ضبط وتوجيه الظواهر السكانية

تمهيد

 ليس الهدف من دراسة السكان مجرد حصر عددهم ووصف تكوينهم وخصائصهم وإلقاء الضوء على بنائهم ورصد حركاتهم ونموهم والتعرف على تغيراتهم والتدقيق في اختيار الوسائل والمناهج العلمية التي تفيد في مثل هذه الدراسة وإنما تهدف دراسة السكان أيضاً إلى التعرف على المشكلات السكانية في المجتمع واقتراح الحلول المناسبة لها، وصياغة القضايا النظرية التي تتنبأ بوضع السكان وأحوالهم في المستقبل.

ولعل تحقيق التوازن بين عدد السكان في المجتمع وبين المتاح من وسائل للعيش إنما يقف في مقدمة المشكلات التي تواجه كل مجتمع والتي يجتهد علماء السكان في اقتراح التوصيات العلمية التي من شأنها تحقيق هذا التوازن وعندما تتبلور هذه التوصيات العلمية في صورة إجراءات يتخذها المجتمع فإنها ترقى إلى مستوى برنامج عمل يعرف باسم ضبط وتوجيه الظواهر السكانية أو السياسية السكانية التي تختلف باختلاف ظروف المجتمع وتتنوع بتنوع أحواله والتي تستند في تنفيذها إلى عدة دعائم. ولم تكن مصر أقل اهتماما عن غيرها من بلاد العالم في محاولة ضبط وتوجيه الظواهر السكانية أو في تبني سياسة سكانية خاصة بها ونابعة من ظروفها وفي الاعتماد على مجموعة من الدعائم في تنفيذها.

ومن هنا سأحاول في الفصل الحالي الإجابة على الأسئلة التالية:

* ما المقصود بسياسات ضبط وتوجيه الظواهر السكانية؟ وما أنواع الضبط في هذا المجال؟
* وما أهم الدعائم التي يستند إليها الضبط والتوجيه، وما آليات وعمليات ضبط وتوجيه السكان في مصر؟

أولا: المقصود بسياسات ضبط وتوجيه الظواهر السكانية

عندما يحدد البعض المقصود بسياسات ضبط الظواهر السكانية في معالجة الموقف السكاني الموجود في شعب من

الشعوب([[302]](#footnote-302))، فإنهم يزيدون الأمر صعوبة وتعقيداً أكثر منه وضوحاً وتحديداً.

ذلك لأن هذا التحديد قد يثير التساؤلات الآتية:

ما المقصود بالمعالجة هنا؟ وما المقصود بالموقف السكاني أيضا؟

كما أن تحديد سياسات الضبط والتوجيه على أنها عملية تكريس ذكاء الإنسان وقدراته من اجل تنظيم حياته ليعيش ويحقق حياة أفضل، لا يساهم أيضاً في توضيح هذا المفهوم لأنه قد فات على هذا التحديد إن يوضح كيفية تنظيم حياة الإنسان ونوع الحياة الأفضل التي يكرس لها هذا الذكاء وتلك القدرات.

والأمر لا يحتاج إلى أكثر من القول بان سياسات الضبط والتوجيه هي العملية التي يحاول بها المجتمع والإنسان المحافظة على التوازن بين حجم السكان في شعب من الشعوب وبين وسائل العيش المتاحة في هذا المجتمع، بحيث انه إذا كانت هناك زيادة في حجم السكان ناتجة عن نموهم بمعدل سريع بفعل عوامل المواليد والهجرة إلى المجتمع تفوق ما توفر في هذا المجتمع من وسائل للعيش فان المجتمع قد يتدخل بالقوانين والتشريعات والإجراءات الكفيلة بالحد من هذه الزيادة وكذلك إذا كان هناك نقص في عدد السكان ناجم عن نقص المواليد وزيادة معدل الهجرة من المجتمع بمعدل لا يوازي ما يتوفر في هذا المجتمع من وسائل للعيش فان المجتمع قد يتدخل بالقوانين والتشريعات والإجراءات التي تفيد في إعادة التوازن بين حجم السكان ووسائل العيش. وحتى المجتمعات التي لا تتدخل في تحقيق التوازن، فان هذا يدل على وجود عمليات ضبط وتوجيه تعينها في هذا الموقف أيضا. على أنه يجب الا يغيب عن أذهاننا أن تدخل المجتمع يكون فقط مقتصراً على أحد جوانب هذا التوازن وخاصة في ذلك الجانب المتعلق بحجم السكان، وإنما قد يمتد تدخل المجتمع ليشمل الجانب الآخر لحالة التوازن، ونعي وسائل العيش وائه في المجتمع الذي تقل فيه وسائل العيش عن حجم السكان فإنه قد يعمل على تحسين الظروف التي من شأنها أن تزيد من هذه الوسائل العريش وذلك عن طريق برامج التنمية وخاصة في مجالات الزراعة والصناعة.... الخ

معنى هذا إن سياسات الضبط والتوجيه الظواهر السكانية تدل على الموقف الايجابي الذي يحاول به الإنسان تحقيق التوازن بين معدل نمو السكان ومعدل وسائل العيش في المجتمع الذي يعيش فيه ولقد سبق إن أوضح لنا اتجاه الايكولوجيا البشرية في تفسير العلاقة بين نمو السكان ووسائل العيش كيف كان الإنسان يتدخل باستمرار وين موقفاً إيجابياً ليحاول من خلاله تغيير ظروف مجتمعه وإدخال التطورات وإيجاد الاكتشافات والقيام بالثورات التي من شأنها أن تزيد معدل نمو وسائل العيش في المجتمع([[303]](#footnote-303)).

ونستطيع هنا أيضاً إن نوضح إن هذا الموقف الايجابي الذي كان يقوم به الإنسان خلال تاريخ حياته منذ وجوده على وجه الأرض حتى اليوم، لم يكن قاصراً فقط على التدخل في جانب وسائل العيش ومحاولة تطوير وتنمية وزيادته بالأساليب التنظيمية والتكنولوجية المشار إليها، وربما كان هذا الموقف الايجابي يمتد إلى نمو السكان بالتعديل والتطور من خلال اساليب عرفها الإنسان ومرت أيضا بتطورات واضحة. حيث اتضح من خلال وثائق التاريخ أن فكرة التحكم في عدد السكان تعتبر فكرة قديمة لجأ إليها الناس من أزمان سحيقة في التاريخ ليلائموا بين إعدادهم وبين موارد الثروة الطبيعية التي تحيط بهم وكانت أساليب وأد الأطفال إي قتلهم وهم في المهد وقتل المسنين والشيوخ والمرضى بحجة عدم مشاركتهم في الإنتاج الاقتصادي معروفة بين شعوب العالم القديم في اليونان والرومان وباقي شعوب البحر الأبيض المتوسط وقد مارس الشعب العربي هذه العادة في العصور الجاهلية وقبل بزوغ فجر الإسلام إلى أن حرمها القرآن الكريم.

وعلى الرغم من أن الكتاب الاجتماعيين قد فسروا ظاهرة وأد الأطفال بأسباب تتعلق بالشرف والكرامة إلا أن التفسير الاقتصادي كان يرى أسباباً أخرى في تفسير هذه الظاهرة تمثل في أن عدم توافر مصادر الثروة في العصور القديمة، والعبء الثقيل الذي كان ينتج عن إعالة أطفال جدد وخاصة الإناث منهم كان يضطر الإنسان القديم إلى قتل ووأد أولاده وهم صغار حتى لا تتعارض مع قدراته على توفير وسائل معيشتهم([[304]](#footnote-304))، ولكن سرعان ما تخلى الإنسان عن هذه الأساليب في التحكم في نمو السكان وتحول عنها إلى الإجهاض كوسيلة لتخفيف الضغط السكاني بهدف الإقلال من السكان، وظل الإجهاض يمارس حتى اليوم سواء من خلال القوانين التي صدرت التنظيمه أو حتى في السر والتكتم الشديد ولكن عندما تبين للإنسان أن هذه الوسائل تتنافى مع الإنسانية وتتسم بالوحشية والبربرية أبدع تفكير الإنسان وسائل علمية حديثة تضبط السكان سرعان ما انتشرت بين سكان العالم كأساليب أخذت تتطور باستمرار في تنظيم الأسرة.

ثانياً: اتجاهات نمو السكان في العالم وأنواع الضبط والتوجيه السكاني

من المعروف أن هناك ثلاثة اتجاهات سكانية مختلفة تسود في العالم. وهذه الاتجاهات تعتبر محصلة لمستويات الإنجاب والوفيات والهجرة الداخلية والدولية وتؤثر هذه المستويات أو العوامل بدرجات مختلفة في معدلات النمو السكاني كما تؤثر في البناء الديموجرافية للمجتمع. وأكثر من ذلك ارتبطت التغيرات الديموجرافية مباشرة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية وهناك من الشواهد ما يدلل على أن المجتمعات الصناعية لا تدخر أي جهد في تبني أو اتخاذ إجراءات ضبط سكانية مناسبة لمواجهة هذه التغيرات على نحو يتفق مع الموارد الاقتصادية ولقد أدى تبني هذه الإجراءات إلى تقدم هذه الدول نتيجة للزيادة المستمرة في الدخل القومي والتحسين المستمر في مستويات المعيشة للسكان.

1. **اتجاه السكان نحو الانخفاض:** ويتمثل أول الاتجاهات السكانية في بطء النمو في السكان والذي تميز بدرجة أو بحالة من الثبات والذي قد يقود أو يؤدي إلى الانخفاض في معدل السكان على المدى الطويل ويسود هذا الاتجاه في غرب وشمال أوروبا وشمال أمريكا واستراليا ونيوزيلندا. إذ تنخفض معدلات الوفيات بعد فترة طويلة نسبياً تتميز بانخفاض مماثل في معدلات الخصوبة ولكنه انخفاض بطيء إلى الحد الذي كان فيه الفارق بين معدلات المواليد والوفيات طفيفاً للغاية ولقد وصل هذا الفارق حده الأدنى قبل وقوع الحرب العالمية الثانية. ثم زادت معدلات المواليد بعد ذلك مع الزيادة المطردة في معدلات الوفيات في بعض هذه المناطق. وعلى أية حال كان هذا التغير نتيجة طبيعية ويمكن النظر إليه على أنه ظاهرة طارئة أو مؤقتة حالما تعود إلى وضعها السابق بمعنى أن النمو البطيء في السكان يميل إلى الثبات، أو حتى إلى الانخفاض في بعض هذه المناطق.
2. **اتجاه السكان نحو الزيادة:** ويتمثل ثاني الاتجاهات السكانية في النمو السريع للسكان مع زيادة ملحوظة في السنوات الحديثة. ويسود هذا الاتجاه خاصة في بلاد شرق أوروبا، وجنوب أمريكا وشمال أفريقيا وبعض بلاد آسيا. وكانت اليابان إلى وقت قريب واحدة من هذه البلاد ولكن نمو السكان فيها بدا يتغير نحو الاتجاه البطيء ويصاحب هذا الاتجاه الثاني في نمو السكان انخفاضاً مستمراً في معدلات الوفيات مع زيادة مناظرة في معدلات المواليد عموماً بالرغم من أنه قد لوحظ الانخفاض الطفيف في معدلات المواليد في بعض هذه البلاد. وهكذا ينشأ هناك فارق كبير بين معدلات المواليد والوفيات يؤدي إلى النمو السريع والزيادة الثابتة في السكان.

وتواجه البلاد التي تتميز بالزيادة السريعة في السكان مشاكل اجتماعية واقتصادية طاحنة ويكون أمامها تحدي تهيئة الجهود لتنمية مواردها الاقتصادية مع أخذها في الاعتبار زيادة مستوى المعيشة لسكانها والأغلبية منهم الذين لا يزالون يعيشون ظروفاً يصعب أن توفر لهم ضرورات الحياة الأساسية. ويصدق هذا الوضع حقاً عندما تفوق الزيادة في السكان النمو في معدل الإنتاج كما هو الحال في بعض البلاد النامية([[305]](#footnote-305)).

1. **اتجاه السكان نحو التردد بين الانخفاض والزيادة:** وبالنظر إلى الاتجاه الثالث للسكان نجد أن نمو السكان في ضوء هذا الاتجاه لا يسير على نحو منتظم فأحيانا قد يتميز بالارتفاع وأحياناً أخرى يتجه نحو الانخفاض وذلك حسب الظروف وينتشر هذا النمط في إفريقيا الوسطى وفي بعض جزر الباسفيكي وفي بعض المناطق من آسيا، ويتميز بمعدل مواليد مرتفع للغاية يتراوح بين 40 - 50 في الألف كما يتميز بمعدل مساو ومرتفع من الوفيات والذي قد يفوق معدلات المواليد في بعض السنوات نتيجة للطاعون والاضطرابات والمجاعات وأنه لمن الملاحظ أن هذا النموذج أو النوع سرعان ما يختفي نتيجة لتقدم علوم الطب وظروف تصريف الفضلات الصحية بين السكان والحملات الناجحة في القضاء على الطاعون والاوبئة وتطور وسائل الاتصال بين كل أرجاء العالم. وهكذا انخفض معدل الوفيات بسرعة وبينما كانت معدلات المواليد من ناحية أخرى تتجه نحو أقصى معدل لها. وهذا الانخفاض في معدلات الوفيات سوف يستمر مع استمرار ظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلاد ([[306]](#footnote-306)).

أنواع سياسات الضبط والتوجيه السكاني

لكل واحد من الأنماط السكانية السابقة نتائجه المحددة على كل من الظروف الاجتماعية والاقتصادية في هذه البلاد التي اضطرت معها المجتمعات على اختلافها إلى تبني والأخذ بإجراءات ضبط سكانية مغايرة في إطار مواردها وإمكانيات تنميتها. وعلى أية حال أن البلاد التي يسود فيها الاتجاه الثالث في نمو السكان لم تكن قادرة على تكوين اتجاه ايجابي نحو الظواهر السكانية وذلك نتيجة لظروفها غير الملائمة. وكانت هذه البلاد في الماضي تعتمد على الحلول الآلية لمشاكلها، حيث كانت الأوبئة والمجاعات تسهم في تحديد الزيادة في السكان. وعلى أية حال فإن هذه العوامل الطبيعية لم تستمر تؤثر بفعالية نتيجة لتحسين الظروف الصحية والطبية ومن ثم أصبح من الضروري تكوين اتجاه ايجابي لمواجهة هذه المشكلات.

1. **إجراءات العمل على زيادة السكان:** وتمثل البلاد الاسكندنافية ومنها السويد على وجه الخصوص أبرز مثال على الدول التي يسود فيها الاتجاه الأول في نمو السكان والذي صاحب فيه الانخفاض في معدل الوفيات انخفاضاً مماثلاً وسريعاً في معدل المواليد. وفي الثلث الأول من القرن العشرين اثر معدل المواليد هذا في انخفاض عدد السكان، نتيجة لانخفاض نسبة المواليد السنوية إلى حوالي 60 % بالنسبة اللوفيات، ونتيجة لهذا اضطرت هذه البلاد إلى البحث عن سياسة سكانية مناسبة تهدف إلى زيادة السكان ولقد كشفت دراسة مستوى المعيشة عن أن نسبة كبيرة من السكان كانوا يعيشون تحت المستوى المطلوب.

وهكذا وجهت عناية متزايدة نحو تحسين مستوى المعيشة أكثر مما توجه نحو زيادة السكان. وأخذت السياسة السكانية في السويد ببعض المبادئ الأساسية أهمها كان يتمثل في توجيه كل أسرة نحو أن تحدد بنفسها عدد الأطفال حسب ما يتوفر لديها من موارد وبالإضافة إلى ذلك وسعت نطاق المساعدات في مجال الصحة والخدمات الاجتماعية لكي تسهم في رفع مستوى المعيشة وأخذت في اعتبارها الحقيقة القائلة بأن الزيادة في عدد الأطفال عن العدد المرغوب فيه يخفض من مستوى معيشة الأسرة مهما كان دخلها. وهذه الإجراءات معمول بها في المجتمعات المتقدمة التي لا يبدأ فيها الأفراد يكسبون عيشهم الا بعد أن يتزودوا بالإمكانيات الضرورية اللازمة لتنميتهم ذهنياً وفيزيقياً وبالتعليم أيضاً وبالرعاية الصحية والاجتماعية اللازمة([[307]](#footnote-307)).

ومن بين هذه المبادئ أيضاً، المبدأ القائل بأن الزيادة في السكان لا يجب أن تتعارض مع رفع مستوى المعيشة وعلى العكس يجب التضحية بالهدف الأول من اجل تحقيق الهدف الثاني. ولهذا السبب أولت الدولة عظيم رعايتها لزيادة الخدمات التعليمية وتطوير البرامج الاجتماعية الاقتصادية لصالح الأسرة والأفراد ليعيشوا حياة سعيدة وصحية. وهذا يتطلب تعليق أهمية كبيرة على ضمان

مستوى اقتصادي لمساندة الأسرة في الحصول على ما تحتاجه لتحقيق السعادة لأعضائها.

1. **إجراءات العمل على خفض نمو السكان:** تعتبر اليابان بمثابة مثالاً واضحاً على النوع الثاني لاتجاه نمو السكان الذي يتميز بالزيادة السريعة في السكان والذي يصحب فيه الانخفاض المستمر في معدل الوفيات عادة انخفاضاً بطيئاً في معدل | المواليد، والنتيجة أن الاختلاف أو الفارق بين المعدلين كان كبيراً. ولقد دخلت اليابان هذه المرحلة من التحول أو التغيير الديموجرافي عام 1870 وعندئذ كانت البلاد قد بدأت تبذل جهوداً ضخمة في مجال التصنيع. وفي نفس الوقت كانت اليابان حريصة على رفع مستويات التعليم بين السكان التي تؤدي بدورها إلى رفع المستويات الصحية والقضاء على المجاعات، والأوبئة والمخاطر التي كانت قد تعرضت لها في الماضي. ولقد قضى أيضاً على التقاليد البالية التي كانت سائدة بين كل طبقات السكان.

ولقد كان من نتيجة هذه التنمية الصناعية والثقافية زيادة سريعة نسبياً في السكان من 30 مليونا في 1870 إلى 72 مليونا في 1950م إلى 83 مليونا في 1970م وفي البداية كانت سياسة الدولة متجهة نحو تشجيع زيادة النسل.

وعلى أية حال فقد أدى هذا الاتجاه إلى التدهور في الظروف الاقتصادية في البلاد هذا برغم الجهود التي تبذلها في زيادة الإنتاج الصناعي والزراعي وبالاستعانة بالمساعدات الخارجية، ونتيجة لذلك المخفض دخل الفرد في هذا المجتمع بدرجة كبيرة([[308]](#footnote-308)).

 ولم تدرك اليابان أهمية وضع سياسة سكانية تتفق مع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وأدى إغفالها للجانب الديموجرافي إلى مشاكل متعددة حيث إنه لم يكن هناك توازن بين معدلات التنمية ومعدلات نمو السكان. ولذلك قامت الحكومة باتخاذ خطوات ايجابية مثل إصدار قوانين تشرع استخدام وسائل منع الحمل وقانون آخر يبيح الإجهاض وأدخلت الحكومة في معاهد تعليم الفتيات نوعاً من برامج التدريب على استخدام وسائل منع الحمل وكانت من مسئولية هؤلاء الفتيات بعد التخرج أن يقمن بتوجيه وإرشاد الأمهات على وسائل منع الحمل هذه وأكثر من ذلك بدأت جمعيات كثيرة لتنظيم حملات حول فكرة تنظيم الأسرة واستخدام أساليب منع الحمل. ومع أخذ النتائج السليمة للإجهاض في الاعتبار تضاعف جهود السلطات نحو توزيع وسائل منع الحمل على نطاق واسع باعتبارها الطريقة المناسبة الوحيدة لتنظيم الأسرة ولقد أدت هذه السياسية السكانية التي أخذت بها اليابان إلى انخفاض ملحوظ في معدلات المواليد ونتيجة لذلك المخفضت الزيادة الطبيعية وأخذ النمو السكاني وضعه الطبيعي في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية عموماً([[309]](#footnote-309)).

ثالثا: دعائم الضبط والتوجيه السكاني

واضح إذن أن إجراءات الضبط السكانية تختلف باختلاف ظروف البلاد التي تأخذ بها، لأنها تنبع من هذه الظروف وأنها توضع لتحقيق عملية التوازن المشار إليها سلفاً بين حجم السكان ووسائل العيش. وإذا كان هذا التوازن لا يتحقق إلا من خلال تدخل المجتمع باتخاذ الإجراءات الكفيلة واللازمة لتنفيذ هذه الإجراءات، فان سن القوانين والتشريعات وصدور اللوائح يمثل قمة تدخل المجتمع من أجل تحقيق التوازن المنشود.

ومن هنا يعتبر البعض أن القانون من أهم دعائم تنفيذ الإجراءات السكانية ولذلك نحاول فيما يلي تتبع تاريخ التشريعات التي كان من شأنها التأثير في عمليات الخصوبة والهجرة باعتبارها من أهم العمليات السكانية التي تؤثر بدورها في حجم السكان وتوزيعهم الجغرافي وتكوينهم.

1. التشريعات وسياسة زيادة معدلات نمو السكان

كانت التشريعات التي تحاول التأثير في الخصوبة: منذ مدة طويلة وحتى الوقت الحاضر معظمها من النوع الذي يشجع زيادة النسل Pronantalist. إذ يعتبر قانون حامورابي Hammorabi الذي صدر في القرن العشرين قبل الميلاد في بلدة بابليون Babylon هو أول محاولة تشريعية تهدف إلى زيادة الخصوبة. كما صدرت تشريعات أخرى لتحقيق سياسات زيادة النسل في روما في عهد القيصر أو أغسطس Augusts بين القرنين 18، 19 قبل الميلاد تضمنت بنوداً متباينة متعلقة بتشريع الزواج وزيادة النسل أضف إلى ذلك أنه من المفضل في شغل المناصب العامة أن يراعى عدد الأطفال في الأسرة المرشح لها. وأن يعطي الحق للأمهات في الأسرة كبيرة الحجم بارتداء ملابس مميزة وحلي.

غير أنه من الملاحظ أن هذه القوانين لم يكن هدفها الأساسي تشجيع النسل في السكان عموماً وإنما بين الأرستقراطيين فقط الذين لم يكن إنجابهم بالعدد الكافي التي ترتاح له الحكومة ولما كان الأرستقراطيون لا يتركون الحكومة تقوم بتنظيم سلوكهم الزواجي ومن ثم فإنه يمكن القول أن هذه القوانين لم يكن لها أي أثر أو لا يمكن الاعتماد عليها.

وعندما أصبحت المسيحية هي الدين الرسمي في روما الغيت تماماً هذه القوانين نظراً لأن المسيحية تعلق قيمة كبيرة على التبتل([[310]](#footnote-310)).

وفي القرن السابع عشر، سنت تشريعات أخرى تشجع على زيادة النسل في كل من فرنسا وإسبانيا إذ كان الرجال الذين يتزوجون مبكراً أو الذين لديهم أسر كبيرة العدد يعفون جزئياً أو كليا عن الضرائب في إسبانيا.

وصدر في فرنسا أيضاً تشريع مماثل يضاف إليه أن يحصل النبلاء الذين يرزقون بعشرة أطفال شرعيين أو أكثر لا زالوا أحياء على إعانات سنوية ولقد كانت هناك ظروف تمر بها فرنسا وإسبانيا تعمل على تنفيذ هذه السياسات السكانية. فقد كانت الحكومة الإسبانية تخاف أن يصيبها الغزو العسكري بفاقد سكاني كبير، كما أن عدد السكان في إسبانيا قد انخفض من حوالي 10 ملايين نسمة إلى حوالي 6 ملايين نسمة في عام 1700.

وكان غزو بروسيا لفرنسا خلال حرب عام 1870 وما ترتب عليه من فاقد بشري وكذلك فاقد الحرب العالمية الأولى، من أهم العوامل التي دفعت الحكومة الفرنسية إلى إصدار قرار يوجب التوازي بين معدل المواليد في فرنسا وبين نظيره في المانيا.

كما نظمت فرنسا حديثاً البرامج المعروفة باسم المعونات الأسرية family allowances تشجيعاً لزيادة النسل في البلاد وفي غيرها من الأمم وليقدم المعونات المالية لأرباب الأسر التي تنسل أطفالاً بغض النظر عن حاجتهم الشخصية لهذه المعونات.

ولقد مر هذا البرنامج بتطور تدريجي إذ كان البرنامج يقوم بالبداية عام 1918م على أساس اختياري تطوعي تقوم بمقتضاه الشركات الصناعية بتمويل هذا البرنامج من أجل توزيع المعونات الأسرية. وأضفى تشريع عام 1932م طابعاً قوميا على برنامج المعونات البشرية واصبح كل العاملين في الصناعة يحصلون طبقاً له على معونات مالية تدفع في مقابل كل مولود. ثم أوضحت المعونات الأسرية في عام 1961م إلى ما يساوي % 5 من إجمالي الدخل القومي.

 كما ترتب على الفاقد البشري في الإتحاد السوفيتي من جراء الحرب العالمية الثانية أن اهتمت الحكومة السوفيتية بتنظيم برنامج المعونة الأسر التي تضم 3 اطفال أو أكثر وصلت بمقتضاه المعونة الأسرية بعد ميلاد الطفل الخامس إلى حوالي 51 % من متوسط أجر رب الأسرة.

والواقع أن الأخذ ببرنامج المعونات الأسرية لتشجيع النسل لم يقتصر أمره على البلاد السابقة وإنما حاولت أمم أخرى كثيرة تطبيقه وخاصة أستراليا وبلجيكا والبرازيل وبلغاريا وكندا وشيلي وتشيكوسلوفاكيا وفنلندا وألمانيا الغربية وبريطانيا العظمى والمجر وايرلندا وإيطاليا وهولندا وغيرها([[311]](#footnote-311)).

غير أن الولايات المتحدة الأمريكية قد اعتمدت على نوع آخر من القوانين في تشجيع النسل إذ كان القانون الفدرالي للضريبة على الدخل هو أهم هذه القوانين الذي يقضي بأن يخضع العزاب معدل ضريبة يزيد على المعدل المطبق على المتزوجين لأنه يعتقد أن المتزوجين قد يقتسمان دخليهما ويدفع كل واحد منهما ضريبة على دخله الناتج أكثر مما يدفع على دخله قبل هذه القسمة. هذا فضلاً عن القوانين الأخرى التي تستثني من الضريبة على دخل الأسرة مبلغ 600 دولار لكل طفل. وهذا معناه أن القوانين المتعلقة بالضريبة على الدخل في الولايات المتحدة تقف إلى جانب الأسر التي تعول أطفالاً أكثر مما تقف إلى جانب غيرهم من المواطنين.

أما التشريعات المؤثرة في الهجرة، وذلك بهدف زيادة معدلات نمو السكان فانها ترجع إلى القرنين 17 و18، حيث سادت أيديولوجية التجاريين والتي شجعت الكثير من الحكومات في أوروبا على اتخاذ التدابير التي تنمع الهجرة من الدولة emigration وتشجيع الهجرة إلى الدولة immigration ([[312]](#footnote-312) ).

إذ أصدرت فرنسا في نهاية القرن 17، تشريعاً يقضي بتوقيع عقوبة الإعدام على الأشخاص الذين يحاولون الهجرة من الدولة أو الذين قد يساعدون غيرهم على الهجرة ويستثنى من ذلك المهاجرون إلى أية مستعمرة فرنسية في أي مكان.

وفي عام 1721 سنت بروسيا قانوناً آخر، يعمل على استقرار الذين يهاجرون إلى الدولة، اعتمادا على المبالغ التي رصدها إمبراطور بروسيا لهذا الغرض، وكان بعض قياصرة روسيا يقدمون الإعانات للمهاجرين إلى الدولة من المستعمرات الخارجية والذين كانوا في معظمهم يقدمون إليها من ألمانيا.

ثم بدأت الولايات المتحدة الأمريكية الجديدة خلال القرن 19 ترحب بالملايين من المهاجرين إليها.

وأعدت أستراليا سياسة قومية بها إغراء وجذب عدد سنوي من المهاجرين إلى الدولة يساوي 1 % من إجمالي سكانها([[313]](#footnote-313)) وغالباً ما تساهم أستراليا في تكاليف سفرهم إليها، كما تشجع إسرائيل الهجرة إليها من أي مكان في العالم، وتقدم المعونات اللازمة.

1. التشريعات وسياسة خفض معدلات نمو السكان

ومن أول التشريعات التي لا تشجع على زيادة النسل القانون الذي صدر عام 1712 في روتيمبرج Wuttemperg (ألمانيا الغربية الآن) والذي يحرم الزواج الا في حالة القدرة على تكوين أسرة وإعالتها.

وكانت اليابان هي أول دولة تأخذ بسياسة عدم تشجيع النسل في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، وكانت هناك ظروف قوية دفعتها إلى الأخذ بهذه السياسة، | فقد عم الدمار البلاد وانخفضت مستويات المعيشة في اليابان ما يوازي 52% من المستوى الذي كان عليه قبل الحرب، وجردت اليابان من ممتلكاتها في منشوريا وكوريا وتايوان وميكرونيا واضطرت اليابان إلى أن تستقبل 6.6 مليون جندي من الأسرى والمسرحين المهاجرين إليها من الخارج، ولتنفيذ سياسة عدم تشجيع النسل أصدرت اليابان تشريعاً يحث على الإجهاض لأسباب صحية. وأكد مجلس ممثلي التغذية في اليابان ضرورة اتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن يقل معدل المواليد.

ثم صدر تشريع آخر يبيح الإجهاض لأسباب اقتصادية، ثم عدل القانون ليبيح الإجهاض إذا طلب ذلك الطبيب المعالج، وخول للمرضى والمولدات الحق في تقديم النصح والإرشاد في مجال ضبط النسل الأمر الذي ترتب عليه زيادة حالات الإجهاض من 250.000 حالة عام 1949م إلى مليون حالة عام 1952م كما انخفض معدل الخصوبة بشكل واضح في اليابان من 2.2 إلى 11.000 أو أقل عام 1957م. ومع حلول عام 1967م لجأت الصين إلى عديد من الإجراءات لتنفيذ سياسة خفض معدلات النمو السكاني، منها عدم تشجيع الزواج المبكر وتوفير وسائل منع الحمل وجعل الإجهاض عملية شرعية ([[314]](#footnote-314)).

ولقد تبنت الحكومة الهندية مع بداية عام 1852م سياسة قومية لتنظيم النسل، تزايد الانفاق عليها مع بداية الخطة الخمسية الثالثة التي بدأت عام 1961م وتقضي هذه السياسة بإنشاء وحدة لتنظيم الأسرة في كل منطقة ريفية يقطنها 75.000 شخص وفي كل منطقة حضرية يسكنها 50.000 نسمة، وتشرف على كل وحدة طبيبة أنثى يساعدها عدد من الممرضات والمولدات، للقيام بتنظيم المقابلات التعليمية حول تنظيم الأسرة وتقديم النصائح للنساء الحوامل والأمهات الجدد، وصرف وسائل ضبط النسل المتوافرة، هذا فضلاً عن منح المكافآت لكل ذكر أو أنثى يوافق على إجراء عملية تعقيم له.

ويعتبر برنامج تنظيم الأسرة في تايوان Taiwan من أنجح البرامج في العصر الحديث لأنه يشمل الجزيرة كلها، وبدا عام 1964م وتستخدم فيه وسيلة واحدة لمنع الحمل هي اللولب، الذي يقوم الأطباء بتركيبه للإناث في سن الحمل في العيادات الخاصة، على أن تتحمل الأنثي جزءاً من ثمنه، وتتحمل الدولة الجزء الباقي الذي توفره من رصيد هيئة التنمية الدولية في الولايات المتحدة، ولقد ترتب على ذلك البرنامج أن وصلت نسبة النساء المتزوجات اللاتي يستخدمن إحدى وسائل منع الحمل إلى 21 % عام 1965م الأمر الذي يمكن القول معه أن معدل الخصوبة في هذا البلد انخفض من 5.4 عام 1962م إلى 4. في عام 1965م([[315]](#footnote-315)).

وعموماً، اتبع عدد كبير من الأمم، وخاصة في آسيا برامج لتنظيم الأسرة من بينها سيلان، وجاميكا، وماليزيا، وسنجابور وكوريا الجنوبية وتونس وتركيا وجمهورية مصر وغيرها.

ومن ناحية أخرى كانت الأمم التي تتبع سياسات خفض معدلات نمو السكان تستعين بالتشريعات التي تمنع الهجرة تماماً إليها أو تضع قيوداً شديدة عليها. إذ بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1921م و1924م إصدار التشريعات التي تحدد بدرجة كبيرة عدد المهاجرين إليها وذلك عن طريق تحديد حصص معينة من المهاجرين إليها من البلاد التي تقع في نطاق الكرة غير الأوروبية وتحدد حصصاً أخرى للمهاجرين إليها من كل دولة من دول جنوب غرب أوروبا وحصة مغايرة لبلاد أوروبا الشمالية والشرقية.

وفي عام 1968م المنخفض حجم هذه الحصص عموماً إلى 170. 000 مهاجر إلى الدولة من نصف الكرة غير الأوروبية و120. 000 من نصف الكرة الأوروبية. وكانت النوعية المفضلة من المهاجرين إلى الدولة من المهنيين ولذلك اتهمت الولايات المتحدة بانها ترتكب جريمة استنزاف العقول من بقية بلاد العالم([[316]](#footnote-316)).

رابعا: سياسات ضبط وتوجيه السكان في مصر

كان وندل كليلاند مؤلف كتاب مشكلة السكان في مصر عام 1926م أول من وجه الأنظار نحو ضرورة وضع وتصور إجراءات ضبط وتوجيه سنكانية لمصر، وذهب إلى أنه لما كانت الصناعة المصرية غير قادرة على الازدهار، وأن التوسع في استصلاح الأراضي الزراعية لن يقوي على مسايرة تزايد السكان فانه ينبغي ألا يزيد عدد سكان مصر في المستقبل بل يجب أن ينقص ولا يكون ذلك ممكناً إلا بإتباع سياسة حازمة لتحديد النسل أو بتطبيق سياسة للهجرة على نطاق واسع وأن تنشر الدعوة لهذه الفكرة بين جميع الطبقات([[317]](#footnote-317)).

ثم ظهر بحث آخر أعده ايلي نصيف، انتهى فيه إلى أن مصر لا تشكو من زيادة السكان، وإنما تكمن المشكلة وراء سوء توزيع السكان في مناطق القطر وان التقدم والرقي يلزمه كثافة سكانية عالية، ويذهب حافظ عفيفي في كتابه على هامش السياسة عام 1938م إلى أنه قد يفكر بعض المصريين في أن العمل على تقليل النسل في المستقبل يحل هذه المشكلة ولكن لا يجب إن يغيب عن أذهان هؤلاء ومن يرون رأيهم إن مستقبل الأمم الصغيرة العدد مظلم من وجهات كثيرة.. وأن العمل على زيادة السكان متي سايره العمل على تحسين الصحة العامة، والتعليم العام هو غاية يجب أن ترمي إليه سياستنا استناداً إلى النهوض الاقتصادي في مجال الزراعة.

ولم يكن الأمر قاصراً على الدعوة إلى تحديد النسل أو العمل على تشجيعه بل ظهر من ينادي بسياسة عدم التدخل باعتبارها الخطة المثلى في تحقيق التوازن بين زيادة السكان والمحافظة على مستوى ملائم للمعيشة. وهناك من كان ينادي أيضا بالعمل على وضع دعائم الاقتصاد حديث، وذلك بإصلاح البناء الزراعي والصناعات الضخمة لاسيما الثقيلة منها، كذلك إقرار الصناعات الصغيرة في كل ركن من اركان البلاد وقد يكون من شأن التنظيم العلمي للصناعة والزراعة توفير عدد كبير من العمال، ولكن التوسع في كافة الميادين الإنتاجية يتيح دائماً الفرصة لاستيعاب هذا العدد وأكثر منه([[318]](#footnote-318)).

وكان هذا هو المناخ الذي نبتت فيه الدعوة الحديثة إلى إتباع سياسة تنظيم الأسرة في مصر، إلى جانب السير قدماً في برامج التنمية أملاً في تخفيض نسبة المواليد إلى حوالي 25 في الآلف خلال العشرين سنة القادمة، وخاصة بعد أن اتضح من بحث حول اتجاهات الخصوبة وتنظيم الأسرة والتعرف على الوسائل التي تستخدم في تنظيم الأسرة، في ثلاثة أنواع من البيئات الحضرية والنصف حضرية والريفية – اتضح أن صغر حجم الأسرة أكثر شيوعاً بين الجامعيين يليهم المتعلمين تعليماً ثانوياً أو متوسطاً، ويكاد تنظيم الأسرة إن يكون منعدماً بين المتعلمين تعليماً ابتدائياً وبين الأميين، وطبيعي إن يكون أكثر انتشاراً في الحضر نظراً لارتفاع نسبة التعليم عنه في الريف أو البيئة نصف حضرية، ولا توجد شواهد على إن سكان الريف والطبقة العامة في المدن يميلون إلى تقليد الجامعيين وأصحاب الدخل المرتفع في ممارسة تنظيم الأسرة.

وكانت دعوة عباس عمار أحد وزراء الشئون الاجتماعية في أوائل الثورة إلى مواجهة مشكلة تزايد السكان، وعلاج التفاوت الملحوظ بين عدد السكان والموارد المتاحة أول خطوة نحو تنفيذ سياسة تنظيم الأسرة في مصر - إذ تالف لهذا الغرض لجنة السكان لكي تساهم بنصيب في خلق الوعي السكاني، هدفها الأول هو الموازنة المن يرغب في ذلك بين عدد أفراد الأسرة وبين دخل الزوج ولا ترمي هذه الموازنة إلى منع الحمل أو تحديد النسل، بل إلى تشجيعه وتأمينه وتنظيمه، بما يكفل إيجاد أسرة سعيدة مستقرة الأوضاع، وإلى تقديم النصح للزوجات لا طالة الفترة بين الحمل والآخر إلى سنتين على الأقل، حماية لصحة الأم، كما تعمل أيضا على علاج العقم. وبدأت اللجنة عملها بنشر بعض الأبحاث الاقتصادية الإحصائية والطبية وأنشأت 25 وحدة لتنظيم الأسرة كوحدات تجريبية من اجل اكتساب المعرفة وتمهيداً للتوسع في المستقبل([[319]](#footnote-319)).

ثم تحولت هذه اللجنة إلى جمعية أهلية ولم تعد تلقي الرعاية من المسؤلين وتضاعف دورها. وعندما بدأت المشكلة تتفاقم ظهرت بوادر قلق المسئولين وعادت الأنظار والاقتراحات تتداول بين المهتمين بمشكلة السكان وبادرت الحكومة بإدراج قضية تنظيم الأسرة في المواثيق القومية واعتبرتها هدفاً من أهداف المجتمع الجديد، واتسع نطاق الدعاية لتنظيم الأسرة بكل وسائل الإعلام الحديثة، وخاصة الإذاعة والتلفزيون وكلفت مراكز رعاية الطفل والوحدات المجمعة بتقديم النصح والإرشاد للأمهات وتعريفهن بمزايا الأسرة الصغيرة، وبدأ توزيع وسائل تنظيم الأسرة في المستشفيات والمستوصفات ومراكز رعاية الطفل على ذوي الأسرة الكبيرة بمبالغ رمزية ورصدت الميزانيات لتقوم كليات الطب ومعاهد البحوث بإجراء الدراسات اللازمة لاستنباط أدوية فعالة تحوز الثقة ومأمونة العواقب ورصد اتجاهات الشعب نحو انسب الوسائل في تنظيم الأسرة([[320]](#footnote-320)).

فلقد أكد ميثاق العمل الوطني في عام 1961م أن مشكلة التزايد في إعداد السكان اهي اخطر العقبات التي تواجه جهود الشعب المصري في انطلاقه نحو رفع مستوى الإنتاج في بلاده بطريقة فعالة قادرة وهذا ما وافق عليه بيان (30) مارس وورقة أكتوبر فيما بعد.

ونشأ المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة الذي يختص بالتخطيط الشامل لبرامج تنظيم الأسرة بالجمهورية ووضع برنامج زمني للتنفيذ والمتابعة والتقويم وبالعمل على دراسة وتشجيع وتنسيق المسائل السكانية الطبية والإحصائية والاجتماعية والاقتصادية والبحوث العلمية في هذا المجال، وبتنظيم التعاون بين الأجهزة المختلفة التي تساهم في هذه البرامج. وخصصت الميزانيات لتعميم وحدات رعاية الطفولة والأمومة في كل قرية ومركز وشياخة على مستوى الجمهورية لتقوم بتقديم النصح والإرشاد للأمهات وتعريفهن بمزايا الأسرة الصغيرة وتمدهن بوسائل تنظيم النسل... الخ.

ولم تكن هذه الجهود وغيرها تلك التي تستهدف ضبط السكان والتحكم في نموه منفصلة عن جهود أخرى مترامية تستهدف تنمية وسائل العيش أو إحداث التنمية جوانها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتؤكد على تضافر عوامل الإنتاج من موارد ثروة طبيعية ورأس مال وتنظيم في وحدة مؤتلفة بهدف زيادة الإنتاج من السلع والخدمات، وتضمن حسن توزيع هذا الناتج الإضافي بحيث لا تحصل طبقة أو افئة من المجتمع على كل هذا الناتج الإضافي دون بقية الفئات الأخرى وتنطوي أيضا على عملية تغيير وتحول فكري وثقافي يقضي على الأفكار القديمة البالية ويحرر العقول ويخلص الإنسان من كافة القيود. إذ بدأ الإنتاج في مجال الثروة الطبيعية وخاصة البترول في التزايد وتحقق الكثير في مجال التصنيع ووضعت الأسس لقيام قاعدة صناعية ضخمة، بناء على ما توفر من مصادر الطاقة الكهربائية بعد إتمام بناء السد العالي، وبدأ نشاط الإنتاج الزراعي يتسع من خلال زيادة المساحة القابلة الزراعة وتحسين الخدمات من خلال أساليب التكنولوجية في الزراعة وتزايد أعداد الخريجين ذوي الكفايات الإنتاجية العالية. وأدخلت التحسينات عل الأجهزة الإدارية... الخ وصدرت القوانين التي تنظم عدالة توزيع الناتج وتحمل الأعباء وأجريت التعديلات التي كان من شأنها أن تحدث تغييراً فكرياً وثقافياً وتزيد من تحرر الإنسان من كافة قيوده.

غير أن هذه السياسة السكانية التي تعبر عن موقف ايجابي من قبل الإنسان في مصر للتحكم في نمو السكان من ناحية والتنمية من أجل زيادة وسائل العيش وتوزيعها بالعدل على كافة فئات السكان من ناحية أخرى، لا زالت بعيدة عن أن تحقق التوازن المنشود في هذا الصدد، نتيجة لعدد من العقبات والصعوبات التي لا تزال لها فاعليتها.

فمن ناحية أوضحت نتائج أحد البحوث المصرية الحديثة أن درجة الالمام بأمور ضبط السكان ترتبط طردياً بالطبقة الاجتماعية والبعد الحضري بمعنى أن الإلمام يكاد ينعدم في الطبقات الدنيا والمجتمعات الريفية وهم يمثلون الغالبية العظمى من سكان مصر([[321]](#footnote-321)). وهذا معناه أن وحدات رعاية الطفولة والأمومة، ومجلس تنظيم الأسرة، وبرامج الدعاية التي تقوم بها أجهزة الإذاعة والتليفزيون وغيرها، لا يزال جهدها بعيدا عن أن يحقق أهدافها وأنها تعاني من قصور يجب تلافيه. وهنا قد تتبادر إلى أذهاننا عدة تساؤلات: هل التقصير يرجع إلى أن برامج الدعاية حول تنظيم الأسرة من خلال المحاضرات والتعبير عنها على صفحات الجرائد ومن خلال برامج الإذاعة والتليفزيون لا تصل إلى الجمهور الحقيقي الذي يحتاج إلى هذه الدعاية والإقناع طالما كان هذا الجمهور لا يتعامل مع هذه الأجهزة نتيجة لنقص التعليم أو لعدم اقتنائها؟. وأن الجمهور الذي تصل إليه هذه الدعاية والإقناع ليس في حاجة إليه لأنه يقوم بالفعل بعملية التحكم في السكان، وهل العاملين في وحدات رعاية الطفولة والأمومة ومراكز تنظيم الأسرة لديهم من الإمكانيات والكفاءات وبالعدد الكافي ما يمكنهم من القيام بهذه المهمة؟... الخ.

ومن ناحية ثانية حالت ظروف الحرب المتتالية في عامي 1967م و1973م دون أن تحقق سياسة التنمية أهدافها نظراً لما ترتب عليها من وضع اقتصادها داخل إطار اقتصاد الحرب الذي يلزم بأن تجيء متطلباته في المقدمة والأسبقية في الأولويات على أي شيء آخر مما انعكس أثره ولا شك على برامج الإنتاج وتوفير إمكانياتها. كما تمثل ظروف الفقر عقبة أخرى أمام التنمية، لما يترتب عليه من انخفاض في الدخل وهبوط في مستوى الإنتاج، وانخفاض في مستوى التعليم والثقافة، وعدم استخدام العلم ومنجزاته، وانخفاض القدرة على الادخار، وبالتالي ضعف القدرة على الاستثمار ([[322]](#footnote-322)).

ويعتبر ضيق السوق الداخلي والخارجي بمثابة عقبة أخرى أمام التنمية لأن السوق الداخلي في مصر أضيق من إن يتحمل جميع الزيادة المنتظرة في الإنتاج الاقتصادي، والسوق الخارجي والتصدير يصعب إقامته إمام المنافسة العالمية من جانب إنتاج الدول الصناعية المتقدمة... الخ.

كما يمثل ارتفاع أسعار الآلات والمعدات التكنولوجية اللازمة للتنمية في السنوات الأخيرة عقبة أخرى أمام التوسع في هذا المجال لتطور الإنتاج كما تمثل مشكلات التنظيم الإداري وهجرة الكفاءات والمهارات العمالية المتزايدة من بين هذه العقبات أمام التنمية أيضاً... الخ.

خامساً: تقييم السياسات السكانية في مصر

نحاول تتبع معالم هذا التقييم في ضوء نتائج دراسة سابقة شملت هذه الدراسة مسحاً توثيقياً تحليلياً شاملاً لكل ما توفر من برامج ومشروعات سكانية منذ بدء الاهتمام الرسمي للدولة بالمشكلة السكانية في بداية الستينات وحتى عام 1991م.

وقد استخلصت الدراسة أنه منذ عام 1966م وحتى عام 1980م لم تعرف مصر اسوي برنامجاً سكانياً واحداً هو البرنامج القومي لتنظيم الأسرة، ثم أضيف إليه بموجب الإستراتيجية السكانية الصادرة عن المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة والسكان العام 1980م برنامج سكاني ثان يستهدف إعادة رسم خريطة مصر السكانية من خلال إنشاء مجتمعات جديدة في الصحراء، وبصدور القرار الجمهوري رقم 19 لسنة 1985م في شأن تنظيم المجلس القومي للسكان أضيفت ثلاثة برامج سكانية أخرى هي برامج السيطرة على نسبة الأمية، وبرامج التوسع في تشغيل المرأة، وبرنامج رعاية الطفل المصري، وفي عام 1986م قام المجلس القومي للسكان في أعقاب تشكيله وإنشاء أمانته الفنية بإصدار استراتيجية السكان حتى عام 2000 ([[323]](#footnote-323))

1. البرنامج القومي لتنظيم الأسرة

يمكن القول بان البرنامج القومي لتنظيم الأسرة وما شمله من مشروعات سكانية هو الأداة الأساسية التي اعتمدت عليها الدولة في تنفيذ سياستها السكانية منذ إعلانها في منتصف عقد الستينات وحتى بداية التسعينات حيث ظل البرنامج القومي الوحيد منذ بدء تنفيذه في فبراير عام 1966م في أعقاب إنشاء المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة وحتى عام 1980م، كما استمر بعد ذلك في أداء ذلك الدور حتى الآن إلى جانب بعض البرامج التكميلية الأخرى والتي سبقت الإشارة إليها، وقد حظي هذا البرنامج منذ بداية تنفيذه بالاهتمام الأعظم من جانب الدولة حيث اعتبرت المشكلة في مصر هي بالأساس مشكلة النمو السكاني السريع نتيجة لارتفاع مستوى الخصوبة، وهذا الاتجاه في حد ذاته يعبر عن التوجه السياسي تجاه المشكلة السكانية في مصر طوال هذه الفترة.

فقد عني البرنامج القومي لتنظيم الأسرة عند بداية تنفيذه بتحقيق درجة عالية من شمول وانتشار خدمات تنظيم الأسرة كي تغطي كل محافظات مصر في أقل وقت ممكن وبأقل التكاليف، لذلك فقد كان صائباً أن يعتمد البرنامج على استخدام الوحدات الصحية القائمة والمنتشرة في كل أنحاء الدولة، كما عني أيضاً بتدريب الأطباء على تركيب الوسائل الرحمية واهتم البرنامج في ذات الوقت بتوفير حبوب منع الحمل.

هذه البداية النشطة للبرنامج في سنته الأولى قد ارتطمت بالموقف السياسي في أعقاب حرب عام 1967م وما صاحبها من ظروف اجتماعية واقتصادية مما أدى إلى حالة من الركود خلال عامي 1967م، 1968م تبعتها محاولات لاحياء البرنامج مرة أخرى وشكلت لجنة وزارية في عام 1969م لتقييم الأنشطة السابقة ووضع خطة جديدة للمستقبل في ضوء ما استجد من ظروف، ومن أهم نتائج تلك الفترة أنها قد شهدت تغيراً إيجابياً في الاتجاهات الرسمية للدولة نحو تنظيم الأسرة تم ترجمتها في إنشاء البرنامج القومي لتنظيم الأسرة الذي يعتمد أساسا على المدخل الطبي الذي يركز بدوره على عوامل العرض وإتاحة مراكز تقديم الخدمة وتوفير الوسائل الفعالة وتوفير مقدمي الخدمة الطبية، وفي نفس الوقت شهدت تلك الفترة انخفاضاً ملموساً ومستمراً في معدل المواليد حيث كان2.41 في الألف 1966م ثم انخفض إلى 35 في الألف عام 1970م ([[324]](#footnote-324))

وقد شهدت الفترة من عام 1971م حتى عام 1974م اهتماماً عالمياً متزايداً تجاه المشكلات السكانية في الدول النامية.

وقد توجت تلك الجهود الدولية بعقد مؤتمر السكان العالمي ببوخارست لعام 1974م والذي نبه إلى خطورة النمو السكاني السريع وآثاره السلبية على جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالدول النامية،

هذا الاهتمام العالمي وتوجهاته كان له انعكاساته في مصر خلال تلك الفترة والتي من أبرزها قيام صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية بتمويل تنفيذ برنامج المشروعات الأول للسكان وتنظيم الأسرة في مصر بالتعاون مع منظمات اليونسكو واليونيسيف، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية تحت إشراف وتنسيق جهاز تنظيم الأسرة في ذلك الوقت.

وعلى المستوى السياسي ورغم ظروف الحرب التي عاشتها البلاد خلال هذه الفترة صدرت أول وثيقة رسمية للسياسة السكانية في مصر في أكتوبر عام 1973م أكدت على أن نمو السكان يعتمد جزئياً على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأن أي زيادة في الطلب على خدمات تنظيم الأسرة يتوقف على معدل وطبيعة التغير الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، ويعد هذا التوجه السياسي الجديد من جانب الدولة تجاه المشكلة السكانية متفقاً ومواكباً للتوجيهات العالمية والدولية بهذا الشأن ([[325]](#footnote-325)).

وإجمالاً للمحصلة النهائية لإنجازات تلك الفترة يمكن القول إن البرامج المنفذة قد حققت بالفعل زيادة في عدد وحدات تنظيم الأسرة العاملة، وزيادة في توزيع الوسائل المختلفة لمنع الحمل، كما شهدت هذه الفترة انخفاضاً في معدلات المواليد.

أما الفترة من عام 1975م حتى عام 1980م فقد أبرزت التوجهات السكانية العالمية الجديدة في تلك الفترة والتي تبلورت في التوصيات التي صدرت عن مؤتمر السكان العالمي بوخارست لعام 1974م أبعاداً ومقترحات مختلفة للمشكلة السكانية وكيفية مواجهتها، هذا التوجه الجديد قد انعكس أثره بصورة مباشرة على الفكر السكاني في مصر في ذلك الوقت حيث أعيد تعديل السياسة السكانية في عام 1975م التركز على الاعتراف بأبعاد ثلاثة للمشكلة السكانية في مصر هي النمو السكاني السريع، والتوزيع الجغرافي غير المتوازن للسكان، وتدني الخصائص السكانية، هذا التعديل ركز على نوعية السكان وبيئتهم الاجتماعية والاقتصادية واثر ذلك على النمو السكانية في نهاية الأمر، ومن هذا المنطلق فقد تبنى جهاز تنظيم الأسرة والسكان المدخل التنموي لمواجهة المشكلة السكانية بديلاً عن المدخل الطبي الذي ساد الفترة السابقة ومن ثم فقد ركز على العوامل التي من شأنها زيادة الطلب على تنظيم الأسرة.

ورغم تلك الجهود التي بذلت والبرامج والمشروعات التي نفذت خلال تلك الفترة الدعم البرنامج القومي لتنظيم الأسرة إلا أن هذه الفترة قد تميزت في ذات الوقت بتحولات اجتماعية واقتصادية جذرية نجمت عن انتهاء ظروف الحرب التي استمرت منذ عام 1967م إلى عام 1973م ثم انتهاج الدولة السياسة الانفتاح الاقتصادي بدءاً من عام 1974م مما أدى إلى انتعاش اقتصادي في السنوات الأولى من انتهاج تلك السياسة، كل هذه الظروف قد أدت إلى ارتفاع معدل المواليد مرة ثانية بعكس ما كان متوقعاً بعد أن اتخذ اتجاهاً هبوطياً منذ عام فترة الحرب، إلا أن معدل المواليد قد استمر في الارتفاع لسنوات تالية مما نبه إلى وجود فجوة بين جهود تنظيم الأسرة واستخدام الوسائل وبين مستويات الخصوبة في مصر([[326]](#footnote-326)).

وأدى الارتفاع المستمر في معدلات المواليد خلال الفترة السابقة رغم الجهود والبرامج السكانية المبذولة إلى قيام جهاز تنظيم الأسرة والسكان بوضع إطار إستراتيجية قومية للسكان والموارد البشرية وبرنامج تنظيم الأسرة تضمنت معدلا مستهدفاً لنمو السكان من خلال خفض معدلات المواليد واهداف خاصة ببعدي التوزيع والخصائص.

وقد أدت تلك البرامج مجتمعة وما توفر من خلالها من دعم مالي إلى دعم البرنامج القومي لتنظيم الأسرة في مصر حيث زاد عدد وحدات تنظيم الأسرة العاملة خلال تلك الفترة من 3862 وحدة في عام 1981م إلى 4043 وحدة في نهاية عام 1985م بنسب مرتفعة، بالإضافة إلى إدخال الحقن كوسيلة من الوسائل المستخدمة في مصر اعتباراً من عام 1984م.

والمثير للدهشة أنه رغم كل هذه الجهود التي بذلت في تلك الفترة إلا أن معدل المواليد قد استمر في الارتفاع حتى بلغ 39. 8 في الاف عام 1985م مما دعا القيادة السياسة في مصر إلى الدعوة لعقد مؤتمر قومي للسكان حيث انعقد في مارس 1984م.

وقد انتهى هذا المؤتمر إلى مجموعة من التوصيات تمت ترجمتها في صدور القرار الجمهوري رقم 19 لسنة 1985م بإنشاء المجلس القومي للسكان برئاسة السيد رئيس الجمهورية.

وبالنسبة للفترة من عام 1986م حتى عام 1991م فقد استهلت هذه الفترة بإعادة صياغة السياسة السكانية لمصر في إعقاب تشكيل المجلس القومي للسكان حيث تضمنت هذه السياسة ثلاثة أهداف عامة تتمثل في:

1. خفض معدل النمو السكاني.
2. تحقيق توزيع جغرافي أفضل.
3. الارتقاء بالخصائص السكانية.

كونت إستراتيجية للسكان حتى عام 2000 والتي شملت ثلاث استراتيجيات أساسية مقابلة للأبعاد الثلاث للمشكلة السكانية في مصر.

وقد انتقلت الأمانة الفنية للمجلس القومي للسكان في ذلك الوقت إلى خطوة أبعد تتمثل في استخلاص خطة خمسية من الإستراتيجية التي تم وضعها لعام 2000 تحت مسمى (( المكون السكانية )) في الخطة الخمسية 87 - 1992م ([[327]](#footnote-327)).

وقد أدت هذه الجهود مجتمعة والآثار التراكمية لجهود الفترات السابقة إلى حدوث زيادة مطردة في حركة توزيع الوسائل المختلفة وبالتالي زيادة أعداد النساء المستخدمات لتلك الوسائل، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل أن نمط استخدام الوسائل المختلفة قد تغير ايضاً نحو استخدام الوسائل الأكثر فاعلية مثل اللولب كما أدخلت وسائل جديدة ذات فاعلية عالية مثل الحقن.

وإذا نظرنا إلى محصلة كل هذه الجهود وخاصة تلك التي شهدتها الفترة الأخيرة فإننا نلاحظ انخفاضا ملحوظاً في مستويات الخصوبة لم تشهده أي فترة سابقة وهو انخفاض يتفق مع الارتفاع المستمر في نسب المعرفة ومعدلات استخدام وسائل تنظيم الأسرة، أما أثر ذلك على الخصوبة فقد كان ملموساً أيضاً خلال الفترة الأخيرة حيث تشير بيانات التسجيل الحيوي إلى انخفاض معدلات المواليد من 39.8 في الألف عام 1985م إلى 30.8 في الالف عام 1991م كما بلغ معدل الخصوبة الكلي حوالي 4.5 طفلا كمتوسط للفترة 1981م - 1991م.

غير أن تحفظاً لا بد من التنويه إليه مرتبطاً بدور الحكومة في دعم هذا البرنامج فالمشاهد حتى الآن أن ميزانيات برامج السكان ما زالت تعتمد كلها على الدعم الخارجي الذي يأتي أساسا من صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية وعلى وكالة التنمية الدولية الأمريكية ووكالات التنمية الأخرى.

هذه التمويلات التي يمكن أن يؤدي حجمها لسبب أو آخر إلى تعويق الجهود المبذولة في هذا الصدد.

1. ملاحظات على البرامج المكملة

اشتمل البرنامج القومي للمرأة على العديد من المشروعات التي تعتمد على وجود قيادات نسائية في المجتمعات المحلية وتشجيع المرأة على الاستقلال الاقتصادي والاشتراك في التنمية فإن الملاحظة العامة على هذه البرامج جميعاً أن نطاقها ما زال محدوداً وقدرتها على التغطية ما زالت غير فعالة بالإضافة إلى ما يواجه ما هو مطبق منها بالفعل من قصور في الميزانيات والاعتماد بصورة كبيرة على الدعم الخارجي مما يعرضها باستمرار إلى الضعف واحتمالات عدم الاستمرارية([[328]](#footnote-328)).

وعلى الرغم من حداثة وجود ما يسمى بالبرنامج القومي لاستخدام الأرض وتضمينه إستراتيجية السكان الصادرة عام 1980م إلا أن الجهود في هذا الإطار جهود تدخل في إطار خطط الدولة العامة في مجالات التوسع العمراني في المدن الجديدة والتوابع، وفي مجال استصلاح الأراضي لزيادة الرقعة الزراعية، وفي مجال إصلاح القرية باعتبار ما لهذا القطاع من أهمية في خطط التنمية العامة. وقد كان من الاهتمام بإعادة توزيع السكان على خريطة مصر من منطلق كونه حلاً ضرورياً لمعالجة البعد الذي يتناول توزيع السكان في إستراتيجية السكان، ولهذا أدخل هذا المجال في هذه الإستراتيجية تحت مسمى البرنامج القومي لاستخدام الأرض متناولاً الجهود سابقة الذكر.

والجدير بالذكر أن استعراض الجهود المتحققة في مجال المدن الجديدة أبرزت معوقات كثيرة في مجال المتحقق بالقياس إلى المستهدف.

وفيما يتعلق بمجال تنمية القرية المصرية فان الواقع يشهد وجود جهود متعددة الوزارات وأجهزة متباينة، غير أنه من الواضح أيضاً أنها تفتقد إلى التنسيق الذي كان من المفترض أن يقوم به جهاز بناء القرية المصرية.

وباستعراض الموقف من البرنامج القومي لمحو الأمية وانتهاء بإنشاء المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية عام 1985م وتشكيل اللجنة الوطنية المصرية للعام الدولي لمحو الأمية عام 1990م، والخطة المعدة لحملة قومية شاملة لمحو الأمية من إعداد المجلس المشار إليه. إلا أن الأمية ما زالت تمد أذيالها زاحفة إلى كل ربوع الجمهورية - ريفها وحضرها - ومتمكنة في الريف بصورة أكبر، والحملة المشار إليها لم تتحول إلى خطط إجرائية للتنفيذ، وأعداد الأميين التي تم التخطيط لها على أساسه لم يعد يعبر عن الواقع نظراً لعدم تحقيق الاستيعاب الكامل للملزمين أو القضاء على ظاهرة التسرب من التعليم.

الباب الثالث

السكان والتنمية

 الفصل الحادي عشر: العلاقات المتداخلة بين السكان والتنمية اطار المفهومات والقضايا

 الفصل الثاني عشر: بناء السكان وديناميات التنمية

الفصل الثالث عشر: تغير السكان وبرامج التنمية

الفصل الرابع عشر: البطالة وسياق التنمية في مصر اليات الحاضر واحتمالات المستقبل

الفصل الحادي عشر

العلاقات المتداخلة بين السكان والتنمية إطار المفهومات والقضايا

تمهيد

ذكرنا في مواقع سابقة من هذا الكتاب أن علم الاجتماع المهتم بدراسة الظواهر السكانية يستطيع أن يوسع من نطاق تحليله لهذه الظواهر ويتناولها في ضوء ظروف وعوامل أشمل غير الأسرة والطبقة والقيم والمعايير الثقافية، وهي ظروف أخرى يعيشها المجتمع ككل ونعني ظروف التخلف او التنمية في هذا المجتمع.

خاصة وأن قضية العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية تحتل مكانة بارزة بين مجموعة القضايا التي تحظى بالاهتمام العالمي والتي تطرح مشكلات وتحديات عالمية في الحاضر والمستقبل، ولم يكن الاهتمام بهذه القضية اهتماماً حديثاً، وإنما أصبحت تمثل واحدة من القضايا التي يعني بها العالم خلال عشرات السنوات الأخيرة. بل وقد أصبحت العلاقات المتبادلة بين العمليات السكانية والتنمية في الآونة الحاضرة أكثر وضوحاً، ولذلك كان تجاهلها في معالجة قضايا السكان يعبر عن السذاجة وقلة الدراية ونقص الوعي وضحالة الفهم. ولذلك كله وجدنا من المناسب تخصيص الباب الحالي لمعالجة قضايا السكان والتنمية. والتركيز على التصورات المتاحة في هذا الصدد حول العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية، مع الإشارة إلى العلاقات المتداخلة بين ظواهر بناء السكان وعمليات التنمية الاجتماعية ثم إلى العلاقات المتشابكة والمعقدة بين ظواهر تغير السكان وعمليات التنمية. بحيث جعلت أول ما يجب أن أوضحه في الفصل الأول من هذا الباب هو تصور العلاقات المتبادلة والممكنة بين السكان والتنمية، والأسباب التي أدت إلى الاهتمام بقضية العلاقات هذه بين الباحثين على الصعيد العالمي، ونوضح المفهومات التي استعانوا بها في التعبير عن هذه العلاقات والمتغيرات، وكذلك أهم القضايا التي طرحوها في هذا الصدد واللتي توضح اثر متغيرات السكان على التنمية وتلك التي تبين اثر متغيرات التربية على السكان، وإلى أي حال تلقى هذه القضايا قبولا أو نقداً بين الباحثين.

أولاً: عوامل الاهتمام بالعلاقات المتداخلة بين السكان والتنمية

هناك مجموعة كبيرة من العوامل والأسباب التي تضافرت معاً وأدت إلى اثارة الاهتمام بين الباحثين بدراسة العلاقات المتداخلة بين السكان والتنمية، من أهمها عوامل نمو سكان العالم والتحول الديموجرافي في الدول النامية، ثم تزايد المشكلات السكانية وتنوعها، والهوة بين البلاد المتقدمة والنامية وأخيراً الاختلاف في الرأي حول هذه العلاقات، ونحاول فيما يلي إلقاء الضوء على هذه العوامل.

1. نمو سكان العالم

كشفت الاتجاهات الديموجرافية عن زيادة غير مسبوقة في نمو سكان العالم، ولقد ذاعت شهرة الطبيعة الاستثنائة لهذه الاتجاهات خلال عشرات السنين الماضية، إذ بلغت عملية النمو بعيد المدى لسكان العالم في اثناء هذه السنوات ذروتها، واتضح هذا في الزيادة المنحدرة في معدلات النمو السكاني، فلقد اندفعت زيادة نمو سكان العالم والتي كانت 0.5 - % في المتوسط سنوياً في القرن 19 م و8. - % سنوياً في النصف الأول من القرن الحالي - اندفعت هذه الزيادة لتصل إلى 1.8% سنوياً في الفترة ما بين 1970م - 1950م، حيث تزايد سكان العالم بين هذين التاريخين من حوالي 2.3 الف مليون إلى 3.6 الف مليون. ووصل هذا العدد في منتصف عام 1974م إلى حوالي 3.9 الف مليون، وذلك بمعدل سنوي مقداره 12، كما يقدر عدد السكان في العالم بنحو 5.3، 6.3 بليون نسمة في عام 1990م، 2000م وبمعدل نمو سنوي قدره1.7 % ([[329]](#footnote-329)) ولم يحدث وأن تزايد السكان من قبل على هذا النحو وبالسرعة نفسها، ومن هنا أجمع الباحثون على أنه لا يمكن الإبقاء على المستويات الحالية لنمو السكان على هذا النحو بالتحديد او حتى خلال فترة تتجاوز القرن أو القرنين. ولو فرضنا لأسباب توضيحية أنه لا يمكن انقاص المستويات الحالية لنمو السكان باستمرار، فإن حجم السكان قد يصل خلال فترة وجيزة إلى 7.5 مرة ضعف حجمه الحالي تقريباً، وهنا قد يوافق معظم الباحثين على أنه حتى النمو التكنولوجي والعلمي المصاحب لنمو السكان لا يحتمل أن يكون قادراً على أن يوفر لهؤلاء السكان مستويات المعيشية التي تعتمد على الاستهلاك العالمي للطاقة؟، وغيرها من الموارد الأخرى التي تميز البلاد الصناعية اليوم، ولذلك قد يعتقد بعض منهم أن مثل هذا الحجم الكبير للسكان قد يرتب وضعاً خطراً بالنسبة لبقاء الجنس البشري.

 وقد لا يوافق الكثير من الباحثين على هذا الرأي الأخير، ولكن مع ذلك يظل هناك قدراً من النقاش والجدل حول نتائج قرن آخر من الزمان يمضي بنفس درجة النمو السريعة للسكان، والذي قد ينجم عنه حجم سكاني يزيد (55) مرة على حجم السكان حالياً. ومن هنا ظهرت المعضلة وبدات قضية العلاقات المتداخلة بين السكان والتنمية تشغل اهتمام الباحثين، وذهب البعض إلى انه مع التحديث وتحسن ظروف المعيشة التي تعد بمثابة جانباً من جوانب عملية التنمية قد يتوقع حدوث انخفاض في معدل المواليد، وذلك استناداً إلى الشواهد التاريخية التي تؤكد أنه كلما تقدم التحديث فإن السكان يمرون بتطور ديموجرافي ينقص من معدلات النمو بشكل واضح. ولكن قد لا تكون التنمية قادرة على تحقيق هذا المستوى العالي. ومن ناحية أخرى نجد أن البعض الآخر كان ينظر إلى النمو السكاني بكل ترحيب عبر معظم التاريخ الإنساني، ويعتبره علامة على الصحة الاجتماعية والرفاهية، وعلى أنه مصدر لقوة الأسرة والقبيلة بل والدولة ككل. ولما كان النمو المستمر للسكان يحتمل أن يعمل على ظهور مجموعات متباينة من الضغوط التي كانت لها نتائجها في أوقات متباينة من هذا التاريخ، مثلما ظهر الخوف من الاتجاهات السكانية مع حلول القرن الثامن عشر، وفي البلاد التي أخذت بالتصنيع مبكراً، فما كان من هذه البلاد الأوروبية منذ البداية إلا أن وقفت من هذا النمو السريع للسكان واستهلت عمليات التصنيع بها، ومع هذا فقد صاحب عملية التنمية في مراحلها المبكرة زيادة في سرعة نمو السكان، ذلك لأن تحسين مستويات المعيشة، مثل زيادة مواد الغذاء وظروف التغذية، وتقدم المعرفة والتكنولوجيا المطبقة في مجالات الصحة العامة والطب، تعد مسئولة لدرجة كبيرة عن التعجيل بعملية نمو السكان، من خلال الانخفاض السريع في معدلات الوفيات. ولهذا زادت معدلات نمو السكان في هذه البلاد عندما اضطلعت بعملية التنمية في بداية القرن الثامن عشر. ونجد أن زيادة نمو السكان من خلال انخفاض معدلات([[330]](#footnote-330)) الوفيات وثبات معدلات المواليد، يمثل فقط احد الجوانب في عملية التحول الديموجرافي الأشمل، ذلك لأن مجموعة أخرى من المؤثرات التي ترتبط بعملية التحديث، مثل زيادة معدلات التعليم وارتفاع مكانة المرأة والتغيرات في وظائف الأسرة وأدوار أعضائها، تؤدي بدورها إلى خفض معدل الخصوبة. ومن هنا كان نمو السكان وتوقفه على معدلات المواليد والوفيات وتأثر الأخيرة بعوامل ترتبط بعملية التحديث، بمثابة أحد الأسباب التي نبهت الأذهان نحو ضرورة فهم وتناول العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية.

1. التحول الديموجرافي الدولة النامية

ولم تكن المخاوف المترتبة على هذا التحول الديموجرافي في الدول النامية راجعة إلى سرعة النمو السكاني في هذه البلاد في حد ذاته، والتي كانت سرعة متوقعة، وإنما كانت راجعة إلى مقدار هذه الزيادة في المقارنة بمعدلات النمو السكاني في البلاد المتقدمة، والذي كان يزيد قليلاً عبر فترات طويلة على -0.1%، ولم يصل أبداً إلى 1.5 % أو زاد عنه، نجد أن معدل النمو السكاني في البلاد النامية قد وصل إلى حوالي 5. - % سنوياً في اثناء العقود الأولى من هذا القرن، ثم ارتفع إلى 1 % أو يزيد في الفترة ما بين عامي 1920م - 1950م، وبلغ 2% فيما بين عامي 1950م - 1960م. وقدرت الزيادة في السكان مع مطلع عام 1970م بحوالي 2.4 % سنوياً، وهو معدل يدل على تضاعف أعداد السكان خلال فترة تقل عن 29 عاماً.

الأمر الذي قد تترتب عليه مشكلات خطيرة. خاصة وأن دخول البلاد النامية مرحلة الانخفاض السريع في معدلات الوفيات منذ العقدين الماضيين كان وراء هذه الزيادة في سكانها، وهو المصدر الرئيسي الذي أثار الاهتمام بالعلاقة بين السكان والتنمية ذلك لأنه قد لا يوافق أحد على أن الطريقة المعقولة لانقاص معدلات نمو السكان تكون من خلال زيادة معدلات الوفيات، كما أنه لا يمكن أن تكون معدلات الخصوبة المنخفضة فقط هي الطريقة المناسبة لخفض معدلات نمو السكان ([[331]](#footnote-331) ). وانما يعد نمط الخصوبة المنخفض إلى جانب نمط الوفيات المنخفض هو النمط الوحيد الذي يمكن قبوله كشرط جوهري وعنصر أساسي في تحقيق الرفاهية الانسانية لكل من الفرد والمجتمع، وكذلك يعد بمثابة هدفاً جوهرياً لأية سياسة تنموية، ولهذا كان التحول الديموجرافي في البلاد النامية، والذي تميز بسرعة النمو السكاني وزيادة مقداره، وبسبب بلوغه مرحلة الانخفاض السريع في معدل الوفيات، من بين الأسباب التي أثارت الاهتمام ينتاول قضية العلاقة بين السكان والتنمية.

1. تزايد المشكلات السكانية وتنوعها

بالرغم من أن الاهتمام بمشكلات السكان قد بدأ بالقلق من الخصوبة العالية ومعدل النمو المتزايد للسكان وأخذت المناقشات الجادة التي تلت مانشره توماس مالتس في عام 1798 في مقاله حول مبدأ السكان يثير المزيد من الاهتمام والاستجابات وبخاصة تلك التي أخذت تبادر بالدفاع عن تنظيم الأسرة مثل جهود شارلس برادلو Bradlaugh واني بيسانت Besant في انجلترا، ومارجريت سانجر Sanger في الولايات المتحدة، وأخذت تكشف طابع الثورات والعواصف المحلية، حتى أتسع مجال الاهتمام بمشكلات السكان وخاصة منذ الحرب العالمية الثانية على نحو لم يسبق إليه في تاريخ البشرية ([[332]](#footnote-332)). وما لبث هذا الاهتمام العالمي أن اتسع ليشمل جوانب أخرى من المشكلات السكانية، وبخاصة معدلات الوفيات المتباينة، ونسبة الاصابة بالمرض ومشكلات توزيع السكان، بما في ذلك التوزيع العالمي والاقليمي والريفي والحضري والعواصم. ثم مشكلات نوعية السكان ومشكلات فئات سكانية محددة، مثل كبار السن والشباب والنساء، ومشكلات القوة العاملة والاستخدام والبطالة، ومشكلات عدم التجانس السكاني والاختلافات في العرق والسلالة والدين والقيم وأسلوب الحياة في علاقاتها بالفرص المتباينة والمكانة السوسيواقتصادية. وكذلك اتسع الكثير من هذا الاهتمام ليشمل مسائل سكانية أخرى تربط السكان بالموارد الطبيعية والغذاء وتدهور البيئة وبالجملة التنمية الاجتماعية والاقتصادية خاصة في البلاد النامية ([[333]](#footnote-333)).

1. الهوة الواضحة والمتزايدة بين البلاد المتقدمة والنامية

إذ تؤكد الوثائق والاحصائيات أن معدلات النمو السكاني الحالية في البلاد المتقدمة معدلات منخفضة بالمقارنة بغيرها. ولقد أصبح واضحاً أن البلاد ذات المعدلات المنخفضة في نموها السكاني قد حققت معدلات تنمية أكثر سرعة وفعالية. وتجد البلاد النامية بالطبع نفسها الآن في ظروف تجعلها مغايرة في جوانب كثيرة أخرى عن ظروف تلك البلاد المتقدمة سواء حالياً أو حتى في بداية المرحلة التي أخذت فيها تسير في طريق التصنيع. وتشير السجلات الاحصائية إلى أن البلاد النامية لم تكن قادرة في معظم جوانب التنمية على تقليل الهوة التي تفصل بينها وبين البلاد المتقدمة. بل أنه في الحقيقة، ومع قليل من الاستثناءات قد اتسعت هذه الهوة نتيجة للنمو السكاني السريع في البلاد النامية، خاصة وأنه قد حدثت نتائج عكسية في جوانب تنموية معينة في هذه البلاد بفضل المعدلات السريعة النمو السكان. كما أن النمو السكاني يرتبط بزيادة الحاجات الخاصة والمتطلبات في مجالات الغذاء والصحة والتعليم والإسكان وغيرها، وهي احتياجات جوهرية خاصة في البلاد النامية. كما يتوقف الحفاظ على المستويات المناسبة للمعيشة وتحقيق هذه الاحتياجات الاجتماعية على زيادة جملة الناتج القومي وانتاج السلع المستهلكة والخدمات بنفس سرعة النمو السكاني، مع اخذ تكوين السكان وتوزيعهم في الاعتبار. ولما كانت المطالب المتزايدة والاحتياجات التي يتسبب فيها نمو السكان في البلاد النامية، لا تمثل الزيادة في القدرة الانتاجية التي تكفي لرفع أو حتى بالحفاظ على مستويات المعيشة المنخفضة فعلاً حتى في هذه البلاد، ثارت المخاوف وأخذ ينظر إلى مشكلات تنمية البلاد الفقيرة باعتبارها واحدة من التحديات الرئيسية التي تواجه العالم وأخذ المجتمع الدولي يركز اهتمامه وعلى نحو متزايد بالجهود التي تعجل بالتنمية، وعلى حفز وتوصيل التعاون الدولي، وعلى محاولات تخفيف التباين بين البلاد المتقدمة والمتخلفة أو النامية، ومحاولة التفكير في حلول لتقليل الهوة بينها وذلك من خلال دراسة العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية([[334]](#footnote-334)).

1. الاختلاف في الرأي حول العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية

 وعلى الرغم من أن مسألة العلاقات المتبادلة بين الاتجاهات الديموجرافية والتغير الاجتماعي والاقتصادي أو بين السكان والتنمية قد شغلت اهتمام الباحثين وأصبحت موضع نقاشهم منذ فترة طويلة. إلا أنهم لا يزالوا يختلفون في الرأي حول هذه المسألة. ولعل هذا مرجعه إلى تعقد مشكلة العلاقة بين السكان والتنمية نتيجة للاختلافات الكبيرة في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية بين بلاد العالم، ونتيجة لأن الخبرة بالنمو السكاني والتطور الديموجرافي لم تكون واحدة في انحاء 1 العالم المتباينة أو في الفترات الزمنية المختلفة، وكذلك نتيجة للاختلافات الواسعة في مستويات واتجاهات التنمية المصاحبة لهذه الظروف الديموجرافية في كل زمان ومكان، بل وأكثر من ذلك نتيجة للاختلافات الكبرى في بعض الخصائص الجوهرية في الدافعية والتقليد والنظم والظروف السياسية المجتمعات العالم. هذا فضلاً عن أن الباحثين والخبراء من علوم متباينة أو حتى من داخل نفس العلم، قد نظروا إلى هذه المسألة وقاموا بتفسيرها من زوايا متباينة ووجهات نظر مختلفة، فلم يتوصلوا إلا إلى نتائج أكثر اختلافاً. ولذلك كله لا ينبغي أن تصيبنا الدهشة من عدم وجود اتفاق في الرأي بين الباحثين والخبراء الذين تناولوا مسألة العلاقة بين السكان والتنمية([[335]](#footnote-335)). ولأنه برغم أنه ليس هناك اتفاق كامل على كل نتائج النمو السكاني وانعكاساته على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبرغم توفر القدر الكبير من البحث في هذا الصدد، إلا أنه أمكن حصر المجموعة الكبيرة من وجهات النظر، وتصنيفها إلى مجموعتين من المواقف المتعارضة أولها ذلك الرأي القائل بأن معدلات النمو السكاني العالية والحالية تشكل عقبة في طريق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويصعب التغلب عليها، وذلك من خلال ما تثيره من تأثير غير متوافق على توافر وتعبئة الموارد التي تحتاجها عمليات التنمية.

ثم هناك الرأي الآخر القائل أنه مع سياسات اقتصادية اجتماعية معينة، يمكن أن يكون للعدد الكبير من السكان فائدته، او على الأقل لا يمثل عقبة أمام التنمية. ولم يمنع هذا الخلاف في الرأي ظهور موقف وسط ياخذ به أولئك الذين يعترفون بالفوائد الممكنة المترتبة على النمو السكاني، والذين يرون أيضاً في المعدلات العالية للزيادة السكانية عقبة خطيرة في طريق التنمية الاجتماعية والاقتصادية حتى في المناطق التي تستطيع أن تفيد من المعدل الكبير لنمو السكان والذي يحدث تدريجياً([[336]](#footnote-336)). وإذا كان هذا الاختلاف في الرأي حول مسألة العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية يمثل أحد عوامل الاهتمام بهذه المسألة فإن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهد بهدف إثراء فهمنا لهذه المسألة، خاصة وأنه قد اتضح أن الجهود السابقة قد اقتصرت في دراستها لهذه العلاقات على النمو السكاني فقط، واهملت الاختلاف في حجم السكان والموارد الطبيعية المتاحة والدخل الحقيقي لكل فرد والبناء الصناعي والتعليم ومستويات المهارة وإمكانيات المشاركة في السوق العالمي والظروف والعوامل السياسية والاجتماعية والثقافية، الأمر الذي يعمل على استمرار الاهتمام بهذه المسألة أيضاً.

ثانياً: مفهومات تصورمتغيرات السكان والتنمية

وكان من الطبيعي أن يبلور الباحثون في اهتمامهم بمسالة العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية مجموعة من المفهومات التي تعينهم على تصور هذه العلاقات. ولعل أهم هذه المفهومات السكان من ناحية والتنمية من ناحية أخرى. ذلك لأن ما قدموه لنا من تصورات لهذه المفهومات قد أثرى عملية فهم وتفسير مسألة العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية فيما بعد.

1. مفهوم السكان

وكان مفهوم السكان يستخدم بمعنى أكثر شمولاً واتساعاً، لإنهم لم يقصروه على جوانب محددة من السكان وبخاصة الخصوبة العالية ومعدلات النمو. وإنما أضافوا له جوانب أخرى كثيرة، مثل الوفيات والاختلاف في معدلاتها والصحة، ومعدل الاصابة بالمرض، فضلاً عن جوانب تكوين السكان بما في ذلك التكوين العمري ودرجة التجانس أو عدم التجانس في السكان من أنواع العرف والجنس والثقافة والدين - ويضاف إلى ذلك أيضاً جوانب توزيع السكان الاقليمي، والحضري والريفي والعواصم وغير العواصم. ويدخل بالضرورة ضمن توزيع السكان، عمليات الهجرة الدولية والداخلية، بما في ذلك خصائص المهاجرين الوافدين و)النازحين) ونتائج الهجرة على الموطن الأصلي وعلى المناطق التي يقصدونها في هجرتهم ([[337]](#footnote-337)).

وهناك أيضاً نوعية السكان كمحصلة لكل الموروثات الاجتماعية والتكوينية، وأثر عمليات التنشئة الاجتماعية، وعوامل التعليم واكتساب المهارات خاصة في نوعية السكان. ويضم هذا التصور للسكان بالضرورة موضوعاً أوسع يتعلق باستثمار الموارد البشرية وتكوين رأس المال البشري، وبالإضافة إلى جانب آخر جوهري في السكان يتعلق بالقوة العاملة والمشاركة الفارقة للعناصر المتباينة من السكان في القوة العاملة، وبخاصة مشاركة النساء.... ولقد حرص الباحثون على استخدام هذا التصور الأوسع للسكان، لأنهم وجدوا أن كل واحد من جوانب السكان السابقة يرتبط بالتنمية سواء كعامل معوق أو معجل لها، وأنه غالباً ما تعبر التغيرات في هذه الجوانب من السكان، على الأقل جزئياً، عن مؤشرات التقدم أو التأخر في مستويات التنمية([[338]](#footnote-338)). ولما كنا قد سبق لنا أن عالجنا الكثير من جوانب السكان السابق الإشارة إليها وبخاصة حجم السكان ونموهم وتكوينهم وتوزيعهم وغيرها من جوانب ينطوي عليها هذا التصور الشامل للسكان ([[339]](#footnote-339)). آثرنا أن نكتفي بهذا القدر في تناول مفهوم السكان.

1. مفهوم التنمية

وإذا حاولنا أن نوضح ما الذي كان يقصده الباحثون بمفهوم التنمية عند دراستهم لمسألة العلاقة بين السكان والتنمية فالملاحظ أنه قد طرأ تطور على استخدامهم لهذا المفهوم ذلك لأنه كان هناك ميل مبكر بين هؤلاء الباحثين وكذلك بين رجال الادارة الحكومية، بما فيهم المخططون إلى استخدام بعض المؤشرات التي يمكن بها الدلالة على فكر التنمية. فكانوا يستخدمون إجمالي الناتج القومي. (G.N.P) إو إجمالي الانتاج الوطني أو العائلي (G. D. P) أو حتى كانوا يستخدمون بعض مقاييس الدخل لكل فرد Per Capita. وكانت فكرتهم عن التنمية التي دللوا عليها بهذه المؤشرات أو المقاييس أنه مجرد تنمية اقتصادية ولكن سرعان ما أدرك الباحثون وتزايد الاعتراف بينهم، بأن مثل هذه المؤشرات ليست إلا مؤشرات مبسطة بل حتى مضللة في تصور فكرة التنمية، وخاصة بعدما أصبح من الواضح وبشكل متزايد أن التنمية تنطوي على جوانب اجتماعية بالمعنى الأوسع لهذه الكلمة. والحقيقة أن التنمية تشتمل بالضرورة على كل جوانب المجتمع وثقافته. ولقد استجاب الباحثون وغيرهم من هيئات محلية وعالمية لهذا التغير في تصور مفهوم التنمية، وتخطوا بهذا ما وراء مؤشر إجمالي النتاج القومي لكل فرد، وأجروا قياسات أكثر دلالة وقيمة، وساهم معهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية في هذا الجهد. وقدم قائمة من ثمانية عشر مؤشراً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن دليل تأليفي وحيد للتنمية قد استند في تصميمه على هذه القائمة([[340]](#footnote-340)). إشارة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ولكن ليس هذا هو المجال المناسب لاستعراض أو حتى تلخيص التراث المتوفر حول تصور التنمية وقياسها، والمهم أن ندرك أنه كان من الضرورة أن ندخل في الاعتبار عند تصورنا لفكرة التنمية عوامل أخرى غير العامل الاقتصادي، حتى يساعد ذلك على توسيع فهمنا للعلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية.

ثالثا: قضايا تفسير العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية

ولقد ترتب على الاهتمام المتزايد بدراسة العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية خلال العشر سنوات السابقة، كما أشرنا سلفاً، ظهور عدد كبير من القضايا الافتراضية والعامة والتي تفيد في مجال فهم وتفسير هذه العلاقات بين السكان والتنمية، الأمر الذي عكس على نحو أو آخر ذلك التضارب وعدم الاختلاف في الراي بين الباحثين في هذا الصدد، على النحو الذي أشرنا إليه من قبل أيضاً. ولكن هذا لم يقف حائلا دون التوصل إلى تصنيف يرتب هذه المجموعة الكبيرة والمتباينة من القضايا، وينظمها في مجموعات، الأولى مجموعة القضايا التي تركز على أثر عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية على الاتجاهات السكانية، والثاني مجموعة القضايا التي تركز على أثر الاتجاهات السكانية على عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتقتضي أهداف الفهم والتوضيح أن نتناول كل مجموعة من هذه القضايا على النحو التالي:

* 1. أثر عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية على الاتجاهات السكانية

والواقع أن مجموعة القضايا التي تركز على أثر عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية على الاتجاهات السكانية، ترتبط بنظرية التحول الديموجرافي التي تفترض أن هناك ثلاثة أنماط سكانية أساسية يمر بها كل مجتمع، هما الخصوبة والوفيات العالية، والخصوبة العالية ثم نمط الوفيات المنخفضة والخصوبة المنخفضة، وان كل نمط منه يتوقف على مستوى معين للتنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تمر بها البلاد وأنه في ضوء الشواهد التاريخية للمجتمعات المتقدمة في الغرب، قد ثبتت صحة هذه الافتراضات ([[341]](#footnote-341))، وكذلك من المتوقع حدوث عمليات مماثلة بالنسبة للسكان والتنمية في البلاد النامية([[342]](#footnote-342)).

1. أثر عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية على الاتجاهات السكانية في البلاد المتقدمة

تشير السجلات التاريخية المتوفرة عن بلاد أوروبا الغربية إلى أن معدلات المواليد والوفيات في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر كانت معدلات عالية نسبياً تتراوح ما بين 35 - 40 في الألف وذلك بمعدل نمو سكاني سنوي لا يزيد على 5. - %، ولقد ساهم تناقص الغلة المستمر ونقص الغذاء، وانتشار الأوبئة والحروب والصراعات الداخلية، باعتبارها مؤشرات على ظروف التنمية في هذه البلاد، في وجود هذا الاتجاه الديموجرافي ونمط الخصوبة والوفيات المرتفعان.

ثم حدث انخفاض تدريجي في معدل الوفيات، ولم يطرا على الخصوبة أي انخفاض لبعض الوقت، وحتى عندما حدث انخفاض في الخصوبة، فإنه لم يكن بقدر مساو لذلك الذي حدث في معدل الوفيات وذلك خلال العقد الثالث والأخير من القرن التاسع عشر، وكانت النتيجة زيادة عامة في نمو السكان بلغت 1% أو أكثر وهي زيادة غير مسبوقة بالمقارنة بمعدلات النمو المستمر والتي كانت معروفة سابقاً.

ومع مرور الوقت حدث انخفاض في الخصوبة، حيث بدأت معدلات المواليد في الهبوط وكانت معدلات النمو في البداية ثابتة، ثم أخذت في الانخفاض بعد ذلك، وهذا يعني اكتمال دائرة التحول الديموجرافي والوصول إلى مستويات للخصوبة والوفيات منخفضة، والتي أصبحت تميز المجتمع الحديث([[343]](#footnote-343)). ولقد حدث التغير في هذه الاتجاهات السكانية كمحصلة لعمليات التحديث المبكرة وبدأ عملية التصنيع وظهور نموذج جديد للأسرة الصغيرة وانتشار نمط الزواج الأوروبي، الذي مر بتطور من تأجيل سن الزواج حتى بعد منتصف العشرين من العمر أو فيما بعده، وظهور حالات التعنس Spimster hood الدائمة والكثيرة التي حافظت على ما يزيد من 50% من النساء في سن الحمل دون التعرض لمخاطر الخصوبة، وتطور إلى نمط الزواج الغربي الأوروبي الذي اعتمد على التحكم في الخصوبة باستخدام مختلف الأساليب المتاحة في ضبط النسل ومنع الحمل.

وتؤكد الشواهد السابقة أنه كانت هناك علاقة وثيقة ولا تزال بين التغير الديموجرافي وبين التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال عملية التحديث. كما تؤكد الخبرة التاريخية أن العلاقات بين التغير الديموجرافي وبين عمليات التنمية الزراعية كانت دائماً علاقات وثيقة. ولم تؤثر الثورة الصناعية والثورة الزراعية التي كانت جانباً مكملاً لها، فقط وبعمق في نظم الإنتاج وإنما أثرت أساساً في التغير والتطور الديموجرافي وساهمت هذه التغيرات في تغير البناء الاجتماعي برمته، بما في ذلك أنماط الانجاب السكاني وغيرها من عمليات وأبنية ديموجرافية. إذ أتاح النمو الاقتصادي الحديث خاصة، الفرصة أما حدوث انخفاض كبير في معدلات الوفيات، وزيادة دافعية ومتطلبات الانخفاض في معدلات المواليد وانتشار نمط الأسرة النووية الصغيرة([[344]](#footnote-344)).

فلقد تميز تاريخ التنمية الاجتماعية والاقتصادية بسمات دائمة ومحددة أدت إلى حدوث التحول الديموجرافي، ومن بين أكثرها أهمية تيار الاختراعات والابتكارات التي أحدثت ثورة في العمليات الإنتاجية، ثم الزيادة المصاحبة في التعليم وتقدم المعرفة الطبية وتطبيقاتها، والتحسينات في مجال التطعيم وإجراءات الصحة العامة، وظروف العمل الأفضل، والمقدرة المتزايدة على تخزين ونقل الغذاء وغيرها من السلع والزيادة في دخل الأسرة، وما يترتب عليه من انخفاض في معدلات الوفيات في كل الجماعات العمرية، وبخاصة حديثي الولادة. وما ترتب عليه بدوره من زيادة في توقع الحياة وهكذا نظر إلى التحول إلى المستويات المنخفضة في كل من الخصوبة والوفيات باعتباره جزءاً مكملاً للتحول في التنظيم الاجتماعي والاقتصادي الذي عادة ما يشار إليه على أنه تحديث ([[345]](#footnote-345)).

1. اثر عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية على الاتجاهات السكانية في البلاد النامية

والمتوقع طبقاً لنظرية التحول الديموجرافي أن تحدث في البلاد النامية مراحل وأنماط سكانية مماثلة لتلك التي وقعت في البلاد المتقدمة. فلقد بدات البلاد النامية بزيادة سريعة في سكانها خلال السنوات التي تلت الحرب، وذلك من خلال الانخفاض المنحدر للوفيات وبقاء الخصوبة ثابتة دون تغير تقريباً أو لم تنخفض الخصوبة قليلاً أو بالمرة في العقود المذكورة. وتعد المعدلات الحالية لنمو السكان في البلاد النامية أعلى بكثير من مثيلاتها التي لوحظت في البلاد المتقدمة وعندما كان نمو السكان في هذه البلاد سريعاً ومتعجلاً. فبينما بلغ معدل المواليد في البلاد النامية 44 في الألف تقريباً، كان معدل المواليد في البلاد المتقدمة 35 في الألف تقريباً أو أقل.

وهناك شواهد تدل على أن معدلات المواليد في عدد من البلاد النامية (14 دولة على الأقل) قد انخفضت، وذلك بحلول عام 1960م. كما أن هناك مؤشرات تدل على أن هناك بداية في انخفاض الخصوبة في بلاد مثل سيرلانكا والهند. ويعتقد الكثير من الديموجرافيين أن التحول في الخصوبة أمر كان وشيك الوقوع في بلاد نامية أخرى، وذلك بناء على نتائج مجموعة المسوح التي درست الاتجاهات نحو حجم الأسرة وممارسة تنظيم الأسرة، ويتوقع الديموجرافيون أنه كلما انخفضت معدلات الوفيات بسرعة في البلاد النامية، فإنه في اللحظة التي بدأت فيها الخصوبة في الانخفاض فإنه قد حدث بسرعة أكبر عما لاحظناه في البلاد المتقدمة، وهذا يشير إلى أن التحول الديموجرافي في البلاد النامية قد يأخذ دورته في فترة قصيرة عنها في البلاد المتقدمة. ولكن المؤكد أنه قد حدث انخفاض مندفع في معدلات الوفيات في البلاد النامية في العقود الحديثة، حيث انخفضت معدلات الوفيات من 29 - 34 في الألف تقريبياً في عام 1939م - 1935م ووصل إلى 16 في الألف في الأعوام 1975م – 1970م([[346]](#footnote-346)).

وتؤكد النتائج السابقة أن ما توقعته نظرية التحول الديموجرافي بالنسبة للأنماط السكانية في البلاد النامية من حيث الأنماط السكانية لم يكن أولاً مماثلاً لما حدث في البلاد المتقدمة وثانياً لم يسير حسب المراحل التي تصورتها هذه النظرية. ذلك لأن معدلات النمو السكاني في البلاد النامية كانت أعلى بكثير من مثيلاتها في البلاد المتقدمة، وكان معدل المواليد في البلاد النامية أكبر من مثيله في الدول المتقدمة، وظل معدل الخصوبة ثابتاً لفترة طويلة، وعندما بدأت في الانخفاض فإنه يتوقع سيرها بسرعة أكبر عما لاحظناه في البلاد المتقدمة، كما أن انخفاض معدلات الوفيات في البلاد النامية كان مندفعاً عن نظيره في البلاد المتقدمة. هذا فضلاً عن أن دائرة التحول الديموجرافي في البلاد النامية لم تكتمل، ذلك لأنه إذا كانت هناك أنماط مرتفعة اللخصوبة والوفيات في البداية، تلاها انخفاض في الوفيات وثبات أو تغير طفيف في المواليد، ولم تصل بعد البلاد النامية إلى مستويات الخصوبة والوفيات المنخفضة حسب ما تتوقعه نظرية التحول الديموجرافي، الأمر الذي يفسر جانباً من الهوة بين البلاد المتقدمة والنامية التي سبق أن أشرنا اليها. أما الجانب الثاني لهذه الهوة فيمكن أن ندلل عليه من خلال مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت في هذه البلاد، وكانت مسئولة إلى حد ما عن التحولات الديموجرافية السابقة. فمن ناحية قد اسهمت التحسينات في ظروف الحياة العامة في خفض معدلات الوفيات في البلاد النامية، حيث أصبح فائض الغذاء أكثر انتظاماً وتأكيداً، وقل حدوث المجاعات عما كان معتاداً وانخفضت الوفيات كذلك من خلال النجاح الملحوظ في الحد من الأمراض الوبائية بواسطة إجراءات الصحة العامة، والتطعيم الإجباري والتحسن في رعاية الطفولة والأمومة. ولذلك كان التقدم في المعرفة التكنولوجية المطبقة في ميادين الطب والصحة العامة، كان مسئولاً إلى حد كبير عن الانخفاض في معدل الوفيات، ذلك الانخفاض في معدلات الوفيات الذي يعتبر أكثر وضوحاً وانتظامامن التحسينات الاقتصادية المحددة في ظروف المعيشة في البلاد النامية والتي تعتقد أن التحديث المستمر لها قد يحمل في طياته بذور انخفاض الخصوبة، نتيجة لانحسار نمط الأسرة الممتدة والتحول إلى نوع من العلاقات الاجتماعية يعمل على الحافز نحو تكوين الأسرة النووية الصغيرة نسبياً. ومن بين المصاحبات للنمو الاقتصادي الحديث الذي بدأته البلاد النامية، والذي كان مسئولاً عن بداية الانخفاض في الخصوبة على النحو المشار إليه سابقاً، يمكن أن نذكر إدخال والتوسع في الابتكارات العلمية والمعرفية في عملية الإنتاج وتنظيمها، وزيادة حجم المشروعات والتحول في الإنتاج تجاه أوجه النشاط غير الزراعية، وتحول السكان من الريف إلى المناطق الحضرية ([[347]](#footnote-347)) ويتوقع مع هذا التحول الاقتصادي الحديث والتغيرات البنائية المصاحبة لنوع من الحراك المكاني والمهني المتزايد من جيل إلى الذي يليه، وانتقال النشاطات الاقتصادية من الأسرة إلى المشروعات العامة وكبيرة الحجم، ويستلزم التحديث الاقتصادي زيادة حادة في المتطلبات التعليمية والمهارية، والواقع أن هذه القوى يمكن أن تسهم في خلق ظروف واتجاهات ودوافع يحتمل معها أن يحدث انخفاض في الخصوبة. ولكن إذا انخفضت وفيات الأطفال والمواليد الرضع على النحو الذي حدث في البلاد النامية، وبينما ظلت الخصوبة ثابتة أو غير متغيرة أو في اتجاهها نحو التغير، فإن العدد المتزايد للأطفال الباقين على قيد الحياة سوف يمارس ضغطاً قوياً على موارد الأسرة ويجعل حجم الاسرة المتزايد في ذاته بمثابة ضغط اقتصادي على موارد المجتمع الذي يعاني من ندرة هذه الموارد اصلاً. ذلك لأن تطلع الآباء لتوفير حياة أفضل لأطفالهم، بما في ذلك التعليم المناسب، والمستويات العالية في المعيشة، يزيد من التكاليف ولما كانت المستويات الاقتصادية ومدخرات البلاد النامية ككل، أقل من مثيله في البلاد المتقدمة ([[348]](#footnote-348))، حدث الجانب الآخر من الهوة بين النوعين من البلاد، وتركت أثرها على الانماط السكانية وظلت معها معدلات الخصوبة والنمو السكاني عند مستويات عالية.

مناقشة

وإذا جاز لنا أن نتوقف لمناقشة القضايا المفسرة للعلاقة ما بين السكان والتنمية في ضوء مجموعة الآراء التي أخذت تركز على أثر التنمية على السكان والتي استندت في مجموعها إلى نظرية التحول الديموجرافي على النحو الذي أوضحناه سلفاً. فالواقع أنه قد توافرت تحت يدنا من الشواهد ما يفرض علينا إعادة النظر فيما جاءت به نظرية التحول الديموجرافي من قضايا. ذلك لانه مثلاً إذا كانت هذه النظرية تتصور ان الأنماط السكانية تمر بمراحل محددة تكون فيها الخصوبة والوفيات عالية، ثم تقل الوفيات، وبعد ذلك تنخفض الخصوبة فإن هناك ما يدل على حدوث انخفاض في معدلات الخصوبة، قبل حدوث الانخفاض في معدل الوفيات، وهذا ما تؤكده الشواهد التي جمعت عن الخصوبة والوفيات في كل من فرنسا والمانيا خلال القرن التاسع عشر ([[349]](#footnote-349)). وإذا كانت نظرية التحول الديموجرافي قد رتبت هذه المراحل في الأنماط السكانية على مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، واعتقدت أن التحديث يترتب عليه انخفاض في الخصوبة والوفيات، فإن هناك بعض البلاد التي ظهر فيها انخفاض في معدل المواليد قبل دخولها مرحلة التحديث كما أن الانخفاض في الخصوبة قد حدث أساساً نتيجة لاستخدام أساليب شعبية، وبدون معرفة للأساليب الحديثة او برامج تنظيم الأسرة، الأمر الذي يؤكد أن نشر المعلومات حول وسائل منع الحمل وتوفير أساليبه كان لها تأثير محدود للغاية على الخصوبة وهكذا يكشف لنا جانب من الخبرة بواقع المجتمعات المتقدمة عن نوع من الاختلافات مع ما جاءت به نظرية التحول الديموجرافي، الأمر الذي أثار تساؤلاً مؤداه، ماهي درجة التحديث الضرورية لإحداث انخفاض في الخصوبة؟ ذلك السؤال الذي لم تتمكن النظرية من الإجابة عليه. كما إن اختلاف واقع المجتمعات النامية من حيث أنماط السكان ومعدلات الخصوبة والوفيات، ومن حيث مستويات التنمية وتأثيرها على الاتجاهات الديموجرافية، على النحو المشار إليه سابقاً، اختلافاً عن ما كانت هذه النظرية قد توقعته بالنسبة لدول العالم النامي يثير تساؤلاً آخر مؤداه ما الذي يمكن أن نستخلصه من القضايا التي اهتمت ببيان أثر التنمية على السكان؟. ولعل ما يعبر عنه الراي القائل الضرورة أن تكون السياسات التي وضعت للتأثير في اتجاهات السكان جزءاً مكملاً لإستراتيجية التنمية العامة، وإنه لا يمكن التخطيط للتنمية بدون الاعتبار الواجب للعوامل الديموجرافية ومحاولة التأثير فيها، أو أنه من الضروري الجمع بين التغير السكاني والتقدم الاجتماعي والاقتصادي، بمعنى أن السياسات السكانية ينبغي أن تتداخل مع برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية ولا يمكن أن يكون واحد منها بديلاً للآخر. فالسياسات السكانية في حد ذاتها لا تحل مشكلات التنمية وإنما يمكن للاثنين معاً المساهمة في تقديم هذه الحلول. ولعل في هذه الآراء ما يمكن أن يفيد في إثراء فهمنا للعلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية، وفي ترشيد خبرة العالم الثالث في هذا الصدد.

* 1. أثر الاتجاهات السكانية على برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية

والوقع أن مجموعة القضايا التي تركز على أثر الاتجاهات السكانية على عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، تنطلق من تصور يسلم بالدور المزدوج للإنسان باعتباره عاملاً أساسياً وهدفاً نهائياً للتغير الاجتماعي والاقتصادي. وأن السكان يؤثرون أساساً من خلال هذا الدور المزدوج أولاً باعتبارهم منتجين وثانياً باعتبارهم مستهلكين ويؤثرون في العوامل الاجتماعية والاقتصادية. وقد انقسم العلماء والباحثون إزاء هذا التصور إلى مجموعتين الأولى تأخذ بالرأي القائل بأن الاتجاهات السكانية وبخاصة معدلات المواليد والنمو المتزايد للسكان سوف تساهم في تدهور أو تجميد التنمية الاجتماعية والاقتصادية أو قد تعوق التحول الديموجرافي الاجتماعي. بل أحياناً ما كان بعضهم يصرح بأن النمو السكاني السريع قد يخلق دائرة مفرغة من الفقر ونمو السكان([[350]](#footnote-350)).

وكانت هذه المجموعة الأولى من الباحثين تنطلق في هذا الصدد من الفكر التقليدي المتعلق بالسكان والذي كان يعني لدرجة كبيرة بحجم السكان في علاقتها بما يعرف باسم الموارد وأن ما تجود به الطبيعة من أفضال مثل الأرض والماء والمعادن وربما المناخ، تتاح في حدود معينة للسكان الذين يستطيعون السيطرة عليها. ولذلك كانوا يؤكدون الأهمية الحاسمة لموارد الأرض في علاقتها بالسكان، وذهبوا إلى أن النمو السكاني المستمر يؤدي إلى ضغوط متزايدة على الأرض ويصل في النهاية إلى حالة من الكساد الاقتصادي وإلى مجموعة سكانية تعيش على الكفاف([[351]](#footnote-351)).

وتأخذ المجموعة الثانية بالرأي القائل بأن كل مستوى عال للتنمية الاجتماعية (بما في ذلك التنمية الاقتصادية) يتطلب حجماً أكبر من السكان، وأن الشواهد التاريخية تؤكد لنا أن عوامل الحجم العددي الصغيرة ونقص الكثافة السكانية قد أسهمت في إعاقة التقدم طالما كان الانسال السكاني يعتبر بمثابة مطلب جوهري الوجود المجتمع، ومن ثم يعتبر أيضاً أساساً في تنميته([[352]](#footnote-352)). وكان أصحاب هذا الرأي لا يؤكدون على الطبيعة في ذاتها وإنما انصب تأكيدهم على الجهود الإنسانية في توفير الموارد من خلال وسيلتين أساسيتين إذ تجعل التكنولوجيا بمعناها الواسع من الممكن الاستفادة من البيئة الطبيعية، فكان من الصعب استخراج الرواسب المعدنية مثل البترول مثلاً باعتبارها أنواعاً من الموارد الطبيعية، إلا بعد توافر المعرفة العلمية والفنية التي ساعدت على تحديد أماكنها، وتنظيم الاستفادة منها، يصدق نفس الشيء على التربة التي لا يمكن استزراعها إلا إذا وجدت المحاصيل المناسبة، وبهذه الطريقة تسهم التحسينات التكنولوجية فعلاً في وجود الموارد الاقتصادية. كما أن هناك وسيلة اخرى لتوفير الموارد، وذلك من خلال إقامة المباني والطرق وتوفير المعدات والأجهزة، أو من خلال توفير رأس المال الطبيعي وتنمية الموارد البشرية ذاتها. كما أن التنمية التكنولوجية كمحرك اول للتغير الاقتصادي تتطلب بحوث وتجارب تحتاج إلى راس المال البشري المدرب. وهكذا يؤثر التحول من النظر إلى الموارد باعتبارها أحد هبات الطبيعة إلى النظر إليها باعتبارها بمثابة تكوين رأس مالي وبشري يؤثر في إدراك العلاقة بين السكان والتنمية ويزيده نضوجاً واكتمالاً ([[353]](#footnote-353))وتقلل من المبالغة في تقدير النتائج المتباينة للحجم والكثافة ونمو السكان على التنمية التي نظر إليها على أنها تسير في خط واحد. لانه يعتبر الأخذ بالنظرة المنفصلة أو المنعزلة لحجم السكان أمراً يجانبه الصواب، كما يعتبر المبالغة في تقدير النتائج السلبية الحجم السكان بالنسبة للعمليات الاجتماعية والاقتصادية تثير الصخب بدون داع. ذلك لأن القضايا التي تدعو لصالح الحد من نمو السكان إلى الحجم الأصغر للسكان، ذات طبيعة ايكولوجية، لأنها تعتبر السكان مستغلين كلية للموارد التي لا يمكن تعويضها ومفسدين للبيئة ومستغلين للتربة، ولكن هذا القول يميل إلى تجاهل الحقيقة التي مفادها أن السكان هم أيضاً حماة هذه التربة التي قاموا باستثمارها من خلال ما بذلوه من جهد وعمل فيها عبر الأجيال، بطريقة تجعلهم مستثمرين وخلاقين للقيم الاقتصادية والمادية التي تزين حياتنا وأنهم يعدون بمثابة أحد واهم العوامل الممكنة للتنمية في المستقبل. والواقع أنه كلما كان النسق كبيراً من حيث الحجم العددي، كلما كانت الظروف أفضل أمام تنمية الاقتصادية لإنه يقلل من اعتماده على المساعدات الخارجية من أجل التنمية ([[354]](#footnote-354)).

مناقشة

وإذا كانت الآراء السابقة والتصورات فيما يتعلق بمسالة العلاقة بين السكان والتنمية، تركز على أثر السكان على التنمية، فإن بعضها الذي يتصور أن هذا التأثير يسير في اتجاه واحد من السكان إلى التنمية وبالتالي يتوقع أن السكان يمكن أن يكون معوقاً للتنمية، ويدعو إلى ضرورة الحد من الزيادة السكانية باتباع الأساليب المتاحة في هذا الصدد.

 فإن البعض الآخر من هذه الآراء يتصور أن التأثير يعد نتاج او محصلة لشبكة معقدة من العلاقات بين حجم السكان والنمو والتكوين والتوزيع من ناحية وبين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية العديدة ووثيقة الصلة من ناحية أخرى. ويدعو إلى زيادة السكان باعتبارهم أساس وجود المجتمع، ودعامة جوهرية لتنميته، ويؤكد أهمية الجهود الإنسانية في التحول التكنولوجي كمحرك اول للتغير الاقتصادي وتوفير رأس المال الطبيعي، وضرورة تنمية الموارد البشرية ذاتها، على النحو الذي يتسق مع النتيجة التي خلصنا إليها من تحلينا للقضايا التي كانت تعالج أثر التنمية الاجتماعية والاقتصادية على الاتجاهات السكانية، والتي مؤداها أن من الضروري أن تكون السياسات التي وضعت للتأثير في اتجاهات السكان جزءاً مكملاً للإستراتيجية العامة للتنمية، وإنه من الضروري الجمع بين التغير السكاني والتقدم الاجتماعي والاقتصادي، إذ بإمكان الاثنين معاً الإسهام في حل المشكلات المطروحة، وبالتالي في ترشيد خبرة العالم الثالث في هذا الصدد. وتطوير فهمنا للعلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية.

الفصل الثاني عشر

بناء السكان وديناميات التنمية

تمهيد

اهتم الفصل السابق بمعالجة العلاقات المتداخلة بين السكان والتنمية بوجه عام، وحرص على تناول عوامل الإهتمام بهذه المسألة، والمفهومات التي تم الإستعانة بها في تصور متغيرات السكان والتنمية، والقضايا التي آثارها الباحثون في هذا الصدد، وانتهت التحليلات التي تنطوي عليها هذا الفصل إلى عدد من النتائج الهامة، التي تؤكد الطبيعة الجدلية والتفاعلية بين السكان والتنمية، وان كل جانب منها ينطوي على جوانب متباينة، تؤثر وتتأثر ببعضها الآخر، وأنه من الخطا القول بأن التأثير بينهما يسير في خط واحد، غير أنه يمكن تجنب المشكلات المترتبة على كل متغير منها، من خلال أخذهما معا في الاعتبار دون اهتمام بجانب منهما على حساب الآخر، ومن ثم يمكن أن تزول المخاوف المعلنة من زيادة نمو السكان واعتبارها معوقة للتنمية، وتتأكد الأهمية التي تعلق على السكان من حيث حجمهم وتكوينهم وتوزيعهم في دفع عجلة التنمية، ويحاول الفصل الحالي تعمق جانب هام من جوانب السكان وهو اما اصطلحنا على تسميته ببناء السكان باعتباره ينطوي على عناصر بنائية فرعية مثل حجم السكان وتكوينهم العمري والإقامي في الريف والحضر وتباينهم، وتكوينهم المهني ومشاركتهم في القوة العاملة ومستويات استخدامهم وعطالتهم وذلك بهدف بيان العلاقات المتبادلة والمتفاعلة بين هذه العناصر البنائية في السكان وبين عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لنرى كيف يمكن أن نصل إلى نتائج أخرى تدعم أو تخالف مجموعة النتائج التي توصلنا إليها في الفصل السابق، حول مسألة العلاقة بين السكان والتنمية بوجه عام.

أولا: حجم السكان في العالم

يفرض علينا طبيعة الموضوع الذي نتناوله ونوعية المسألة التي نعالجها وهي مسألة العلاقة بين السكان والتنمية هنا، مستوى التحليل الذي يجب أن نلتزم به، ولعل تحليل هذه المسألة على المستوى العالمى يعد أمرا ملائما منهجيا، طالما كان هناك إعتراف بأن متغيرات السكان تختلف بين مجموعتين من بلاد العالم أنقسمتا على هذا النحو في ضوء مستوى التنمية التي وصلت إليها، إلى مجتمعات العالم المتقدمة ومجتمعات العالم النامي، ولذلك فإن تحليلنا لمسألة العلاقة بين السكان والتنمية، ولمختلف جوانب بناء السكان أو حتى تغيره، سيلتزم بهذا المستوى، ويحاول أن يجرى مقارانته المتغيرات السكان والتنمية بين مجتمعات العالم المتقدم من ناحية ومجتمعات العالم النامي من ناحية أخرى، ولعل أول ما يصادفنا ونحن ننظر إلى جانب بناء السكان، وما يدخل حول عنوان حجم السكان، وهو العدد الذي وصل إليه السكان في أقرب لحظة زمنية أجريت لها تقديرات أو تعدادات يعتمد عليها، حيث بلغ إجمالي سكان العالم حسب تقدير عام 1970م «3,600» مليون نسمة، منهم «1,100» مليون تقريبا في البلاد المتقدمة و«2,500» مليون تقريباً في البلاد النامية، وهذا يعني أن نسبة حجم السكان في البلاد المتقدمة إلى نسبة حجم السكان في البلاد النامية هي 75:25 % أو 3/1([[355]](#footnote-355))، ولم يصل عدد سكان العالم بطبيعة الحال إلى هذه الحجم مرة واحدة وإنما مر بتغيرات مختلفة، سنعود إليها عند تناولنا لموضوع نمو السكان فيما بعد.

والمهم ان كان هذا العالم يمثل حيزا محدودا ولا يمكن أن يستوعب مثل هذا العدد الإستحال بلوغ السكان هذا العدد الذي وصل إليه ويدل ثانيا على أن هناك اختلافا وتبايناً واضحا بين البلاد المتقدمة والبلاد المتخلفة، يتمثل في ضآلة حجم السكان في البلاد المتقدمة بالمقارنة بالبلاد المتخلفة الأمر الذي ساهم بدوره في الهوة الملحوظة والمتزايدة بين النوعين من البلاد، وفي مقابل هذا الحجم المتفاوت لسكان العام، كان هناك مستويات متباينة للمعيشة بين البلاد المتقدمة والنامية، اذ قدر مستوى المعيشة (مع بداية هذا القرن) وفي البلاد النامية انه يساوي 5/1 من مستوى المعيشة على البلاد المتقدمة ولقد اتسع هذا الفارق مع حلول عام 1970م إلى درجة بلغ فيها مستوى المعيشة في البلاد المتقدمة ضعف نظيره في البلاد النامية بما يساوي (14) مرة. وحتى عندما قام مجلس التنمية فيما وراء البحار حديثا جدا بتحليل البيانات المقارنة ولاحظ انه خلال الفترة ما بين 1960م و1973م، برغم البرامج المختلفة المتخصصة المساعدة البلاد النامية من أجل رفع مستوى المعيشة بها، من خلال برامج الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة وبرامج المساعدة الفنية المتباينة العامة والخاصة، فلقد زادت الهوة بين البلاد المتقدمة والنامية بشكل له دلالته، فمنذ عام 1960م وحتى عام 1973م انخفضت نسبة إجمالي الناتج القومي في البلاد النامية من 19%إلى 17% وتناقصت نسبة العائد من التصدير العالمي في هذه البلاد من 21 % إلى 18 %، وانخفضت نسبة الإنفاق على التعليم العام في نفس هذه البلاد من 15 % إلى 11%، وكذلك هبط إجمالي الإنفاق على الصحة العامة من 11 % إلى 6% بينما ارتفع معدل الإنفاق العسكري وعلى نحو مزعج وسافر من 9 % إلى 13 % ([[356]](#footnote-356)).

في ضوء هذه الهوة المتزايد في حجم السكان وفي مستويات المعيشة بين البلاد المتقدمة والنامية، تعالت الصيحات من أجل البحث عن حلول لهذا الموقف المتفجر وتبلورت في مجموعة استراتيجيات بديلة سنعود إلى الحديث عنها فيما بعد.

ثانياً: التكوين العمري وتباينه بين البلاد المتقدمة والنامية

وطالما كان حجم السكان يمثل عدد الأفراد في لحظة زمنية محددة وأن هؤلاء الأفراد يختلفون فيما بينهم من حيث الأعمار إلى فئات من هم أقل من سن العمل، ثم فئة من هم في سن العمل ثم من تجاوزوا سن العمل مثلا، وكان حجم السكان قد اختلف بين البلاد المتقدمة والنامية، فالمتوقع أن يكون هناك اختلاف فيما بينهم من حيث فئات العمر أو التكوين العمري وبالتالي نتوقع اختلافا في معدلات الإعتمادية ثم نتوقع نتائج متباينة على برامج التنمية في كل حالة.

فلقد لوحظ أن نسبة الشباب في البلاد المتقدمة منخفضة أكثر منها في البلاد النامية وهذا يرجع إلى الخصوبة المنخفضة أساسا في البلاد المتقدمة، كذلك ترتب على تناقص وفيات المواليد والأطفال في البلاد النامية، زيادة نسبة المعتمدين الصغار وذلك كلما كتب البقاء لهم.

فمع بقاء كل العوامل الأخرى ثابتة، فإن السكان الذين يضمون نسبة كبيرة من الأشخاص أقل أو أزيد من سن العمل، قد يصلون إلى إنتاجية أقل لكل فرد من السكان الذين يضمون نسبة أصغر من هؤلاء الأشخاص. وهذا يعني، أن مجموعة السكان الأولى مقارنة بمجموعة السكان الأخيرة لديها أفواه كثيرة وفي حاجة إلى غذاء بالنسبة لما توافر لديها من أيدي للعمل، وبرهن نموذج Coale على ما يمكن إن يتحقق من مكاسب نتيجة لتقليل حالة الاعتماد من خلال خفض الخصوبة.

وهذه النتائج يمكن توضيحها من خلال اقتباس حساباته حول معدلات الاعتمادية، بمعنى عدد الأشخاص الذين يقلون أو يزيدون على سن العمل([[357]](#footnote-357)). حسب ما يوضحه الجدول التالي:

**معدلات الاعتمادية**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **الفترة الزمنية** | **صفر** | **30** | **60** | **150** |
| **السكان** |
| سكان A | 87.5 | 96.0 | 97.4 | 103.2 |
| سكان B | 87.5 | 59.5 | 56.4 | 58.4 |

ولو بدأنا افتراضنا بإجمالي نسبة المعتمدين (من الصغار والكبار) ومقدارها 87.3 في مجموعة السكان A، فإن نسبة المعتمدين ستزيد خلال 30 عاما، وتصل إلى 96.0، مع الخصوبة الثابتة، بينما ستصل إلى 59.5 وتنخفض إلى حوالي 32 % في مجموعة السكان B وفي خلال 60 عاما تظل نسبة الاعتماد في السكان A عند حوالي نفس المستوى (97) ولكن ينخفض السكان B أكثر ويصلوا إلى 56.8 ويشير (كول) إلى إن الفروق في الإعتمادية تصل إلى حد أقصى خلال حوالي 40 سنة وتظل ثابتة بعد ذلك([[358]](#footnote-358)).

ويشكل الصغار النسبة الكبرى من المعتمدين في نقطة البدء في كلي المجموعتين من السكان (A, B) أكثر من الكبار، بالرغم من أن نسبة الكبار تزيد مع الخصوبة المنخفضة في مجموعة السكان B. ففي نقطة البداية. وفي كلى المجموعتين من السكان (A, B) تصل نسبة الأشخاص من فئة العمر أقل من 15 إلى43% وخلال 30 عاماً، على أية حال، وبينما يستمر الأشخاص أقل من 15 عاما يكونون 45.8% من السكان A فإنهم يشكلون فقط 32.8 % من السكان B، وفي خلال 60 عاما، وعندما يشكل المعتمدون الصغار 46.8 % من السكان A، فإنهم يتناقصون إلى حوالي 29% فقط في السكان B، ولا يزيد الانخفاض ذو الدلالة في المعتمدين الصغار في السكان B فقط من نصيب الفرد من النتائج كما قد أشرنا، وإنما يؤدي إلى مكاسب أخرى ممكنة اذا انخفضت الخصوبة.

ومع تساوي كل الظروف الأخرى، تجعل النسبة المتناقصة من الصغار من الممكن زيادة استثمار المدخرات النادرة نسبيا في البلاد النامية وتوجيهها إلى قنوات إنتاجية وبأسلوب مباشر أكثر من توجيهها للاستثمار الاجتماعي اللازم لتربية الصغار، حتى ولو أن مثل هذه الاستثمارات قد ينظر إليها باعتبارها استثمارا في رأس المال البشري، وأكثر من ذلك وبين مجموعة أخرى من العوامل يميل الانخفاض في نسبة الصغار إلى زيادة الاستثمار الممكن لكل طفل من أجل التعليم واكتساب المهارة وهو استثمار في الموارد البشرية ضروري لتحسين نوعية السكان.

وفي النهاية وكما لاحظ كول، يمكن للبلد ذات الخصوبة العالية وبإنقاص خصوبتها، إن تحقق كسبا ضخما في زيادة المحتمل من نصيب الفرد من المنتج فقط مرة. واحدة، ويمكن أن يحدث هذا نتيجة للانخفاض الأولي في معدل المواليد، بينما تنخفض نسبة الصغار، فإن نسبة الأشخاص في عمر العمل لا تتأثر، وهذا معناه، انه إذا اعتبرنا عمر الدخول إلى القوة العاملة 16 سنة، فيحتاج الأمر إلى 16 سنة وبعدها يبدأ الانخفاض في معدل المواليد قبل أن يبدأ الانخفاض في القوة العاملة، ولذلك يوجد هناك انخفاض كبير نسبيا في نسبة المعتمدين الصغار في علاقتهم بالقوة العاملة فقط خلال الجيل الأول من انخفاض الخصوبة([[359]](#footnote-359)).

ويوضح التحليل السابق أن التكوين العمري للسكان في البلاد المتقدمة يختلف عن نظيره في البلاد النامية، حيث تزيد نسبة الصغار ومن هم في سن أقل من سن العمل من المعتمدين في البلاد النامية عنه في البلاد المتقدمة، حيث لوحظ أن عدد الأطفال ما بين 5 - 14 سنة مبدئيا هي الفترة الزمنية التي تعرف بفترة التعليم الأولى والإبتدائي والإعدادي قد تزيد بمعدل 66 % في البلاد النامية، وذلك بالمقارنة بنظيره في البلاد المتقدمة الذي بلغ 35 % فقط، ومن ناحية أخرى لوحظ انخفاض إجمالي الناتج الفردي في البلاد النامية وانخفاض مستوى الإنتاج، وزيادة عدد الأفواه التي تحتاج إلى غذاء وقلة فرص الاستثمار الإنتاجي وضالة فرص التعليم واكتساب المهارات، بينما كان تناقص من هم في أقل من سن العمل في البلاد المتقدمة، تقابله زيادة الاستثمار الإنتاجي، والاستثمار في الموارد البشرية، وزيادة فرص التعليم واكتساب المهارات، الأمر الذي كان من نتيجته تزايد الهوة بين البلاد المتقدمة والنامية([[360]](#footnote-360)) من ناحية أخرى.

ثالثاً: توزيع السكان بين الريف والحضر في العالم

وفي كل أرجاء العالم أو البلاد المتقدمة وكذلك البلاد النامية أدى التركيز المتزايد للسكان في مجموعات حضرية كبيرة فضلا عن تيارات الهجرة المصاحبة لذلك إلى ظهور مشكلات شديدة - بيئية وطبيعية وشخصية واجتماعية واقتصادية وحكومية، إذ تعتبر صور البؤس الإنساني الناجمة عن المعدلات المتعجلة للتحضر أكثر وضوحا في البلاد النامية، بسبب الظروف الأكثر شدة للحياة ذات الصلة بالفقر والمعدلات الأكثر سرعة للتحضر والهجرة الداخلية.

وبرغم أن البشرية وما يتصل بها قد مضى عليها أكثر من 4 ملايين عام على سطح الأرض، فإن التحضر بمعنى ظهور التجمعات السكانية الكبيرة والتي يطلق عليها اسم المدن، يعتبر حديثا في شأنه نسبيا، ولقد كشفت النتائج الأركيولوجية عن قرى في العصر الحجري وجدت منذ 10.000 عاما مضت والتي يندر أن يزيد سكانها على مجموعات من «50» أو «100» منزل([[361]](#footnote-361)).

ومن بين متطلبات المعيشة في تجمعات يمكن أن نذكر التطور في التكنولوجيا من ناحية، والتنظيم الاجتماعي من ناحية أخرى، ومثل هذه التطورات لم تكن متاحة بالقدر الذي يساهم في وجود التجمعات التي يمكن إن يطلق عليها الحضر حتى منذ عام 5000 إلى عام 3500 ق. م وأكثر من ذلك، فإن التطورات التكنولوجية والتنظيمية الاجتماعية لم تكن متاحة لتكوين مدينة يزيد عددها على 1000.000 حتى وقت حديث عند اليونان والرومان، أو حتى لتكوين مدينة تضم مليونا واحداً أو أكثر من السكان حتى القرن التاسع عشر تقريبا، وفي عام 1800 كان هناك ما يقل عن 3% من سكان العالم يعيشون في أماكن حضرية، وبعد ذلك بقرن، ظلت الحضرية تمثل أقل من %10 وفي عام 1970م، وقدرت الأمم المتحدة الحضرية في العالم بحوالي 37%، من بينها %66 في البلاد المتقدمة، و25% في البلاد النامية وتوقعت الأمم المتحدة مع نهاية القرن أن يعيش حوالي نصف سكان العالم في أماكن حضرية، منهم أكثر من 80% في بلاد العالم المتقدمة، وأكثر من 40% في البلاد النامية، هذا وقد تزايد التحضر في العالم ما بين عامي 1970م - 2000 حسب توقعات الأمم المتحدة، بمعدل 2.8 % سنويا. وزاد التحضر في البلاد النامية بحوالي 3.8% سنويا، وبلغ معدل النمو ثلاث مرات ضعف الزيادة في البلاد المتقدمة، بمعدل 1.4 % سنويا، وبينما يستوعب النمو الخضري في العالم ككل 66% من إجمالي نمو سكان العالم، فإنه يستوعب في البلاد النامية حوالي 58 % من إجمالي نمو هذه البلاد، وفي البلاد المتقدمة، سوف يفوق النمو الخضري إجمالي نمو السكان، بمعنى أن الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية سوف يستمر لدرجة أن السكان الريفيين سوف يتناقصون فعلا خلال مدة ثلاثين عاما وحتى نهاية القرن الماضي([[362]](#footnote-362)).

وفي الوقت الحاضر، لا يتوفر للنسبة الكبيرة من السكان الحضرية في البلاد النامية أية أسباب الراحة الحضرية، مثل المياه النقية وشبكة المجاري ووسائل النقل العامة والإسكان، ومع هذه الظروف فإنه من الصعب أن نفكر في المشكلات التي قد تواجهها البلاد النامية، كلما تزايد سكانها، وكما هو متوقع من خلال أقل من جيل بشري واحد، وبين عامي 1970م – 2000م. توقعت الأمم المتحدة أن السكان الحضريين في البلاد النامية يمكن أن يزيدوا من 632 مليون إلى 2 بليون. ومع حلول عام 2000م، وبالرغم من أن البلاد المتقدمة تكون أكثر حضرية من البلاد النامية، فإن عدد السكان في المناطق الحضرية بالبلاد النامية، قد يزيدون مرتين على السكان في البلاد المتقدمة، (2) بليون في مقابل (1.1) مليون.

1. نمو سكان الريف

ولا ينبغي تفسير التأكيد على الحضرية هنا على أنه يعني أن نمو السكان الريفيين قد يكون أقل أو يثير مشكلات قليلة نسبياً بينما كان من المتوقع أن يزيد سكان الخضر في العالم من عام 1970م حتى عام 2000 بحوالي 1.8 مليون شخص، كان من المتوقع أن يزيد سكان المناطق الريفية في العالم بحوالي 890 مليون، وهو رقم ضخم. وبينما المتوقع أن يزداد سكان الحضر في البلاد النامية بحوالي 1.4 مليون، فإن سكان الريف سوف يزيدون في نفس الوقت بأكثر من (1) بليون. وفي البلاد المتقدمة، وبينما المتوقع أن يزداد سكان الحضر بحوالي 390 مليون ويتوقع أن يتناقض سكان الريف بأكثر من 11 بليون فسوف لا يزال نمو سكان الريف مابين 2000م - 1970م وطبقاً لتوقعات الأمم المتحدة يزيد على 4. من اجمالي نمو السكان في البلاد النامية ([[363]](#footnote-363)).

وسيكون نمو سكان الريف في البلاد النامية تحدياً خطيراً للجهود التي تهدف إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي، وكذلك الجهود التي تعمل على رفع مستويات المعيشة.

وهكذا، فالتأكيد الذي أعطي للتحضر، يعني التقليل من شأن أثر النمو الريفي، غير أن التركيز على الطريقة التي يكون فيها للحضرية مضامين خاصة أو نتائج على التغير الاجتماعي والتنمية الاقتصادية هو الذي يثير اهتمامنا.

1. التحضر والتنمية في البلاد المتقدمة والنامية

تختلف العلاقة بين التحضر والتنمية الاجتماعية والاقتصادية كلية في البلاد المتقدمة والنامية. ففي البلاد المتقدمة كان التحضر سابقاً ومتساوياً مع التنمية الاقتصادية. وكان السكان قد نزحوا من المناطق الريفية النائية بتأثير الأجور المرتفعة والمرتبات والمستويات العليا في المعيشة التي أتاحتها الانتاجية الضخمة في المدن.

وبينما ظهرت المراكز الحضرية في البلاد النامية نتيجة لسيادة وتأثير قوة مختلفة تماماً. إذ تتميز البلاد النامية بوجود المدن الرئيسية Primate والضخمة على نحو غير متناسب، والتي لا تشبه المدن الكبرى في البلاد المتقدمة، والتي لم تكن محصلة للتنمية الاقتصادية القومية، مثل تلك التي تنتمي إلى النظم الاقتصادية الضخمة، وكانت وظيفتها القيام بدور المركز التجاري. وهذه المدن الرئيسية كانت تسمح بعلاقات متبادلة بين البلد الآم وبين المستعمر. ولقد بلغت هذه المدن حجماً ضخماً بدون أن يصاحب ذلك تنمية اقتصادية قومية. وفي الحقيقة ومع انتكاسة الأمبير ليالية بعد الحرب العالمية الثانية، والتمزق المصاحب في العلاقات الاقتصادية، ترك الكثير من هذه المدن الرئيسية بدون قواعد اقتصادية أساسية، ولا يزال الكثير من مثل هذه المدن في انتظار التنمية الاقتصادية لكي تكفل هذا الحجم من سكانها الحاليين. وبهذا المعنى. وبدون مضامين معياريه قد يقال أن البلاد النامية تمر بحالة نمو حضري متزايد([[364]](#footnote-364)).

وباختصار يعتبر الحجم الحالي للمدن الرئيسية في البلاد النامية وجزئياً نتاج لما ورثته من الاستعمار، أكثر منه محصلة للتنمية الاقتصادية القومية، وفقاً للأحداث التي سنناقشها فيما يلي:

فلقد كان العامل الثاني الذي أدى بالبلاد النامية إلى أن تتخم بالسكان الحضريين ما كانت تعانيه المناطق الريفية من اضطرابات، أكثر منه بحثاً عن التقدم الاقتصادي. وكان عدم توفر الأمن راجع إلى حملات الغزو وجهود التحرر خلال الحرب العالمية الثانية، وإلى الاضطراب الداخلي بعد نهاية الحكم الاستعماري ونضال المستعمرات من أجل تحقيق الوحدة والوعي – تلك الأهداف التي كان يحول دونها عدم تجانس السكان والتمسك بالوضع التقليدي وسوف نناقش هذا الموضوع فيما بعد.

ولا يزال هناك عامل آخر له أهمية يكمن وراء حركة الهجرة من الريف إلى الحضر في البلاد النامية لم يظهر في البلاد المتقدمة، يتمثل في الانخفاض السريع في معدل الوفيات الذي أشرنا إليه سلفاً. فلقد ترتب على انخفاض معدلات الوفيات نتيجة للتأثيرات الخارجية معدلات نمو عالية غير مسبوقة ثم تضخم السكان لدرجة لم تعد الأراضي قادرة على اعالتهم، بقدر ما كانت تميل إلى دفعهم بعيداً نحو الأماكن الحضرية ويمكن النظر إلى هذا النوع من الهجرة باعتباره تحولاً أو نقلاً للفقر من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، أكثر منه انتقالاً نحو مستويات عليا في المعيشة. وحتى مع بعض الزيادة في الانتاجية الحدية والدخل الذي قد يحدث مع هذا التنقل، فإن التغير من عامل غير مستقر، لا يملك شيئاً إلى قائم بتشغيل سيارة أجرة أو سيارة نقل صغيرة في المدينة، تغير لا يمثل كسباً ذا مغزى في مستوى المعيشة ([[365]](#footnote-365))

وكما أن العوامل المرتبطة بالحضرية تختلف في طبيعتها بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية، فكذلك تختلف نتائج عملية التحضر في المجموعتين من البلاد. فلقد أحدث التحضر في البلاد المتقدمة تغيرات عميقة تتضح وجلاء في طريقة الحياة والتفاعل وفي طبيعة العلاقات غير الشخصية وفي الضبط الاجتماعي وفي الاتجاهات والقيم، وفي النظم الاجتماعية، بما في ذلك الأسرة والكنيسة، وفي ظهور البيروقراطية، وفي الاستقلال المتزايد والاقتصاد المالي، والنظام الاجتماعي، وفي دور الحكومة. كما صاحبت الحضرية كطريقة في الحياة مجموعة من المشكلات الجديدة مثل تلك المرتبطة بالبيئة واستنفاذ الموارد وتلوث المياه والهواء والضوضاء والمناطق المختلفة وإحياء الأقليات في المدينة، ودوران السكان والسلع بما في ذلك ازدحام المواصلات والأزمات التي تصاحب الناس في ذهابهم وعودتهم، والتعليم غير الكافي، والتسهيلات الصحية والتعليمية والترفيهية، والتفكك الاجتماعي والشخصي الذي يتضح في الانحراف، والجريمة وإدمان الكحوليات والمخدرات وتفكك الأسرة والبطالة، ونقص فرص الاستخدام والفقر واستغلال المستهلك وتشغيل الأطفال والنساء ومشكلات السياسة والحكومة، بما في ذلك العلاقات بين الحكومات على المستويات المختلفة القومية والاقليمية والمحلية، والفساد الحكومي ومصادر الدخل الحكومي والضرائب والمشكلات العامة التي تواجه المحافظات. ولا يمكن أن نتناول هنا إلا القليل فقط من جوانب الحضرية كطريقة في الحياة في البلاد المتقدمة.

ومن بين التغيرات الجوهرية التي أحدثتها المعيشة الحضرية في البلاد المتقدمة، تلك التي قد نشأت عن الزيادة الضخمة في التفاعل الإنساني الممكن.

فلقد تحول المجتمع المحلي الصغير في الموقف السابق على الحضرية إلى مجتمع جماهيري Mass Society يقوم على الاتصالات الثانوية، وعلاقات المنفعة والضبط الاجتماعي الرسمي والقانون، وحتى النظام الاجتماعي الأساسي ونقصد الأسرة، قد مرت بتغيرات كبيرة في الواقع الحضري، ومالت إلى أن تأخذ شكل النواة، بعد أن كانت ممتدة سابقاً، وكذلك حققت الإقامة المستقلة، كما طرأت على وظائفها تغيرات كبيرة سواء بالفقد أو بالضعف([[366]](#footnote-366)).

ومن بين التغيرات العميقة التي واكبت الحياة الحضرية في البلاد المتقدمة نذكر الأدوار المتغيرة للزوج والزوجة، والآباء والأطفال والأخوات والأقارب مع بعضهم الأخر. ومن بين المسائل ذات الأهمية المتزايدة الدور المتغير للمرأة من وظائف الزوجة والأم ومديرة المنزل والتي كانت محددة نسبياً، إلى دخول النساء إلى كل جوانب مجالات الحياة التي كانت قد استبعدت منها سابقاً.

وقد يقال في الحقيقة، أن التغير في دور المرأة يتمثل في عملية التغير من كائن أنثوي إلى كائن أنساني. ومن الأمور ذات الأهمية المتزايدة يمكن أن نذكر المشاركة المتزايدة للمرأة في القوة العاملة، بما في ذلك المرأة المتزوجة وأيضاً تلك التي لها أبناء أو التي ليس لها أبناء وفي النهاية، وأيضاً من الأمور الجوهرية تطور العقلية الحضرية Urban mentality وهي تتضمن تغيراً اساسياً في الاهتمام العام أو التوجه Orientation وبدلاً من الاعتقاد في أن القوى فوق الطبيعية تلعب دوراً في مصير البشرية، ظهرت وجهة النظر التي تعتقد أن مصير البشرية يكمن اساساً في داخل الكائنات البشرية ذاتها من خلال المعرفة وتطبيقاتها.

وهذه المتغيرات وغيرها كثير مما يصاحب التحضر كطريقة في الحياة، قد حدث تقريباً في العالم الغربي وفي البلاد المتقدمة عموماً. وهي تغيرات لم تكن واضحة أساساً وبنفس المستوى في المناطق الحضرية داخل البلاد المتقدمة في تحقيق زيادة ضخمة في التفاعل الاجتماعي الممكن الذي زاد من حجم السكان وكثافتهم نتيجة لذلك. وفي البلاد النامية، وبرغم وجود احتمالات مماثلة، إلا أنها لم تتحقق لأنه برغم أن حجم السكان والكثافة المتوفرة في البلاد النامية إلا أن التفاعل الاجتماعي عموماً كان محصوراً إلى حد كبير داخل أقسام متباينة من المدينة تعد معزولة نسبياً عن غيرها نتيجة اللتجانس في العنصر أو السلالة، والدين واللغة أو النشاط المهني. وفي ظل ظروف العزلة النسبية هذه بمعنى الاتصالات الاجتماعية المحدودة والتفاعلات قد تستمر النظم التقليدية والعادات والمعتقدات وأنماط السلوك في مقاومة التغير، ولذلك فهي تعمل فعلاً على إعاقة التنمية([[367]](#footnote-367)).

ولعل أكثر المشكلات الحضرية إلحاحاً في البلاد النامية تلك التي تتضح بين القادمين الجدد إلى المناطق الحضرية أو المهاجرين الداخليين فلقد اعتاد هؤلاء القادمون على إن يقطنوا في أماكن المعيشة الرخيصة والتي تقل الرغبة فيها والتي غالباً ما تأخذ صورة تجمعات من الأكواخ. إذ تعيش كل الأسرة في الحي عموماً في كوخ مصنوع من الصفيح أو خشب الصناديق بدون مياه جارية، ومجار أو أي حد أدنى أخر من وسائل الراحة الحضرية. ونجد أن المهاجرين الداخليين، الذين ينحدرون عادة من المناطق الريفية أو القرى الصغيرة، بطبيعتهم غير معدين كلية للحياة الحضرية فينقصهم التعليم والمهارة المهنية، أو حتى الألفة بالمال وبأقسام الزمن.

كما تواجه المنطقة التي يقصدها المهاجر الداخلي كثيراً من المشكلات الصعبة، هذا فضلاً عن أن التيارات الهجرة تأثيرات كبيرة على المناطق الأصلية التي وفدوا منها، كما أن لها نتائج على المناطق التي هاجروا إليها. والمهاجرون يمتازون بأنهم منتقون من ناحية العمر، والنوع والتعليم والمهنة وغير ذلك من الخصائص السكانية، ولذلك فإنهم يغيرون لدرجة كبيرة من التكوين السكاني لكل من منطقتهم الأصلية والمنطقة التي هاجروا إليها([[368]](#footnote-368)).

وتؤثر الحضرية والهجرة الداخلية في التنمية بشكل حيوي من خلال عدد من الطرق، كما تثير مشكلات صعبة أمام الحكومات تتعلق بتنمية كلا المنطقتين الريفية والحضرية، واتخاذ قرارات صعبة في توزيع الموارد النادرة عليها.

كما تواجه حكومات البلاد النامية أيضاً مشكلات صعبة بالنسبة لتركيز ميزانيات التنمية وبرامجها داخل القطاعات الحضرية، وهل ينبغي أن توجه ميزانيات التصنيع إلى المدن الرئيسية، والتي يتاح لها العمل بوفرة، أم نحو المناطق الحضرية الصغيرة لتقليل عدم التوازن في التوزيع الحضري للسكان؟ وكم من الاهتمام يجب أن يوجه نحو المناطق المتخلفة من خلال إيجاد مقاييس للنمو الحضري، وهل ينبغي بذل الجهد لتحقيق نمط التوزيع الحضري للسكان والمعروف بالنمط الهرمي([[369]](#footnote-369)).

وهناك كذلك سؤال جوهري يرتبط بمعدل النمو الخضري ذاته، فلقد حاولت الكثير من البلاد النامية، وبسبب مشكلات صعبة كثيرة في المناطق الحضرية بها، أن تقلل من معدلات النمو الخضري أو توقف النمو الخضري كلية. ولكن تدلنا شواهد التاريخ في البلاد المتقدمة على أنه لا يمكن مقاومة النمو الخضري أو تغيير مجراه وهكذا، باءت الجهود نحو تقليل النمو الخضري في البلاد النامية بالفشل ككل. ولقد أصبح من المعترف به، على أية حال، أن الجهود نحو إعاقة النمو الخضري ليست فقط عميقة، وإنما أيضا هي جهود مضادة لكل ما هو مثمر ولأنه برغم المشكلات التي يسبب التحضر في وجودها، إلا أنه يعد مطلبا ضروريا أكثر منه قيداً على التنمية ولذلك هناك حاجة إلى فهم أفضل للنمو الخضري أو تنمية أو تطوير استراتيجيات ملائمة لتوجيهه، وللتعامل مع المشكلات التي تصاحبه.

رابعاً: التباين السكاني والصراع الدولي

لقد عمل التقدم التكنولوجي لوسائل الاتصال والنقل على الزيادة الهائلة في الاتصال الاجتماعي والتفاعل بين الشعوب ذات الخلفيات المتباينة والمختلفة في الثقافة واللغة والدين والنسق القيمي، والعنصر والسلالة وأسلوب الحياة. ولقد ساهمت الهجرة الداخلية والدولية وما صاحبها من خليط سكاني كبير في الأمم والمناطق والمحليات في إحداث نوع من عدم التجانس السكاني. ولقد صاحب هذا التباين السكاني، في كل أرجاء العالم شكلاً للتدرج الاجتماعي يؤكد تدهور مكانة جماعة الأقليات التي صاحبها عموماً مكانة اجتماعية واقتصادية دنيا وفرصاً سياسية أقل ([[370]](#footnote-370)).

وحتى في الفترات القديمة، كما في روما، قد ترتب التباين السكاني على الغزو العسكري وكذلك على تدفق هجرة السكان. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، كان تباين السكان يصاحبه على نحو متزايد الكثير من الاحتكاكات والصراع الواضح. ويعتبر الصراع الاجتماعي أمراً واضحاً بجلاء في كل أرجاء العالم ويظهر بصورة كثيرة. والأمثلة على ذلك تتمثل في الصراعات في ايرلندا الشمالية وفي ما كانت عليه باكستان. وفي إفريقيا يمكن أن نقدم الأمثلة من خلال الصراع في نيجيريا الذي يشمل البافرانز وفي صراعات قبلية أخرى، وفي آسيا التوتر بين ماليزيا والصين، وفي الشرق الأوسط، الصراع الدائر بين المسلمين والمسيحيين في لبنان والتوترات ما بين البيض والسود، ليس فقط في اتحاد جنوب أفريقيا وروديسيا، وإنما أيضاً في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. ونجد حالياً التوترات بين الكنديين من أصل فرنسي وغيرهم من اصل المنجليزي. وتشتمل هذه القائمة بالطبع، على مناطق التوتر والصراع داخل الأمم والذي ينشا عن مصادر التمايز العرقية والسلالية واللغوية والدينية وغيرها، والذي صاحبه عدم المساواة في الفرص ومن ثم في المكانة الاجتماعية والاقتصادية. وعلى البشرية أن تجد الحلول المرضية لتحقيق فرص متساوية وتعمل على رفع المكانة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مجموعة هذه المجتمعات.

وذلك لان التوترات والصراعات المصاحبة للتباين السكاني قد تساهم إلى درجة كبيرة في إعاقة التنمية. ففي البلاد النامية بخاصة حيث يزداد التباين السكاني من خلال الارتباط الوثيق بالقبيلة أو الدين مثلاً والذي يهدد الوحدة القومية ويحول دون تحقيق الاتفاق على الأهداف والأسلوب التعاوني. وفي الحقيقة، وعلى المدى القصير، على الأقل، قد يعوق التحضر السريع والصراع الاجتماعي الناشئ عن التباين السكاني جهود التنمية بدرجة تفوق قدرة الخصوبة العالية والنمو السكاني السريع على إعاقة التنمية ([[371]](#footnote-371)).

خامساً: القوة العاملة والبطالة في العالم

القوة العاملة والتنمية في البلاد المتقدمة والنامية

تمثل القوة العاملة لأية أمة القطاع الرئيسي من السكان ذي التأثير الحاسم في التنمية وقد حددت القوة العاملة، طبقاً للاستعمال الدولي لهذه الكلمة، في الأشخاص الذين يزيدون على الحد الأدنى للعمر والذين يعملون في مقابل أجر أو ربح أو الذين يبحثون عن عمل. وتمثل الـ 10 سنوات الأولى حد أدنى للعمر في البلاد النامية، ينما يتمثل هذا الحد في البلاد المتقدمة فيما يزيد على السن الذي يعد فيه الالتحاق بالمدرسة إلزامياً (16 سنة). ويشتمل العمل لقاء أجر أو ربح على العمل في الأسرة بدون مقابل، والعمل لتزويد السوق بالسلع والخدمات، ولكن يستبعد من هذا العمل المنزلي وبخاصة أعمال الطبخ والتنظيف والكنس التي تؤدي بدون مقابل. ويعتبر حجم وتكوين القوة العاملة مؤشراً على ثلاثة عوامل رئيسية ونتيجة لها في الوقت نفسه، هي حجم وتكوين السكان وبخاصة التكوين العمري للسكان والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحدد المشاركة في قوة العمل. ومن أهم العوامل الأخيرة يمكن أن نذكر التجديدات الثقافية المتباينة للنوع والأدوار العمرية فيما يتعلق بنشاط قوة العمل، ولهذه التحديدات الثقافية قيمة خاصة في تحديد معدلات المشاركة في قوة العمل للنساء ([[372]](#footnote-372)).

ويتحدد معدل النشاط الخام (نسبة السكان الذين يفوقون الحد الأدنى من العمر والذين يدخلون في قوة العمل من خلال ثلاثة مكونات مشاركة كل من الذكور والإناث في قوة العمل وفقاً للتكوين العمري والنوعي للسكان ككل. ولقد كشف ديوراند Durand في تحليله المقارن لبيانات التعدادات العالمية خلال العشرين عاما من عام 1946م حتى عام 1966م عن نمط يأخذ شكل حرف U المعدل النشاط الخام طبقاً المستوى التنمية.

وأوضح تحليل أنماط التغيرات ما بين التعدادات أن هناك تناقصاً في معدلات النشاط وكانت سرعة الانخفاض ترتبط عكسياً بمستوى التنمية علماً بأن معدل الانخفاض كانت تحكمه عدة عوامل أخرى غير مستوى التنمية بمفرده. ويوضح تحليل ديوراند أيضاً، أنه مع بقاء عامل العمر ثابتاً انخفضت مشاركة الذكور في قوة العمل كلما ارتفعت مستويات التنمية، بينما تتبع مشاركة الإناث نمطاً يمثل شكل حرف U حيث تزيد مشاركتهن في البلاد النامية وتنخفض في المستوى المتوسط للتنمية، ثم يعود للارتفاع مرة ثانية مع المستويات العليا للتنمية. وكان (ديوراند) يرد حوالي نصف الانخفاض في معدلات النشاط الخام إلى المشاركة المتناقصة للذكور ويرد معظم الباقي إلى التغيرات في بناء السكان([[373]](#footnote-373)).

وقامت منظمة العمل الدولية بمقارنة بيانات القوة العاملة في العالم، خاصة البلاد المتقدمة والبلاد النامية فيما بين الأعوام 1950م - 1970م، ووضعت نموذجاً لتوقع السكان حتى عام 2000.

وتوضح الشواهد أنه في عام 1970م قد بلغ معدل النشاط الخام للعالم بالنسبة للنوعين معاً 41.8 %، وأن المعدل في البلاد المتقدمة قد بلغ 45 %، وكان يفوق المعدل في البلاد النامية الذي بلغ 40.4 % وكان معدل مشاركة القوة العاملة النوعي حسب العمر بالنسبة للذكور في البلاد النامية أعلى منه في البلاد المتقدمة خاصة فئة العمر أقل من 20 وأعلى من 55 سنة وكان معدل مشاركة القوة العاملة للإناث، عالياً في البلاد النامية عنه في البلاد المتقدمة بالنسبة للأشخاص الذي يزيدون عن 15 سنة ولكنه كان نفسه في فئة العمر 15 - 19 سنة، ويقل عن المشاركة في فئة العمر ما بين 20 إلى 44 سنة، ثم يزيدون ويرتفع في فئة العمر أعلى من 45 سنة.

وعموماً فإن الشيء البارز في المقارنة بين البلاد المتقدمة والنامية فيما يتعلق بمعدلات المشاركة النوعية حسب العمر، هو النشاط المنخفض لكل من الذكور والإناث في البلاد المتقدمة، عند مستوى العمر الصغير بسبب الالتحاق بالمدارس، ومعدلات المشاركة المنخفضة في البلاد المتقدمة لكلا النوعين من الأعمار الأعلى أو أكثر بسبب الرغبة في التقاعد.

وتمثل النسبة العالية للعمالة في البلاد النامية خاصة في الزراعة أيضاً عاملاً في تحليل نشاط قوة العمل المتزايد لكلي النوعين في فئة العمر 55 عاماً ما يزيد عليها في هذه البلاد إذ من السهل مع هذا العمر أن يستمر نشاط العمل في الزراعة عنه في الصناعة([[374]](#footnote-374)).

وتوضح الشواهد أيضاً أنه في عام 1970م كانت حوالي نصف قوة العمل في العالم ككل، تتركز في الزراعة (51%) وأكثر من الربع تشارك في الخدمات وأكثر من الخمس تشتغل بالصناعة وكانت نسبة كبيرة من قوة العمل في البلاد النامية تعمل في الزراعة حيث بلغت 66.6 % في مقابل 18.3 % في البلاد المتقدمة. وكانت نسبة العاملين في الصناعة في البلاد المتقدمة تزيد (2.4) مرة عنها في البلاد النامية بنسبة 37.6 % في مقابل 15.9 %، كما تفوق نسبة العاملين في الخدمات في البلاد المتقدمة (2.5) مرة نظيرتها في البلاد النامية، بنسبة 44.1 % في مقابل 17.5 % وينطبق نفس النمط العام المتباين على قوة العمل طبقاً للنوع، وكانت العمالة الزراعية للنساء أكبر منها بالنسبة للرجال.

وإذا نظرنا إلى توقعات مكتب منظمة العمل الدولية للقوة العاملة حتى عام 2000 نلاحظ أنه سوف تزيد قوة العمل العالمية بنسبة 69% من 1.509 بليون إلى 2.546 بليون أو بمعدل يزيد على (1) بليون وسيضاف من بين هذه الزيادة (886) مليون إلى قوة العمل في البلاد النامية بنسبة 86 % من إجمالي الزيادة وتشكل هذه الزيادة في العمل تحدياً رئيسياً أمام البلاد النامية في جهودها لتحقيق التنمية الكافية وتوفير الوظائف وفرص العمل القوة العمل المتضاعفة غالباً بها([[375]](#footnote-375)).

وسيكون هناك من إجمالي الزيادة في قوة العمل (688) مليون أو 66 % من الذكور، و( 349) مليون أو حوالي 34 % من الإناث. وهكذا، بينما كانت عمالة الذكور تتزايد بمعدل 70% في فترة 30 عاماً، فسوف تتزايد عمالة النساء بمعدل 66 % وسوف تتزايد عمالة الذكور في البلاد النامية بحوالي 66 مليون. او بمعدل 86 %، وتشكل 99% من إجمالي زيادة عمالة الذكور في العالم. كما سوف تزيد عمالة النساء في هذه البلاد بحوالي 281 مليون، أو بمعدل 84 % وتشكل 81 % من اجمالي زيادة عمالة النساء في العالم. وفي البلاد المتقدمة سوف تزيد عمالة الذكور عنها في البلاد النامية 86 % في مقابل 25%، وبينما ستزيد عمالة الإناث في البلاد المتقدمة بحوالي 2.4 مرات %84 في مقابل 35.

وفيما يتعلق بتوقع استمرار الاختلاف بين معدلات مشاركة قوة العمل النوعية حسب العمر في البلاد لوحظ أنه كان معدل نشاط الأشخاص ما بين (10 - 14) عاماً في البلاد النامية في عام 1970م يزيد عشر مرات عنه في البلاد المتقدمة (18.2 % مقابل 1.8 %) فسوف يتناقص هذا الاختلاف مع حلول عام 2000 ليصل إلى 7.5 مرات وبالمثل كما لوحظ انه بينما كان معدل المشاركة للأشخاص في فئة العمر (15 - 19) سنة في عام 1970م في البلاد النامية قد وصل إلى 17 % ويزيد عن المعدل في البلاد المتقدمة، فمن المتوقع أن يصل إلى 8% فقط في عام 2000 وهكذا، تفترض توقعات منظمة العمل الدولية حدوث بعض الزيادة في الالتحاق بالمدارس في البلاد النامية تحد من المشاركة في القوة العاملة في عام 2000، ولكنها ليست كافية لخفض الهوة بين البلاد النامية والمتقدمة ([[376]](#footnote-376)).

البطالة والتنمية في البلاد المتقدمة والنامية

تشير البطالة إلى الحالة التي يجتهد فيها الإفراد القادرون والراغبون في العمل ويجدون في السعي نحو البحث عن فرص العمل ولكنهم لا يستطيعون التوصل إلى هذه الفرص([[377]](#footnote-377)). وتمثل البطالة ظاهرة عالمية لها شواهدها في دول العالم المتقدم وأسبابها الخاصة بها، وكذلك لها معدلاتها وعواملها المغايرة أيضاً في دول العالم النامي الأمر الذي أثار الدوائر العلمية نحو ضرورة الاهتمام بفهم هذه الظاهرة، ومحاولة وضع الحلول المناسبة لها. ولقد ظهر للبطالة أنواع متعددة، وأمكن الكشف عن تكوين للبطالة ونتائج اجتماعية واقتصادية متباينة هذه الظاهرة.

وكان لابد لهذه الجهود أن تقف على طبيعة البطالة تتحسن نتائجها المختلفة قبل بذل أي جهد فعال في سبيل الحد من هذه النتائج.

وتمثل الجهود التي ظهرت في نطاق تصنيف البطالة - خطوة جوهرية في طريق التعرف على طبيعة ظاهرة البطالة، ونستطيع أن نحصر تلك الجهود التي عنيت بتصنيف البطالة في محاولتين اثنتين على الأقل الأولى تصنيف البطالة إلى ما يعرف باسم البطالة السافرة، وتلك التي تعرف باسم البطالة المقنعة Disguised Unemployment.

وتعرف البطالة المقنعة بالحالة التي تكون فيها الإنتاجية الحدية للعمل الزراعي مساوية صفر، وأن الناتج الكلي لن يتغير إذا تم سحب الفائض من العمل الزراعي مع افتراض ثبات الظروف الأخرى للعمل على حالتها. ولتوضيح هذا النوع من البطالة يمكن القول أن البطالة المقنعة تعني وجود نسبة من القوة العاملة إنتاجيتها الحدية صفر أو سالبة في قطاع معين من الاقتصاد القومي، وبالتالي فإن سحب هذه النسبة إلى قطاعات أخرى لن ينخفض معه حجم الإنتاج هذا مع افتراض عدم حدوث تغيرات جوهرية أخرى في عناصر الإنتاج الباقية([[378]](#footnote-378)).

أما المحاولة الثانية في تصنيف أنواع البطالة، فإنها تفترض أن هناك انواع ثلاثة موسمية، ودروية، وبنائية تؤثر في إحداث فجوة بين مجموع الطلب على العمل، وبين حجم القوى العاملة، يترتب عليها حدوث أنواع مختلفة من البطالة الموسمية، والدورية والبنائية. ويقصد بالبطالة الموسمية Seasonal تلك الحالات من البطالة التي تحدث بمعدل يتذبذب مع اختلاف فصول السنة، وهو نمط من البطالة لا يستمر على مدار السنة. بمعنى أنها تستغرق فرصة العمل المناسبة لمهنة الشخص بعض فصول السنة دون غيرها. ويرتبط بهذا النوع من البطالة نوع آخر يعرف باسم البطالة الاحتكاكية Frictional، ويمثل أولئك الأشخاص الذين تتاثر مهارتهم في العمل بمتغيرات دينامية خاصة التغيرات في أساليب العمل وتكنولوجية نظام الإنتاج، كأن يترتب على الأخذ بالآلية تخلف مهارات معينة وقلة الحاجة إليها، وقد يظل الأشخاص الذين يعانون البطالة نتيجة لهذا العامل التكنولوجي بدون عمل لمدة طويلة أو قد يحصلون على تدريب يساعدهم في الانتقال إلى مهن جديدة. ولكن حتى أذا عثر الأشخاص الذين ينطبق عليهم مفهوم البطالة الموسمية أو الاحتكاكية على عمل في مكان آخر، فإن الفترة التي تنحصر بين انتقالهم إلى هذا العمل الجديد تستغرق وقتاً كافياً لظهور هذا النمط من البطالة في بناء القوة العاملة.

أما البطالة الدورية Cychical، فهي التي اصطلح عليها بنقص الطلب وعدم القدرة على توفير الوظائف أمام كل من يرغبون في العمل ويكونون قادرين عليه. وعليه تقل عدد الوظائف الشاغرة في ظل النظام الاقتصادي ككل، عن إجمالي عدد الأفراد الذين يبحثون عن عمل.

ويطبق مصطلح البطالة البنائية Structural عندما تظهر أولاً قطاعات معينة في بناء القوة العاملة، لا يستطيع الأشخاص الانتقال منها بسهولة إلى قطاعات أخرى بحثا عن وظيفة جديدة لهم، الأمر الذي تزيد معه معدلات البطالة في هذه القطاعات عن غيره من قطاعات الاقتصاد ككل. وأكثر من ذلك تميل معدلات البطالة هنا إلى الاستمرار النسبي عبر العصور. او عندما يظهر ثانياً نقص في الطلب على أنواع معينة من العمل، نتيجة للتغير التكنولوجي والتحول الناتج في أنماط الطلب. أو عندما يظهر ثالثاً وفرة هائلة في العمالة على نحو لا يمكن استيعابه في نطاق العدد المتاح من وظائف في الاقتصاد ككل ([[379]](#footnote-379)).

وفي ضوء هذه التصنيفات الأنباء البطالة، يمكن تصور تكوين البطالة وتوقع وجود معدلات مرتفعة بين القطاعات الأقل مهارة والأقل تعليما وارتفاع معدل البطالة بين كبار السن، وبين الجماعات العرقية المختلفة مثل الزنوج في الولايات المتحدة الأمريكية. وهكذا.

**البطالة بين البلاد المتقدمة والنامية**

على الرغم من أن نسبة البطالة عموماً في أوروبا الغربية كانت تقل عن 7.4 في عام 1950م وان نسبة البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية قد وصلت إلى 4 % خلال العشر سنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى. وان هذه النسبة تشير إلى انخفاض معدل البطالة في البلاد المتقدمة بعدما كانت نسبة البطالة في فترات التاريخ السابقة (قبل عام 1950م) مرتفعة بشكل واضح وتراوحت بين (25% و12%) خاصة في المانيا والمملكة المتحدة. إلا أنه لا يمكن القول بناء على ذلك أن الدول المتقدمة لا تعاني من البطالة أو لا تفتقر إلى صور البطالة الخطيرة التي تحتاج إلى حل. ذلك لأن هناك دول من بينها لا زالت تعاني - باستمرار وبشكل واضح وفي بعض أقاليمها، من زيادة نسبة البطالة، خاصة في ايطاليا وايرلندا. كما أن معدل البطالة قد استمر في الارتفاع النسبي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1950م ولقد أرجع البعض اسباب البطالة في الدول المتقدمة إلى النقص الواضح في إجمالي الطلب على العمل، ولذلك كان التغلب على مشكلة البطالة في نظرهم ينحصر في مجرد زيادة حجم العمالة وزيادة الطلب الأمر الذي يحتمل معه أن تنخفض نسبة البطالة مرة أخرى إلى اقل من 4 ولكن بعض وجهات النظر الأخرى وخاصة تلك التي تمثل النزعة البنائية، تعترض بشدة على هذا التفسير وترى أن أسباب البطالة لا ترد إلى النقص في إجمالي الطلب على العمل والوظائف، ولكنها ترد إلى عدم القدرة على التحكم في المتغيرات السريعة الأخرى المؤثرة في فرص العمالة. ذلك لأن تغير نمط الطلب على العمل قد تطلب زيادة الطلب على ذوي التعليم العالي، ومن يدخلون في فئة ذوي الياقات البيضاء مثل رجال الأعمال والإدارة، وقل الطلب على ذوي التعليم غير المتخصص وأصحاب المهن غير الماهرة، ومن يدخلون في فئة ذوي الياقات الزرقاء. ونتيجة لذلك كان التوسع في إجمالي الطلب على العمل يؤدي إلى نقص في فرص العمل أمام المهن التي يقل الطلب عليها. الأمر الذي يمكن القول معه أن طابع القوة العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية. قد خلق عوامل بنائية أدت إلى انخفاض فرص العمالة بين القطاعات الأقل ثراء وأن البلاد في حاجة إلى سياسة جديدة تعمل على امتصاص الجماعات المهنية.

ومن ناحية أخرى إذا كانت هناك خصائص عامة يمكن أن تجمع بين مجموعة الدول النامية في العالم، فإنه يمكن أن نشير إلى أنه من أبرز هذه الخصائص ما يعكس قصور استخدام الفائض في عنصر العمل الذي يظهر في صورة البطالة السافرة أو المقنعة ([[380]](#footnote-380)).

وتعتبر البطالة المقنعة والبطالة الجزئية بمثابة أكثر أشكال البطالة شيوعاً والتي تعكس فائض العمل في الدول النامية. وبرغم عدم توفر البيانات الدقيقة على كل من البطالة الجزئية والبطالة المقنعة في البلاد النامية، نظراً لصعوبات القياس والتعريف، إلا أن استخدام بعض الطرق التقريبية في قياس هذين النوعين من البطالة، سواء على المستوى الدولي أو على مستوى قطاع معين، قد أوضح لنا أن فائض العمل بمثابة نسبة عالية من قوة العمل في الدول النامية، وهي نسبة تتزايد مع مرور الوقت بسبب التزايد السريع في حجم السكان، إذ لوحظ على سبيل المثال، أن وضع البطالة في الهند، قد تفاقم في الفترة ما بين 1951م - 1961م بسبب التزايد السريع في السكان. وهذا ما أكدته نتائج دراسات أخرى أجراها كل من (روزنست ورودن ). Rossenst B Rodon على بعض الدول النامية، في الفترة ما بين 1930م - 1940م، باستخدام الاحصائيات المتاحة عن فائض العمل في هذه الدول، وكذلك قد جاءت تقارير الأمم المتحدة في عام 1951م لمجموعة الدراسات التي أجريت على فائض العمل في بعض البلاد النامية، مؤيدة لهذه النتائج. وكذلك أظهرت (وارينر) Warriner في مؤلفها عن الأرض والفقر في منطقة الشرق الأوسط عام 1951م، أن هناك ما يقرب من 50% من سكان الريف المصري في حالة بطالة مقنعة ([[381]](#footnote-381)).

وتوضح الحقائق السابقة أن جانباً كبيراً من القوة العاملة في البلاد النامية يتعرض للبطالة السافرة أو المستترة خاصة البطالة المقنعة والبطالة الجزئية، ولقد أرجع البعض تفاقم البطالة في البلاد النامية إلى زيادة السكان، وارجع البعض الآخر ظاهرة البطالة إلى القيود المفروضة على إمكانية تحديث قوى الإنتاج في هذه البلاد.

ولقد ساهمت هذه الجهود كذلك في الكشف عن النتائج الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على ظاهرة البطالة. فقد يلحق بالمجتمع نتيجة البطالة نتائج اقتصادية تتمثل في تبديد الطاقة الإنتاجية لهذا الفائض من القوة العاملة الذي يفوت على الاقتصاد فرصة زيادة ناتجة، بفعل هذا الجانب الضائع من الموارد البشرية. ونتيجة لما يمثله قطاع الزراعة من أهمية رئيسية في غالبية الدول النامية، وإسهامه بنسبة في الدخل القومي واستيعاب القوة العاملة، فإن البطالة المقنعة التي تنتشر أساساً في القطاع الزراعي بهذه البلاد، يعني انخفاض إنتاجية الاقتصاد القومي وتبديد الفائض الاقتصادي والذي كان يمكن تعبئته واستثماره من أجل النمو الاقتصادي ([[382]](#footnote-382)). وقد تلحق بالمجتمع نتيجة البطالة كثير من النتائج الاجتماعية والمشكلات، والتي تتمثل اهمها في صور الجريمة المختلفة.

ولقد أثارت هذه الظاهرة ووجودها بمعدلات مختلفة وأسباب متباينة في دول العالم النامي والمتقدم، اهتمام الدوائر العالمية، في محاولة لوضع الحلول المناسبة لها والحد من النتائج المترتبة عليها. وكانت أفكار تحقيق العمالة الكاملة، والتوازن بين القوى العاملة، وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتغيير أنماط الطلب على العمل، والتقليل من سنة التقاعد من أهم الأفكار التي تبنتها كثير من البلاد المتقدمة في التغلب على مشكلات البطالة. وكذلك كانت أفكار الإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل المنتجة وخلق مجالات عمل متنوعة تتناسب مع القدرات المختلفة، والتوسع في الصناعات الصغيرة.... الخ، في مقدمة الأفكار التي تبنتها كثير من البلاد النامية في التغلب على مشكلات البطالة بها.

الخلاصة

ونستطيع أن نلخص من التحليلات السابقة عدة استنتاجات مهمة على النحو التالي :

1. يزيد حجم السكان في البلاد النامية على نظيره في البلاد المتقدمة بحوالي ثلاثة أضعاف، بينما قدر مستوى المعيشة في البلاد النامية بما يساوي 2 %. من نظيره في البلاد المتقدمة، الأمر الذي ساهم من جانبه في زيادة الهوة الملحوظة بين هاتين المجموعتين من البلاد. على أن البلاد المتقدمة لم تصل إلى هذا الحجم لسكانها مرة واحدة وإنما شهدت أيضاً نموا وزيادة، لم تقف حائلاً دون التحديث وزيادة مستوى المعيشة. وهذا على خلاف البلاد النامية بما وصلت إليه من حجم متزايد السكانها يفوق حتى سكان البلاد المتقدمة وكانت في نفس الوقت تعاني من انخفاض مستويات المعيشة، الأمر الذي يؤكد أنه إذا كان لا بد من ضبط السكان فإن من الجوهري في الوقت نفسه ألا نهمل عملية التحديث والتنمية والمساهمة في رفع مستوى المعيشية.
2. يختلف التكوين العمري للسكان في البلاد النامية عن نظيره في البلاد المتقدمة، حيث تزيد نسبة المعتمدين الصغار عنها في البلاد المتقدمة، ويصحب ذلك انخفاض إجمالي الناتج الفردي في البلاد النامية، وزيادة عدد الأفراد الذين يحتاجون إلى غذاء. وقلة فرص الاستثمار الإنتاجي وضالة فرص التعليم واكتساب المهارات بينما كان يقابل انخفاض نسبة المعتمدين الصغار في البلاد المتقدمة، وزيادة الاستثمار الإنتاجي ونمو الموارد البشرية، وزيادة فرص التعليم واكتساب المهارات. الأمر الذي يؤكد أنه إذا كان هناك ضرورة لضبط السكان في البلاد النامية، فلا يجب أن ينصرف فقط نحو التحكم في نمو السكان، وإنما ينبغي الاهتمام بتكوين السكان وبخاصة التكوين العمري والنظر بعين الاعتبار إلى نسبة المعتمدين والحرص على تناسبها مع نسبة المنتجين على نحو يسمح بالاستثمار الإنتاجي ونمو الموارد البشرية.
3. هناك معدلات متعجلة وواضحة للتحضر والهجرة الداخلية في البلاد النامية ترتبت عليها عدة صور للبؤس الإنساني ولظروف الفقر فلقد زاد التحضر في البلاد النامية ووصل معدله إلى ثلاث مرات ضعف الزيادة في البلاد المتقدمة ولكن لا تتوفر لسكان الخضر في البلاد النامية أية أسباب الراحة الحضرية، مثل المياه النقية وشبكة المجاري ووسائل النقل والإسكان، هذا مع توقع زيادة حجم السكان الحضريين مستقبلا في هذه البلاد، بما يزيد على سكان البلاد المتقدمة مرتين. وفي نفس الوقت يمثل نمو السكان الريف في البلاد النامية 7. 4. من إجمالي نمو السكان في البلاد، الأمر الذي يشكل تحدياً واضحاً أمام الجهود التي تهدف إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي، وتلك التي تعمل على رفع مستوى المعيشة.
4. تختلف العلاقة بين التحضر والتنمية في البلاد النامية عنها في البلاد المتقدمة. فكان التحضر في البلاد المتقدمة سابقاً على التنمية أو مصاحباً لها وحدثت هجرة السكان من الريف إلى المدينة لتوفر الأجور الأفضل ومستويات المعيشة الأنسب | المترتبة على زيادة الإنتاجية في هذه المدن. بينما كان التحضر في البلاد النامية غير مرتبط بالتنمية ويعتبر الحجم الحالي للمدن الرئيسية في البلاد النامية نتاج لما ورثته من الاستعمار أكثر منه محصلة للتنمية. وشهدت هذه المدن الرئيسية حركة هجرة إليها بفعل عوامل مختلفة تتمثل في الاضطرابات وعدم توفر الأمن في القرى فضلاً عن حملات الغزو وجهود التحرر الوطني، والانخفاض السريع في معدلات الوفيات وأثره على زيادة حجم السكان وعجز الأرض عن إعالة هذا العدد، ما دفع السكان إلى الأماكن الحضرية، يحملون معهم ظروف الفقر.

وتختلف كذلك نتائج التحضر بين البلاد المتقدمة والنامية، إذ أحدث التحضر في البلاد المتقدمة نتائج في طريقة الحياة وفي التفاعل والعلاقات والقيم والنظم، وظهرت مشكلات مغايرة مثل التلوث وازدحام المواصلات والتعليم والإسكان والصحة... ولم يكن ما حدث من تغيرات وصاحب التحضر كطريقة في الحياة في البلاد المتقدمة واضحاً كذلك وبنفس المستوى في المناطق الحضرية بالبلاد النامية. فبرغم توفر الحجم والكثافة السكانية في البلاد النامية إلا أن التفاعل كان محصوراً في أقسام معزولة من المدينة بسبب عوامل الدين واللغة والسلالة والمهنة أو غيرها، وكانت ظروف العزلة النسبية هذه والاتصالات المحدودة تعمل على استمرار النظم التقليدية والعادات وأنماط السلوك التي تقاوم التغير وتعوق التنمية، الأمر الذي يؤكد ضرورة أخذ موضوع توزيع السكان والإقامة الريفية والحضرية في الاعتبار عند التفكير في وضع سياسة للتغلب على مشكلات السكان، وتحقيق مستويات عليا في التنمية.

1. ساهم التحضر والهجرة الداخلية والدولية وما يصاحبها من خليط سكاني كبير في تكوين سكاني متباين غير متجانس، ما ترتب عليه الكثير من صور الاحتكاك والصراع في كل أرجاء العالم ظهرت له صوراً كثيرة في الشرق والغرب وفي إفريقيا وآسيا والولايات المتحدة الأمريكية. وهذه التوترات والصراعات المصاحبة للتباين السكاني كثيراً ما كانت تعوق جهود التنمية وبخاصة في البلاد النامية، طالما كانت عوامل التباين السكاني العرقية والسلالية، والثقافية واللغوية والدينية وغيرها تحول دون الاتفاق على الأهداف والوسائل التي توصل إلى طريقة التنمية. مما يؤكد أيضاً أهمية أخذ جانب التباين السكاني في الاعتبار عند النظر إلى العلاقة بين السكان والتنمية.
2. يفوق المعدل الخام النشاط العمل في البلاد المتقدمة نظيره في البلاد النامية. ويلاحظ أن انخفاض نشاط الذكور والإناث في البلاد المتقدمة من المستويين الصغير والأعلى في العمر، بسبب التحاق الصغار بالمدارس ورغبة الكبار في التقاعد، بعكس الحال في البلاد النامية التي تزيد فيها نشاط النوعين من المستويين للعمر. وكان ارتفاع نسبة النشاط الزراعي في البلاد النامية راجعاً إلى نشاط قوة العمل والمتزايد لكلى النوعين في الأعمار الأعلى، وعموما تفوق نسبة العمالة الزراعية في البلاد النامية نظيرتها في البلاد المتقدمة. بينما تزيد نسبة العمالة الصناعية في البلاد المتقدمة بمعدل 2.4 مرة عن نظيرها في البلاد النامية. كما أن هناك زيادة متوقعة في البلاد النامية تشكل تحدياً آخر أمام جهود التنمية في هذه البلاد، وتوفير الوظائف وفرص العمل لهذه الزيادة المتوقعة. وتضاف هذه النتيجة إلى ما سبقها من نتائج، لتدعم وجهة النظر التي تعتبر الجمع بين سياسات السكان وبرامج التنمية كفيلاً بالتغلب على المشكلات في الجانبين، والتي تدعو إلى شمول النظرة الجوانب السكان لتشمل عناصره البنائية المختلفة، وبخاصة التكوين المهني والقوة العاملة.
3. لا يمكن القول بناء على ضآلة نسبة البطالة في البلاد المتقدمة أنها لا تعاني من هذا النوع من مشكلات العمل والسكان، ذلك لان هناك دولا من بينها لا تزال تعاني من زيادة نسبة البطالة، كما استمر معدل البطالة في الارتفاع في الولايات المتحدة الأمريكية. ومن ناحية أخرى تميزت البلاد النامية بقصور استخدام الفائض من عنصر العمل، والذي يظهر في صورة البطالة السافرة والمقنعة والجزئية. وتعد هذه الصور للبطالة من أكثرها شيوعاً في البلاد النامية، بل إن نسبتها تتزايد مع مرور الوقت بسبب التزايد السريع في حجم السكان من ناحية، والقيود المفروضة على إمكانية تحديث قوى الإنتاج في هذه البلاد من ناحية أخرى. ونتيجة لما يمثله قطاع الزراعة من أهمية في الدول النامية ومساهمته بنصيب في الدخل القومي واستيعابه لنسبة كبيرة من القوة العاملة، فإن البطالة المقنعة والجزئية التي تنتشر في هذا القطاع يترتب عليها ضعف الإنتاجية وتبديد الفائض الذي يمكن تعبئته واستثماره من أجل النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث عشر

تغير السكان وبرامج التنمية

تمهيد

قسمنا معالجة مسألة العلاقة بين السكان والتنمية الأغراض الفهم والتوضيح إلى قسمين الأول عالج جانب بناء السكان في علاقته المتداخلة بالتنمية، وركزنا التحليل على الحجم والتكوين العمري والتوزيع الريفي والحضري، والقوة العاملة والبطالة وأوضحنا العلاقة المتداخلة بين كل عنصر بنائي منها وبين عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأوضحنا إن هذه الجوانب لا يمكن إغفالها في تصور السياسات الاجتماعية، وضرورة الأخذ بهما معا لتجنب الكثير من المشكلات الاجتماعية، وضرورة الأخذ بهما معا لتجنب الكثير من المشكلات الاجتماعية وينصب التحليل في الفصل الحالي على جانب سكاني آخر وهو تغير السكان وسنهتم فيه بمعالجة نمو السكان ومعدلات الوفيات والهجرة الدولية، ونحاول تعميق العلاقات المتداخلة بين كل عنصر دينامي منها وبين عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ثم نحاول بعد ذلك تناول الإستراتيجيات العالمية البديلة التي طرحت في تراث علم الاجتماع وكانت ترتبط بمسالة العلاقة بين السكان والتنمية، أو تهدف إلى تخفيف الهوة بين البلاد النامية والمتقدمة، حتى تتاح لنا فرصة استخلاص بعض النتائج التي يمكن أن تثري فهمنا بهذه المسالة وتزيد من خبرة العالم الثالث في مواجهة تحديات السكان والتنمية.

أولا: نمو السكان ومستويات المعيشة في العالم

وأول خطوة في دراستنا لنمو السكان ومستويات المعيشة هي النظر إلى تاريخ نمو السكان في العالم.

1. نمو سكان العالم في الماضي

بالرغم من انه لم يتم بعد إجراء أول تعداد للعالم حتى الآن، الا انه من الممكن إن يفيد بناء تاريخ نمو سكان العالم بقدر من الدقة المعقولة، حيث قدر سكان العالم خلال الفترة القديمة (العصر الحجري) (7000 - 6000 قبل الميلاد) بحوالي ما بين 5 - 10 ملايين، ومع بداية عصر المسيح بلغ السكان حوالي 300 مليون، ومع بداية العصر الحديث (1650) بلغ العدد حوالي 500 مليون، وفي الوقت الحاضر قدر إجمالي سكان العالم بأكثر من 4 ملايين.

وبناء على استقرار ما حدث في الماضي، يمكن القول أن نمو سكان العالم قدر بمعدلات تصل إلى 2% كل الف عام خلال 650.000 عام في الفقرة القديمة، ثم تزايد معدل النمو إلى مستوى 0.4 % إلى كل عام مع بداية العصر المسيح، والى 0.8% كل عام مع بداية العصر الحديث، والى حوالي 1 % كل عام ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وإلى حوالي 3 % كل عام مع منتصف عام 1950م. وهكذا تزايد نمو سكان العالم من 2 % كل الف عام قديما إلى 2 % كل عام في أواسط عام 1950م.([[383]](#footnote-383))

ولعل أهم ما يمكن استخلاصه من الشواهد السابقة بعض النتائج على النحو التالي:

1. لم يكن من الممكن التوصل إلى المعدلات المعاصرة لنمو السكان في أية فترة من فترات التاريخ الماضي.
2. لا يمكن إن تستمر المعدلات المعاصرة لنمو السكان لفترة طويلة في المستقبل.
3. سيترتب على أي معدل للنمو على المدى الطويل شيء من التشبع في ظل الحدود المعروفة للعالم.
4. لذالك فلا مفر من التوصل عبر الزمن إلى معدل نمو سكاني مقداره صفر. ويكفي لتأكيد هذه النتائج الاستشهاد بالمسلمة القائلة بأن النمو اللانهائي يعد أمرا مستحيلا مع الحيز المحدود، والعالم يمثل حيزا محدودا.
5. ديناميات النمو السكاني

ينطوي نمو السكان في العالم ككل على عنصرين اثنين، هما الخصوبة والوفيات وهناك بالطبع الهجرة الصافية كعنصر مكون ثالث. ويفسر التفاعل بين الخصوبة والوفيات بالنسبة للعالم ككل، يفسر معدلات النمو المتغيرة. كما أنها تساهم في تكوين فروقات مهمة في خصائص السكان. ولقد اعتمد على نظرية التحول الديموجرافي في تفسير الزيادة الكبرى في معدل نمو السكان في الماضي([[384]](#footnote-384)). وكانت هذه النظرية تفترض أن معدل الوفيات قد انخفض كنتيجة جانبية للتحديث – أو التغير السياسي والاقتصادي والاجتماعي – بينما ظلت مستويات الخصوبة عالية. ونتيجة لذلك، فإنه يترتب على الارتفاع في الزيادة الطبيعية زيادة المواليد على الوفيات، زيادة كبيرة في معدل نمو سكان العالم. غير أن جهود البحث التي بذلت والمناقشات التي دارت عبر العقدين الماضيين أوضحت أن هذا التفسير مبسطاً وذلك استناداً إلى عدة شواهد توضح أن الزيادة في معدلات النمو قد حدثت في ظروف مغايرة إلى حد كبير، لما حدث قبل التحديث وكذلك أثناءه. وبالرغم من عدم قدرة النظرية على تقديم تفسير تام للتحول الديموجرافي، إلا أنه من المعروف أن البلاد المتقدمة قد بلغت حالياً معدلات نمو منخفضة نسبياً، وبعضها وصل فعلاً إلى مستوى نمو صفراً أو أقل منه، ولا تزال المجتمعات النامية ككل، بالمقارنة تمر بمعدل نمو سريع، بالرغم من أن الشواهد التي تدل على الانخفاض في معدلات النمو في بعض البلاد النامية، قد بدأت تتراكم. ومع ذلك فإن كل البلاد المتخلفة سوف تمر بزيادة سكانية هائلة، على الأقل حتى نهاية هذا القرن.

1. النمو الحديث للسكان وتباينه في البلاد المتقدمة والنامية

ويعتبر نمو السكان في العالم ككل محصلة للزيادة الطبيعية، وزيادة المواليد على الوفيات، ولكن هناك قدراً كبيراً من الخطأ في الأعداد المتعلقة بكل من معدل المواليد ومعدل الوفيات في العالم. ولهذا فإن حساب معدل نمو سكان العالم قد وقع في نسبة خطا كبيرة مترتبة على الخطأ في كل من معدل المواليد ومعدل الوفيات بمفرده.

ولذلك لا ينبغي أن نندهش من عدم وجود اتفاق بين الديموجرافيين على ما إذا كان معدل نمو سكان العالم قد انخفض فعلا، وإذا كان قد انخفض، فما مقداره؟؟ وأكثر من ذلك، لا يوجد هناك اتفاق بينهم على مقدار ما تساهم به الخصوبة المتغيرة والوفيات بالتحديد في معدل نمو السكان في العالم([[385]](#footnote-385)).

ولذلك فمن الجوهري أن نذكر، أن كلاً من الأمم المتحدة ومكتب الولايات المتحدة للتعداد قد اعتقدا أن معدل نمو سكان العالم قد انخفض خلال 1970م فافترضت الأمم المتحدة، في تحديد توقعاتها الأكثر حداثة، بلوغ معدل نمو السكان في العالم 1.8 ما بين عامي 1975م - 1980م، وقدر مكتب الولايات المتحدة للتعداد معدل نمو سكان العالم فيما بين 1.7 و2 % كل عام. وأكثر من ذلك قدر مكتب التعداد انه للمرة الأولى في ضوء الخبرة الإنسانية الحديثة، لم يرتفع معدل نمو سكان العالم وأنه قد انخفض احتمالاً إلى مستوى 1.9 كل عام.

ويميل الانخفاض في الخصوبة، إلى التقليل من معدل نمو سكان العالم، ولكن ينبغي الا ننتظر حتى تتوافر البيانات الأكثر دقة عن تلك المتوافرة الآن لكي نستطيع الإجابة على السؤال هل حدث انخفاض فعلي في الخصوبة وإلى أي حد؟ وإذا استمر معدل الوفيات في العالم في الانخفاض برغم الزيادة الظاهرة في وفيات بعض البلاد، فإن الانخفاض في الوفيات قد يعادل أو يوازن الانخفاض في الخصوبة، لدرجة أن معدل نمو سكان العالم قد لا يتناقص بالضرورة مع تناقص معدل المواليد([[386]](#footnote-386)).

وتقدر الأمم المتحدة معدلات نمو السكان في البلاد النامية بحوالي 2.2 % كل عام للفترة مابين 1975م - 1980م. ويقدر مكتب الولايات المتحدة للتعداد معدل نمو السكان في البلاد النامية ما بين 2.1 و2.4 % بينما تقدر الأمم المتحدة معدل نمو البلاد المتقدمة بحوالي 74 % كل عام، بينما يقدر مكتب الولايات المتحدة للتعداد هذا المعدل بحوالي -0.7%.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك مجموعة من أكثر بلاد العالم تقدماً التي يبدو أنها وصلت إلى معدل نمو سكاني مقداره صفر. كما أن هناك بعض البلاد القليلة في أوروبا التي قد وصلت إلى معدلات تحت الصفر فعلاً في نمو سكانها وهي النمسا وألمانيا الغربية والشرقية ولكسمبورج، التي زادت فيها معدلات الوفيات على المواليد في السنوات الحديثة. وقد وصلت المملكة المتحدة الآن إلى نفس المعدل للمواليد والوفيات. وأكثر من ذلك، إذا استمرت الاتجاهات الحالية لمعدل المواليد فإن عدد من البلاد الأخرى سوف يصل معدل نمو السكاني إلى أقل من الصفر، في المستقبل القريب. ومن بين هذه البلاد بلجيكا، تشيكوسلوفاكيا والدانيمارك، والسويد والمجر والنرويج وذلك في عام 1990م، وقد يتبعها في ذلك بلاد مثل بلغاريا وفينلندا واليونان اوايطاليا وسويسرا. وسوف تنجم عن الاستمرار في هذه الاتجاهات بداية انخفاض في سكان أوروبا ككل وسكان الاتحاد السوفيتي مع نهاية القرن، وسكان الولايات المتحدة في حوالي عام 2015. هذا وقد تم التوصل إلى هذه النتائج على أساس البيانات المتوفرة وعلى أساس التوقعات التي أعدها (شارلي وستوف) Westoff الباحث بمكتب بحوث السكان في جامعة برنستون.

وهذه الاتجاهات في البلاد المتقدمة، بالطبع قد تساهم في الانخفاض الممكن في معدل نمو سكان العالم، ولكن ينبغي أن نؤكد أن هذه البلاد المتقدمة تشكل فقط 7. 28 من إجمالي سكان العالم )[[387]](#footnote-387)(.

1. توقعات نمو سكان العالم حتى عام 2000

فما الذي نتوقعه بالنسبة لنمو سكان العالم مع نهاية هذا القرن؟ لقد حاولت الأمم المتحدة أن تجيب على هذا السؤال. وقدر النمو المتوقع للسكان عام 1978م وفق اسقاط الاختلاف المتوسط، بحوالي 6.3 بليون مع حلول عام 2000.

وقد يصل سكان العالم إلى حوالي 6.5 بليون على أساس إسقاط الاختلاف المرتفع ويصل سكان العالم إلى حوالي 5.9 بليون على أساس إسقاط الاختلاف المنخفض وهذا ما يوضحه الجدول رقم (8 ).

ويوضح الجدول أيضاً توقعات السكان في البلاد المتقدمة والنامية وأن النسبة العظمى في النمو المتوقع سوف تحدث في البلاد النامية.

ومن إجمالى الزيادة المتوقعة حوالي 2.6 مليون شخص منذ عام 1970م. وطبقاً الاسقاطات الاختلاف المتوسط، فإن 2.3 مليون أو 90%، قد تضاف إلى البلاد النامية. وهكذا فإن البلاد النامية، في فترة تقل بكثير عن جيل، ما بين 1970م و2000، تصل الزيادة بها إلى حد يساوي ما كان على الأرض كلها من سكان عام 1950م([[388]](#footnote-388)).

ولما كانت النتائج السابقة تلقي الضوء على الجانب الأول من موضوعنا الذي نعالج فيه العلاقة ما بين نمو سكان العالم ومستوى المعيشة، فلقد كان من الطبيعي أن ننتقل إلى الخطوة الثانية في تحليلنا لهذا الموضوع والتي تنصب على مستوى المعيشة في العالم كمؤشر على عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية فيه إذ تقدم المعادلة التالية مؤشراً مبسطاً للعلاقات بين السكان ومستوى المعيشة: L = o / p حيث تدل على مستوى المعيشة، ويمثل (o) إجمالي الناتج (الإنتاج)، ويشير p إلى السكان والمفترض أنه لا يمكن أن يزيد مستوى معيشة الشعب بوضوح إلا إذا كانت زيادة الإنتاج أكثر سرعة من السكان([[389]](#footnote-389)) وإذا كان تزايد الإنتاج والسكان بنفس المعدل، يظل مستوى المعيشة هو نفسه بالنسبة للقسم الأكبر من السكان، وإذا كان السكان يزيدون بمعدل أكبر سرعة من الإنتاج، فإن مستوى المعيشة يتجه نحو الانخفاض وهكذا، مع تساوي كل العوامل الأخرى، وإذا أمكن زيادة الإنتاج بينما يظل السكان بنفس الحجم فإن النمو في الانتاج يسهم في تحقيق مستويات عليا للمعيشة لكل فرد.

**جدول رقم (8)**

**تقدير سكان العالم في الماضي والحاضر والمستقبل (1750م – 2000م)**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **العالم****العام** | **السكان بالمليون** | **نسبة السكان** |
| **البلاد المتقدمة** | **البلاد النامية** | **البلاد المتخلفة** | **البلاد النامية** | **البلاد المتخلفة** |
| 1750م | 791 | 201 | 590 | 25.4 | 74.6 |
| 1800م | 978 | 248 | 730 | 25.4 | 74.6 |
| 1850م | 1.262 | 915 | 348 | 27.5 | 72.5 |
| 1900م | 1.650 | 573 | 1.077 | 34.7 | 65.3 |
| 1950م | 4.286 | 858 | 1.628 | 34.5 | 65.5 |
| 1970م | 3.632 | 1.090 | 2.542 | 24.9 | 75.1 |
| 2000م | 6.261 | 1.264 | 4.997 | 20.2 | 79.8 |
| اختلاف عال | 6.530 | 1.402 | 5.128 | 21.5 | 78.5 |
| اختلاف متوسط | 6.211 | 1.345 | 4.866 | 21.7 | 78.3 |
| اختلاف منخفض | 5.859 | 1.295 | 4.564 | 12.1 | 77.9 |

وهذه الطريقة في توضيح العلاقة بين رد فريقه في توضيح العلاقة بين زيادة السكان ومستوى المعيشة تعتبر طريقة مبسطة، لأنها تتجاهل العلاقات المتداخلة والمعقدة بين البسط numerator والمقام denumerator في الجانب الأيمن من المعادلة كذلك الطابع المركب لمستويات المعيشة تلك العلاقات التي تم الكشف عنها تفصيلياً وتناولناها في حديث سابق.

وتلقي هذه المعادلة الضوء على مبدأ مالتس للسكان، ويعني أن السكان يزيدون بالضرورة على وسائل العيش. ولكن مالتس نفسه لم يتوقع الزيادة التي يمكن ملاحظاتها في الإنتاجية المترتبة على ظهور العلم وتطبيق المعرفة في تطوير التكنولوجيا.

وكان من نتائج هذه التطورات في البلاد المتقدمة حالياً، كما أثبتت ذلك (كوزنتيس) kuzents بالوثائق، تحقيق مستوى عال للمعيشة، ليس فقط برغم المعدلات العالية لزيادة السكان في ظل ظروف الابتكار التكنولوجي، بما في ذلك الاستفادة من مصادر غير بشرية للطاقة. مكنت الإنتاج من أن يزيد بسرعة تفوق حتى المعدلات العالية لنمو السكان. وفي ضوء خبرة البلاد المتقدمة، ساهم النمو السكاني السريع إلى جانب الإنتاجية المتزايدة بدرجة كبيرة في أن يزيد الاقتصاد في معدل إنتاجه ويحدث التوسع السريع في الأسواق لتصريف الإنتاج المتزايد ([[390]](#footnote-390)).

ولكن لسوء الحظ حدث نمو السكان السريع في البلاد النامية حالياً في سياق مغاير تماماً. فالسكان في زيادة هائلة، بدون إنتاج متزايد له قيمته في البلاد النامية. وتميل الزيادة السكانية السريعة في الاقتصاد الزراعي التقليدي الذي يصحبه تغير طفيف في التكنولوجيا والإنتاجية يميل إلى أن يواكبه عائد متناقص أكثر من ازدهار الاقتصاد economic of scale وأكثر من ذلك، فإن النمو السريع للسكان الذي يميز المجتمعات النامية يحدث في وقت تفوق فيه نسبة السكان فعلاً نسبة الموارد، وذلك مع غياب التغيرات الثقافية الحاسمة من النوع الذي عرفته البلاد الغربية المتقدمة، مثل الاستنارة، والإصلاح وظهور العلم والتكنولوجيا المتقدمة. وأكثر من ذلك، يحدث نمو السكان في البلاد النامية، والذي يمتاز بنمو أكثر سرعة مما هو الحال في البلاد المتقدمة،كما ذكرنا سالفاً، يحدث بينما لا تزال جماهير ضخمة من السكان يعانون من الأمية وقلة المهارة، ويغوصون في الفقر، واليأس في الغالب.

وخلال مراحل الانطلاق الاقتصادي المبكر في البلاد المتقدمة، جاء القسم الأكبر من راس المال المطلوب لتمويل عملية التصنيع والتحضر من الإنتاجية المتزايدة في الزراعة، والناشئة عن التقدم في التكنولوجيا الزراعية بينما لا يزال الإنتاج الزراعي في البلاد النامية اليوم منخفضا ما عدا المساحات المحدودة والتي تأثرت ايجابيا بالثورة الخضراء، لأنه لا يزال هنا نقص في رأس المال.

وقدر مستوى المعيشة في البلاد النامية بما يعادل خمس مستوى المعيشة في البلاد المتقدمة ومع بداية القرن الحالي وحلول عام 1970م اتسع هذا الفارق لدرجة أن مستوى المعيشة للبلاد المتقدمة بلغ ضعف نظيره في هذه البلاد (14) مرة([[391]](#footnote-391)).

وهناك على الأقل جانب واحد تمتاز به المجتمعات النامية اليوم فعلا عن المجتمعات المتقدمة، وقبل أن تصل الأخيرة إلى المستويات العالية نسبيا في التنمية. وتكمن هذه الميزات في الإدراك العام لتلك الهوة الضخمة في مستويات المعيشة بين الأمم التي تملك وبين تلك التي لا تملك شيئا، وفي زيادة المطامح القومية نحو مستويات عليا للمعيشة وفي وجود الأمم المتحدة، وهيئاتها المتخصصة لتقديم المساعدة للمجتمعات الأقل تقدما، وفي البرامج المختلفة التي تنظمها الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للبلاد النامية([[392]](#footnote-392)).

ثانياً: انخفاض معدل الوفيات وانعكاسه على التنمية

ذكرنا أن تناقص الوفيات يعتبر أحد النتائج الديموجرافية المبكرة نسبيا للتصنع وقد يكون لمثل هذا التناقص نتائج مفيدة وأخرى عكسية على التنمية. فمثلا من أول النتائج المفيدة ما يظهر في صورة الإنتاجية المحسنة والمحتملة للعمل، وهي نتيجة ممكنة الان تناقص الوفيات يجب إن يصحبه تناقص الإصابة بالمرض، وتحسن في الصحة والذي يعد بدوره أمرا فعالا في تحسن ناتج العمل. وأكثر من ذلك، تنعكس الوفيات المتناقصة في تزايد سنوات الإنتاج لكل شخص مع تزايد السنوات التي يقضيها الشخص في قوة العمل. هذا فضلاً عن الزيادة في خصوبة المرأة الناجمة عن بقاء النساء أحياء بمعدل أكبر خلال فترة الخصوبة والقدرة البيولوجية على الإنجاب المحسنة نتيجة الصحة الأفضل. وهناك بعض الشواهد على أن الانخفاض في الخصوبة الناجمة عن ارتفاع السن عند الزواج وبسبب التحديث، قد بدأت وإلى حد هائل مع الخصوبة المتزايدة للأم في بعض البلاد ويحتمل أن يكون للميل إلى الإبقاء على الخصوبة العالية نتائج عكسية على التنمية من النوع الذي قد ناقشناه فعلاً.

وأكثر من ذلك، إن تناقص الوفيات كما قد أشرنا، يحدث أولاً بسبب الانخفاض في حالات الوفاة الراجعة إلى الإصابة بأمراض طفيلية ومعدية وغيرها. وتؤثر هذه الأسباب في الوفاة في أعداد المولودين حديثاً والصغار في معظمهم وهكذا، فإن المكاسب الأولية في الوفيات والتي تؤثر في زيادة نسبة الصغار تبدأ قبل انخفاض الخصوبة وللأسباب التي لاحظناها فعلاً، يميل هذا إلى الإبقاء على بناء عمري أو تكوين غير ملائم للتنمية، على الأقل على المدى القصير.

ويجب أن نذكر أيضاً، على أية حال. أن المعدل المتناقص لوفيات الأطفال والمولودين الذي ينجم عنه حجم أسرة كبيرة يحتمل أن يغير الأنماط التقليدية في الحياة الأسرية، لدرجة إن الآباء يولون عنايتهم ورغبتهم في إنقاص عدد المواليد الإجمالي. وهذه الاعتبارات تميل بدون شك إلى زيادة الطلب على خدمات تنظيم الأسرة.

ومن ثم فإنه برغم أن الانخفاض في معدلات الوفيات يعتبر أمراً مرغوبا فيه كهدف في ذاته عالمياً، إلا أن مثل هذا الانخفاض، على الأقل في بعض السياقات قد يميل على المدى القصير إلى إعاقة التنمية الاقتصادية أكثر من ميله إلى تعجيلها، إلا أنه لا يوجد هناك مجتمع بدون شك، لا يناضل من أجل تحقيق معدلات وفيات منخفضة وزيادة طول فترة الحياة لسكانه([[393]](#footnote-393)).

ثالثاً: ديناميات الهجرة الدولية ومستقبل التنمية

تعتبر حركة السكان من البلاد النامية الفقيرة إلى البلاد الغنية واحدة من السمات الأساسية المميزة للاقتصاد العالمي. وهذه الحركة تشتمل على اعداد بسيطة من المهنيين والفنيين والإداريين (نزيف العقول الذي لم نتطرق إلى معالجته بوجه خاص)([[394]](#footnote-394))، وعلى أعداد كبيرة من العمال الآخرين الذين نطلق عليهم اسم العمال المهاجرين. وهناك حالياً ما يقرب من 12 مليون من مواطني بلاد العالم الثالث ذوي الفعالية الاقتصادية الذين هاجروا وقد حصل العديد منهم على الجنسية واكتسبوا جنسية البلد التي يعملون فيها.

ويضاف إلى هذا الحجم للعمال المهاجرين (وهم 12 مليون) ما يزيد على 4% من إجمالي العاطلين فضلاً عن أولئك الذين يبحثون عن عمل في البلاد النامية. ولاشك أن للمهاجرين تأثير على الخصوبة ونمو السكان في بلادهم، فتتجه بهما نحو الانخفاض ويعمل هؤلاء العمال المهاجرون أصلاً في الولايات المتحدة، حيث وصل عددهم إلى 8.2 مليون بل تزايد العدد بمعدل 230.000 في العام، ومعظمهم ينزحون من المكسيك إلى الولايات المتحدة.

وتستخدم أوروبا الغربية أيضاً حوالي 2.5 مليون من العمال الذين ينزحون إليها من البلاد الفقيرة والتي تقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط. وكان نصيب فرنسا وألمانيا الغربية الثلث تقريباً لكل منهما([[395]](#footnote-395)).

وتستخدم بلاد الأوبك (أو المنتجة للبترول) في المنطقة العربية على الأقل (1) مليون من العمال الأجانب في كل نواحي الحياة، كان نصيب المملكة العربية السعودية منها حوالي النصف، والباقي في البحرين وقطر وغيرها. وهناك أيضا مناطق اخرى من العالم في أفريقيا وآسيا تشهد حركة سكانية مماثلة، مثل جنوب أفريقيا ونيوزيلندا.

وإذا حاولنا أن نتعرف على نوعية هؤلاء المهاجرين نلاحظ أن اغلب المكسيكيين الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة كانوا من الذكور غير المتزوجين والذين تقل أعمارهم عن الثلاثين، وهم من غير المهرة وينحدرون من مناطق ريفية أصلا، وقليلي التعليم، ويحتمل إن نجدهم يعملون في بعض المهن الزراعية وغير الماهرة في البلد التي هاجروا إليها. أما المهاجرون إلى أوروبا الغربية فهم أيضا من الذكور ومن صغار السن، ولكنهم في معظمهم متزوجون وان كانوا لا يصحبون زوجاتهم أو أطفالهم معهم، وتعليمهم المهني أو العام متوسط، ويعملون أساسا في المهن غير الماهرة أو شبه الماهرة سواء في الصناعة أو في التشييد. وتتميز هذه الهجرة بأنها ذات طابع مؤقت. لكنها تمهد الطريق إلى طابع شبه دائم أو حتى استيطاني ([[396]](#footnote-396)) وتنطبق نفس الأوصاف على العمال المهاجرين في المنطقة العربية. وإذا أردنا أن نتعرف على حجم المهاجرين المتوقع في المستقبل نلاحظ أنه:

برغم الأعداد الهائلة للمهاجرين حالياً، فلم تصل الزيادة في هذه الأعداد إلى ذروتها بعد. وهذا يرجع إلى عوامل الطرد تلك التي لم يتم بعد خفض أثرها، ومنها معدل نمو السكان الذي يزيد على 7. 3 في المكسيك وتباين دخل الفرد بين المكسيك والولايات المتحدة وبين البلاد المنتجة للنفط وغير المنتجة في المنطقة العربية والأثر العوامل السياسية والاجتماعية التي تقف وراء هجرة العمال إلى أوروبا الغربية.

وسوف تشهد المنطقة العربية من ناحية أخرى زيادة عدد العمال المهاجرين، على الأقل في المدى القصير وبما يعادل مرتين من الحجم الحالي([[397]](#footnote-397)).

وإذا كانت هناك عدة مشكلات تترتب على هجرة العمال بين البلاد المتقدمة والنامية، بعضها اجتماعي والأخر اقتصادي والثالث ديموجرافي.

فلعل النتائج المترتبة على هجرة العمال في المجال الاقتصادي، هي تلك التي نهتم بها هنا في دراستنا للعلاقة بين السكان والتنمية. فهجرة العمالة على النحو المشار إليه سلفاً، تمثل أحد السمات المميزة للنظام الاقتصادي العالمي، ويهدف تقسيم العمل طبقاً لهذا النظام العالمي إلى نقل المواد الخام والعمال وراس المال إلى حد ما، إلى خطوط الإنتاج المكثفة في البلاد المتقدمة، ولكن هذه العملية لا شك أنها تعوق التغير البنائي في البلاد النامية، وترفع من سعر السلع المستهلكة وتحول دون خلق فرص للعمل كافية في هذه البلاد ([[398]](#footnote-398))، بل تلقي من عبء هذه العملية كلها على أكتاف العمال المهاجرين... الخ.

وتشهد نتائج الدراسات التي أجريت حول هذه الظاهرة وحركة السكان بين البلاد المتقدمة والنامية، على الكثير من الآثار المنعكسة في كلي المجموعتين من البلاد.

رابعاً: الإستراتيجيات العالمية البديلة لتخفيف الهوة بين البلاد المتقدمة والنامية

1. النظام الاقتصادي الدولي الجديد

وفي ضوء الهوة المتزايدة في مستويات المعيشة بين البلاد النامية والمتقدمة، وبرغم التطلعات القومية للبلاد النامية وجهود المجتمعات المتقدمة في مساعدتها، يمكن أن نفهم لماذا تصر البلاد النامية على النظام الاقتصادي الدولي الجديد، ولقد أصبحت البلاد النامية نتيجة لوضعها الاقتصادي السيئ نسبياً، أكثر عدوانية في جهودها نحو تحقيق ما تراه بأنه يعد بمثابة نصيب عادل لها في محصول العالم.

ولقد أصبح هذا واضحاً بجلاء في المؤتمر العالمي للسكان الذي عقد في بوخارست خلال عام السكان في الأمم المتحدة (1974م) وكان أول مؤتمر تشارك فيه الحكومات القومية. وأخذ ممثلو البلاد المتقدمة يحثون البلاد النامية على زيادة جهودها في خفض معدلات المواليد ومعدلات نمو السكان. وأصر الكثير من ممثلي البلاد النامية أنه، بينما هناك اعتراف بالعلاقات بين عوامل السكان والتنمية الاقتصادية، أصروا أنه قبل أو في نفس الوقت، مع معدلات نمو السكان المنخفضة، هناك حاجة إلى تحقيق فكرة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الذي يتضمن ما يلي:

* إنهاء كل صور الاستعمار الأجنبي والسيطرة والاستغلال.
* علاقة متساوية وعادلة بين الأسعار التي تحصل عليها البلاد النامية لمواردها الخام والأسعار التي يجب أن تدفعها في مقابل ما تستورده من سلع.
* نقل الموارد الحقيقية من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية، بما في ذلك الزيادة في السعر الحقيقي للسلع المصدرة بمعرفة البلاد النامية ([[399]](#footnote-399)).
* تحسين ظروف الدخول في الأسواق في البلاد المتقدمة من خلال نظام تفضيل الاستيراد من البلاد النامية ومن خلال إلغاء قيود التعريفة الجمركية وغيرها وقيود إجراءات العمل.
* تعويض البلاد النامية عن التزامات الجمارك والضرائب المفروضة على ما تصدره للبلاد المتقدمة.
* ترتيبات لتحقيق نتائج التضخم على البلاد النامية والتغلب على العجز في نظام النقد العالمي.
* زيادة الاستثمار الأجنبي في البلاد النامية طبقاً لاحتياجاتها ومتطلباتها.
* صياغة مجموعة قواعد دولية للسلوك تنظم أوجه نشاط الشركات التي تتخطى الحدود (متعددة الجنسيات) transational.
* تطوير أساليب عمليات استخراج المواد الخام في البلاد النامية.
* زيادة في المدخلات الأساسية بكميات مواتية من أجل إنتاج الغذاء بما في ذلك السماد، من البلاد المتقدمة.
* إجراءات ملحة لتخفيف عبء الديون الخارجية([[400]](#footnote-400)).

وأعلن المؤتمر بالإضافة إلى ذلك:

أنه ينبغي أن تكون استجابة البلاد المتقدمة التي لديها القدرة على مساعدة البلاد المتأثرة في التغلب على مشكلاتها الحالية بالتناسب مع مسئولياتها. وينبغي أن تكون مساعداتها بالإضافة إلى المستوى المتاح حالياً من المساعدة. ومما له صلة وثيقة ما سبق، أن مؤتمر الثمانية عشر شهراً للممثلين الوزاريين للبلاد المتقدمة والنامية الذي انتهى في باريس في يونيو عام 1977م، قد ترك الكثير من المسائل دون اتفاق. فلقد أعلنت البلاد النامية أن المؤتمر قد قصر في توضيح ما هو ضروري لإيجاد النظام الاقتصادي الجديد. ولقد أنذروا المؤتمر بما عبرنا عنه سالفاً، وبرهنوا على الأمم ليست مستعدة لقبول طلبات هذه البلاد الفقيرة وبخاصة ما تعلق بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد. وحتى لو أنها اعترفت بأن البلاد النامية كانت تعتمد على احتياطي provision من المواد الخام يمكن أن تتبادله مع الآخرين، وأن هذه البلاد في حاجة إلى مزيد من المساعدة تفوق ما كانت تحصل عليه ([[401]](#footnote-401)) وإنه لمن الواضح أن التوزيع المتساوي للناتج العالمي قد يزيد مادياً نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي في البلاد النامية، ويخفض أيضاً وبدرجة لها دلالتها من نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي في البلاد المتقدمة.

ولما كان هدف النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو خفض الفروقات في مستويات المعيشة بين البلاد المتقدمة والنامية، وأنه لا يحتمل أن تكون البلاد المتقدمة مستعدة عن طواعية واختيار وعن امتنان لتقليل نصيب الفرد من ناتجها، فإن أهداف البلاد النامية لا يصعب تحقيقها من خلال الزيادة في إجمالي الناتج العالمي. ذلك لأن هناك عدداً من النتائج ذات الدلالة التي تشير إلى أنه حتى إذا لم تمر البلاد النامية ككل بأية زيادة سكانية أخرى بعد عام 1970م ([[402]](#footnote-402)) فإنه عليها أن تحقق زيادة في إجمالي الناتج القومي تتراوح بين 10 - 27 مرة بالمقارنة بمستويات نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي في أمريكا الشمالية وأوروبا. ولكن معدل النمو السنوي المطلوب لتحقيق هذه الزيادة في إجمالي الناتج القومي يتجاوز بوضوح قدراتها خلال فترة 30 عاما ومع نمو السكان المستمر بعد عام 1970م، لا يمكن للبلاد النامية مع كل الاحتمالات، أن تصل إلى المستوى الأوروبي لنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي([[403]](#footnote-403)). كما أنه إذا كان تحقيق نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي المكسيكي عام 1970م، يعد بالتحديد في إمكانية البلاد النامية في شمال أمريكا، لكنه يظل غير محتمل وصعب التحقيق أمام البلاد النامية في آسيا وأفريقيا.

1. إشباع الحاجات الأساسية

واستجابة لفشل إستراتيجية نمو إجمالي الناتج القومي في تحسين ظروف الشعب الفقير في البلاد النامية وتخفيف الهوة بينها وبين البلاد المتقدمة، اقترح البعض إستراتيجية أخرى بديلة تؤكد أن الذي له الأولوية في رفع مستويات المعيشة هو ما يهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية للسكان الفقراء. ذلك لأن إجمالي الناتج القومي المتزايد في البلاد النامية لا يترتب عليه بالضرورة تحسين بين معظم الفقراء، وكانت الزيادة في نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي يصاحبها نصيب متناقص من إجمالي الدخل القومي بين العناصر الفقيرة من السكان في عدد من المجتمعات النامية. ولإشباع الحاجات الأساسية، يجب أن تكون الأهداف متمثلة في الوصول إلى مستوى أولي من الاستهلاك الخاص والاجتماعي ويشمل الأول الغذاء والمسكن والملبس كما يشمل الاستهلاك الاجتماعي مياه صالحة للشرب، تنقية البيئة، وسائل النقل العام، صحة، وتسهيلات للتعليم. وقد تشمل أيضاً مستويات الاستهلاك الاجتماعي فرص المشاركة وتحقيق مزايا غير مادية، مثل الحقوق الإنسانية، والتصويت في السياسة العامة والبرامج، والواضح أن إشباع المتطلبات الأساسية في البلاد النامية([[404]](#footnote-404)) يتطلب توزيعا متساويا للدخل، أو على الأقل تحسين نظام توزيع الدخل على الجماعات ذات الدخل المنخفض.

كما يتطلب الأخذ بمدخل الاحتياجات الأساسية اهتماماً مغايراً تماماً من ذلك الذي أكدناه في التحليلات السابقة وفي حساب متطلبات نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي، ولكن كما أوضحت البحوث، لا يمكن أن نتجاهل نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي، حتى إذا استخدمنا إستراتيجية الحاجات الأساسية. حيث أوضحت الدراسات أن هناك ارتباطاً عالياً بين إشباع البلاد النامية للحاجات الأساسية أو وضع برامج من أجل تحقيق أهداف الحاجات الأساسية، والزيادة في نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي. وتشير تحليلات النجاح في إشباع الحاجات الأساسية بين البلاد المتقدمة والنامية إلى أنه، بالرغم من أن الهوة بينهم تضيق في أشياء مثل توقع الحياة عند الميلاد، والأمية، إلا أن الهوة في إشباع الحاجات الأساسية قد اتسعت بالنسبة لمعظم المؤشرات خلال عام 1960م.

ولذلك فإن إشباع الحاجات الأساسية يتطلب على الأقل هدفاً مزدوجاً تتمسك به البلاد النامية يتمثل في الزيادة في نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي من ناحية، وفي إعادة توزيع الدخل في صالح الفقراء من ناحية أخرى ([[405]](#footnote-405)).

1. استمرار مواقف التشاؤم والتفاؤل

بالرغم من أن الاعتبارات السابقة توضح أن مهمة التوصل إلى مستويات المعيشة الأوروبية وأمريكا الشمالية وحتى المكسيكية تعد بمثابة مهمة لا أمل فيها ولا رجاء بالنسبة لمجموعة البلاد النامية خلال ما تبقى من هذا القرن، ومع هذا فقد أمكن تحقيق بعض المكاسب المطلقة. فمثلاً، إذا أمكن تحقيق هدف يمثل معدل نمو مقداره 75 كل عام والذي وضعته الأمم المتحدة عام 1960م. فإنه بإمكان البلاد النامية أن تزيد من نصيب الفرد من الناتج، ما بين 1970م – 2000م، من 176 دولاراً إلى 337 في ضوء التوقع عال التباين السكاني، وإلى 379 دولاراً في ضوء التوقع عال منخفض التباين السكاني، ويرتفع بمعدل 115، 141%.

وبالرغم مما قد يكون متوقعاً بأن سكان البلاد النامية قد ترحب وتتحمس لهذه الزيادة المطلقة في مستويات معيشتها، إلا أنه قد يكون من المفترض أنه خاصة في ضوء أثر التوقعات المتزايدة، سوف لا تصبح شعوب الأمم النامية غير منتبهة إلى حرمانها النسبي. لأنها قد لا تصل إلى مستوى نصيب الفرد من الناتج القومي في المكسيك عام 1970م. ولذلك قد تمر الأمم النامية بحالات احباط متزايدة وصور الاغتراب برغم تضاعف مستوى معيشتها الحالي المنخفض. وسوف تأثر النتائج السياسية الدولية والقومية المترتبة على صور الإحباط والاغتراب المتزايد وهذه بلا شك تتوقف على المدى الذي سوف تشبع به الحاجات الأساسية على الأقل([[406]](#footnote-406)).

وعند هذه النقطة، من المناسب أن نعود إلى أحد الاعتبارات المثارة سلفاً، هل بإمكان موارد الأرض أن تمكن 70% من سكان العالم في البلاد النامية على تحقيق المستوى المعيشي في أوروبا وأمريكا الشمالية، وحتى إذا أمكن تحقيق هذا المستوى بدرجات أو صور متباينة من السلع والخدمات، وكما أشرنا سلفاً، لا توجد هنا في الوقت الحاضر (حالياً) إجابة محددة على هذا السؤال. ولكن نجد نادي روما في مؤلف (( حدود النمو) ) يقدم إجابة لها طابع تشاؤمي، فسوف يخلق توقع الحدود على استهلاك المواد الخام والطاقة، بخاصة خلال فترات قصيرة من الزمن موقفا تنافسيا محصلته صفر، وفيه يمكن أن تتحقق الزيادة في مستويات معيشة البلاد النامية فقط على حساب انخفاض مستويات معيشة البلاد المتقدمة. إلا أننا لسنا في حاجة إلى القول بأن هذا الموقف يميل إلى زيادة التوترات وزيادة توقعات العنف الدولي.

ولكن هناك على الطرف الآخر نجد الإجابة التي قدمها (هيرمان كهن) herman kahn عضو معهد هادسون فيما نشره تحت عنوان المائتان سنة القادمات. وتنطوي هذه الإجابة التفاؤلية على توقع زيادات جوهرية التي برغم أنها ليست بالتأكيد محتملة مع نهاية هذا القرن، في نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي، على الأقل لنقترب إما من مستويات المعيشة في أوروبا أو أمريكا الشمالية. وفي ضوء هذا الإطار التفاؤلى من المفهوم أن نصيب الفرد من الدخل في البلاد المتقدمة يمكن أن يستمر في الارتفاع حتى بينما كان ناتج البلاد النامية يسرع في الزيادة ليضيق الهوة بين الأمم التي تمتلك وتلك التي لا تمتلك. وإذا كان ذلك ممكناً. أمكن في الوقت نفسه تحقيق نظام اقتصادي عالمي جديد له أهميته. وفي ضوء مثل هذه الظروف فإن توقع التوتر المتزايد والعداء والعنف سوف يقل بالتأكيد.

وإلى أن يتضح أي من هاتين الإجابتين المتطرفتين صحيحاً، فإنه من المؤكد حقاً أن الهوة في مستويات المعيشة بين البلاد النامية والمتقدمة لا يحتمل أن يضيق أكثر أو قد تزيد حتى أكثر خلال بقية هذا القرن ([[407]](#footnote-407))

الخلاصة: أوضحت المعالجة السابقة أن تحليل العلاقات المتباينة والمتداخلة بين السكان والتنمية يوسع من طابع التحليل الاجتماعي للظواهر السكانية في علم الاجتماع، ويضفي عليها طابع الشمول. ذلك أن هذا التصور قد ترتبت عليه عدة نتائج منها:

**أولاً:** ضرورة أن ينطلق كل حل لمشكلات المجتمع من أخذ الجانبين معاً السكان والتنمية في الاعتبار، وأن تقوم السياسات على التكامل بين الاتجاهات السكانية والعمليات الاجتماعية والاقتصادية والجمع بينهما طالما كان التركيز على جانب منها وبخاصة السكان ونموهم قد أدى إلى ظهور الدعوة إلى ضرورة الحد من زيادة السكان والأخذ ببرامج تنظيم الأسرة واعتبار السكان معوقاً للتنمية وعلقت كل المشكلات الاجتماعية على هذا النمو والزيادة السكانية ولم تثمر هذه الدعوة نتائج كثيرة في تخفيف الهوة بين البلاد المتقدمة والنامية. ولكن هذه النظرة الشاملة للسكان والتنمية تعتقد أن قصر النظر على جانب واحد من النسق الديموجرافي فيه إغفال لجوانب أخرى في السكان منها تكوين السكان وتوزيعهم، فضلاً عن ضالة الاهتمام بالجانب الأساسي الآخر وهو التغير الاجتماعي والاقتصادي.

**ثانياً:** ينبغي أن نأخذ في اعتبارنا جوانب تكوين السكان وخصائصهم النوعية والعمرية والمهنية والإقامية أو النظر إلى معدلات الذكور والإناث والمستويات العمرية للسكان في تصور أية سياسة سكانية وعدم إغفال حقيقة نسبة الاعتمادية في تصور برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك النظر بعين الاعتبار لبناء القوة العاملة ودينامياته ومعدلات البطالة في هذا الصدد. وعدم إغفال التوزيع الإقامي للسكان بين الريف والحضر أو تجنب مشكلات التحضر والنمو الخضري كجزء مكمل لسياسات التنمية.

**ثالثاً:** إن إعطاء أولوية لنمو السكان وزيادة خصوبتهم قد صرف النظر بعيداً عن الاهتمام بعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وزيادة إجمالي الناتج الفردي ورفع مستوى المعيشة، والتوزيع العادل للدخل بين السكان وبخاصة في البلاد النامية، والأخذ بالنظام الاقتصادي العالمي وإشباع الحاجات الأساسية لتخفيف الهوة بين البلاد المتقدمة والنامية.

**رابعاً:** وإن كانت هذه النتائج تلقي عبء المسؤولية على البلاد النامية في تحقيق التوازن بين السكان والتنمية وحل مختلف مشكلاتها الاجتماعية، من خلال الاهتمام بنسق السكان – نموهم وتكوينهم وتوزيعهم، ومن خلال زيادة فرص العمالة، والتوزيع العادل للدخل، فإنه يبقى على البلاد المتقدمة أن تساهم في هذا الصدد، من خلال المساعدة على تحقيق النظام الاقتصادي العالمى وإنجاحه، وتوفير الحاجات الأساسية للسكان.

الفصل الرابع عشر

البطالة وسياق التنمية في مصر

آليات الحاضر واحتمالات المستقبل

تمهيد

لا خلاف على أن البطالة في مصر تعتبر مشكلة متفاقمة، فالإحصاءات تؤكد أن حجم البطالة في تزايد مستمر، والنتائج المترتبة على البطالة، لا يخطئها كل منصف ومهتم بقضايا المجتمع، والزخم الواضح في اهتمامات الحمراء والباحثين في دراسة العوامل التي أفرزت هذه المشكلة، ليس خافياً على أحد والجهود الجادة في تقديم حلول لهذه المشكلة لا تزال مستمرة.

وعلى هذا الطريق تسير محاولاتنا المتواضعة في تناول هذه المشكلة، من منطلق تاريخي مقارن، يؤسس على النقد الاجتماعي للوضع الحالي رؤيته في الشروع نحو حل لهذه المشكلة.

حيث نتتبع الحقائق الدالة على تطور حجم البطالة في مصر، عبر فترات تاريخية مختلفة ونقيم مقارنة بين هذا الحجم وما وصل إليه حجم البطالة في بعض دول العالم خاصة دول العالم النامي والدول العربية. ونحاول فحص الخصائص النوعية للبطالة في مصر، في ضوء نتائج بحوث سابقة لهذه الظاهرة. ثم نجري تحليلاً نقدياً للعلاقة بين البطالة وسياق التنمية ونوضح كيف أن الخصائص التي تميز هذا السياق والتي يرتبط بعضها بجوانب داخلية وأخرى خارجية، كان لها انعكاسها الواضح على البطالة، ثم تخلص من هذا التحليل إلى مجموعة الآليات التي تكرس البطالة في هذا السياق خاصة ضعف الطلب على العمل والقيود المفروضة على حرية العمل ثم نقوم بعد ذلك باستخلاص احتمالات المستقبل، وكيف انحصرت في احتمال استمرار الوضع القائم، واحتمال تنمية هذا الوضع من خلال إكساب سياق التنمية خصائص جديدة وتفعيل الآليات المناسبة في الحد من مشكلة البطالة. وكنا نعتمد في كل هذه الخطوات على الإحصاءات المتاحة ونتائج البحوث السابقة.

أولاً: البطالة: الحجم والنوعية

البطالة ظاهرة عالمية لا يخلو منها أي مجتمع سواء أكان متقدماً أو نامياً، وتظهر بنسبة مقبولة لا تتعدى 11% في أي مجتمع، ولكنها تتحول إلى مشكلة عندما تتجاوز هذه النسبة.

وإذا كانت هناك أنواع كثيرة للبطالة، يعرف بعضها بالبطالة المقنعة وأخرى بالبطالة الاحتكاكية، وبعضها الثالث بالبطالة الاختيارية أو الموسمية أو ما إليها، فإن ما يعرف بالبطالة الإجبارية أو المفتوحة أو الصريحة هو ذلك النوع الذي يشمل معظم حالات التعطل والبطالة، وهو أيضاً النوع الذي يجذب الانتباه عندما يثار موضوع البطالة لما يثيره من مشكلات متعددة.

وتحدد البطالة الإجبارية أو الصريحة في مجموعة الأفراد الذين رغم قدرتهم ورغبتهم في العمل وسعيهم للحصول عليه يظلون بدون عمل.

ورغم الصعوبات التي تواجه دراسة البطالة الصريحة وتقدير حجمها على الأقل، فقد يصادفنا اختلاف في أرقام البطالة تبعاً للمصدر الذي نرجع إليه في تقديرنا، أو حسب الغرض من هذا المصدر، وقد نجد في بعض الأحيان أن معدل البطالة يحسب على مستوى الدولة ككل، بينما قد تجرى الحسابات على مستوى المناطق الريفية أو الحضرية وذلك في أحيان أخرى. وقد نواجه في أحيان ثالثة بالاختلاف على مفهوم البطالة نفسها من مصدر إلى آخر، حيث يميل البعض إلى تعريف أوسع للبطالة يشمل كافة الموجودين خارج سوق العمل الرسمي، ولذلك يعتبرون كل من يعمل خارج هذه الأسوار الرسمية في حالة تبطل حتى ولو كان يعمل بالقطاع غير الرسمي([[408]](#footnote-408)).

ومهما كان الأمر فبإمكاننا على ضوء ماتوفر لدينا من بيانات رسميه نتعرف على حجم البطالة في مصر، واتجاهات هذا الحجم، ونوعية الأفراد الذين يشكلون هذه الظاهرة.

1. حجم البطالة في مصر والعالم

ويمكن التعرف على حجم البطالة في مصر في الوقت الحاضر من بيانات الجدول التالي:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **السنة** | **العدد** | **النسبة إلى الإجمالي** |
| 1960م1976م1986م | 1758502011 | 2.27.714.7 |

(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاءات، تعدادات 60، 70، 1986م)

وإذا كانت بيانات تعداد 1986م تؤكد أن حجم البطالة في مصر في هذه الفترة الزمنية قد بلغ 14.7 % من جملة قوة العمل، فإن هذا الحجم يزيد كثيراً عن المعدل المقبول عالمياً، الأمر الذي يفضي لا محالة إلى اعتبار البطالة بمثابة مشكلة في مصر.

وربما تأكد هذا الوضع – رغم ما قد يثار من اعتراضات البعض في الاعتماد على التعداد كمصدر لبيانات البطالة من ناحية وعلى مفهوم البطالة الذي يأخذ به... الخ ذلك من تحفظات – ورما تاكدت حقيقة البطالة كمشكلة ما هو متاح لنا من بيانات عن البطالة في مصر، والبطالة في بلاد العالم في فترات زمنية متقاربة. إذ تذكر بعض المصادر أن حجم البطالة في مصر حسب التقديرات الرسمية لسنة 1993م يتراوح بين 9 - 12% من القوى العاملة، بينما تفيد التقديرات غير الرسمية إلى أن هذا المعدل يبلغ 20%([[409]](#footnote-409)).

وتشير بعض المصادر من ناحية أخرى إلى أن حجم البطالة في بعض دول العالم النفس الفترة الزمنية - 1993م - قد بلغ 10% في المملكة المتحدة و3.6 % في اليابان و9% في المانيا الغربية و12 % في فرنسا و4.2 % في هولندا، وهذا ما توضحه بيانات الجدول الآتي([[410]](#footnote-410)):

|  |  |
| --- | --- |
| **الدولة** | **نسبة البطالة** |
| فرنسا | 12 |
| إيطاليا | 11.7 |
| المملكة المتحدة | 10 |
| ألمانيا الغربية | 9 |
| هولندا | 4.2 |
| بيلجيكا | 11 |
| اليابان | 3.6 |

ومن ناحية ثانية ارتفع عدد العاطلين في روسيا عام 1993م إلى حوالي 3 ملايين عاطل، أي حوالي 15.7 % من حجم القوة العاملة في أمريكا اللاتينية عام 1990م بلغت المعدلات في الأرجنتين 57.4 % والبرازيل 4.8 والمكسيك 3.6 طبقاً لبيانات الجدول التالي:

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **السنة****الدولة** | **1980م** | **1986م** | **1990م** |
| الأرجنتين | 4.8 | 5.2 | 7.4 |
| بوليفا | 9.7 | 3 | 19 |
| البرازيل | 7.9 | 3.6 | 4.8 |
| المكسيك | 4.2 | 4.3 | 3.6 |

وربما أفادتنا مجموعة ثالثة من البيانات حول حجم البطالة ومعدلاتها في الدول العربية خلال فترة الثمانينات كما يعكسها الجدول الآتي:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الدولة** | **السنة** | **النسبة المئوية للعاطلين من القوة العاملة** |
| السودان | 1983م | 10.5 |
| موريتانيا | 1977م | 14.1 |
| المغرب | 1982م | 12 |
| مصر | 1986م | 14.7 |
| تونس | 1980م | 20.6 |
| الأردن | 1984م | 9 |
| سوريا | 1984م | 2.8 |
| الجزائر | 1987م | 21.4 |
| العراق | 1984م | -0.9 |
| الكويت | 1984م | 1.4 |
| الإمارات | 1984م | -0.2 |
| البحرين | 1984م | 1.4 |

وإذا جاز لنا أن نتوقف لرصد بعض الملاحظات على البيانات السابقة والمتعلقة بالبطالة في مصر والعالم فإنه يمكن القول:

* إن البطالة في مصر تعد مشكلة تجاوزت الحد المقبول عالمياً.
* إن البطالة في مصر تزيد نسبتها بشكل واضح عن المعدلات المسجلة في معظم بلاد العالم، بدءاً بالولايات المتحدة الأمريكية ومروراً باليابان وانجلترا وغيرها من الدول الأوروبية.
* إن البطالة في مصر تزيد معدلاتها حتى مقارنة بالمعدلات المسجلة في بعض الدول النامية، مثل دول أمريكا اللاتينية.
* إن مصر واحدة من مجموعة البلاد العربية - الجزائر موريتانيا المغرب الأردن السودان - التي تظهر فيها أعلى معدلات بطالة.
* إن البطالة في مصر تسير في اتجاه الزيادة من فترة زمنية إلى أخرى، على عكس ما | لوحظ في بعض البلدان النامية التي يسير اتجاه البطالة نحو النقصان.
1. نوعية البطالة في مصر

أكدت نتائج بعض الدراسات أن نسبة بطالة المتعلمين قد تصل إلى ثلثي معدلات البطالة وأن أقل معدل كان بين الأميين ومن يقرأ ويكتب.

وهذا يعني أن مشكلة البطالة في مصر مكونها الأكبر البطالة بين المتعلمين وخريجي الجامعات والمراحل الدراسية المتوسطة والذين لم يسبق لهم الدخول في سوق العمل من قبل، إذ تشير التقديرات إلى أن تلك الفئة تمثل نحو 75 % من مجمل عدد المتعطلين الذين لم يسبق لهم الدخول في سوق العمل من قبل، إضافة إلى ذلك بعض العاملين السابقين في الأقطار العربية، وهي مجموعات تنظم خليطاً غير متجانس من العمالة الحرفية والمهنية وهذه السمات تختلف عن نوعيات البطالة المألوفة ([[411]](#footnote-411)).

وتضيف نتائج دراسات حديثة إلى ما سبق، وفيما يتعلق بنوعية المتعطلين - قائلة (تؤكد الإجراءات الرسمية أن أعلى معدل للبطالة بين خريجي المدارس المتوسطة وثاني أعلى معدل بين خريجي الجامعات وأقل معدل بين الأميين عام 1986م).

وقد يعتقد البعض أن معظم بطالة المتعلمين يأتي معظمها من المناطق الحضرية، غير أن إحصاءات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء عام 1993م تؤكد على أن حجم بطالة العاملين قد وصلت 1425 بالألف متعطل، كما يوضح الجدول التالي:

|  |
| --- |
| **ديسمبر** |
| **المتعطلون طبقاً للمؤهل** | **ذكور** | **إناث** | **إجمالي** |
| خريجو الجامعات | 109.2 | 83.3 | 192.5 |
| حاملو المؤهلات فوق المتوسطة | 77 | 57.3 | 134.3 |
| حاملو الشهادات المتوسطة | 601.8 | 496.4 | 1098.2 |
| المجموع | 788 | 637 | 1425 |
| النسبة إلى قوة العمل | 50.05% | 4.08% | 9.13% |

وكانت نسبة المتعطلين في المحافظات الريفية تفوق بكثير المحافظات الحضرية حيث لم تبلغ نسبة بطالة المتعلمين في المحافظات الحضرية من إجمالي القوة العاملة سوى 8.89 % وعليه تصبح بطالة المتعلمين في الريف تفوق بكثير مثيلتها في الحضر ويصبح المدخل الحقيقي لعلاج مشكلة البطالة في مصر هو مواجهة جذور هذه المشكلة في المجتمع الريفي([[412]](#footnote-412)).

ويذكر تقرير التنمية البشرية لمصر عام 1997م إلى أن البطالة السافرة في مصر معدلاتها عادة ما تكون أعلى بين الإناث عنها بين الذكور. ففي عام 1995م كان معدل البطالة بين الإناث (24.1 %) أكثر من ضعف المعدل المناظر على المستوى القومي (11.3%) وترتفع معدلات البطالة بين النساء في الوجه البحري (27.6 %) عنها في الوجه القبلى (19.6 %) والمحافظات الحضرية (21.5 % ). وعلى أية حال فإن مشكلة البطالة السافرة ليست المشكلة الوحيدة للنساء في سوق العمل([[413]](#footnote-413)).

وبامكاننا أن نستخلص مما سبق النتائج التالية فيما يتعلق بنوعية البطالة:

1. أن مشكلة البطالة في مصر مكونها الأكبر من بطالة المتعلمين وأن أعلى معدل البطالة بين خريجي المدارس المتوسطة يليه معدل البطالة بين خريجي الجامعات والمعاهد العليا.
2. أن نسبة المتعطلين في الريف تفوق بكثير نسبة المتعطلين في الحضر، بل أن نسبة بطالة المتعلمين في الريف تفوق مثيلتها في الحضر.
3. أضافت الهجرة الخارجية العائدة من البلاد العربية إلى حجم البطالة في مصر، نسبة من العمالة التي تضم خليطاً غير متجانس من العمالة الحرفية والمهنية.
4. إن نسبة البطالة بين الإناث أعلى منها بين الذكور وتزيد نسبة بطالة الإناث في الوجه البحري والمحافظات الحضرية.

وإذا كانت النتائج السابقة تشير إلى أن البطالة في مصر تختلف في ظروفها من حيث الحجم والنوعية عن البطالة في العالم، فربما ساعدنا الربط بين البطالة وما تتميز به من خصوصية في مصر وبين السياق المجتمعي الأكبر الذي أفرزها على فهم هذه المشكلة من ناحية، وبلورة الدعائم التي يمكن أن تستند إليها في تصور مستقبل هذه المشكلة من ناحية أخرى.

ثانياً: سياق التنمية: الخصائص والآليات

عندما نقول أن ظاهرة البطالة تؤثر وتتأثر حجماً ونوعاً بالسياسات المتبعة في البلاد، بمعنى أنه كلما انحسر دور الدولة في أنها تنتهج سياسات وإجراءات للحد من مشكلة البطالة فإننا نتجاهل بهذا القول عوامل أخرى وظروف تؤثر بدورها وتتأثر بهذه الظاهرة. فالبطالة في أي مجتمع لم تظهر بين عشية وضحاها، بل مهدت لها ظروف تاريخية متباينة، ولا تعد نتيجة مباشرة لعوامل داخلية في هذا المجتمع مثل السياسات التي تتبعها الدولة أو غيرها، وإنما تساهم أيضاً في ظهور مشكلة البطالة عوامل أخرى خارجية ترتبط بالنظام العالمي. ولذلك من المناسب فهم مشكلة البطالة في إطار هذا السياق من العوامل والظروف، الذي قد يتسم بخصائص معينة ويموج بآليات مختلفة.

1. خصائص سياق التنمية والبطالة

ربما كان المساهمة الدولة من ناحية والمواطنين من ناحية أخرى في تحديد خصائص السياق الاجتماعي الأكبر للمجتمع، هو الذي حدا بنا إلى أن ننطلق في بيان خصائص سباق التنمية وكيف أثر وتأثر بمشكلة البطالة.

* **دور الدولة والبطالة:** لا يقف الأمر في معالجة دور الدولة عند حد بيان نوعية السياسات التي تتبناها، وإنما يتعدى ذلك نحو الجهود التي تبذلها في ترجمة هذه السياسات إلى برامج ومشروعات وخطط لتنفيذ سياساتها.

فمع بداية الخطة الخمسية الثانية (86 / 87 - 90 / 91) أو قبلها بقليل، اتجهت مصر إلى سياسات التحرير الاقتصادي والتكيف الهيكلي. وربما سبق ذلك أو صاحبه اتباع سياسات الإصلاح الاقتصادي وما يتلازم معها من عملية التحول إلى القطاع الخاص وتحرير التجارة وتنظيم سوق العمل.

واتجهت الدولة إلى تقليص الإنفاق العام، بحيث انخفض الانفاق العام إلى حوالي 46 % من الناتج المحلي الإجمالي. وانخفض معدل الاستثمار من حوالي 30% عام 76 إلى حوالي 22 % عامي 86، 87 وإلى 10% فقط بين عامي 90 /91 ([[414]](#footnote-414)).

ومع انحسار دور الدولة على النحو السابق وتراجع الانفاق العام، واتجاه الدولة تدريجياً نحو التخلي عن سياسة تعيين الخريجين، وما صاحبه من بطء شديد في تشغيل المزيد منهم، تزايدت أعداد البطالة السافرة، كما دلت عليه بيانات تعداد 1986م (وبلوغها 14.7 %) بالمقارنة ببيانات التعداد السابق 1976م.

كما كان الاعتماد في النمو الاقتصادي على الاستثمارات الرأسمالية، واستخدام تقنيات كثيفة رأس المال في العمليات الإنتاجية من بين الأسباب المؤدية إلى نقص الطلب على العمالة. كذلك كان انتهاج سياسة الخصخصة في وحدات القطاع العام، سبباً في التخلص من بعض العمالة الزائدة.

وكذلك كان التفاوت الاقليمي في توزيع الموارد واستمرار التوزيع غير المتوازن للاستثمارات واستئثار الأقاليم الحضرية بالنصيب الأكبر أثره على انتشار البطالة في مناطق دون غيرها خاصة في القرية المصرية. وهكذا انعكست سياسات الدولة الخاصة بالإصلاح الاقتصادي والتحولات الهيكلية، والتحرر الاقتصادي وتحرير التجارة وتنظيم سوق العمل على معدلات البطالة على النحو الذي أوضحناه، واسهمت البرامج والمشروعات والخطط التي استعانت بها الدولة في تنفيذ هذه السياسة، خاصة برامج الخصخصة، وخطط الاستثمار ومشروعات التكيف الهيكلي وما إليها، على استمرار المعدلات المرتفعة للبطالة.

* **المواطنون والبطالة:** لقد تزايدت أعداد السكان خلال الفترة من 1960م - 1990م معدل الضعف، حيث كان العدد 26.08 مليون نسمة عام 1960م تضاعف إلى 51.7 مليون نسمة عام 1990م.. لقد أدى هذا النمو السكاني بدوره إلى تفاقم مشكلة البطالة، عن طريق زيادة أعداد القوى العاملة في المجتمع المصري، وبلوغ أعداد المشتغلين بالفعل من إجمالي السكان في عام 1990م، 25. 6 %([[415]](#footnote-415)). وإذا أضفنا إلى ما سبق أن هناك ارتفاعاً في أعداد المواليد بين الطبقات الفقيرة والتي لم يحصل معظمها على قدر كاف من التعليم والثقافة ما لا يؤهلها للحد من النسل والتنظيم، الأمر الي يساهم بدوره في زيادة أعداد المعروض من قوة العمل، ومن ثم ارتفاع أعداد البطالة. وفي ظل انتشار الفقر زادت نسبة التسرب من العملية التعليمية، خاصة بين الإناث والأطفال، حيث ترسخ العادات والتقاليد عملية عزوف بعض الأسر عن إرسال بناتها الى التعليم وتقلل من أهمية تعليم الفتاة بالنظر إلى الدور الذي حدده لها المجتمع كزوجة وأم، وتدفع قيمة اعتبار الأبناء رزقا خاصة بين الطبقات الفقيرة في الريف وغيرها إلى تبني دعوى عدم جدوى التعليم بالنسبة للأسر الفقيرة. يضاف إلى ذلك ارتفاع التكلفة الفعلية للتعليم ونمو القنوات التعليمية غير الرسمية (الدروس الخصوصية )، كعوامل طاردة للفتيات والأطفال من العملية التعليمية، وفي نفس الوقت يجد الأطفال والإناث أن أصحاب العمل خاصة في مجال القطاع غير الرسمي، يرغبون في استخدام عمالة اقل اجرا واكثر طاعة وإذعاناً، وقد تدفع بطالة البالغين في الأسرة الإناث والأطفال إلى سوق العمل هذا، وكل هذه الظروف التي تحيط بالمواطنين تسهم بدورها في بطالة البالغين ([[416]](#footnote-416)).

وقد أدى استغناء الدول النفطية عن العمالة الوافدة بسبب انخفاض أسعار النفط وأيضا الحاجة إلى إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة، علاوة على حرب الخليج وما أفرزته من ظروف غير مواتية وعودة العمالة الوافدة. (وقد بلغ عدد المصريين العاملين بالخارج بالخطة الخمسية عام 93 / 94 (2.2) مليون مصري) أدى ذلك إلى تخلص الدول النفطية من جزء كبير من هذه العمالة، ويمثل هؤلاء العائدون إضافة إلى العاطلين، بل أن معدل البطالة بين العائدين أعلى من غير المهاجرين.

وتشير الفقرات السابقة ضمنا إلى مجموعة من العوامل الخارجية التي ساهمت في تأكيد مشكلة البطالة، حيث انعكس ما شهده العالم الرأسمالي من أزمات على ارتفاع نسبة البطالة في مصر، وربما كان أوضحها انخفاض أسعار النفط، وحرب الخليج الأخيرة بين الكويت والعراق.

1. آليات تكريس البطالة

ربما كانت أكثر الآليات تأثيراً في معدلات البطالة في مصر، تلك التي يتعلق بعضها بضعف الطلب على العمل، وينحصر بعضها الثاني في تلك القيود المفروضة على حرية العمل.

* **ضعف الطلب على العمل:** إلى أي حد يعتبر العمل هدفاً أساسياً في استراتيجيات التنمية، وذلك بغض النظر عن نوعية العمل أو القطاعات التي يتم العمل فيها؟ وإلى أي حد يحرص المجتمع على توفير فرص العمل المنتج والمتواصل أو يعلق على ذلك كل الأهمية؟

ولعل الإجابة على هذه التساؤلات توضح كيف أن زيادة الطلب الاجتماعي على العمل الذي يمكن أن يتحقق من خلال استراتيجيات التنمية وخطط وبرامج الدولة من أجل توفير فرص العمل المنتج في القطاعات المختلفة، يعد مطلبا ضروريا للخفيف من حدة مشكلة البطالة. فالننظر إلى ما يموج به سياق التنمية، وخاصة دور الدولة والجمهور في هذا الصدد:

فإذا كان الانفاق العام الذي بلغ حوالي 64 % من الناتج المحلي الإجمالي في فترة الخمسينات وحتى بداية الثمانينات من أهم وسائل الدولة الذي لعب دوره الرئيسي في خلق فرص التوظيف والتخفيف وقتياً من حدة مشكلة البطالة. فإن تقليص الإنفاق العام وانخفاض معدلاته إلى 10% فقط بين عامي 90 / 91، قد ظهرت معه البطالة السافرة بصورة لم يسبق لها مثيل. ذلك لأن تكلفة خلق فرص عمل جديدة بالقطاع الرسمي قد تصل إلى حوالي 60 الف جنيه مصري (وقد تقل أو تزيد قليلاً حسب نوع النشاط، وهذا يعني أن تشغيل حوالي 3 ملايين عاطل تطلب إجمالي استثمارات قد تفوق دخل مصر القومي (حوالي 180 مليار جنيه مصري).

يضاف إلى ما سبق أن النمو السريع للقطاع الخاص الرسمي في مجالات النشاط الاقتصادي وتخصيص النصيب الأكبر من الاستثمارات لصالح هذا القطاع لم يساهم في استيعاب العمالة إلا على نحو محدود. ذلك لأن اتجاه هذا القطاع إلى استخدام تقنيات كثيفة رأس المال في العملية الانتاجية أدى إلى نقص الطلب على العمالة، بالرغم من تمتع مصر بميزة نسبية من حيث وفرة الأيدي العاملة بما يمكنها الاعتماد على التقنيات كثيفة العمالة التي توفر فرص عمل لكثير من المتعطلين. ومن ناحية أخرى فإن المخرجات البشرية من العملية التعليمية لا تتناسب في معظم الأحوال مع سوق العمل المتاح - في هذا القطاع الخاص - سواء من ناحية الكفاءة أو دقة التخصص، بمعنى أن برامج التعليم توفر عمالة يقل الطلب عليها وعندما أنشي الصندوق الاجتماعي للتنمية لتجنب الآثار الاجتماعية. للسياسات الاقتصادية - كان من أوائل أهدافه خلق فرص عمل جديدة وحقيقية للشباب الخريجين والفئات الفقيرة العاجزة. ولكن الصندوق طبقاً لتقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لم يستطع أن يصل بسهولة للفئات الأكثر فقراً في حين أن كل عملياته قد أفادت فئات حضرية متوسطة الدخل وحسنة التنظيم وتستطيع التعبير عن إرادتها ([[417]](#footnote-417))

وعندما اتجه الجمهور نحو العمل بأكثر من قطاع في وقت واحد، نتيجة لارتفاع الأسعار وتدهور مستويات المعيشة، واشتغال الموظفين والعمال سواء في الحكومة او القطاع العام أو الخاص، ساعات عمل إضافية أو دوريات متعددة، أو قيام نسبة كبيرة من العاملين في القطاع العام وفي الإدارات الحكومية بالعمل في وظائف إضافية بالقطاع غير الرسمي، إلا أن النتائج السلبية لهذا الاتجاه نحو العمل الإضافي أنه كان يؤدي إلى استيعاب فرص العمل المتاحة بواسطة من لهم وظائف بالفعل، بينما يحرم من هذه الفرص الداخلين الجدد إلى سوق العمل وهو اتجاه يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة.

إذن تدلل كل هذه الأساليب سواء من حيث الإنفاق العام أو نوعية الاستثمارات أو نوعية العمالة وتعليمها أو جهود الصندوق الاجتماعي أو اتجاه الجمهور نحو العمل الإضافي، على الكيفية التي تساهم بها آلية ضعف الطلب على العمل في زيادة حدة مشكلة البطالة في مصر.

* **القيود على حرية العمل:** وفي ظل عدم وجود إعانات للبطالة وارتفاع مستوى المعيشة، أجتهد الكثير من العاطلين في البحث عن آليات للتكيف. وقد تمثلت أهم هذه الآليات في العمل بالقطاعات والأنشطة غير الرسمية كوسيلة للحصول على حد أدنى من الدخل يمكنهم من البقاء والاستمرار. كما يندرج أيضاً ضمن آليات التكيف من جانب الأفراد انضمام عدد كبير من أفراد الأسرة لقوة العمل بالقطاع غير الرسمي خاصة النساء والأطفال وذلك لتعويض انخفاض دخل الأسرة. ولقد أصبح للقطاع غير الرسمي دوره الواضح في استيعاب العمالة وخلق فرص عمل جديدة تقل تكلفتها عن مثيلتها في القطاع الرسمي، وبالتالي أصبح له دوره في التخفيف من حدة مشكلة البطالة ([[418]](#footnote-418)).

وليس أدل على هذا الدور الذي يضطلع به القطاع غير الرسمي من حصول من لم يتقدم للتعيين من حملة المؤهلات في الدفعات من 1984م - 1989م على فرص عمل يقع معظمها في القطاع غير الرسمي. هذا فضلاً عن أن الجزء الأكبر من العمالة المسرحة - بعد انتهاج سياسة الخصخصة - قد اتجه إلى القطاع غير الرسمي باعتباره قطاعاً مرناً يستوعب العمالة غير الماهرة وكذلك العمالة شبه الماهرة. كما أن العمالة النسائية يقبلن أي نوع من العمل، وقد استوعب القطاع غير الرسمي أعداداً كبيرة من الأميات إلى الحد الذي بلغت معه نسبة المساهمة الاقتصادية للمرأة في القطاع غير الرسمي 64.6 %وكذلك لوحظ أن عدد الأطفال النشطين اقتصادياً حسب مسح القوى العاملة لسنة 1988م قد بلغ قرابة 2 مليون ومائتي ألف طفل يمثلون أكثر من 11 % من جملة قوة العمل وهم يتركزون في القطاع غير الرسمي.

وهكذا يلعب القطاع غير الرسمي دوراً واضحاً كصمام أمان لمشكلة البطالة، ويعد احد الحلول الذاتية لمشكلة الفقر.

ولكن على الرغم من أن تكلفة خلق فرصة عمل جديدة بالقطاع الرسمي تفوق بكثير تكلفتها بالقطاع غير الرسمي، ما يتجاوز قدرات الموازنة العامة للدولة. ذلك لأن التكلفة المتوسطة لخلق فرصة العمل الواحدة بالقطاع غير الرسمي قد تصل إلى ثلاثة آلف جنيه مصري، ويصبح إجمالي الاستثمارات اللازمة لخلق 450 ألف فرصة عمل سنوياً بالقطاع غير الرسمي مليارا و350 الف مليون جنيه. إلا أن الملاحظ أولاً أن الخطط القومية المتتالية قد أغفلت الاهتمام بالقطاع غير الرسمي رغم أنه يمثل وزناً كبيراً في مجمل الاقتصاد القومي سواء من ناحية خلق الدخول أو استيعاب العمالة.

والملاحظ ثانياً أن القطاع غير الرسمي يعتبر قطاعاً غير محمي حيث لا يتمتع العاملون فيه بالحماية سواء فيما يتعلق بمستويات الأجر أو ظروف العمل أو غيرها.. كذلك يرفض العاملون بهذا القطاع التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية أو الانتساب للاتحادات العمالية، بسبب كثرة الإجراءات الرسمية والروتين ([[419]](#footnote-419)).

الملاحظ ثالثاً أن القطاع غير الرسمي لا يتمتع بمزايا د القطاع غير الرسمي لا يتمتع بمزايا كثيرة في مجالي القروض والتكنولوجيا ويرتبط بذلك موقف الدولة من نشاطات القطاع غير الرسمي والقيود التي تفرضها على التسهيلات التي تحتاجها منشآت القطاع غير الرسمي في مجالي المرافق والخدمات الأساسية.. ولا تستطيع منشآت القطاع غير الرسمي الاقتراض الرسمي، بحيث تؤدي قلة رؤوس الأموال إلى انخفاض الإنتاج وصغر حجم المنشأة كما أن عدم الحصول على قروض رسمية قد يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التمويل، وأن أسعار منتجات منشآت القطاع غير الرسمي قد تتحدد بتدخل المقرضين، مما يؤثر على استقلالها وقدرتها على الاستمرار في ممارسة نشاطاتها. وبسبب عجز منشآت القطاع غير الرسمي عن توفير رأس المال، فإنها قد تلجا إلى اختيار مواقع بعيدة مفتقرة إلى المرافق والخدمات، مما يحد من اتصالها المباشر بأسواق السلع والخدمات، وقد تحصل المنشآت على أماكن سكنية داخل المدن ما قد يؤدي إلى مشكلات بيئية ([[420]](#footnote-420)). وهكذا فإنه إذا كان الدخول إلى في القطاع غير الرسمي جاء باختيار تلقائي ورغبة في العمل الحر، فإن تلك القيود على حرية العمل في القطاع غير الرسمي تمثل آلية أخرى من آليات تكريس البطالة.

ثالثاً: البطالة ومستقبل التنمية

وعلى ضوء نتائج التحليلات السابقة للبطالة من حيث الحجم والنوعية من ناحية وسياق التنمية من حيث الخصائص والآليات من ناحية أخرى يمكن أن نخرج بمجوعة من الاحتمالات الممكنة في المستقبل.

الاحتمال الأول، تكريس الوضع القائم مع توقع تفاقم مشكلة البطالة من حيث الحجم وظهور نوعيات جديدة منها، واكتساب سياق التنمية لخصائص غير متوقعة، ونمو آليات غير معروفة إضافة إلى استمرار آليات ضعف الطلب الاجتماعي على العمل وزيادة القيود على حرية العمل.

الاحتمال الثاني، تنمية الوضع القائم، مع توقع الحد من مشكلة البطالة من حيث الحجم ومحاصرة نوعياتها. وإكساب سياق التنمية لخصائص مقصودة والدفع بآليات معروفة للحد من البطالة، إضافة إلى التقليل من أثر الآليات الحاضرة، ورما كان من المفيد أن نتجه مباشرة نحو الاحتمال الثاني، طالما كان هدفنا هو الخروج من معضلة البطالة.

1. إكساب سياق التنمية: خصائص مقصودة

ربما كان انحسار دور الدولة وتراجع الإنفاق العام، والتخلي عن سياسة تعيين الخريجين والبطء الشديد في تشغيل الكثير منهم، داعياً إلى التفكير في سياسات جديدة للتشغيل تتمشى مع هذا الدور الذي تتبناه الدولة، ولعل من بينها فكرة تقاسم الأعمال بمعنى (( اعمل أقل والكل يعمل )) التي اكتسبت الكثير من المؤيدين في معظم دول العالم، والتي بمقتضاها يتم تخفيض أسبوع العمل لبعض الأعمال إلى ثلاثة أو أربعة أيام في الأسبوع مع تخفيض الأجور المدفوعة، بحيث يستطيع مزيد من الأفراد تقاسم الأعمال المتاحة، وهو نظام يتيح وظائف جديدة بالقطاع الرسمي وغير الرسمي ويناسب الكثير من النساء والعاملات، ويوفر الكثير من الأموال التي تدفع كتامينات أو إعانات، وقد تسهم هذه الفكرة في إتاحة المزيد من الحرية للعمالة وتحسين حياتهم الخاصة وتسهم في النهاية في خفض معدلات البطالة ([[421]](#footnote-421)).

وفي إطار البحث عن حلول تتسم بالسياسات الاستثمارية وتعمل على خلق فرص عمل منتجة في المجتمع المصري، يوصي الخبراء والمؤسسات الدولية بأهمية المشروعات الصغيرة كثيفة العمل، لأنها مشروعات تتسم بكونها مشروعات حرفية ويدوية وتعتمد على عمليات تجميع أجزاء مغذية لصناعات أخرى وهي ملائمة للظروف البيئية والمحلية، ولصغر حجمها يمكن أن تحقق الانتشار في مناطق جغرافية مختلفة بعيدة عن المراكز الصناعية التقليدية.. ومع احتمالات إحجام رؤوس الأموال عن المخاطرة في هذه المشروعات بصورة كبيرة، فإن الصندوق الاجتماعي للتنمية يمكن أن يقوم بدور أكبر في هذا المجال طالما كان إنشاؤه بهدف التعامل مع الآثار الجانبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي وتشجيع الصناعات الصغيرة المولدة للدخل واستيعاب جانب من قوة العمل الحالية والجديدة في مشروعات أشغال عامة كثيفة العمالة أو مشروعات اقتصادية ذات أهداف اجتماعية. يفترض أن توجه أموال الصندوق البرنامج تنمية المشروعات الصغيرة بنسبة 50 % لأنه يعني إمكانية تمويل 50 الف مشروع بكلفة متوسطة 20 ألف جنيه للمشروع الواحد. ويمكن أن تتيح تلك المشروعات حوالي 200 - 250 ألف فرصة عمل بافتراض أن المشروع الواحد يضم 5 أفراد فقط.. ويمكن للصندوق أن يقوم بتدوير القروض خلال خمس سنوات ثم يمكن توفير نحو 500 ألف فرصة عمل مع مراعاة معالجة بعض العقبات، مثل الحد من ارتفاع فوائد البنوك، والسماح بمنح قروض لغير العاملين بالحكومة والقطاع العام، وتسهيل الحصول على الكهرباء والتراخيص والتأمينات وتسويق المنتجات... أسوة بما يحدث مع كبار المستثمرين ([[422]](#footnote-422)).

وبمقدور البنك الوطني للتنمية بما يتلقاه من منح اجنبية وبموافقة الحكومة، آخرها المنحة الأمريكية كنواة للمشروعات الصغيرة بحوالي 13 مليار دولار أن يساهم بدعم المشروعات الصغير، بما لديه من صلاحيات من خلال اختصار إجراءات الموافقة على المشروعات والتخفيف من الاشتراطات وزيادة الإعفاءات.

وأمام جهاز تنمية القرية تحد كبير يتمثل في أن هناك حوالي 30 مليون مواطن يعيشون في 4792 قرية، وتزيد بينهم معدلات البطالة، وباستطاعته مواجهة هذا التحدي بالاتجاه نحو تنمية الصناعات الريفية، والارتقاء بالموارد البشرية العاملة في الصناعات الحرفية الصغيرة والمتوسطة.

ويستطيع الجمهور من خلال المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) وجمعيات رجال الأعمال أن يشاركوا بصورة كبيرة في إعادة تأهيل العمال وتدريبهم ورفع كفاءاتهم ومهاراتهم وتوفير فرص العمل الحقيقية لأعداد من المتعطلين، فضلاً عن دورهم في رفع الوعي الاجتماعي وتحفيز المجتمع على العمل وبالإمكان تمويل الجمعيات الأهلية العاملة في المشروعات والصناعات الصغيرة بشرط رفع القيود الإدارية التي يفرضها القانون 32 لسنة 1964م على العمل الأهلي.

وبإمكان جمعيات رجال الأعمال أن تلعب دوراً اجتماعيا في خلق فرص عمل حتى يزدهر الدور الاجتماعي لراس المال ويحقق بعداً اجتماعيا جديداً من خلال الإسهام في تطوير البحث العلمي والتكنولوجي، وتوفير فرص التدريب، والنهوض مستويات المعيشة، والإحساس بمشاكل الفئات المطحونة من الشعب، وكفالة فرص عمل لهم.

1. تطوير آليات زيادة الطلب على العمل ورفع القيود على حرية العمل

لما كانت المخرجات البشرية من العمليات التعليمية لا تتناسب عموماً مع سوق العمل المتاح في القطاع الخاص من ناحية الكفاءة ودقة التخصص، ولا تقوى على التنافس في اقتصاد عالمي سريع التغير، تتجه الأنظار نحو الاستثمار في التدريب ورفع المهارات كأمر مجد وله المردود الأكبر، لأنه يعمل على تخطيط الموارد البشرية وتنظيم استخدامها وترشيد أدائها، ورفع كفايتها الإنتاجية وتوصي الدراسات بضرورة الاهتمام بنظم التلمذة الصناعية، والتدريب التحويلي، والتكوين المهني للمتسربين، من مراحل التعليم المختلفة، والتوسع في نشاط الأسر المنتجة، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة إحلال وتجديد المراكز القائمة والتوسع في إنشاء مراكز جديدة خاصة في المناطق الريفية، وإدخال التطوير الجذري للكوادر الفنية لرفع كفاءة مراكز الجودة.

وإذا كان الصندوق الاجتماعي للتنمية يتبع العديد من الأساليب ومن بينها محاولة تغيير هيكل الإنتاج بحيث يتم التركيز على الصناعات كثيفة العمالة، وتتجه مشروعات الصندوق نحو استغلال الطاقات الإنتاجية القائمة، ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للعمالة الموجودة، فلماذا لا تتجه قروض الصندوق نحو حل مشكلة تمويل القطاع غير الرسمي ويسهم بذلك في رفع بعض القيود على حرية العمل في هذا القطاع؟

وهكذا يمكن للدولة أن تعمل على دعم وتنمية فرص العمل في كافة مجالات وأنشطة القطاع غير الرسمي من خلال توجيه الجزء الأكبر من استثماراتها (من خلال الصندوق أو غيره) للوفاء باحتياجات هذا القطاع من بنية أساسية وخدمات وتقديم القروض الميسرة ولا مانع من إعطاء الداخلين الجدد في هذا القطاع بعض الحقوق القانونية، كضمان حد أدنى للأجور وتحديد ساعات العمل وملائمة ظروف التشغيل، ضمانا لحقوق الإنسان، بحيث تعيد الوزارات المعنية النظر بموقفها من منشات القطاع غير الرسمي، وتجد الرعاية من جانب وزارات القوى العاملة وجهاز الحرفيين ووزارة الشؤون الاجتماعية وغيرها وأن توجه الخطط القومية الاهتمام المطلوب بالقطاع غير الرسمي، وتهيئ الحكومة بيئة تتضمن سياسات عادلة مستقرة للاقتصاد الكلي، وإطاراً تنظيمياً للقطاع الرسمي وغير الرسمي في منظومة منسقة متماسكة تعمل على ضمان كفالة العمل المنتج الذي هو حق للجميع([[423]](#footnote-423)).

المراجع

أولا: المراجع العربية

1. وثائق ومؤتمرات وحلقات بحث
	1. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 1996م، تقرير التنمية البشرية لعام 1996م نيويورك.
	2. تقرير التنمية البشرية في مصر، عام 1994م، وثيقة العدد مجلة الدراسات الإعلامية، العدد 75 القاهرة 1994م.
	3. تقرير التنمية البشرية لعام 1997م، مصر - المعهد القومي للتخطيط، 1997م.
	4. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، زيادة السكان في جمهورية مصر العربية وتحدياتها للتنمية، 1966م.
	5. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الزيادة السكنية في ج. م. ع. 1970م.
	6. الجهاز اللامركزي للتعبئة والإحصاء، المرأة المصرية في عشرين عاماً، 1952م - 1972م - يناير 1974م.
	7. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - التقرير السنوي، 1991م.
	8. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – التقرير السنوي، 1997م.
	9. الحلقة الدراسية لعلم الإجتماع الريفي في مصر، المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية، القاهرة، 1971م.
	10. الحلقة الدراسية حول المسائل السكانية ورفاهية المواطن العربي، جمهورية مصر العربية، الإسكندرية، 1970م.
	11. المؤتمر الإسلامي عن الإسلام وتنظيم الأسرة، الرباط 1971م.
	12. زحلان، أنطوان وآخرون، 1982م، هجرة الكفاءات العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.
2. دوريات
3. الحسيني، السيد محمد، يونيه 1976م، الطبقة الإجتماعية والسلوك الإنجابي، دراسات سكانية، جهاز تنظيم الأسرة والسكان، العدد 23.
4. حسن، عبد الباسط، البحوث الميدانية وأهميتها في التخطيط للتنمية الريفية في العالم العربي المركز القومي للبحوث الاجتماعية والحياتية، المجلة الإجتماعية القومية، المجلد السابع، العدد الثالث، مصر.
5. عبد المعطي، عبد الباسط محمد، القيم الثقافية والقروية والمسألة السكانية في العالم العربي، دراسات سكانية، يناير، 1976م.
6. اليافي، عبد الكريم، 1975م، المجرات وتحركات السكان، مجلة عالم الفكر، المجلد الخامس، العدد الرابع
7. عودة، محمود، يناير 1974م، الهجرة إلى المدينة دوافعها وانماطها، وآثارها، المجلة الإجتماعية القومية، مصر، العدد الأول، المجلد الحادي عشر ص 5 - 60.
8. عبد الرحيم، مرزوق عارف، 1971م، الهجرة الريفية والحضرية في مصر، الحلقة الدراسية لعلم الإجتماع الريفي في مصر،.
9. رسائل علمية
10. الدليمي، ابراهيم مصحب، 1976م، الهجرة المعاكسة دراسة إجتماعية لأحوال المهاجرين من مدينة بغداد إلى مشروع الشحيمية، رسالة ماجستير كلية الآداب جامعة بغداد،.
11. القيصر، أحمد أحمد سيد، 1986م، تأثير الهجرة الخارجية على التغير الإجتماعية | في القرية اليمنية، رسالة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة عين شمس.
12. اللهبان، أحمد إسماعيل محمد، 1986م، هجرة العمالة المصرية وأثرها على التضخم في الإقتصاد المصري، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس
13. خليفي، احمد، 1962م - 1987م، السياسات السكانية والتحول الديموغرافي في العالم الثالث، دراسة نموذج الجزائر. رسالة ماجستير قسم الإجتماع، كلية الآداب، جامعة الإسكندرانية، 1991م.
14. البكلي، أحمد عبدالعزيز، 1980م، الحمل المبكر والسلوك الإنجابي، المؤتمر الديموغرافي.
15. حمودة، أحمد عبد الرحمن، سكان ليبيا، 1974م، دراسة جغرافية وديموغرافية، رسالة ماجستير، كلية الأداب، جامعة عين شمس.
16. الضني، أحمد علي عبد الله، 1991م، تحليل سجلات المواليد في مصر باستخدام نماذج تتابع الإنجاب الفعلي، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، جامعة القاهرة.
17. فهمي، أحمد فؤاد علي، 1979م، الموارد البشرية وسياسات التنمية في الإقتصاد الكويتي، رسالة الدكتوراة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
18. مندور، احمد محمد، 1977م، دور الصناعات الصغيرة في زيادة فرص العمالة المنتجة في الدول النامية مع إشارة خاصة لمصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، من جامعة الإسكندرية.
19. مربيعي، السعيد محمد، 1979م، التغيرات التغيرات السكانية في الجمهورية الجزائرية بين 1936م - 1966م، دراسة في جغرافية السكان، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس.
20. حسن، أمل فؤاد محمد، 1984م، عوامل الزواج واثره على الخصوبة، المركز والديموغرافي، مصر.
21. حسن، أميرة عبد الجليل، 1991م، ظاهرة الهجرة وأثرها على النسق الإداري، رسالة ماجستير، قسم الإنثرويولوجيا، كلية الآداب جامعة الإسكندرية.
22. مصطفى، إيمان عبد العاطي محمد، 1988م، العلاقات المتبادلة بين العوامل الإقتصادية والخصوبة، دراسة تطبيقية على مصر، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، جامعة القاهرة.
23. زهري، ايمن جعفر، 1995م، أثر الوضع الإقتصادي والإجتماعي على تفضيل وسيلة منع الحمل، المركز الديموغرافي، مصر،
24. ابراهيم، إيمان محمد عبد الصمد، 1996م، جغرافية العمران في نطاق نزعة الإسماعيلية، رسالة دكتوراة، قسم جغرافية، كلية الأداب جامعة الإسكندرية.
25. السراد، بثينة عبد القادر، 1987م، الهجرة الداخلية لمدينة مراكش واثرها على والأسرة والتنشئة الاجتماعية، رسالة دكتوراة، كلية الأداب، جامعة عين.
26. دهيس، جمعة رحومة، 1995م، نسق القيم وفعالية السياسات السكانية في العالم الثالث، رسالة ماجستير، قسم الإجتماع، كلية الأداب، جامعة الإسكندرية.
27. عبدالله، حامد السيد عبدالرحمن، 1988م، الهجرة الخارجية والبناء الأسري في القرية المصرية، دراسة ميدانية على إحدى القرى بمحافظة الشرقية، رسالة ماجستير، كلية الأداب، جامعة الزقازيق.
28. سالم، حامد عبد الحسين، 1972م، الهجرة من الريف إلى الحضر، مع بحث ميداني بين المهاجرين في مدينة بغداد، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة عين شمس.
29. عبد اللطيف، حسين ابراهيم، 1999م، الهجرة واثرها على النمو العمراني، رسالة ماجستير، قسم جغرافية، كلية الأداب، جامعة الإسكندرية.
30. عبد الحميد، حمدي عبد الحارس، 1982م، أثر الهجرة في السلوك الإنحرافي، مع دراسة ميدانية في محافظة أسوان، دراسة دبلوم معهد العلوم الإجتماعية، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.
31. قنبر، حمدي علي عزت، 1995م، التركيب السكاني للمدن المصرية غير المليونية، ورسالة دكتوراة، قسم جغرافية، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.
32. أمين، ربيع بكري، أنماط التفاوت الريفي الحضري والإستفادة من أثره على التوزيع السكاني، ب، ت، في دراسة ديموغرافية خريطة مصر السكانية في المستقبل، دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، جامعة القاهرة ب. ت.
33. عبد الواحد، رفيق محمود، 1996م، السكان وموارد الغذاء في محافظة كفر الشيخ، رسالة ماجستير، قسم جغرافيا، كلية الأداب، جامعة الإسكندرية.
34. السعدي، رياض إبراهيم، 1974م، المجرة الداخلية لسكان العراق 1946م 1965م، رسالة دكتوراة - كلية الأداب جامعة عين شمس،.
35. جادالله، سامي، 1986م، العلاقة بين السياسة والسكان، الآثار السياسية للتركيب العمري على جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية. جامعة القاهرة.
36. خليل، سامية عبدالسلام، 1986م، مقارن لبعض خصائص السكان المحافظة القاهرة في تعدادي 1960م - 1976م رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات والإحصائية، جامعة القاهرة.
37. عبد السميع، سعاد صالح، 1986م، التغيرات التي طرات على التوزيع العمري والجغرافي لسكان مصر خلال قرن من الزمن (1882 - 1976م) من واقع بيانات والتعدادات المصرية، رسالة ماجستير، معهد البحوث الإحصائية، جامعة القاهرة.
38. فرج، سعاد عطا، 1985م، الهجرة الريفية الخارجية، دراسة في دوافع التكيف | والنتائج، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس،.
39. خطاب، شكري محمد، 1976م، سكان مدينة الجيزة، دراسة ديموغرافية، رسالة از ماجستير، قسم الجغرافية، بنات جامعة عين شمس.
40. حسن، عاطف علي، 1969م، الإنفجار السكاني في مصر، اسبابه وكيفية علاجه، رسالة معهد العلوم الإجتماعية، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.
41. عبد الحكيم، عبد الحكيم محمد، 1985م، تحليل إحصائي محددات حجم الأسرة الفعلي والمرغوب فيه في ريف وحضر مصر، رسالة ماجستير، كلية الإقتصاد، والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
42. الخرابشة، عبد الحكيم أحمد عبد القادر، 1988م، إتجاهات الزواج والطلاق، وآثارها على الخصوبة في الأردن 1975م - 1985م رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، جامعة القاهرة.
43. حبيب، عبد العزيز محمد، 1976م، تغيير توزيع السكان محافظة بغداد 1947م. 1965م، دراسة في جغرافية السكان، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد.
44. لؤلؤ، عبدالله مصطفى، 1983م، أنماط التراث الشعبي المتصلة بالمشكلة السكانية في مصر، مع دراسة ميدانية لقريتين مصريتين، رسالة ماجستير، قسم الإجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
45. إسماعيل، عبد الفتاح عز الدين، 1989م، أثر العوامل الصحية والإجتماعية والديموغرافية على كل من فقد الاجنة ووفيات الأطفال الرضع في مصر سنة 1980م، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية جامعة القاهرة.
46. جاد، عبدالمنعم محمد، 1995م، الآثار الديموغرافية والإجتماعية للإسكان في مصر، المركز الديموغرافي، القاهرة.
47. نمر، عزت صلاح، 1991م، دنياميات قوة العمل في إطار البطالة مصر، المركز الديموغرافي، القاهرة.
48. الحداد، علاء الدين محمود، 1995م، التحليل الإجتماعي لنمو السكان في دول العالم الثالث، رسالة دبلوم معهد العلوم الإجتماعية، كلية الأداب، جامعة الإسكندرية.
49. حسين، على غالب، 1993م، البيانات الديموغرافية في العراق وتقدير بعض المقاييس الأساسية، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، جامعة القاهرة.
50. حسين، علي محمد أحمد، 1989م، دراسة تحليل بيانات الوفيات الحديثة في مصر مع التركيز على أسباب الوفاة، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية جامعة القاهرة.
51. احمد، عصمت فوزي محمد، 1991م، محددات واختلافات في وسائل منع الحمل، في مصر، المركز الديموغرافي القاهرة.
52. إبراهيم، عيسى على، 1978م، سكان التوبة، دراسة جغرافية وديموغرافية، رسالة ماجستير، قسم الجغرافيا، كلية الأداب، جامعة الإسكندرية.
53. خليل، عيشة أحمد، 1986م، خصائص المهاجرين إلى القاهرة، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، جامعة القاهرة.
54. عبد الله، غادة مصطفى، 1991م، محددات صحة الطفل في مصر 1991م، المركز الديموغرافي، القاهرة.
55. شريف، فاتن محمد عبد الغفار، 1991م، أثر الزواج بين الأقارب على بنية | الأسرة، رسالة الدكتوراة، قسم الأنثروبولوجيا، كلية الأداب، جامعة الإسكندرية.
56. إسماعيل، فاتن، 1985م، دراسة العلاقة بين التعليم والإنجاب، دراسة تطبيقية وعلى مصر، رسالة ماجستير، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
57. شعيب، فاروق على، 1977م، تقييم برنامج تنظيم الأسرة واثره على مستوى | الخصوبة في الريف والحضر محافظة بني سويف، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، جامعة القاهرة.
58. جميل، فاطمة الزهراء، 1990م، الحمل غير المكتمل ووفيات الأطفال وأثره على السلوك الإنجابي، المركز الديموغرافي.
59. السمري، فاطمة محمد، 1995م، بعض النتائج التنموية لنمو السكان في مصر، المركز الديموغرافي، القاهرة.
60. العيسوي، فايز محمد إبراهيم، 1978م، مركز شبين الكرم، دراسة في جغرافية السكان، رسالة ماجستير، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.
61. أبو عيانة، فتحي، سكان الإسكندرية، 1970م، دراسة جغرافية وديموغرافية، ارسالة دكتوراة قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.
62. فياض، فتحي عبدالله عثمان، 1973م، التغيرات السكانية في الوجه القبلي، 1960م - 1927م، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس.
63. عثمان، فردوس إبراهيم محمد، 1976م، السكان والموارد الغذائية في محافظة | البحيرة، رسالة ماجستير، كلية البنات، جامعة عين شمس.
64. أيوب، فوزية رمضان، 1969م، الهجرة الداخلية والتخلف العقلي، دراسة نظرية وميدانية، لعينة من عمال مصانع منطقة حلوان، رسالة ماجستير، قسم الإجتماع، كلية الأداب، جامعة القاهرة.
65. الزياني، فيصل إبراهيم، 1973م، الهجرة الخارجية وأثرها في تغير البناء الإجتماعي المجتمع البحرين، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
66. المراياتي، كامل جاسم، 1967م، التصنيع والنمو السكاني والعمراني في ناحية الإسكندرية، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد.
67. برسوم، كرم حبيب، 1969م، اثر العامل الديموغرافي، في التغير الإجتماعي مع تطبيقه على تغيير البناء العمراني لمدينة كفر الدوار، رسالة ماجستير، قسم الإجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
68. محمد، كمال موسى، 1970م، التصنيع الريفي كحل لمشكلة زيادة السكان في ج. ع. م. رسالة دكتوراة، كلية الأداب، جامعة القاهرة.
69. الفقى، ليلى أحمد مختار، 1988م، أهم العوامل الإجتماعية التي تؤثر على الخصوبة في مصر، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث، الإجتماعية جامعة القاهرة.
70. عثمان، ماجد إبراهيم، 1969م، دراسة مقارنة لنمط وفيات الرضع في بعض الدول النامية وبعض الدول المتقدمة مع دراسته تفصيلية للنمط السائد في ج. م. ع. خلال الفترة 1954م - 1964م، رسالة ماجستير، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة
71. عبد الرحمن، ماجدة السيد حافظ، 1985م، التغيرات البنائية والثقافية المترتبة على الهجرة الريفية، دراسة مقارنة لمجموعة من الأسر المصرية، رسالة دكتوراة، كلية الآداب جامعة عين شمس.
72. جرجس، مجدي رمزي، 1990م، شاعر موقف الإستخدام في سوق العمل المصري، المركز الديموغرافي، القاهرة.
73. محمد، محمد ابراهيم منصور، 1977م، السكان وازمة الغذاء العالمية، مع إهتمام خاص بجمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة اسيوط.
74. عطية، محمد الغريب عبد الكريم، 1976م، الهجرة الداخلية آثارها ودافعها، دراسة ميدانية لخصائص المهاجرين من قرية مشيرف إلى القاهرة، رسالة ودكتوراة، كلية الآداب، جامعة عين شمس.
75. حجازي، محمد خضر محمد، 1987م، مشكلة النمو السكاني في مصر وعلاقتها بلإحتياجات الغذائية للإنسان المصري، رسالة ماجستير، معهد الدراسات | والبحوث الإحصائية، جامعة القاهرة.
76. عبد الرحمن، محمد سيد حافظ، 1982م، فاعلية العوامل الإقتصادية والإجتماعية في تحديد مستويات وانماط الخصوبة، دراسة ديموغرافية عن المجتمع المصري، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية.
77. عبد الحافظ، محمد شيشر، 1978م، الأوضاع الديموغرافية لفلسطين خلال الربع الثاني من القرن العشرين، رسالة ماجستير، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
78. محمد، محمد صالح أحمد نبيه، 1988م، اهمية الثقافة السكانية في أعداد طلبة كليات التربية، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، كلية البنات، جامعة عين شمس.
79. الهنداوي، محمد عبد العزيز، 1981م، السكان والعمران بالواحات الجنوبية الصحراء مصر الغربية، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراة، كلية البنات، جامعة عين شمس.
80. الخفاني، محمد عثمان محمود، 1988م - 1989م، الخصائص السكانية والتنمية، دراسة تقويمية لمشروع السكان والتنمية بقريتين، رسالة ماجستير، قسم الإجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
81. الحوفي، محمد عوني عوض، 1986م، التضخم السكاني، والتنمية الإجتماعية ا رسالة دبلوم معهد العلوم الإجتماعية، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.
82. عوض، محمد فؤاد، 1982م، الكثافة في المدن، رسالة ماجستير، كلية الهندسة، جامعة الإسكندرية.
83. الهادي، محمد مختار محمد، 1997م، التغيرات السكانية في بلدية بنغازي 1954م. 1984م رسالة دكتوراة، قسم الجغرافيا، كلية الأداب، جامعة الإسكندرية.
84. عطية، محمد مصطفى، 1983م، الجوانب الديموجرافية لمشكلة التحضر في مصر، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، جامعة القاهرة.
85. سيف، محمد منصور حسن، 1986م، الهجرة الخارجية والتحولات الإقتصادية والإجتماعية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس.
86. بركات، محمد محمود، 1978م، دراسة لبعض عناصر التركيب الديموجرافي للقرية المصرية، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة عين شمس.
87. حمدي، محمود عبد الحميد محمود، 1984م، أثر هجرة العمالة الفنية من مصر على التنمية الإجتماعية والإقتصادية، رسالة دبلوم معهد العلوم الإجتماعية كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.
88. سليمان، مديحة عبد الحكيم، 1995م، بعض جوانب البطالة في مصر، المركز الديموجرافي، مصر.
89. خليل، مرفت محمد، 1995م، حول الخصوبة في مصر 1991م، المركز الديموجرافي.
90. الشربيني، مرفت مصطفى حسن، 1989م، دور الخدمة الإجتماعية في مواجهة المشكلة السكانية، رسالة دبلوم معهد العلوم الإجتماعية، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.
91. الشنار، منى أحمد، 1995م، مستوى واتجاهات ومحددات الخصوبة في مصر، المركز الديموجرافي، القاهرة.
92. نجم الدين، منى مدحت عبد الرؤوف، 1986م، تنظيم الأسرة مع دراسة ميدانية مدينة كفر الدوار محافظة البحيرة، رسالة دبلوم معهد العلوم الإجتماعية، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.
93. ياسين، مها محمد وجيه، 1981م، العلاقة بين عناصر المشكلة السكانية والعوامل الإقتصادية والإجتماعية، دراسة إحصائية، رسالة ماجستير، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
94. غانم، موزة عبيد، 1983م، الهجرة الخارجية والتنمية، دراسة تطبيقية الآثار الهجرة الوافدة إلى دول الإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير، قسم الإجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
95. سليمان، نادية حليم، 1970م، القيم الإجتماعية وعلاقتها بالإتجاه نحو تنظيم - النسل، رسالة ماجستير، كلية الأداب، جامعة عين شمس.
96. سليمان، نادية حليم، 1974م، العوامل الإجتماعية النفسية المؤثرة على الخصوبة، رسالة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة عين شمس.
97. يعقوب، نادية شكري، 1974م، تنظيم الأسرة في المجتمع المصري، رسالة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة عين شمس.
98. مخلوف، نادية عطية منصور، 1967م، تنظيم الأسرة مع دراسة ميدانية من واقع مدينة الإسكندرية، رسالة دبلوم معهد العلوم الإجتماعية، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.
99. رضوان، نادية محمد عبدالعال، 1982م، الحمل غير المرغوب فيه مع استخدام وسائل منع الحمل، دراسة إجتماعية ميدانية، رسالة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة عين شمس.
100. إدريس، نادية محمود محمد، 1995م، محددات وفيات الرضع والأطفال في مصر، المركز الديموجرافي، القاهرة.
101. ثابت، ناصر إهديري، 1974م، الخصوبة وأثرها على نمو السكان، دراسة ميدانية إجتماعية على سكان الجالية الفلسطينية الأردنية بدولة الكويت، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس.
102. ثابت، ناصر إهديري، 1979م، الهجرة الخارجية طبيعتها ودوافعها وآثارها، دراسة إجتماعية ميدانية مقارنة الحياة المهاجرين الفلسطينين من معسكراتهم في سورية إلى دولة الكويت، رسالة دكتوراه، كلية الآداب جامعة عين شمس.
103. إبراهيم، نعيمة منصور، 1966م، الخصائص الديموغرافية والإجتماعية المصاحبة ا للنمو السكاني، رسالة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة بغداد.
104. مقبول، هاني نايف حسن، 1984م، سكان الضفة الغربية لنهر الأردن دراسة جغرافية ديوجرافية، رسالة ماجستير، قسم الجغرافيا كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.
105. قطب، هنيات عبد الحميد إبراهيم، 1986م، العوامل المسببة للطلاق في بعض المناطق الريفية والحضرية لمركز كفر الدوار محافظة البحيرة، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية.
106. عبد الهادي، هويدا عبد العظيم، 1989م، أثر التركيب السكاني على التنمية ا الإقتصادية في زيمبابوي في الفترة 1975م - 1985م، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث الإفريقية، جامعة القاهرة.
107. الإسكندراني، وحيد فهمي، 1957م، التغيرات السكاني في مدينة الإسكندرية بين 1927م - 1947م وأثرها في مظاهر الحياة الإجتماعية، رسالة دبلوم معهد العلوم الإجتماعية، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.
108. مرقس، وداد سليمان، 1973م، العوامل المؤثرة في خصوبة المرأة العاملة، دراسة ميدانية على مجموعة من النساء في قسم الوايلي بمحافظة القاهرة رسالة ماجستير قسم الإجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
109. مرقس، وداد سليمان، 1978م، المدخل الديموغرافي لدراسة التدرج الإجتماعي في المجتمع القروي، رسالة دكتوراة، قسم الإجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
110. صبري، وفاء أحمد كمال إبراهيم، 1982م، نموذج سكاني إنمائي لدراسة التغير السكاني ودوره في عملية التنمية الإقتصادية مع الإشارة إلى التجربة المصرية، رسالة ماجستير، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
111. ميخائيل، وهيب زكي، تنظيم الأسرة في المجتمع المصري، رسالة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة عين شمس.
112. عبد العال، يحيى شحاته، 1969م، العوامل الإجتماعية والثقافية المؤثرة في حجم الأسرة بين العاملين في الصناعة مع دراسة ميدانية بين العاملين بمؤسسة الكهرباء، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس.
113. أحمد، يسر عبدالفتاح، 1984م، الإستخدام الفعال لوسائل منع الحمل في مصر، المركز الديموجرافي، القاهرة.
114. ياسين، يركشة طه ب، ت، حجم الأسرة وعلاقته بالكفاية الإنتاجية للعامل، دراسة ميدانية على عمال الغزل بالميناء، رسالة ماجستير، قسم الإجتماع، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية ب. ت.
115. كتب
116. الحسيني، السيد محمد، 1996م، القطاع غير الرسمي في حضر مصر، المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية، مصر.
117. الخشاب، أحمد، 1959م، علم السكان والتخطيط الإجتماعي، القاهرة الحديثة.
118. الخشاب، أحمد، 1962م، سكان المجتمع العربي، مكتبة القاهرة الحديثة.
119. هاشم، إسماعيل محمد، 1963م، مشكلة السكان، دار المعارف بمصر.
120. هاشم، إسماعيل محمد، 1973م، المدخل إلى أسس علم الاقتصاد، دار الجامعات المصرية.
121. باركلي، جورج، اساليب تحليل البيانات السكانية، ب، ت، ترجمة عربية، إشراف دكتور عبد المنعم ناصر الشافعي، دار الكتب الجامعية، القاهرة ب. ت.
122. الساعاتي، حسن، لطفي، عبد الحميد، 1971م، دراسات في علم السكان، ط 3 القاهرة دار المعارف.
123. رونج، دنيس، 1963م، علم السكان، ترجمة عربية إعداد دكتور محمد صبحي عبد الحكيم، مكتبة مصر.
124. كونتز، سدني، ب، ت، النظريات السكانية وتفسيرها الإقتصادي، ترجمة أحمد إبراهيم عيسى، دار الكتاب العربي، ب. ت.
125. الدالي، السيد عبد الحميد، 1954م، العناصر الحيوية لمشكلة السكان في مصر، مكتبة النهضة العربية القاهرة.
126. نامق، صلاح الدين، 1955م، مشكلة السكان في مصر، القاهرة.
127. نامق، صلاح الدين، 1966م، الإنفجارات السكانية في العالم، مطبعة البيان العربي.
128. نامق، صلاح الدين، 1972م، مشكلة السكان في مصر وتحدياتها الإقتصادية، مكتبة النهضة المصرية.
129. سليمان، صلاح محمد، 1973م، مفاهيم اساسية في السكان، المركز الدولي لتعليم الكبار، سرس الليان.
130. الليافي، عبد الكريم، 1959م، في علم السكان، سوريا.
131. النص، عزة، 1955م، أحوال السكان في العالم العربي، معهد الدراسات العربية العالمية، مصر.
132. عبدالرزاق، عزيزة، 1966م، البطالة والقطاع غير الرسمي في: السيد الحسيني، القطاع غير الرسمي في حضر مصر، المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية.
133. الجريتلي، علي، 1962م، السكان والموارد الإقتصادية في مصر، مطبعة مصر.
134. جبلي، علي عبد الرزاق، 1980م، قضايا علم الإجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية.
135. أحمد، غريب سيد، 1972م، الطبقات الإجتماعية، دار الكتب الجامعية.
136. أحمد، غريب سيد، محمد، عبد الباسط غريب سيد، محمد، عبد الباسط، 1975م، البحث الإجتماعي الجزء الأول دار الجامعات المصرية.
137. العيسوي، فايز محمد، 1996م، أسس الجغرافيا البشرية، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية.
138. أبو عيانة، فتحي محمد، 1995م، جغرافيا السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
139. غيث، محمد عاطف، 1963م، علم الإجتماع، دار المعارف، مصر.
140. غيث، محمد عاطف، 1970م، تطبيقات في علم الإجتماع، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية.
141. غيث، محمد عاطف، 1973م، علم الإجتماع، دار الكتب الجامعية.
142. غلاب، محمد سيد عبد الحكيم، محمد صبحي، 1962م، السكان ديموجرافياً، مكتبة الأنجلو المصرية.
143. عبد الحكيم، محمد صبحي، 1957م، سكان مصر، دراسة ديوجرافية في دراسات جغرافية مصر، القاهرة.
144. العمودي، نور باقادر، 1994م، الهجرة الريفية الحضرية، دار المنتخب العربي، لبنان.
145. حليم، نادية وآخرون، 1994م، تقويم السياسة السكانية في مصر، المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية، مصر.
146. بنيس، وارن، 1971م، اساسيات علم السكان، ترجمة عربية، إعداد الدكتور محمد السيد غلاب، المكتب المصري الحديث.
147. تومبسون، وارن، لويس، دافيد، 1968م، مشكلة السكان، ترجمة عربية إعداد دكتور راشد البراوي، مكتبة الأنجلو المصرية.

ثانياً: المراجع الأجنبية

* 1. **قواميس وموسوعات**
	2. D. Mitchell, A Dictionary of Sociology, Routledge & Kegan. London, 1963.
	3. M. Rosental & P., Yadin, A Dictionary of Philosophy, Progress, Pub. Moscow, 1967.
	4. D. Kirk, Population, International Encyclopedia of the Social sciences, the Macmillan comp, New York, 1968م.
	5. **وثائق ودوريات وحلقات بحث**
1. Center Agency for Public Mobilization & Statistics, Population & Development, 1973.
2. C. F, Westoff & R., H. Potvin, Higher Education, Religion and Woman's Family Size Orientation, American Sociological Review, XXXI, 4, 1966.
3. G. H. elder, & C, E. Bowerman, Family Structure & Child Rearing Pattern, The Effect of Family Size & Sex composition, American Sociological Review, XXXVIII, Dec, 1963.
4. R. Freedman, The Sociology of Human Fertilty, A Trend Report & Bibilography, Current Sociology, XIML, 1961م - 62.
5. G. McNicoll, Population & Development, Outlines for a Structuralist approach, Study group, Population council, Cairo, 1978.
6. U. N. Secretary Control, Population Chang & Economic and Social Development. The Population Debate, World Population Conference, Bucharest; 1964م, Vol. I, New York, 1975.
7. W. R. Bohaning, The Migration of workers from Poor to Rich Countries; Facts, Problems, Policies, International Population Conference, Mexico, 1977.
8. Pazlik The Influence of Population on Socio - Economic Development: International Population Conference, Mexico, 1977م. UIESP, Belgigue, Vol. 2, 1977.
	1. **رسائل علمية**
9. Abdel Aziz Abdullah, Fertility and Mortality, Analysis of Results from the 1976م Survey, Master ' s thesis, Demographic Center of Cairo 1976.
10. Abdel Gawad Mustafa, Family Planning in Rural Egypt, General Diploma Demographic Center of Cairo, 1976.
11. Abdel Kader Soha Mohamed, Cowervative and Modern Egypt Family, Department of Sociology and Anthropology, American University, 1971.
12. Abdel Dayem Mohamed, Demographic Patterns of Tunisia, General Diploma, Demographic Center of Cairo, 1970.
13. Abou Sead. H, Population Pressure on Land in Some Arab Countries, General Diploma, Demographic Center of Cairo, 1979.
14. Ali Ahmed Al Hassan, a comparative Study of Factors Affecting Neonatal Morbility and Mortality in Abbis 2 and Abbis 8Villages in Alexandria Governorate Master's Thesis. High Institvte of Public Health, University of Alexandria, 1978.
15. Butrose Eliose, Reporduction Department of Sociology and Anthropology, American University, 1970.
16. TI - Tayed Bahey Ahmed, A New Trend in Family Planning Adoption, Department of Sociology and Anthropology, American University, 1970.
17. Fahmy Hoda Youssef, Chawging Woman in Chawging Society, Department of Sociology and Anthropology, American University, 1978.
18. Farag Nagla Ali, How to Bring the Egyptian Population to Stationary State, A Hypothetical Situation, General Diploma, Demographic Center of Cairo, 1973.
19. Farouk Mohamed El - Adly, The Local Communities of New Nubia The Effects of Migration and Resettlement With Special Reference to family organization, Doctor ' s Thesis, Department of Sociology, Faculty of Arts, Cairo University, 1969.
20. Ghan Garbu Ali, Some Selected Sociological and Demographical Aspects of Population of Pakistan, General Diploma, Demographic, Center of Cairo, 1973.
21. Greiss Syad, the Rote of Women and Attitude to Family, Department of Sociology and Anthropology, American University, 1971.
22. Hafiz Mohamed, The Level of Fertility of the Married Femels Employees of a Ma or Oil Producing, Department, American University, 1965.
23. Hallak, M. H. Fertility, Motality & Population Growth in Syria, General Diploma, Demographic Center of Cairo, 1970.
24. Hassan Abdel Kader Mohamed, Some Aspects of Populations Changes and Socio - Economic Development in Mauritius, General Diploma Demographic Center of Cairo, 1979.
25. Hode Ismail Riad, High Risk Pregnancy Among Women Under Statute of Public Health, University of Alexandria, 1982.
26. Jin Wie, Dynamics of Mutuality and Fertility in Chinese Community master ' s, Theses, Demographic Center of Cairo, 1982.
27. Kamel Mohamed Kamel Naguib, the Role Consan Guinity in Foetal Loss, Master ' s thesis, High Institute of Public Health, University of Alexandria, 1975.
28. Mahmoud Hassein El - Kady: An Epidemiology Study on Mortalities in Alexandria, Doctorat's thesis, High Institute of Public Health, University of Alexandria, 1982.
29. Maliha Massoud Abdalla, Relationship Between Nutritional Status and Inter - Birth Spacing Dynamic in Iraq, Master's thesis High Institute of Public Health, University of Alexandria, 1983.
30. Mohammad Yassin Mahdy, The Relation Between Employment Patterns and Reproduction of Working Women, Doctorate's thesis High Institute of Public Health, University of Alexandria, 1975.
31. Mokhtari Abdel Aziz, Nuptuality and Differentials in Algeria, Master's thesis, Demogrpahic Center of Cairo, 1980.
32. Nawal Leila Mohamed, Patterns of Nuptuality and Fertility in Uran Egyptian, Master ' s thesis, Demographic Center of Cairo, 1982.
33. Sabah Mohammed Hamid Abdel Kader, A Comparative Study of Reproductive Profiles of Families in Abbis I and Abbis8Villages, Master's thesis High Institute of Public Health, University of Alexandria, 1985.
34. Sabea Hanan Hosni, Paths of Rural Transformation Department of Sociology and Anthropology, American University, 1987.
35. Sadek Said, Mixed Marriage, An Expletory Study, Department of Sociology and Anthropology, American University, 1980.
36. Shadia Mohammad Abdel Moniem, A Comparative Study of K. A. P, Towards family Planning of Working and Non - Working Who Had Recently aborted, Master's thesis, High Institute Public Health, University of Alexandria, 1985.
37. Soliman Mohamed Nabil, Some Aspects of Infant Mortality in Egypt, General Diploma, Demographic Center of Cairo, 1975.
38. Thanaa Abdel Raouf El - Menoufy, A Comparative Study of the Effect of Child Loss in the First Year of Life on Family Formation in An Uban and Rural Area in Alexandria Governorate, Master's thesis, 11th, University of Alexandria, 1884. ndamental Laws Governing Human Mortality, an Uban and Rural Area in Alexandria Governorate, High Institute of Public Health, University of Alexa.
39. Valaoras. VG, Fundamental Laws Governing Ru General Diploma, Demographic Center of Cairo, 1982.
40. Yunde Liu, Some Aspect of Mortality in II Demographic Center of Cairo, 1983.
41. Zallouk Malek El - Hussain, The Social Structure of 1 Department of Sociology and Anthropology, American University, 1975م. in India, Diploma, Aspect of Mortality.
	1. **كتب**
	2. A, Green, Sociology, New York, 1960.
	3. H., Hawley, Population Composition, in: The Study Population, edt, P. N. Hauser & 0. D, Duncan, The Univer, of Chicago press 1959.
	4. Kahlifa, et al., Status of Woman in relation to Fertility & Family Planning in Egypt. N. C. S. C. R., Cairo, 1973.
	5. CB, Nam, Population & Society, edt, Houghton Mifflin Company, New York, 1969.
	6. Selltiz, et al., Research Methods in Social Relations, Holt, Rinhart & Winston, New York, 1959.
	7. M. Hear, Society & Population, Prentice Hall of India, New Delhi & Winston, New York, 1959.
	8. A. Acherman, Geography & Demography, in bP. M. Hauser, & 0. D, Duncan ; edds, The Study of Population, The Univer. Of Chicago Press, 1959.
	9. G. Stock well, Socio - Economic Status and Mortality in the United States, in ; C, B, Nam, Population & Society, edt ; Houghton Mifflin Company, New York, 1969.
	10. R. Weiss, Altaner, The Influence of Socio - Economic condition on the Fertility of Woman in the Third World, Univer. Of Kuebec. Montrial.
	11. S. Shryock, The Family as a factors in migration ; in: C. B. Name Population & Society, edt., Houghton Mifflin Cofp., New York, 1969م.
	12. J. J. Clifford, Reading in The Sociology of Migration, Pergman Press, New York, 1969.
	13. J. J. Spengler & 0. D. Duncan, Population Theory & Policy, The Free Press of Gelenco, IIIinois, 1956.
	14. J.J Spengler, Economics & Demography, in: P. M. Hauser, & 0, D Duncan, The Study of Population, edt., The Univer. Of Chicago Press, 1959.
	15. J. Matras, Population & Socties, Prentic Hall, Inc., New Jersey, 1973.
	16. J, P. Wiseman, & M. S. Aron Field Projects for Sociology Students, Schenkman Pub., San Francisco, 1970.
	17. K, C, Kamm eyer, An Introduction to Population, Clandlen Pub Comp, London, 1971.
	18. K, Davis, The Sociology of Demographic behavior, in ; R, Merton et al., Sociology to - day, Basic Book, Inc., New York, 1959.
	19. K. Davis, Human Society, The Mcmillan Company, New York, 1969.
	20. K. Davis, The Theory of Change & response, in modern demographic history ; in: T., R. Ford & G. F. Dejonge, Social Demography, Prentice - Hall, Inc., N. J. 1975.
	21. L. Broom, & P. Selznick, Sociology, Harbor & Row, Pub, New York, 1955.
	22. L. Henry, Population, Analysis & Models, Eduard Anold. LTD, London, 1976.
	23. M. J. Ulmer, Economics, Theory & Practice. Houghton Mifflin Company, New York, 1965.
	24. N. Timacheff, Sociological Theory: its Nature & growth, New York, 1955.
	25. P. M. Hauser & 0. D, Duncan, The Data and Methods in: The Study of Population, edt., The Univer, of Chicago Press, 1959.
	26. P. M. Hauser World Population & Development, Challenges & Prospects, Syracuse University Press, New York, 1979.
	27. P. Sorokin, Contemporary Sociological Theories, New York, 1928.
	28. R. Freedman, Norms for Family Size in Under Developed Areas, in M. Micklin, Population, Environment and Social Organization, The Duyden Press, Elinois ; 1973.
	29. R. K. Kelsall, Population, Longman, London, 1975.
	30. R. Thominison, Population, Dynamic, Raudom House, New York, 1966.
	31. Statistical Office of the United Nations, The Utility and Modern Conception of a Population Census, in: C, B, Nam, Population & Society edt., New York, 1969.
	32. T. L. Smith, Foundation of Population Study, J. B, Lippincott Company, New York, 1960.
	33. T. R. Ford & G. F. Dejong, Social Demography, Prentice Hall, Inc., N, J., 1975.
	34. U. S. Bureau of The Census, factfinder for the nation, in: C. B. Nam. Population & society, edt, New York, 1969.
	35. W. G. Moore, Sociology & Demography, in: P. U. Hauser, & 0. D. Duncan, edt., The Study of Population, The University of Chicago Press, 1959.
	36. W. G. Good & K. Hatt, Methods in Social Research, Mcgraw Hill. Company New York, 1952.
	37. W. S. Thompson & D. L. Lewis, Population Problems, Tata., Mcgraw Pub. New Delhi, 196م.
	38. Wolfang Lutz, The Future Population of The World, edt., International Institute for Applied Systems Analysis, Austria, 1996.
1. () أنظر الفصل الثاني. [↑](#footnote-ref-1)
2. () K. Davis The Sociology of Demographic Behavior, in Merton, et al., Sociology today, Basic Book, inc., New York, p, 309 [↑](#footnote-ref-2)
3. () W. G., Moore, Sociology & Demography, in, P N. Hauser, & D. Duncan, edt., The Study of Population, The University of Chicago Press, 1959م, P. 832. [↑](#footnote-ref-3)
4. () L. Broom & Selznick, Sociology, Harber & Row, Pub. New York, 1955م, 2. 3. [↑](#footnote-ref-4)
5. () A. Green, Sociology, New York, 1960م. P. 21. [↑](#footnote-ref-5)
6. () T. L. Smith, Foundation of Population Study, J. B. Lippincott Company. New York, 1960م. p. 3. [↑](#footnote-ref-6)
7. () W. E. Moore, Socioiogy & Demography, Op. Cit, pp. 839 - 844. [↑](#footnote-ref-7)
8. () Ibid., PP 845 - 837. [↑](#footnote-ref-8)
9. () W. S. Thompson & D. T. Lewis, Population Problems, Tata Mc Graw - Hill, Pub, New Deihi, 1965م. p. 5.

(صدر لهذا الكتاب ترجمة عربية إشراف دكتور راشد البراوي بعنوان مشكلات السكان مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1968م ). [↑](#footnote-ref-9)
10. () W. Thompson, & D. Lewis, Population Problems, Mcgrow Hill Book Comp., New Delhi, 1965م, pp. 6 - 8. [↑](#footnote-ref-10)
11. () International Union for the Scientific Study of Population, Multilingual Demographic Dictionary, Adapted by Ordina Editions, Belgium 1982م, p. 44. [↑](#footnote-ref-11)
12. () International Union for the Scientific Study of Population, Multilingual Demographic | Dictionary Adapted by Etienne Van De Walle, Ordina Editions, Belgium 1982م, p. 104. [↑](#footnote-ref-12)
13. () توماس وآخرون، دليل السكان، مكتب مرجع السكان، واشنطن 1980م ص 63. [↑](#footnote-ref-13)
14. (1) W. S. Thompson & D. lewis, population problems, p. 5. [↑](#footnote-ref-14)
15. (1) دكتور أحمد الخشاب، سكان المجتمع العربي، مكتبة القاهرة الحديثة، ص 27-30. [↑](#footnote-ref-15)
16. (1) المصدر:الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي لجمهوية مصر العربية يونيو 1991م، ص 14. [↑](#footnote-ref-16)
17. (2) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي 1997م، ص 12. [↑](#footnote-ref-17)
18. (3) انظر الفصل الثاني [↑](#footnote-ref-18)
19. D. M. Heer, Society & Population, Prentice Hall of India New Delhi, 1969م, pp. 2 - 3 (1) [↑](#footnote-ref-19)
20. Ibid, p. 3 (2) [↑](#footnote-ref-20)
21. (3) الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي لجمهورية مصر العربية 1991م، مرجع سابق، ص 328. [↑](#footnote-ref-21)
22. (4) فايز محمد العيسوي، أسس الجغرافيا البشرية، دار المعرفة الجامعية، 1996م، الإسكندرية، ص 62. [↑](#footnote-ref-22)
23. (1) D. M. Heer, Socity & Population, pp. 3 - 4. [↑](#footnote-ref-23)
24. () Ibid., pp. 4 - 6. [↑](#footnote-ref-24)
25. () دكتور علي الجريتلي، السكان والموارد البشرية في مصر، مطبعة مصر 1963م، ص 9 - 18. [↑](#footnote-ref-25)
26. () يشمل البدو في محافظات الحدود. [↑](#footnote-ref-26)
27. () يشمل 1425 خارج الجمهورية (بيانات أولية ) [↑](#footnote-ref-27)
28. () الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي ، 1997م ، مرجع سابق ، ص ص 12 - 15. [↑](#footnote-ref-28)
29. () الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء السكان والتنمية في مصر ، 1987م ، ص 18. [↑](#footnote-ref-29)
30. () المرجع السابق، ص 5. [↑](#footnote-ref-30)
31. () قدر على أساس أن حجم السكان المتوقع هو 64.2 مليون نسمة عام 200.

 المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ، الكتاب الاحصائي السنوي ، مرجع سابق. [↑](#footnote-ref-31)
32. () دكتور علي الجريتلي ، مرجع سابق ، ص 91 - 103. [↑](#footnote-ref-32)
33. () الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي لجمهورية مصر العربية ، اعداد مختلفة [↑](#footnote-ref-33)
34. () الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء السكان والتنمية في مصر ، مرجع سابق ، ص 156. [↑](#footnote-ref-34)
35. () المرجع السابق ، ص 157. [↑](#footnote-ref-35)
36. () تقرير التنمية البشرية في مصر عام 1994مم، وثيقة العدد، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز العربي الاقليمي للدراسات الاعلامية للسكان والتنمية والبيئة، عدد 75 ابريل يونيه 1994مم. ص ص 3 - 2 - 204 [↑](#footnote-ref-36)
37. () D. M. Heer, Op. Cit., pp. 8 - 9. [↑](#footnote-ref-37)
38. () D. M. Heer, Op. Cit.., pp. 10 - 11. [↑](#footnote-ref-38)
39. () الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائي السنوي ، مرجع سابق ، ص 36. [↑](#footnote-ref-39)
40. () D. M. Heer, Op. Cit. pp 11-12 [↑](#footnote-ref-40)
41. () دكتور علي الجريتلي ، مرجع سابق ، من ص 43 - 45. [↑](#footnote-ref-41)
42. () الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء السكان والتنمية في مصر ، مرجع سابق. [↑](#footnote-ref-42)
43. () الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ، الكتاب الاحصائي السنوي 1997م ، مرجع سابق ، ص 36. [↑](#footnote-ref-43)
44. () بيانات أولية. [↑](#footnote-ref-44)
45. () بيانات أولية. [↑](#footnote-ref-45)
46. () K. C. Kammeyer, An Introduction to population, Clandlen pab., Comp. London, 1971م, p. 5. [↑](#footnote-ref-46)
47. () دكتور أحمد الخشاب ، سكان المجتمع العربي ، ص 17 - 68 [↑](#footnote-ref-47)
48. () K. C, Kammeyer, Op. Cit., p. 6. [↑](#footnote-ref-48)
49. () Ibid, p. 6, [↑](#footnote-ref-49)
50. () دكتور أحمد الخشاب ، سكان المجتمع العربي ، ص 69 - 71. [↑](#footnote-ref-50)
51. () K. C, Kammeyer, Op, Cit., p. 6 [↑](#footnote-ref-51)
52. () Ibid. p. 7. [↑](#footnote-ref-52)
53. () Ibid. p. 7. [↑](#footnote-ref-53)
54. () انظر الفصل الثاني - ثالثاً. [↑](#footnote-ref-54)
55. () دكتور محمد عاطف غيث ، تطبيقات في علم الاجتماع ، دار الكتب الجامعية ، الإسكندرية ، 1970م ، ص 181 - 182. [↑](#footnote-ref-55)
56. () دكتور أحمد الخشاب ، سكان المجتمع العربي. [↑](#footnote-ref-56)
57. () D. Kirk, Popuiation, Internatonal Encyclopedia of Social Sciences, the MacMillan Comp. New York, 1968م. [↑](#footnote-ref-57)
58. () دكتور أحمد الخشاب ، سكان المجتمع العربي. [↑](#footnote-ref-58)
59. () المرجع السابق. [↑](#footnote-ref-59)
60. () R. Thombison, Population Dynamices, Random House, New York, 1965م, p. 53. [↑](#footnote-ref-60)
61. () W. S. Thompson &. D. lewis, Op. Cit., p. 16. [↑](#footnote-ref-61)
62. () R. Pressat, Population, Op. Cit., p.5. [↑](#footnote-ref-62)
63. () T. Thombison, Popuation Dynamics, Op. Cit., pp. 55 - 56. [↑](#footnote-ref-63)
64. () Ibid, p. 55 - 56. [↑](#footnote-ref-64)
65. () انظر الفصل الاول. [↑](#footnote-ref-65)
66. () انظر في هذا الصدد

a) T. R. Ford & G. F. Dejong, Social Demography, Prentice - Hall, Inc., N. N. J

b) D. Kirk, Population, op. cit., p. 342. [↑](#footnote-ref-66)
67. () T. L. Smith, Fundamentals of Population Study, J. B. Lip - Pincott Comp, New Yore, 1960م, p. 19, [↑](#footnote-ref-67)
68. () R. Pressat, Population, op. cit., pp. 1 - 2. [↑](#footnote-ref-68)
69. () Ibid., pp. 1 - 2, [↑](#footnote-ref-69)
70. () Ibid, pp. 2 - 3. [↑](#footnote-ref-70)
71. () D. Mitchell, a Dictionary of Sociology. [↑](#footnote-ref-71)
72. () D. Kirk, Population, Op. Cit., p. 341 [↑](#footnote-ref-72)
73. () D. Mitchell, op. cit., p. 52. [↑](#footnote-ref-73)
74. () دنيس رونج ، علم السكان ، ترجمة عربية إعداد دكتور صبحي عبد الحكيم ، مكتبة مصر ، 1963م ، ص 5. [↑](#footnote-ref-74)
75. () J. Matras, Population & Societies, Prentice Hall, Icn., New Jersey, 1973م, p. 8. [↑](#footnote-ref-75)
76. () D. Mitchell, Op. Cit., p. 53. [↑](#footnote-ref-76)
77. () K. W. Kammeyer, op. cit., p. 2. [↑](#footnote-ref-77)
78. () K. W. Kammeyer, Op. Cit., p. [↑](#footnote-ref-78)
79. () E. A. Acherman, Geography & Demography, in: p. M. Hauser, &, O Duncan edt The study of Population, The Univer. of Chicago press, 1959م [↑](#footnote-ref-79)
80. () Z. Pavlik, The influence of Population Changes on Socio Economic Development in international Population Conference, Mexico, 1977م, jussp. P. Belguimp. 508 - 509. [↑](#footnote-ref-80)
81. () Ibid. p. 117. [↑](#footnote-ref-81)
82. () دكتور السيد محمد غلاب ، دكتور محمد صبحي عبد الحكيم ، السكان جغرافيا وديموخرافياً ، مرجع سابق ، ص 4 [↑](#footnote-ref-82)
83. () E. A. Ackerman, Op. Cit., p. 723. [↑](#footnote-ref-83)
84. () Ibid, pp. 718 - 720. [↑](#footnote-ref-84)
85. () J. J. Spengler, Economics & Demography, in P. M. Hauser & 0. D. Duncan The Study of Population, Op. Cit, p794. [↑](#footnote-ref-85)
86. () Ibid. p. 794. [↑](#footnote-ref-86)
87. () Ibid. p. 795. [↑](#footnote-ref-87)
88. () الدكتور احمد الأخشاب ، سكان المجتمع العربي ، مرجع سابق ص 76. [↑](#footnote-ref-88)
89. () J. J. Spengler, Op. Cit., p. 795. [↑](#footnote-ref-89)
90. () Ibid, pp. 794 - 799. [↑](#footnote-ref-90)
91. () D. Kirk, population, Op. Cit., p. 343. [↑](#footnote-ref-91)
92. () K. Davis, Sociology of Demographic Behavior, Op. Cit., p. [↑](#footnote-ref-92)
93. () K. Davis, Sociology of Demographic Behavior, Op. Cit. [↑](#footnote-ref-93)
94. () P. W. E. Morre, Sociology & Demography, Op. Cit., p. 841. [↑](#footnote-ref-94)
95. () K. Davis, Sociology of Demographic Behavior, Op. Cit. [↑](#footnote-ref-95)
96. () Ibid, p. [↑](#footnote-ref-96)
97. () انظر الفصل الأول ، السكان كميدان للدراسة في علم الاجتماع. [↑](#footnote-ref-97)
98. () الدكتور محمد السيد غلاب والدكتور محمد صبحي عبد الحكيم ، السكان ديموجرافيا وجغرافيا ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1962م ، ص8. [↑](#footnote-ref-98)
99. () C. B. Nam, Population & Society, EDT., Houghton Mifflin Company, New York, 1969م, 61. [↑](#footnote-ref-99)
100. () Hauser & Duncan, the Study of Population, Op. Cit., p. 13. 1 [↑](#footnote-ref-100)
101. () T. R, Ford & G, F. Dejong Social Demography, Prentice Hall, Inc., Eng., Cliff, N. Jp. 19. [↑](#footnote-ref-101)
102. () W. Thompison, Population Problems, Mc Graw - Hill, New York 1953م, p. 45. [↑](#footnote-ref-102)
103. () W. S. Theompson & D. T. Lewis, Op. Cit., pp. 38 - 40. [↑](#footnote-ref-103)
104. () وداد سليمان مرقص ، العوامل الاجتماعية المؤثرة في الخصوبة ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، 1972م ، ص 66. [↑](#footnote-ref-104)
105. () K. Davis, The Theory of Change & Response in Modern demographic History, in: T. K, Ford & G, F, Dejong, Social De - mography, Op. cit., p. 26. [↑](#footnote-ref-105)
106. () وداد سليمان مرقص ، المرجع السابق ص 68. [↑](#footnote-ref-106)
107. () دكتور عبد الرازق حلي. قضايا علم الاجتماع المعاصر الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية 1980م ، ص 86 - 93 [↑](#footnote-ref-107)
108. () C, Seiitize, ET. Al., Recearch Methods in Social Relations, p. 480. [↑](#footnote-ref-108)
109. () N. Timasheff, Sociological Theory its Nature & Growth Random House, N, Y 1955م, p,. [↑](#footnote-ref-109)
110. () M. Rosental & P, Yadin, A Dictionary of Philosophy, p. 440. [↑](#footnote-ref-110)
111. () W. S. Thompson & D. T. Lewis, Op. Cit., pp. 41 - 42. [↑](#footnote-ref-111)
112. () Ibid., p. 42. [↑](#footnote-ref-112)
113. () دكتور حسن الساعاتي ، ودكتور عبد الحميد لطفي ، دراسات في علم السكان ، مرجع سابق ، ص ص 99 - 101 [↑](#footnote-ref-113)
114. () W. S. Thompson & D. T. Lewis, Op. Cit., p. 42. [↑](#footnote-ref-114)
115. () Ibid., p. 43. [↑](#footnote-ref-115)
116. () Ibid., p. 43. [↑](#footnote-ref-116)
117. () P. Sorokin, Comtemporary Sociological Theories, New York 1928م, pp. 28 - 43. [↑](#footnote-ref-117)
118. () دكتور أحمد الخشاب ، سكان المجتمع الغربي ، مرجع سابق ص ص 202 - 203. [↑](#footnote-ref-118)
119. () دكتور أحمد الخشاب ، مرجع سابق ، ص 204. [↑](#footnote-ref-119)
120. () K. Davis, Human Society, The McMillan, New York 1969م, p. 635. [↑](#footnote-ref-120)
121. () K. Davis, The Theory of Change & response in modern dem - ographic history, T. R Ford & G. F. Dejong. Social Demography, Op. Cit., p. 22 - 26. [↑](#footnote-ref-121)
122. () K. Davis, Human Society, Op. Cit., pp. 634 - 535. [↑](#footnote-ref-122)
123. () K. Davis The Theory of Change & response in modem demographic history, Op.., p. 26 - 28. [↑](#footnote-ref-123)
124. () Ibid, pp. 28 - 30. [↑](#footnote-ref-124)
125. () J. J. Spengler & O. D., Duncan, Population Theory & Policy. The Free Press of Gelenco, Illinois, 1950م, p. 20. [↑](#footnote-ref-125)
126. () Ibid. p. 2l, [↑](#footnote-ref-126)
127. () دكتور حسن الساعاتي ودكتور عبد الحميد لطفي ، دراسات في السكان ، مرجع سابق ص ص. 111 - 110 [↑](#footnote-ref-127)
128. () دكتور علي الجريتلي ، السكان والموارد الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص66 [↑](#footnote-ref-128)
129. () المرجع السابق ، ص 67. [↑](#footnote-ref-129)
130. () المرجع السابق ، ص 67. [↑](#footnote-ref-130)
131. () وداد سليمان مرقص ، العوامل الاجتماعية المؤثرة في نمو السكان ، مرجع سابق ، ص ص 70. 72 [↑](#footnote-ref-131)
132. () سيدني كونتز ، النظريات السكانية وتفسيرها الاقتصادي ، ترجمة عربية إعداد أحمد إبراهيم عيسى ، دار الكاتب العربي. [↑](#footnote-ref-132)
133. () المرجع السابق ، ص ص 72 - 74. [↑](#footnote-ref-133)
134. () المرجع السابق ، ص 75 [↑](#footnote-ref-134)
135. () المرجع السابق ، ص 76. [↑](#footnote-ref-135)
136. () وداد سليمان ، مرجع سابق ، ص 70 - 86. [↑](#footnote-ref-136)
137. () P. M. Hauser & O. D. Duncan, The Data and Methods, in: The Study of Population edt., P. M Hauser, & 0. D, Duncan, The Univ. of Chicago Press, 1959م, p. 45. [↑](#footnote-ref-137)
138. () J. P, Wiseman & M. S Field Projects for Sociology Students, Schenkman Pub. San Francisco. Pp. 188 - 190. [↑](#footnote-ref-138)
139. () Ibid. pp. 190 - 192. [↑](#footnote-ref-139)
140. () P. M, Hauser, & 0. D. Duncan, The Data and Methods, Op. cit., pp. 47 - 48. [↑](#footnote-ref-140)
141. () C. B. Nam, Population & Society, EDT., Houghton Mifflin Company, New York, 1968م, pp. 3 - 4. [↑](#footnote-ref-141)
142. () P. M. Hauser, & O. D. Duncan. The Data and Methods, Op, Cit., p. 46. [↑](#footnote-ref-142)
143. () Statistical office of The United Nations, The Utility and Modern Conception of Population Ceusus, in: C. B. Nam, Population and Society, op. cit., P. 6. [↑](#footnote-ref-143)
144. () جورج باركلي ، أساليب تحليل البيانات السكانية ، ترجمة عربية إشراف دكتور المنعم ناصر الشافعي ، دار الكتب.الجامعية.القاهره 1968م ص 4 [↑](#footnote-ref-144)
145. )( C. B. Nam, Op. cit, p. 4. [↑](#footnote-ref-145)
146. )( Statistical office of The United Nations, The Utility and Modern Conception of Population Ceusus, in : C, B, Nam, Population Society, Op, Cit., P. 6. [↑](#footnote-ref-146)
147. () جورج باركلي ، أساليب تحليل البيانات السكانية ، مرجع سابق ص 6 [↑](#footnote-ref-147)
148. )( Statistical office of The United Nations, The Utility and Modern Conception of Population Census, in : C. B. Nam, Population and Society, op. cit., P. 7. [↑](#footnote-ref-148)
149. )( U. S. Bureau of The Census, Fact Finder for the Nations, in: CB, Nam Population & Society, Op. Cit, p. 15. [↑](#footnote-ref-149)
150. () P. M, Hauser, & O. D. Duncan. The Data and Methods, Op. Cit., p. 55. [↑](#footnote-ref-150)
151. () Ibid, pp. 56 - 57. [↑](#footnote-ref-151)
152. () Ibid, pp. 56 - 57. [↑](#footnote-ref-152)
153. () Ibid, pp. 58 - 59. [↑](#footnote-ref-153)
154. () Ibid, pp. 56 - 57. [↑](#footnote-ref-154)
155. () جورج باركلي ، أساليب تحليل البيانات السكانية ، مرجع سابق ، ص ص 9 - 14. [↑](#footnote-ref-155)
156. () P. M. Hauser, & OD, Duncan. The Data and Methods, Op. Cit., p. 47. [↑](#footnote-ref-156)
157. () DC. B. Nam, Population & Society, op. cit., p. 5. [↑](#footnote-ref-157)
158. () PM. Hauser, & OD, Duncan, The Data and Methods, op. cit., p. 49. [↑](#footnote-ref-158)
159. () C. B. Nam, Population & Society, Op, Cit., p. 4. [↑](#footnote-ref-159)
160. () جورج باركلي ، أساليب تحليل البيانات السكانية ، مرجع سابق ، ص 10. [↑](#footnote-ref-160)
161. () C. B. Nam, Population & Society, Op. Cit., p. 4 [↑](#footnote-ref-161)
162. () جورج باركلي ، أساليب تحليل البيانات السكانية ، مرجع سابق ، ص ص 14 4-. [↑](#footnote-ref-162)
163. )( G. B. Nam, Population & Society, Op. Cit., p. 4. [↑](#footnote-ref-163)
164. () جورج باركلي ، أساليب تحليل البيانات السكانية ، مرجع سابق ، ص ص 15. [↑](#footnote-ref-164)
165. () جورج باركلي ، أساليب تحليل البيانات السكانية ، مرجع سابق ، ص 126 - 130. [↑](#footnote-ref-165)
166. () C. Selltize, et, al., Research Methods in Social Relations, Op. Cit, p. 316. [↑](#footnote-ref-166)
167. () Ibid, pp. 317 - 322. [↑](#footnote-ref-167)
168. () جورج باركلي ، أساليب تحليل البيانات السكانية ، مرجع سابق ، ص 17 - 18. [↑](#footnote-ref-168)
169. () دكتور غريب سيد أحمد ودكتور عبد الباسط محمد ، البحث الاجتماعي ، الجزء الاول ، دار الجامعات المصرية ، 1975م ، ص ص 130 - 133 ، وص ص 107 - 108. [↑](#footnote-ref-169)
170. )( C. Selltize, et, al., Research Methods in Social Relations, Op. Cit, pp. 50 - 51. [↑](#footnote-ref-170)
171. () الدكتور عبد الباسط حسن ، البحوث الميدانية وأهميتها في التخطيط للتنمية الريفية في العالم العربي ، المجلة الاجتماعية القومية المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، المجلد السابع ، العدد الثالث ، ص ص 49 - 74 [↑](#footnote-ref-171)
172. ) (الدكتور عبد الباسط حسن ، مرجع سابق ص ص 49 - 74. [↑](#footnote-ref-172)
173. () W. Goode & Hatt, Methods in Social Research, Mc Graw Hill Comp New York | 1952م, pp341 - 342 [↑](#footnote-ref-173)
174. () L. Henry, Population, Analysis & Modells, Edward Amold LHD, London, 1976م, p. 3. [↑](#footnote-ref-174)
175. () T. R. Ford, &, F. Dejong, Social demography Op. Cit., pp. 7 - 8 [↑](#footnote-ref-175)
176. () J. P, Wiseman, & S. Aron, Field Projects for Sociology Students, Op. cit. pp. 192 193. [↑](#footnote-ref-176)
177. () Ibid, pp. 194 - 195. [↑](#footnote-ref-177)
178. )) لا يشمل الموجودين بالخارج ليلة التعداد [↑](#footnote-ref-178)
179. (( الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الاحصائي السنوي ، مرجع سابق [↑](#footnote-ref-179)
180. () دكتور اسماعيل محمد هاشم ، المدخل إلى علم الاقتصاد ، دار الجامعات المصرية ، 1974م ، ص. 563 [↑](#footnote-ref-180)
181. () دكتور اسماعيل محمد هاشم ، المرجع السابق ، ص ص 595 - 601 [↑](#footnote-ref-181)
182. () دكتور محمد السيد غلاب ودكتور صبحي عبد الحكيم ، ديموجرافيا السكان ، مرجع سابق ، ص. 121 [↑](#footnote-ref-182)
183. () المرجع السابق ، ص ص 215 - 218 [↑](#footnote-ref-183)
184. (( المرجع السابق ، صص 219 - 238. [↑](#footnote-ref-184)
185. () T. R. Ford, & G. F. Dejong, Social Demography, Op. Cit., p. 8. [↑](#footnote-ref-185)
186. () دكتور غريب سيد أحمد ، الطبقات الاجتماعية ، دار الكتب الجامعية ، الإسكندرية ، 1972م ، ص ص 46 - 155. [↑](#footnote-ref-186)
187. () T. R. Ford, & G. F. Dejong, Social Demography, Op. Cit., pp. 9 - 10. [↑](#footnote-ref-187)
188. () G. Mc Nicoll, Population & Development, Outlines for A Structuralist approach, ا. 51 - Study group, Population Council, Cairo 1978م, pp1 [↑](#footnote-ref-188)
189. () W. Thompson, & D. Lewis, Population, Op. Cit, p. 56. [↑](#footnote-ref-189)
190. () A. H. Hawley, Population Composition : The Study of Population, edt, P, M, Hauser & 0, D, Duncan, The Univ of Chicago, 1959م, p. 361. [↑](#footnote-ref-190)
191. () W, Thompson, & D, Lewis, Population Problems, Op, Cit. p. 8. [↑](#footnote-ref-191)
192. () وارن تومبسون ودفيد لويس ، مشكلات السكان ، ترجمة عربية إعداد دكتور راشد البراوي ، مكتبة الأنجلو ، 1968م ، ص ص 113 - 115 [↑](#footnote-ref-192)
193. () Central Agency for Puplice Mobilization & Statistics, Population & Development, 1973م, pp. 33 - 34. [↑](#footnote-ref-193)
194. () R. Pressat, Population, Op. Cit., pp. 190 - 20. [↑](#footnote-ref-194)
195. () D. Hear, Society & Population, Op. Cit., pp. 20 - 82. [↑](#footnote-ref-195)
196. () دكتور محمد غلاب ودكتور صبحي عبد الحكيم ، السكان جغرافيا وديموجرافيا ، مرجع سابق ، ص ص 108 - 111. [↑](#footnote-ref-196)
197. () Central Agency for Public Mobilization & Statistics, Population & Development. Op. Cit., pp. 29 - 32. [↑](#footnote-ref-197)
198. () وارن تومبسون ودافيد لويس ، مشكلة السكان ، ترجمة عربية إعداد دكتور راشد البراوي ، مكتبة الانجلو 1968م ، ص 151 - 152 [↑](#footnote-ref-198)
199. () R. Preasat, Op. Cit., p. 21. [↑](#footnote-ref-199)
200. () وارين تومبسون ، ودافيد لويس ، مرجع سابق ، ص 153 - 154 [↑](#footnote-ref-200)
201. () الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء المرأة المصرية في عشرين عاماً 1953م - 1971م ، يناير 1974م ، ص 8. [↑](#footnote-ref-201)
202. () المرجع السابق ، ص 8. [↑](#footnote-ref-202)
203. () D. Heer, Society & Population, Op. Cit., pp. 83 - 84. [↑](#footnote-ref-203)
204. () Ibid. pp. 85 - 86. [↑](#footnote-ref-204)
205. () Central Agency for Public Mobilization & Statistics, Population & Development, | Op, Cit, p. 205. [↑](#footnote-ref-205)
206. () W. Thompson, & D. Lewis, Population Problems, Op. Cit., p. 109. [↑](#footnote-ref-206)
207. () T. R. Ford & G. F. Dejong. Social Demography, Op. Cit., pp. 10 - 11. [↑](#footnote-ref-207)
208. () Central Agency for Public Mobilization & Statistics. Op. cit., p. 206 [↑](#footnote-ref-208)
209. () Ibid. p. 207. [↑](#footnote-ref-209)
210. () انظر الفصل الأخير حيث يتناول بالتفصيل البطالة في مصر [↑](#footnote-ref-210)
211. () Ibid, p208. [↑](#footnote-ref-211)
212. (( صلاح محمد سليمان ، مفاهيم أساسية في السكان ، المركز الدوري التعليم الكبار ، سرس الليان ، 1973م. [↑](#footnote-ref-212)
213. () يرتبط مفهوم منع الحمل Contraception مفهوم ضبط النسل Birth Control ومفهوم تنظيم الأسرة Family Planning رغم الاختلاف الكبير بين هذه المفهومات الأمر الذي غاب عن ذهن الكثيرين فأدى إلى الخلط بينها ومن هنا وجدنا أنه من المناسب الإشارة بوضوح إلى هذه المفهومات. إذ يقصد بضبط النسل توقيفه مرحلياً لفترات معينة وهو يختلف عن عملية تحديد النسل Limiting Birth الذ يعني إيقاف الإنجاب بعد عدد معين. إذن ضبط النسل أكثر من مجرد صورة سلوكية لتحديد حجم الاسرة وإنما هو عملية تنظيم الخصوبة الأسرة ، وهو يتجاوز فكرة المجاب عدد من الأطفال المرغوب فيهم ويهتم بالتخطيط الزمني للفترات التي تتوسط كل مرحلة وأخرى من مرات الإنجاب ويرتبط مفهوم ضبط النسل مفهوم منع الحمل طالمة كانت عملية الضبط تعتمد على توقيف النسل مرحلياً ، وعلى وسيلة أو أكثر من وسائل الحمل وهي كثيرة مثل : الغطاء المطاطي للذكر Condom والحجاب المانع Deaphrage والدوش Douch والإنسحاب Withdrawal والحبوب Pill واللولب intro - uterne ولكن مفهوم تنظيم الأسرة أوسع كثيراً من مجرد ضبط النسل او تحديده ، أو منعه ، فهو قد يشمل واحداً منهما أو هما معاً ، حسبما تقتضي سياسة وهدف أو إستراتيجية الأسرة ، لذلك فإنه مفهوم ينطوي على مضامين سوسيولوجية ، تتمثل في عملية ترشيد التنشئة الاجتماعية للأطفال ، وتحديد الأدوار الاجتماعية ، وتوزيع المسئوليات ، وتحقيق التضامن بين أعضاء الأسرة ، الأبناء والآباء ، أو بين الزوجين ، والعمل على المواءمة بين أهداف الأسرة ووظائفها الاجتماعية وبين وسائل تحقيق هذه الأهداف وإنجاز تلك الوظائف. R. Pressat, Population, Op. Cit., pp. 55 - 65. [↑](#footnote-ref-213)
214. () صلاح محمد سليمان ، مفاهيم اساسية في السكان ، مرجع سابق ص ص 40 - 41 [↑](#footnote-ref-214)
215. () البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام 1996م ، نيويورك ، 1996م ، ص 178. [↑](#footnote-ref-215)
216. () لكل ألف سيدة. [↑](#footnote-ref-216)
217. () الجهاز المركزي - الزيادة السكانية في ج. م. ع ، ص 81. [↑](#footnote-ref-217)
218. () الجهاز المركزي - الزيادة السكانية في ج. م. ع ، ص 81. [↑](#footnote-ref-218)
219. () الجهاز المركزي - الزيادة السكانية في ج. م. ع ، ص 81. [↑](#footnote-ref-219)
220. () المرأة في عشرون عاماً - ص 21 [↑](#footnote-ref-220)
221. () لكل الف سيدة. [↑](#footnote-ref-221)
222. () دكتور محمد عاطف غيث ، علم الإجتماع ، دار المعارف مصر سنة 1963م ، ص ص 476 - 479. [↑](#footnote-ref-222)
223. () دكتور محمد عاطف غيث ، مرجع سابق ص 477 [↑](#footnote-ref-223)
224. () للمزيد من التفاصيل حول الأسرة والخصوبة يمكن الرجوع إلى :

(a) G. H. Elder, & C. E. Bowerman Structure & Child Rearing Pattern: The Effect of Family Size and Sex composition American Sociological Review, XXVIIII Dec. (1963) 892 - 905.

(b) C. F. Westoff & R. H Potvin, Higher Education, Religion and Woman ' s family - Size Orientation, American Sociological Review, XXXI, 4, 1996, 489 – 496.

(C) وداد سليمان مرقص ، العوامل المؤثرة في خصوبة المرأة العاملة ، ماجستير ، غير منشورة ، جامعة القاهرة 1973م. [↑](#footnote-ref-224)
225. () دكتور محمد عاطف غيث ، مرجع سابق ، ص ص 447 - 478 [↑](#footnote-ref-225)
226. () A. Khalifa et al., Status of woman in Relation to Fertility & Family planning in Egypt, N. C. S. R. Cairo. 1973م, pp. 23 - 25. [↑](#footnote-ref-226)
227. () Ibid, pp. 25 - 27. [↑](#footnote-ref-227)
228. () للمزيد من التفاصيل حول الخصوبة والطبقات الاجتماعية يمكن الرجوع إلى ما يلي :

(a) R. Freedman, The Sociology of Human Fertility Bibliography, current Sociology, XIXL (1961م - 62) 35 - 42. 58 – 68

(b) E. R. Weiss, Altaner, The influence of Socio Economic Condition on the fertility of Women in Third World, Univer, of Que - bce, Montrial

(C) فاتن إسماعيل ، دراسة العلاقة بين التعليم والإنجاب ، ماجستير ، غير منشورة ، جامعة القاهرة 1985م [↑](#footnote-ref-228)
229. () دكتور محمد عاطف غيث ، علم الإجتماع ، دار الكتب الجامعية 1973م ، ص ص 335 - 365. [↑](#footnote-ref-229)
230. () دكتور محمد عاطف غيث ، المرجع السابق ، ص ص 335 - 365 [↑](#footnote-ref-230)
231. () الدكتور السيد محمد الحسيني ، الطبقة الإجتماعية والسلوك الإنجابي ، دراسات سكانية ، جهاز تنظيم الأسرة ، العدد 33 ، يونية 1976م. [↑](#footnote-ref-231)
232. () انظر الفصل الثالث حول نظرية علم إجتماع السكان [↑](#footnote-ref-232)
233. () المرجع السابق. [↑](#footnote-ref-233)
234. () دكتور السيد محمد الحسيني ، الطبقة الاجتماعية والسلوك الإنجابي ، مرجع سابق ، نفس الصفحات [↑](#footnote-ref-234)
235. () W. Thompson & L. Lewis. Population Problems, Op. Cit, p. 46. [↑](#footnote-ref-235)
236. () R. Freedman, Norms for family size in underdeveloped Areas, in M. MICKLIN, Population, Environment and Social Organization, the Dryden Press, Illinois, 1973م, pp. 171 - 195. [↑](#footnote-ref-236)
237. () المزيد من التفاصيل حول الخصوبة والقيم الثقافية والدين وما إليها يمكن الرجوع إلى ما يلي :

الحلقة الدراسية حول المسائل السكانية ورفاهية المواطن العربي ، جمهورية مصر العربية ، الإسكندرية 1975م.

المؤتمر الإسلامي عن الإسلام وتنظيم الأسرة ، الرباط ، 1971م.

دكتور عبد الباسط محمد عبد المعطي ، القيم الثقافية القروية ، والمسألة السكانية في العالم العربي ، دراسات سكانية العدد 28 يناير 1976م. [↑](#footnote-ref-237)
238. ) (J. J Clifford, Readings in the Sociology of Migration, Pergamon press. 1966م, p. 3. [↑](#footnote-ref-238)
239. () D. M. Heer, Population and Society, op. cit., p. 69 [↑](#footnote-ref-239)
240. () دكتور عبد الكريم اليافي ، الهجرات وتحركات السكان ، مجلة عالم الفكر ، المجلد الخامس ، العدد الرابع ، 1975م ، ص 901. [↑](#footnote-ref-240)
241. () دكتور السيد محمد غلاب ودكتور محمد صبحي عبد الحكيم ، السكان جغرافياً وديموجرافياً ، مرجع سابق ، ص 162. [↑](#footnote-ref-241)
242. () دكتور محمد عاطف غيث ، تطبيقات في علم الاجتماع ، دار الكتب الجامعية ، 1970م ، ص ص. 207 - 206 [↑](#footnote-ref-242)
243. (( دكتور السيد محمد غلاب ، دكتور محمد صبحي عبد الحكيم ، السكان جغرافياً وديموجرافياً ، مرجع سابق. ص ص 122 ـ 125. [↑](#footnote-ref-243)
244. )( D. M. Heer, Population and Society, op. cit., p. 72 [↑](#footnote-ref-244)
245. () دكتور محمود عودة ، الهجرة إلى مدينة القاهرة ، دوافعها وانماطها آثارهان المجلة الاجتماعية القومية ، يناير 1974م ، العدد الأول ، المجلد الحادي عشر ، ص ص 5 ـ 60. [↑](#footnote-ref-245)
246. () Woifang Lutz, The future Population of the World. edt, International Institute for Applied systems Analysis pp. 442 - 350. [↑](#footnote-ref-246)
247. () Ibid, pp. 348 - 350. [↑](#footnote-ref-247)
248. () نور باقادر العمودي ، الهجرة الريفية الحضرية ، دراسة في تكيف المهاجرين إلى مدينة جدة ، دار المنتخب العربي ، بيروت ، 1994م ، ص ص 21. [↑](#footnote-ref-248)
249. () المرجع السابق ، ص 22. [↑](#footnote-ref-249)
250. () المرجع السابق ، ص 23. [↑](#footnote-ref-250)
251. () المرجع السابق ، ص 25. [↑](#footnote-ref-251)
252. () D. M., Heer, Population & Society, Op, Cit., P. 68. [↑](#footnote-ref-252)
253. () Ibid, p. 69. [↑](#footnote-ref-253)
254. () Ibid, p. 70. [↑](#footnote-ref-254)
255. () Ibid, p. 70. [↑](#footnote-ref-255)
256. () Ibid, p. 72. [↑](#footnote-ref-256)
257. () دكتور السيد محمد غلاب ودكتور محمد صبحي عبد الحكيم ، السكان جغرافيا وديموجرافيا مرجع سابق ص ص 158 - 159. [↑](#footnote-ref-257)
258. () الدكتور محمود عودة ، الهجرة إلى مدينة القاهرة ، مرجع سابق ، ص ص 12 ، 11. [↑](#footnote-ref-258)
259. () D. M. Heer, Op. Cit., p. 75, [↑](#footnote-ref-259)
260. () دكتور محمود عودة ، المرجع السابق ، 12 - 13 [↑](#footnote-ref-260)
261. () D, M, Heer, Op, Cit., p. 74, [↑](#footnote-ref-261)
262. () دكتور السيد محمد غلاب ، ودكتور محمد صبحي عبد الحكيم مرجع سابق ، ص ص 160 - 161 [↑](#footnote-ref-262)
263. () دكتور أحمد الخشاب سكان المجتمع العربي ، مرجع سابق ص ص 275 - 278 [↑](#footnote-ref-263)
264. () المرجع السابق ، ص 277. [↑](#footnote-ref-264)
265. () دكتور مرزوق عارف عبد الرحيم الهجرة الريفية والحضرية في مصر ، الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفي في مصر ، 1971م ، ص 209. [↑](#footnote-ref-265)
266. () مرجع سابق. [↑](#footnote-ref-266)
267. ()المرجع السابق ، ص 228. [↑](#footnote-ref-267)
268. () المرجع السابق ، ص 236. [↑](#footnote-ref-268)
269. () المرجع السابق ، ص 236 [↑](#footnote-ref-269)
270. () H, S, Shryock, The, farmily as a factor in Migration, Cit., p. 456. [↑](#footnote-ref-270)
271. () Ibid, p. 456. [↑](#footnote-ref-271)
272. () Ibid, p. 460. [↑](#footnote-ref-272)
273. () دنيس رونج ، علم السكان ، ترجمة عربية إعداد دكتور محمد صبحي عبد الحكيم ، مرجع سابق ، ص ص 42 - 43. [↑](#footnote-ref-273)
274. () R. K. Kelsall, Population, Longman London, 1975م, p. 24, [↑](#footnote-ref-274)
275. () L. Hanry, Population, Analysis & Models, Op. Cit, p. 135. [↑](#footnote-ref-275)
276. () انظر الفصل الأول ، ضرورة دراسة نمو السكان في المجتمع. [↑](#footnote-ref-276)
277. () D. M Heer, Population & Society, Op. Cit., p 34. [↑](#footnote-ref-277)
278. () L. Hanry, Population, Analysis & Models, Op. Cit, p. 35. [↑](#footnote-ref-278)
279. () D. M Heer, Population & Society, Op. Cit., p 34. [↑](#footnote-ref-279)
280. () Ibid, p. 460 [↑](#footnote-ref-280)
281. () R. Pressat, Population, op. cit., p. 38. [↑](#footnote-ref-281)
282. () D. M Heer, Population & Society, op. cit., p 35. [↑](#footnote-ref-282)
283. () E. G. Stockwell, Sociocconomic Status and Mortality in the United States, in, C, B. Uam, Population & Society, Op. Cit., p. 164, [↑](#footnote-ref-283)
284. () Ibid, p. 165. [↑](#footnote-ref-284)
285. () Ibid, p. 165. [↑](#footnote-ref-285)
286. () Ibid, p. 166. [↑](#footnote-ref-286)
287. () Ibid, p. 166. [↑](#footnote-ref-287)
288. () Ibid, p. 167. [↑](#footnote-ref-288)
289. () Ibid, p. 167. [↑](#footnote-ref-289)
290. () Ibid, p. 168. [↑](#footnote-ref-290)
291. () Ibid, p. 168. [↑](#footnote-ref-291)
292. () انظر ص 231. الفصل.. [↑](#footnote-ref-292)
293. () دكتور فتحي محمد أو عيانة ، جغرافية السكان ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية 1995م ، ص. 164 [↑](#footnote-ref-293)
294. () تقرير التنمية البشرية في مصر عام 1994م ، وثيقة العدد ، الدراسات الإعلامية ، المركز العربي الاقليمي للدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والبيئة ، العدد 75 ابريل - يونية 1994م ، ص 187 - 185 [↑](#footnote-ref-294)
295. () The Future Population of the World world, Op. Cit, pp. 135 - 136. [↑](#footnote-ref-295)
296. () Ibid, p. 134. [↑](#footnote-ref-296)
297. () المناطق الأكثر نمواً تشمل أمريكا الشمالية ، اليابان ، اوروبا واستراليا ونيوزيلنده. [↑](#footnote-ref-297)
298. () المناطق الاقل نمواً تشمل كل مناطق أفريقيا ، أمريكا اللاتينية ، آسيا (ما عدا اليابان). [↑](#footnote-ref-298)
299. () تشمل المكسيك. [↑](#footnote-ref-299)
300. () لا تشمل المكسيك (تقدير التنمية البشرية ، الأمم المتحدة ، 1995م). [↑](#footnote-ref-300)
301. () Ibid, p. 136-137. [↑](#footnote-ref-301)
302. () M. Thompson, & Lewis, Op. Cit., p. 227. [↑](#footnote-ref-302)
303. () انظر الفصل الأول ، ضرورة دراسة نمو السكان. [↑](#footnote-ref-303)
304. () دكتور صلاح الدين نامق - مشكلة في مصر ، دار النهضة العربية 1972م ، ص 224 - 230. [↑](#footnote-ref-304)
305. () Central Agency for Public & Statistics, Population & Development, Op. Cit., pp. 345 - 348. [↑](#footnote-ref-305)
306. () Ibid, p. 347-348. [↑](#footnote-ref-306)
307. () Ibid, p. 349. [↑](#footnote-ref-307)
308. () Ibid, p. 350-351. [↑](#footnote-ref-308)
309. () Ibid, p. 352. [↑](#footnote-ref-309)
310. () D. M. Heer, Society & Population, Op. Cit., p. 102. [↑](#footnote-ref-310)
311. () Ibid, pp. 102-103. [↑](#footnote-ref-311)
312. () Ibid, p. 107. [↑](#footnote-ref-312)
313. () Ibid, p. 103-106. [↑](#footnote-ref-313)
314. () Ibid, p. 105-106. [↑](#footnote-ref-314)
315. () Ibid, p.106. [↑](#footnote-ref-315)
316. () Ibid, p. 100-107. [↑](#footnote-ref-316)
317. () السيد عبد الحميد الدالي - العناصر الحيوية لمشكلة السكان في مصر ، مكتبة النهضة المصرية القاهرة 1954م ، ص 269. [↑](#footnote-ref-317)
318. () المرجع السابق ، ص 372 - 384. [↑](#footnote-ref-318)
319. () دكتور علي الجريتلي - السكان والموارد الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص 177 - 181. [↑](#footnote-ref-319)
320. () مرجع سابق ، ص 182 - 186. [↑](#footnote-ref-320)
321. () دكتور السيد محمد الحسيني ، بحث سابق الاشارة اليه. [↑](#footnote-ref-321)
322. () دكتور صلاح الدين نامق - مشكلة السكان في مصر ، مرجع سابق ص 182. [↑](#footnote-ref-322)
323. () نادية حليم وآخرون ، تقويم السياسية السكانية في مصر ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. القاهرة ، 1994م ص ص 259 - 260. [↑](#footnote-ref-323)
324. () المرجع السابق ، ص 262. [↑](#footnote-ref-324)
325. () المرجع السابق ، ص 264. [↑](#footnote-ref-325)
326. () المرجع السابق ، ص 269. [↑](#footnote-ref-326)
327. () المرجع السابق ، ص 273. [↑](#footnote-ref-327)
328. () المرجع السابق ، ص 277. [↑](#footnote-ref-328)
329. )( U. N. Secretary - General, Population change & Economic and Social Development, The Population Debate, World Population conference, Bucharest 1974م, Vol. 1, U N: New York, 1975م, pp. 45 - 46. [↑](#footnote-ref-329)
330. () Ibid, p, 45-46. [↑](#footnote-ref-330)
331. () Ibid, p, 46-47. [↑](#footnote-ref-331)
332. () P. M Hauser, World Population & Development, Challenges & Prospects, Syracuse University Press, New York, 1979م, P. 1. [↑](#footnote-ref-332)
333. () Ibid, p, 1. [↑](#footnote-ref-333)
334. () U. N. Secretary General, Op. Cit., pp. 47 - 48. [↑](#footnote-ref-334)
335. () Ibid, p, 45. [↑](#footnote-ref-335)
336. () Ibid, p, 45-48. [↑](#footnote-ref-336)
337. () P. M. Hauser, Op. Cit., P. 23. [↑](#footnote-ref-337)
338. () Ibid, p, 45. [↑](#footnote-ref-338)
339. () الفصل الأول من الكتاب الحالي. [↑](#footnote-ref-339)
340. () Ibid, p, 23. [↑](#footnote-ref-340)
341. () راجع ، أحمد خليفي ، السياسات السكانية والتحول الديموجرافي في العالم الثالث ، دراسة نموذج الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب جامعة الإسكندرية ، 1991م. [↑](#footnote-ref-341)
342. () U. N. Secretary General, Op. Cit., p. 50. [↑](#footnote-ref-342)
343. () Ibid, p, 49. [↑](#footnote-ref-343)
344. () Ibid, p, 50-51. [↑](#footnote-ref-344)
345. () Ibid, p, 51. [↑](#footnote-ref-345)
346. () Ibid, p, 52. [↑](#footnote-ref-346)
347. () Ibid, p, 50-57. [↑](#footnote-ref-347)
348. () Ibid, p, 52-54. [↑](#footnote-ref-348)
349. () Ibid, p, 50. [↑](#footnote-ref-349)
350. () Ibid, p, 54. [↑](#footnote-ref-350)
351. () Ibid, p, 45. [↑](#footnote-ref-351)
352. () Z - pay Lik, The Infiunce of population changes on socio - in, international Population conference, Mixico, 1977م UIESP, Belgigve, Vol. 1977م, p. 505. [↑](#footnote-ref-352)
353. () U. N. Secretary General, Op. cit., p. 505 [↑](#footnote-ref-353)
354. () Z. Pavlik, op. cit., pp. 506 - 507. [↑](#footnote-ref-354)
355. () P. M. Hauser, op. cit. pp. 12 – 13. [↑](#footnote-ref-355)
356. () Ibid, p, 26-27. [↑](#footnote-ref-356)
357. () Ibid, p, 38. [↑](#footnote-ref-357)
358. )( Ibid, p, 39. [↑](#footnote-ref-358)
359. () Ibid, p, 39. [↑](#footnote-ref-359)
360. () U. N. Secretary General, op. cit., p. 60. [↑](#footnote-ref-360)
361. () P. M. Hauser, op. cit., p. 41 [↑](#footnote-ref-361)
362. () Ibid, p, 42. [↑](#footnote-ref-362)
363. () Ibid, p, 43. [↑](#footnote-ref-363)
364. () Ibid, p, 44. [↑](#footnote-ref-364)
365. () Ibid, p, 44. [↑](#footnote-ref-365)
366. () Ibid, p, 45-46. [↑](#footnote-ref-366)
367. () Ibid, p, 46. [↑](#footnote-ref-367)
368. )( Ibid, p, 47 [↑](#footnote-ref-368)
369. () Ibid, p, 48 [↑](#footnote-ref-369)
370. () Ibid, p, 48-52. [↑](#footnote-ref-370)
371. () Ibid, p, 53. [↑](#footnote-ref-371)
372. () Ibid, p, 55 [↑](#footnote-ref-372)
373. () Ibid, p, 55. [↑](#footnote-ref-373)
374. () Ibid, p, 56 [↑](#footnote-ref-374)
375. () Ibid, p, 56. [↑](#footnote-ref-375)
376. () Ibid, p, 60. [↑](#footnote-ref-376)
377. () M. J. Ulmer, Economics, Theory & Pracie. Houghton Mif - flin, Comp. Baston, 1965م, p. 339. [↑](#footnote-ref-377)
378. () Ibid, p, 338-339. [↑](#footnote-ref-378)
379. () Ibid, p, 339. [↑](#footnote-ref-379)
380. () أحمد محمد أحمد مندور ، دور الصناعات الصغيرة في زيادة فرص العمالة المنتجة في الدول النامية مع إشارة خاصة لمصر ، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، كلية التجارة جامعة الإسكندرية ، 1977م ، غير منشورة. [↑](#footnote-ref-380)
381. () المرجع السابق. [↑](#footnote-ref-381)
382. () المرجع السابق. [↑](#footnote-ref-382)
383. () M. P. Hauser, op. cit., p. 2. [↑](#footnote-ref-383)
384. () Ibid, p, 4-5. [↑](#footnote-ref-384)
385. () Ibid, p, 10-11. [↑](#footnote-ref-385)
386. () Ibid, p, 10. [↑](#footnote-ref-386)
387. () Ibid, p, 11. [↑](#footnote-ref-387)
388. () Ibid, p, 12-13. [↑](#footnote-ref-388)
389. () Ibid, p, 13. [↑](#footnote-ref-389)
390. () Ibid, p, 24. [↑](#footnote-ref-390)
391. () Ibid, p, 30-32. [↑](#footnote-ref-391)
392. () Ibid, p, 33. [↑](#footnote-ref-392)
393. () Ibid, p, 41. [↑](#footnote-ref-393)
394. () هناك ندوره تناولت جانباً من نزيف العقول وركزت على هجرة الكفاءات العربية ، وحاولت المساهمة في ذلك النقاش الدولي الواسع حول هجرة الكفاءات من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة ، مؤكداً الدور المهم الذي تقوم بها الكفاءات في التنمية واعتبر هجرة الكفاءات بمثابة نكسة للتنمية في بلدان العالم النامي. (انطوان زحلان وآخرون ، هجرة الكفاءات العربية مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1982م ). [↑](#footnote-ref-394)
395. () W. R. Bohning, The Migration of workers from poor to rich countries, Facts, ence Op. cit., pp. 307 - 308. [↑](#footnote-ref-395)
396. () Ibid, p, 308-309. [↑](#footnote-ref-396)
397. () Ibid, p, 309. [↑](#footnote-ref-397)
398. () Ibid, p, 310. [↑](#footnote-ref-398)
399. () M. P. Hauser, op. cit., p. 27. [↑](#footnote-ref-399)
400. () Ibid, p, 28. [↑](#footnote-ref-400)
401. () Ibid, p, 29. [↑](#footnote-ref-401)
402. () Ibid, p, 30. [↑](#footnote-ref-402)
403. () Ibid, p, 32. [↑](#footnote-ref-403)
404. () Ibid, p, 33. [↑](#footnote-ref-404)
405. () Ibid, p, 35. [↑](#footnote-ref-405)
406. () Ibid, p, 36. [↑](#footnote-ref-406)
407. () Ibid, p, 37. [↑](#footnote-ref-407)
408. () عزيزة عبد الرازق ، البطالة والقطاع غير الرسمي في السيد محمد الحسيني ، القطاع غير الرسمي في حضر مصر ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، 1996م ، ص 215. [↑](#footnote-ref-408)
409. () المرجع السابق ، ص 22 [↑](#footnote-ref-409)
410. () عبد اللطيف هنيدي ، تطور ظاهرة البطالة مع التركيز على مشكلة بطالة الخريجين الجدد ، ندرة الأبعاد الاجتماعية لسياسات الاصلاح الاقتصادي ، معهد التخطيط القومي القاهرة ، 1994م ، ص. 91 [↑](#footnote-ref-410)
411. () عزيزة عبد الرازق ، مرجع سابق ، ص 223 [↑](#footnote-ref-411)
412. () سيد رشاد غنيم الابعاد الاجتماعية لمشكلة البطالة في القرية المصرية ، ندرة عاطف غيث العلمية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1996م ، ص 47. [↑](#footnote-ref-412)
413. () المعهد القومي للتخطيط ، تقرير التنمية البشرية لعام 1997م ، مصر ، 1997م. [↑](#footnote-ref-413)
414. () عزيزة عبد الراوق ، مرجع سابق ، ص 210 [↑](#footnote-ref-414)
415. () السيد رشاد عنيم ، مرجع سابق ، ص 3. [↑](#footnote-ref-415)
416. () السيد رشاد عنيم ، مرجع سابق ، ص 3. [↑](#footnote-ref-416)
417. () عزيزة عبد الرازق ، مرجع سابق ، ص ص 222 - 223. [↑](#footnote-ref-417)
418. () المرجع السابق ، ص 218 ، ص 227. [↑](#footnote-ref-418)
419. () سعادة عثمان ، المداخل المنهجية لدراسة القطاع غير الرسمي عالمياً ومحلية في السيد محمد الحسيني ، القطاع غير الرسمي في حضر مصر ، مرجع سابق ، 1996م ، ص 110. [↑](#footnote-ref-419)
420. () السيد محمد الحسيني ، القطاع غير الرسمي في حضر مصر ، مرجع سابق ، ص ص 14 - 15. [↑](#footnote-ref-420)
421. () عزيزة عبد الراوق ، مرجع سابق ، ص 214. [↑](#footnote-ref-421)
422. () المرجع السابق ، ص ص 242 - 243. [↑](#footnote-ref-422)
423. () المرجع السابق ، ص ص 242 - 243. [↑](#footnote-ref-423)